مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية
2022

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية
2022

صندوق النقد العربي

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

© صندوق النقد العربي 2022

حقوق الطبع محفوظة

لا يجوز نسخ أو اقتباس أي جزء من هذا التقريرأو ترجمتها أو إعادة طباعتها بأي صورة دون موافقة خطية من صندوق النقد العربي، إلا في حالات الاقتباس القصير بغرض النقد والتحليل، مع وجوب ذكر المصدر.

توجه جميع المراسلات على العنوان التالي:
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
قسم تطوير القطاع المالي– الدائرة الاقتصادية
صندوق النقد العربي
أبو ظبي - الإمارات العربية المتحدة
هاتف: +971-26171566 / +971-26171574
البريد الالكتروني: Financialstability@amf.org.ae
Website:http://www.amf.org.ae

إفتتاحية التقرير

يعد تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية ثمرة للتعاون والتنسيق بين صندوق النقد العربي وفريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية، المنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، المكون من مدراء الإدارات المعنية بالإستقرار المالي لدى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. يقوم صندوق النقد العربي بدور الأمانة الفنية للفريق، على اعتبار أن الصندوق يقوم بدور الأمانة الفنية للمجلس.

تتضمن أعمال الفريق عدداً من المحاور، أهمها المساهمة في تطوير السياسات والأدوات المتعلقة بتعزيز الإستقرار المالي في الدول العربية، وتعزيز التعاون بين مختلف الإدارات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الإستقرار المالي في الدول العربية وبينها وبين المؤسسات المالية الدولية ذات العلاقة، والمساهمة في تعزيز الوعي بقضايا الإستقرار المالي، إضافةً لتبادل الخبرات والتجارب بين الدول العربية في مجال السياسات والإجراءات المتعلقة بتعزيز الإستقرار المالي، وإعداد ونشر أوراق ودراسات حول أوضاع الإستقرار المالي في الدول العربية، منها **إصدار تقرير سنوي عن الإستقرار المالي على مستوى الدول العربية.**

بناء على ما تقدم، وبإطار رؤية الصندوق وإستراتيجيته التي تعتبر تعزيز العمل العربي المشترك أحد أولوياتها، تم إعداد تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية لعام 2022، الذي تناول تطورات وضعية الإستقرار المالي في الدول العربية، والجوانب الإقتصادية والنقدية والمالية ذات الصلة بتحقيق الإستقرار المالي، والتحديات الإقليمية والدولية التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الإستقرار المالي في الدول العربية.

يأمل فريق العمل المكلف بإعداد التقرير أن يكون قد وُفِّقَ في اختيار موضوعات فصول التقرير، لتحقيق الأهداف المرجوة من إعداده، ولرسم صورة واضحة عن وضع الإستقرار المالي في الدول العربية، والمحددات والتحديات التي تواجهها في سياق جهودها لتحقيق الإستقرار المالي. كما يأمل الفريق أن تكون هذه الجهود موضع تطوير مستمر، بفضل الملاحظات والإقتراحات التي تبديها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، وأن يكون التقرير بمثابة عامل مساعد في إتخاذ القرارات الإحترازية التي تسهم في تعزيز سلامة الاقتصادات العربية بوجه عام، والقطاع المالي والمصرفي بوجه خاص.

تقديم

يأتي إعداد تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية، في سياق حرص الصندوق على ترسيخ المبادئ والأهداف والتقاليد التي أرساها مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية منذ عدة سنوات، التي تتمحور حول تشجيع وحث اللجان وفرق العمل المنبثقة عنه، على إعداد تقارير وأوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا ذات الأولوية لدولنا العربية. إضافة إلى ذلك، يسهم صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، ولفرق العمل واللجان المنبثقة عنه، في إعداد وتنسيق الجهود اللازمة لإعداد مثل هذه التقارير والأوراق، في مختلف الجوانب الإقتصادية، والنقدية، والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

في هذا السياق، يسعدنا إطلاق الإصدار الخامس من تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية، الذي تم إعداده بالتعاون مع فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية المنبثق عن مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

كما يأتي إعداد تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية، في إطار مهام الصندوق المتعلقة بمتابعة التطورات الاقتصادية والنقدية والمصرفية الدولية، وتأثيراتها المحتملة على الإقتصادات العربية، وتقديم المعلومات المفيدة حول هذه القضايا، على خلفية أهميتها للمصارف المركزية، وإتاحة أكبر فرصة لهذه التقارير على صعيد النشر والتوزيع، من أجل تزويد القارئ بأكبر قدر ممكن من المعلومات المتاحة حول الموضوع.

والله ولي التوفيق،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

المحتويات

إفتتاحية التقرير ..... ج
تـقديـم ..... د
الفصل الأول: التطورات الإقتصادية الإقليمية والدولية ذات الصلة بالإستقرار المالي في الدول العربية 6
الفصل الثاني: تطورات الأطر التشريعية والمؤسسية للإستقرار المالي ونظم البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي في الدول العربية 16
الفصل الثالث: تطورات أداء القطاع المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة 62
الفصل الرابع: تطورات أداء القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة 83
الفصل الخامس: إختبارات الضغط (التحمل) ونتائجها على مستوى الجهاز المصرفي في الدول العربية .. 110
الفصل السادس: مخاطر القطاع العقاري في الدول العربية 160
الفصل السابع: الدروس المستفادة من أزمة فيروس كورونا المستجد على صعيد السياسة الإحترازية الكلية 169
الفصل الثامن: التطورات الخاصة بالتقنيات المالية الحديثة وأثرها على الاستقرار المالي بالدول العربية. 188
الفصل التاسع: مؤشرات الإستقرار المالي: المنهجيات والأغراض 204
فريق عمل إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 264

التطورات الإقتصادية الإقليمية والدولية ذات الصلة بالإستقرار المالي في الدول العربية

النمو الاقتصادي العالمي

ساهمت مجموعة من العوامل في تحقيق الإقتصاد العالمي معدلات نمو مرتفعة نسبياً خلال عام 2021، بلغت حوالي 6.1 في المائة، مقابل إنكماش بحوالي 3.4 في المائة خلال عام 2020، من أهمها تحقيق معدلات تطعيم مرتفعة على مستوى العالم، وتبني غالبية الحكومات حزم مالية تحفيزية ضخمة سواء تم تمويلها ذاتياً بالإستفادة من الوفورات المالية المتراكمة، أو اعتماداً على الدعم المقدم من المؤسسات المالية والتنموية الدولية والإقليمية لمساعدة الدول على مواجهة تداعيات الجائحة، وتخفيف آثارها الاقتصادية السلبية.

كان هذين العاملين كفيلين بدعم العودة القوية للإقتصادات على مستوى العالم لتحقيق معدلات نمو عالية تفوق المعدل المحقق، إلا أن التركز في النمو المحقق داخل حيز ضيق من الدول والمناطق الإقتصادية، وكذلك التفاوت الكبير بين الدول فيما يخص نسبة الحاصلين على التطعيم إلى إجمالي عدد السكان ساهم في تركز النمو في بلدان ومجموعات اقتصادية دون الأخرى، قد يكون سبباً رئيسيً في عدم استدامة هذا النمو، ويزيد من احتمالات تراجع معدل النمو خلال السنتين القادمتين على أقل تقدير.

شكل رقم (1- أ): معدلات النمو الحقيقي في العالم

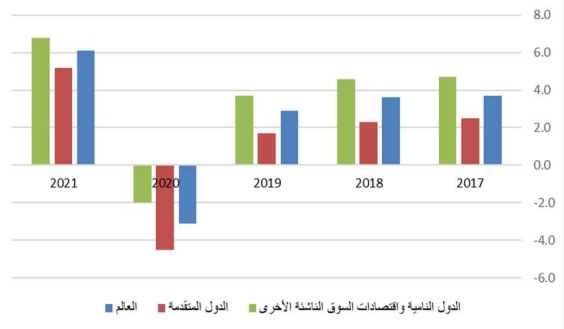

شكل رقم (1- ب): معدلات النمو الحقيقي في الدول المتقدمة

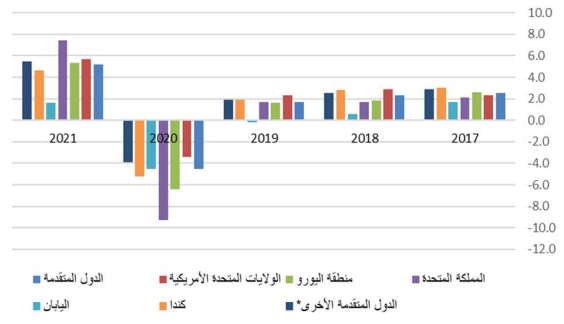

شكل رقم (1- ج): معدلات النمو الحقيقي في االدول النامية واقتصادات الاسواق الناشئة

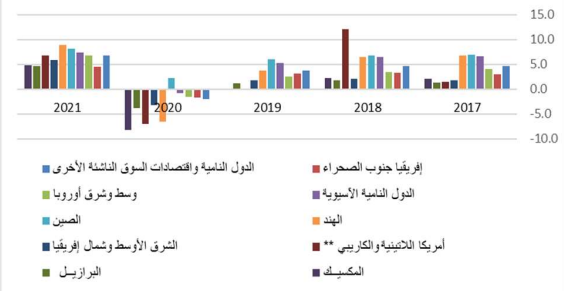

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات "آفاق الاقتصاد العالمي، أبريل 2022.

بلغ حجم الناتج الإقتصادي العالمي 94 تريليون دولار في 2021، وشكلت أربع دول فقط، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، والصين، واليابان، وألمانيا، أكثر من نصف إقصاد العالم، وكان الناتج المحلي الإجمالي الإسمي للولايات المتحدة الأمريكية وحدها أكبر من الناتج المحلي الإجمالي المشترك لـ 170 دولة. هذا التركز في تحقيق الناتج في حد ذاته قد يكون سبباً في عدم استدامته، فضلاً عن كونه مؤشراً غير مناسب من الناحية التنموية، حيث لم تستطع غالبية

دول العالم تحقيق معدلات نمو تستطيع معها خلق وظائف تتناسب مع الزيادات المضطردة في أعداد الوافدين الجدد لأسواق العمل.

شكل رقم (2): الناتج المحلي الإجمالي لأكبر 10 اقتصادات على مستوى العالم (تريليون دولار)

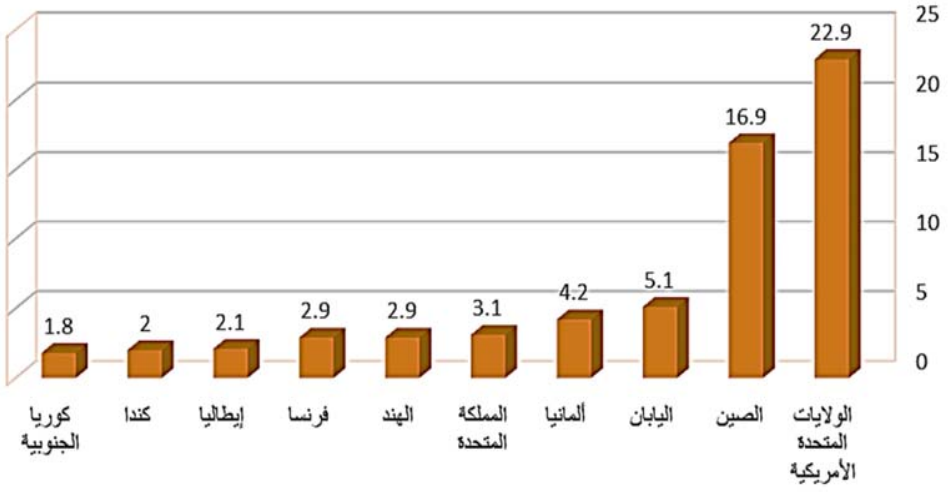

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير الراصد المالي، يناير 2022

كذلك، لم يتمكن عدد من الدول خاصة الأسواق الصاعدة والبلدان النامية من توفير الحيز المالي المناسب لتمويل الحزم المالية اللازمة لمواجهة تداعيات الجائحة، وتحول دون إنهيار شبكات الضمان الإجتماعي، وتفاقم التحديات التي تواجه الفئات الهشة بالمجتمع، فضلاً عن ضعف وتيرة الإنتعاش بسبب عدم ملائمة الدعم المقدم على مستوى السياسات، وصعوبة الحصول على التمويل من الأسواق العالمية، نظراً لارتفاع تكلفته الناتجة عن إرتفاع مستويات المديونية، الذي يفرض نسبة مخاطرة عالية تُضاف لنسبة الفائدة الإسمية المرتفعة أصلاً في ظل السياسات التقييدية التي فرضتها برامج التيسير النقدي التي تبنتها غالبية الإقتصادات المتقدمة لدعم الأنشطة الاقتصادية.

كذلك، من بين العوامل التي قد تهدد استدامة النمو المحقق خلال عام 2021، الارتفاع الكبير نسبياً في الأسعار العالمية للطاقة الذي شهده النصف الثاني من عام 2021، خاصة بالنسبة للبترول وللغاز الطبيعي والفحم، بسبب تعافي الطلب وتقييد العرض. وفي الوقت نفسه، استقرت خلال العام المذكور أسعار غالبية السلع الأساسية بعد ارتفاعها السريع الذي سجلته في عام 2020.

على مستوى المناطق والتجمعات الإقتصادية، سجلت الإقتصادات المتقدمة نمواً بحوالي 5.2 في المائة في عام 2021، بعد أن كانت قد سجلت انكماشاً بحوالي 4.5 في المائة خلال عام الجائحة (2020)، وذلك على خلفية الإنتعاش القوي للإستثمار، وزيادة الطلب الكلي في مرحلة ما بعد الجائحة. أما بالنسبة للأسواق الصاعدة والبلدان النامية فقد بلغ النمو المحقق بها حوالي 6.8 في المائة في عام 2021، إلا أن هذا النمو قد لا يستمر خلال عام 2022 مع تدني نسب الحاصلين على اللقاح إلى العدد الإجمالي للسكان، وظهور متحورات جديدة من الفيروس بهذه البلدان وهو ما سيؤثر بشكل كبير على الطلب المحلي، خاصة وأن عدد كبير من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية (EMDE) يعتمد على السياحة.

كما أنه مما قد يشكل تحدياً أمام الإستقرار المالي العالمي، ما شهده الربع الرابع من عام 2021 من عودة إنتشار متحور "أوميكرون" أحد سلالات فيروس كورونا المستجد، مما إضطر عدد من البلدان من بينها الصين إلى إعادة فرض بعض القيود على السفر، وإغلاق بعض المدن الرئيسة كإجراء احترازي لمنع انتشار الفيروس. كذلك شهد الربع المشار إليه حالة من عدم الإنتظام في سلاسل الإمداد، والتحديات اللوجستية التي تواجه التجارة الدولية، فضلاً عن النقص الكبير في الحاويات، مما يتسبب في موجه تضخمية في العديد من الإقتصادات الكبرى في العالم، وما يتبع ذلك من إجراءات تقييدية على مستوى السياسة النقدية، والبدء في التخلي التدريجي عن إجراءات التيسير النقدي، التي من أهم انعكاساتها ارتفاع تكلفة التمويل، بما يفاقم المشكلات المتعلقة بالمديونية العامة، ويضيق معه آفاق التحسن المأمول في مرحلة ما بعد الجائحة.

فيما يتعلق **بمعدلات التضخم العالمية**، فقد سجلت مستويات مرتفعة وغير متوقعة خلال عام 2021، دفعت مختلف البنوك المركزية إلى التراجع جزئياً عن سياساتها النقدية التيسيرية. سجلت أسعار السلع الأساسية إرتفاعاً غير مسبوق، حيث وصلت أسعار العديد من هذه السلع إلى أعلى مستوياتها منذ عام 2019، فضلاً عن ارتفاع أسعار منتجات الطاقة والمعادن نتيجة انتعاش الطلب، على خلفية عودة النشاط الاقتصادي العالمي إلى مستويات مرتفعة نسبياً.

في هذا الصدد، ارتفعت أسعار النفط خلال عام 2021 إلى حوالي 70 دولاراً للبرميل في المتوسط، بزيادة بلغت نسبتها

شكل رقم (3): تطورات معدلات التضخم على مستوى المجموعات الاقتصادية الرئيسية (2023- 2017)

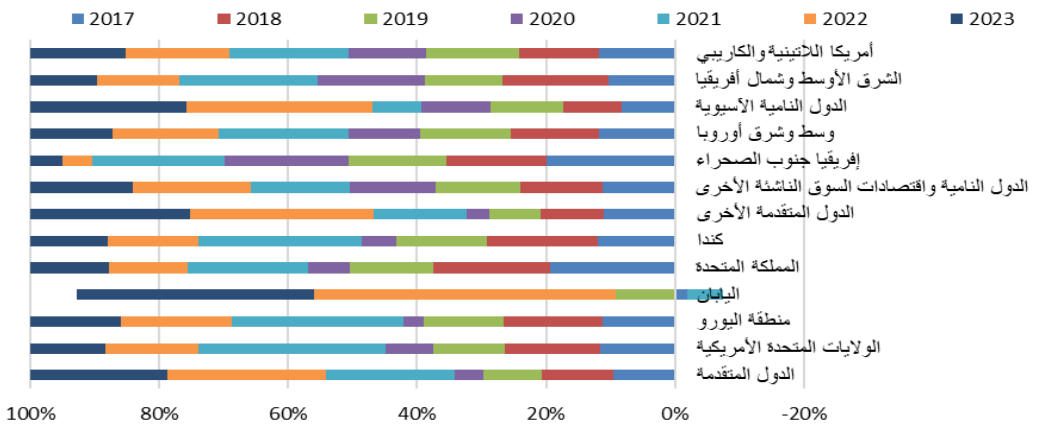

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أعداد متفرقة

67 في المائة مقارنة بعام 2020، وأعلى من التوقعات بحوالي 7 دولارات للبرميل، وهو ما جاء على خلفية تحسن الطلب على النفط نتيجة الإرتفاع النسبي لأسعار الغاز الطبيعي، ما ساهم في تفضيل جزء من المستهلكين لاستخدام النفط كبديل للغاز. وعلى الرغم من الزيادة المخطط لها في الإنتاج من قبل الدول الأعضاء في أوبك+، إنتعش إنتاج

النفط العالمي بشكل أبطأ من المتوقع بسبب إنقطاع الإمدادات وقيود الإنتاج، إضافة إلى عدم استجابة حجم إنتاج النفط الصخري الأمريكي لارتفاع الأسعار العالمية للنفط التقليدي.

كذلك، إرتفعت أسعار المنتجات الزراعية بنسبة 23 في المائة، في المتوسط، في عام 2021. وتلقت بعض أسعار المواد الغذائية الدعم بفضل الواردات القياسية من الصين، بما في ذلك الحبوب والزيوت النباتية، في حين عززت اضطرابات

شكل رقم (4): تطورات الأسعار العالمية للنفط (2012 - 2021)

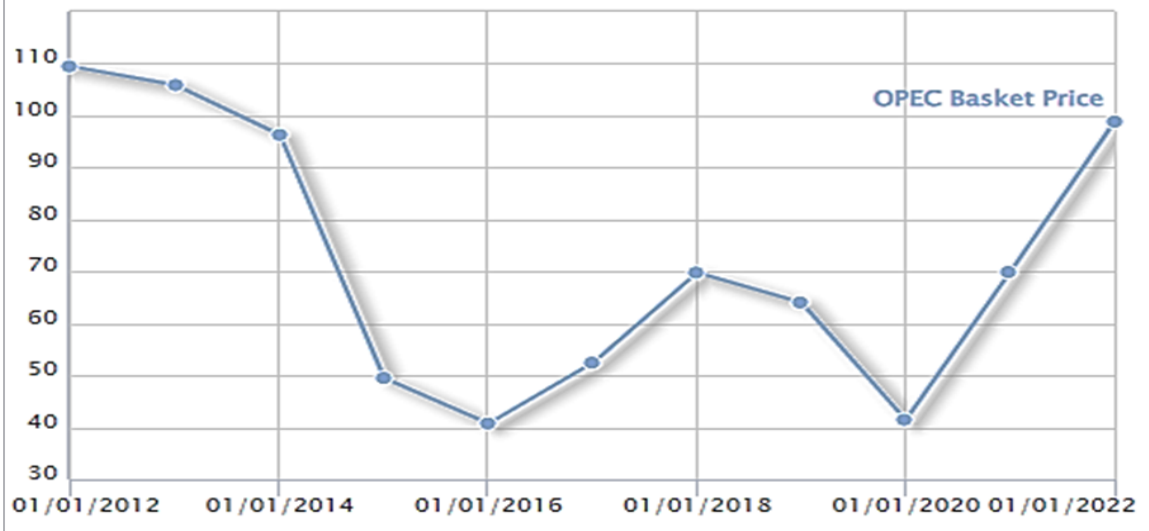

Source: Organization of the Petroleum Exporting Countries

الإمدادات الناجمة عن الطقس أسعار القمح والكاكاو والقهوة. كما إرتفعت أسعار الأسمدة بشكل كبير نسبياً بسبب إرتفاع أسعار الطاقة. ومن المتوقع أن تنخفض أسعار المنتجات الزراعية والأغذية، انخفاضاً متواضعاً خلال العامين المقبلين، ولكنها ستبقى عند مستويات مرتفعة مقارنة بالأسعار قبل الجائحة، على خلفية التوقعات بأن تكون فترة التعافي أطول من المخطط لها نتيجة البطء في حملات التلقيح لدى عدد كبير من الدول غالبيتها من الدول النامية التي تعتبر مصدراً أساسياً لهذه المنتجات، إضافة إلى أن الإرتفاع الكبير نسبياً في أسعار المدخلات الزراعية، ولا سيما الأسمدة والطاقة يخفض من إحتمالات تحسن أسعارها في المستقبل القريب.

وفي الدول النامية ودول الأسواق الصاعدة والناشئة، كان الإرتفاع في معدلات التضخم في عام 2021 واسع النطاق، فقد شهد غالبيتها وخاصة في أوروبا وآسيا الوسطى وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إرتفاعاً في معدلات التضخم، مدفوعاً بإرتفاع أسعار الغذاء والطاقة على وجه الخصوص. كذلك، شهد حوالي ثلث بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية باستثناء بعض الإقتصادات الإفريقية، وإقتصادات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إرتفاعاً في أسعار السلع الزراعية والمنتجات الغذائية. سجل التضخم في الإقتصادات المتقدمة، ارتفاعاً بشكل ملحوظ، وإن كان هناك تبايناً في درجة الإرتفاع بين الدول، كما تسارعت وتيرة الإرتفاعات في المتوسط العام للأجور في الإقتصادات المتقدمة، وخاصة في القطاعات التي تعاني من نقص مستمر في العمالة. يوضح الجدول رقم (1) تطور معدلات التضخم في المجموعات الإقتصادية الرئيسة في العلام خلال الفترة (2017- 2021).

جدول رقم (1): معدلات التضخم في العالم(*)
(2017-2021)

(نسبة مئوية)

	2017	2018	2019	2020	2021
الدول المتقدمة	**1.5**	**1.7**	**1.4**	**0.7**	**3.1**
الولايات المتحدة الأمريكية	1.9	2.4	1.8	1.2	4.7
منطقة اليورو	1.1	1.5	1.2	0.3	2.6
اليابان	0.1-	0.0	0.5	0.0	0.3-
المملكة المتحدة	2.7	2.5	1.8	0.9	2.6
كندا	1.6	2.3	1.9	0.7	3.4
الدول المتقدمة الأخرى	1.9	1.7	1.4	0.6	2.5
الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى	**4.4**	**4.9**	**5.1**	**5.2**	**5.9**
إفريقيا جنوب الصحراء	10.6	8.3	8.1	10.2	11.0
وسط وشرق أوروبا	5.6	6.4	6.6	5.3	9.5
الدول النامية الأسيوية	2.4	2.7	3.3	3.1	2.2
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	7.0	11.1	8.2	11.2	14.6
أمريكا اللاتينية والكاريبي	6.3	6.6	7.7	6.4	9.8

(*): معدل التضخم المقاس بمؤشر التغير في أسعار المستهلكين.

المصدر: صندوق النقد الدولي، قاعدة بيانات تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي"، أبريل 2022.

في ضوء ما سبق، قد تضطر العديد من الدول إلى تقييد السياسة النقدية للحد من الضغوط التضخمية، وتخفيف الضغوط على السياسة المالية التي تعاني أصلاً من ضيق الحيز المالي، وقد تواجه تحدياً في المستقبل القريب يتعلق بضرورة توفير حيز مالي لتمويل الزيادات المتوقعة في الإنفاق الصحي والإجتماعي، ودعم الأنشطة الإقتصادية التي تضررت من الجائحة، وتوفير السيولة اللازمة لتعزيز فرص عودتها للمسارات الإعتيادية للنمو التي كانت سائدة قبل الجائحة، فضلاً عن التحديات المتعلقة بإعادة هيكلة مديونياتها التي تفاقمت بسبب الجائحة. كذلك، مما قد يولد ضغوطاً تضخمية استمرار إختلال ميزان العرض والطلب لفترة أطول، والعودة السريعة للأنماط الطبيعية للسياسة النقدية خلال فترات أقصر من المتوقع، وهو ما يعزز التوقعات بارتفاع مستوى التضخم.

من جهة أخرى، فإن التأثيرات المتوقعة لموجة التضخم التي تجتاح غالبية الإقتصادات المتقدمة، قد تلقي بظلالها على الجوانب الإقتصادية في البلدان النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، حيث من الطبيعي أن تتوجه المصارف المركزية، في مثل هذه الظروف لتقييد السياسة النقدية، وإحداث إرتفاعات متتالية في أسعار الفائدة مما قد يترتب على ذلك من تدفقات لرؤوس الأموال من الدول النامية إلى الدول المتقدمة، وهو ما سيفاقم بدوره التحديات القائمة بالدول النامية نتيجة نقص التمويل وعدم القدرة على الإستدانة من أسواق التمويل العالمية نتيجة إرتفاع التكلفة من جهة، ومن جهة أخرى نتيجة المستويات القياسية للمديونية الخارجية العالمية على مستوى كافة التجمعات الاقتصادية.

تتطلب هذه الحالة أن يتم التركيز من خلال السياسة النقدية على الحد من المخاطر المالية وتحجيم الضغوط التضخمية، وفي ذات الوقت المحافظة على مستويات مناسبة من النمو الإقتصادي، وهي أمور غاية في الصعوبة تحقيقها معاً، خاصة في ظل عدم اليقين والغموض الذي يكتسي الأوضاع الاقتصادية في العالم، وعدم القدرة على تحديد موعد نهائي لإنتهاء الجائحة بصورة كلية، فضلاً عن عدم القدرة على توقع عدم وجود متحورات جديدة للفيروس قد تعيد العالم إلى المربع صفر، خاصة في ظل ضعف نسب التلقيح في البلدان التي شهدت أعداد كبيرة من المصابين بالفيروس.

فيما المخاطر الأخرى المتوقعة على الإستقرار المالي العالمي، فقد تنجم أبرز هذه المخاطر عن تخلي عدد كبير من الدول المتقدمة عن سياسات التيسير الكمي التي انتهجتها بنوكها المركزية خلال السنوات الماضية، والتي انطوت على سحب السندات الحكومية طويلة الأجل من القطاع الخاص لتحل محلها الودائع المصرفية لليلة واحدة لدى البنك المركزي، وهو ما انعكس في ارتفاع أسعار الفائدة في الآجال المختلفة، وشكل ذلك خسارة للبنوك المركزية نتيجة انخفاض أسعار الفائدة على الأوراق المالية المسحوبة عن تلك المسددة للبنوك.

على صعيد السياسات النقدية، فقد شددت العديد من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية سياستها النقدية لاحتواء الضغوط التضخمية، ومن المتوقع أن يستمر التضخم المرتفع لفترة أطول مع استمرار الانقطاعات في سلاسل الإمداد وكذلك عدم وجود مؤشرات تفيد تراجع أسعار الطاقة في عام 2022. وبافتراض تحقق المستويات المتوقعة للتضخم، يرى المحللون أنه سوف ينخفض تدريجياً مع إنحسار الإختلالات بين العرض والطلب في عام 2022، وإستجابة السياسة النقدية في الإقتصادات الكبرى.

فيما يخص **أسعار الفائدة، وأسعار الصرف**، فمن المتوقع أن تسفر توجهات الإقتصادات المتقدمة إلى رفع أسعار الفائدة الرسمية عن ظهور مخاطر تتعلق بتعزيز الإستقرار المالي، وتدفقات رأس المال إلى اقتصادات الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، خاصة مع الزيادة الكبيرة في مستويات الديون خلال العامين الماضيين. كذلك، قد تتحقق مخاطر عالمية أخرى نتيجة استمرار التوترات الجيوسياسية والتقلبات المناخية، إضافة إلى توقعات بعض المراقبين بحدوث كوارث طبيعية كبرى، ما عزز شعور المستثمرين بقلق متزايد إزاء آفاق الاقتصاد، ووضع الأسواق في حالة من التأهب، في خضم تزايد عدم اليقين بشأن مدى قوة التعافي من جائحة فيروس كورونا المستجد، على خلفية التباين في فرص الحصول على اللقاحات وظهور متحورات جديدة للفيروس، بما قد يطيل أمد الجائحة ويتسبب في تجدد الإضطرابات الإقتصادية. نشأت الأجواء الجديدة من عدم اليقين نتيجة ظهور مواطن الضعف المالي التي قد تؤدي بدورها إلى زيادة مخاطر التطورات المعاكسة، والتزايد الحاد في أسعار السلع الأولية، وعدم اليقين بشأن السياسات، إضافة إلى الإنقطاعات في سلاسل الإمداد، وتقلب أسعار الطاقة، وتركز ضغوط الأجور في أماكن معينة، وكلها تعني إرتفاع درجة عدم اليقين بشأن التضخم ومسارات السياسات.

إنعكست توقعات المستثمرين في إرتفاع العائدات الإسمية العالمية طويلة الأجل بصورة ملحوظة خلال النصف الثاني من عام 2021، نتيجة هبوط أسعار الفائدة الحقيقية، وهو ما يعكس المخاوف بشأن آفاق النمو على المدى الطويل. وفي أواخر سبتمبر، ساهم قلق المستثمرين بشأن الضغوط التضخمية إلى دفع أسعار الفائدة الإسمية نحو الارتفاع، حيث أصبح هناك اعتقاد بأن الضغوط السعرية قد تستمر لفترة أطول مما كان متوقعاً في البداية في بعض البلدان، مما أدى إلى تقليل أثر التراجعات السابقة. وتكمن المخاطر المؤثرة سلباً على الإستقرار المالي، في احتمال قيام المستثمرين بإعادة تقييم آفاق الاقتصاد والسياسات بشكل مفاجئ، وهو ما يتوقع معه أن تتعرض الأسواق المالية لصدمة مفاجئة نتيجة إعادة تسعير المخاطر، وهو ما قد يقترن، حال استمراره، بمواطن الضعف الكامنة، مما يؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية، وهذا بدوره قد يعرض النمو الإقتصادي للخطر.

من المتوقع أن تواجه أسواق وأسعار الصرف تحديات على خلفية التطورات العالمية الأخيرة والاتجاهات التضخمية التصاعدية وتأثيراتها على توجهات المصارف المركزية الدولية لتقييد السياسة النقدية كما سبق الإشارة، حيث سيتعين

على السياسة النقدية أن تحقق توازناً دقيقاً بين معالجة التضخم والمخاطر المالية ودعم التعافي الاقتصادي. وبينما يمكن للسياسة النقدية عموماً أن تغض الطرف عن الزيادات المؤقتة في معدلات التضخم، قد يكون من المناسب قيام البنوك المركزية بوضع إجراءات للطوارئ، وتعلن محدِّدات واضحة لتطبيقها، وتعمل وفقا لما أعلنته بشأن المخاطر المتعلقة باستمرار تصاعد الضغوط التضخمية.

على صعيد آخر، تشهد أسواق الأصول المشفرة نمواً سريعاً، وتشهد تقلبات حادة من الحين للآخر، بما يستدعي إيلاء مزيد من الجهد والاهتمام بالقواعد الرقابية الخاصة بهذا النوع من الأصول والمخاطر المرتبطة بها، على خلفية الإنعكاسات النقدية على المستويات المحلية والعالمية، فضلاً عن أهمية تعزيز وتطوير الأطر التشغيلية والتنظيمية والمنظومة البيئية المشفرة بشكل عام. كذلك، تشير التوقعات إلى حدوث ارتفاعات متتالية في أسعار الفائدة في الأسواق المتقدمة، وهو ما سيؤدي إلى خروج سريع لرؤوس الأموال من الدول النامية واقتصادات الأسواق الناشئة، ويزيد من حجم التحديات التي تواجه تلك الدول في ظل ما تفرضه من ضغوطات على أسعار الصرف والفائدة فيها، ومن ثم احتمال تعرض عدد منها لأزمات اقتصادية في المستقبل.

على صعيد الاوضاع المالية العالمية، فلا يزال القائمين على رسم وتنفيذ السياسات المالية يتجهون نحو استمرار التشدد في المالية الحكومية، حيث أثبتت تجارب الدول في مواجهة تداعيات جائحة كورونا المستجد أن السياسة المالية هي الوسيلة الأنجح لذلك. ومع سيادة حالة من عدم اليقين بشأن أفق انتهاء الجائحة كليةً في ظل عدم المساواة في توزيع اللقاحات بين دول العالم لأسباب تم التطرق إليها سلفاً، إضافة إلى ظهور متحورات جديدة من الفيروس وإن كانت أضعف من سابقتها من حيث قوة الإنتشار والتأثير، إلا أن مجرد ظهورها يلقي بظلال من الشك على إمكانية طي صفحة الجائحة في المدى القريب.

بالنسبة لعدد كبير من الدول المتقدمة، لا تزال السياسة المالية تتسم بالتيسير، مع تراجع عجوزات عام 2021 بنحو نقطتين مئويتين من إجمالي الناتج المحلي في 2021، في المتوسط، غير أن العجوزات لا تزال أعلى كثيراً من مستويات ما قبل الجائحة. من المتوقع أن يزداد انخفاض هذه العجوزات بما يقارب 3 نقاط مئوية في 2022 وأن تعود إلى مستويات ما قبل الجائحة بحلول عام 2026. وفي الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل، حيث موقف المالية العامة أقل دعماً إذا ما قورن بالإقتصادات المتقدمة، لا يتوقع عودة الناتج والإيرادات الضريبية إلى مسار ما قبل الأزمة وسيتحقق الجانب الأكبر من انخفاض العجوزات عن طريق تخفيض الإنفاق.

على الرغم من كل الجوانب السلبية التي إرتبطت بالجائحة، إلا أنها من جانب آخر أظهرت أهمية تعزيز الإستثمارات في المجالات المرتبطة بدعم وتنمية قطاعات التعليم، والرعاية الصحية، فضلاً عن أهمية توجيه التحويلات المالية والمساعدات نحو تمويل برامج إعادة تدريب وتأهيل العمالة، وإعادة توزيعها، وتقوية الشبكات الاجتماعية. كما تشير بعض الدراسات إلى أنه من الضروري العمل على تعديل وتطوير سياسة المالية العامة لكي تتوافق مع دورة التعافي وسرعته، أخذاً بعين الاعتبار أهمية العمل على تحقيق التجانس بين سياسة المالية العامة والسياسة النقدية، حيث أنه إذا تعافى الطلب الخاص بسرعة أكبر من المتوقع، ينبغي عندئذ تشديد سياسة المالية العامة، وهو ما من شأنه المساعدة في الحد من احتمالات الإرتفاع المفاجئ في أسعار الفائدة الذي قد يتسبب في إرباك التعافي العالمي.

فيما يخص **التطورات المتعلقة بالتجارة العالمية**، فقد شهدت حركة التجارة الدولية تعافياً ملموساً خلال عام 2021 نتيجة الزيادة الكبيرة التي سجلها مستوى الطلب العالمي في ضوء الدعم الذي وفرته حزم التحفيز في العديد من الإقتصادات المتقدمة خاصة في الولايات المتحدة الأمريكية، فضلاً عن زيادة الطلب على السلع المُصنعة والتراجع النسبي في الضغوط التي عانت منها سلاسل التوريد، وهو ما ساهم في إنعاش الطلب على صادرات الدول النامية وإقتصادات الأسواق الناشئة، بما ساعد على إرتفاع حجم تدفقات التجارة الدولية بنسبة بلغت حوالي 10 في المائة وفق تقديرات منظمة التجارة الدولية[1].

في ضوء ذلك، سجلت التجارة العالمية نمواً خلال عام 2021 بلغ حوالي 9.5 في المائة، مقارنة بعام 2020، إلا أن التوقعات تشير إلى احتمال تباطؤ التجارة العالمية في عام 2022 إلى 5.8 في المائة، وإلى 4.7 في المائة في عام 2023، مع عودة الطلب إلى المستويات الاعتيادية له السائدة قبل الجائحة.

شمل تعافي التجارة الدولية خلال عام 2021 حركة التجارة السلعية، فيما لا تزال تجارة الخدمات متأثرةً باستمرار انتشار الجائحة، لاسيما تلك التي تقوم على الإتصال المباشر، بينما شهدت تجارة الخدمات الخاصة ببعض القطاعات التي أظهرت مرونة في مواجهة الجائحة على رأسها الإتصالات وتقنية المعلومات والتجارة الإلكترونية وغيرها من القطاعات الخدمية الأخرى زيادةً في معدلات نموها خلال عام 2021. من جانب آخر، استمرت خلال عام 2021 ضغوط العرض بما يمكن أن يؤدي إلى تحديات إضافية في التجارة الدولية مستقبلاً، وتضاف إلى التحديات التي بدأت التجارة العالمية في مواجهتها منذ 2020، والناجمة عن الإختناقات التي واجهتها سلاسل التوريد العالمية، وأسفرت عن تراكم الطلبات على السلع المتداولة، والإرتفاع القياسي في أسعار الشحن، التي بلغت ذروتها في أكتوبر 2021 حيث إرتفعت لما يعادل ستة أضعاف مستوياتها في عام 2019. وفي الوقت نفسه، إستنفذت المخزونات من قبل الشركات التي تسعى إلى تلبية الانتعاش في الطلب [2].

على مستوى العوامل الأخرى التي تؤثر في حجم التجارة العالمية ومعدل نموها، فقد ارتفعت أسعار الطاقة في النصف الثاني من عام 2021، وهو ما أثر سلباً على إنتاج السلع كثيفة استخدام الطاقة، بما يتضمن المعادن والأسمدة، حيث ارتفعت أسعار الغاز الطبيعي والفحم، كما شهدت أسعار الغاز الطبيعي زيادات حادة حيث وصلت إلى مستويات قياسية في ديسمبر 2021، على خلفية ارتفاع الطلب الناتج عن نمو النشاط العالمي، وسوء الأحوال الجوية، مما أدى في بعض البلدان إلى زيادة استخدام الطاقة للتدفئة، وتعطيل إنتاج الفحم، وارتفاع تكلفة الكهرباء. هذا، في حين إستقرت أسعار السلع الأساسية غير المتعلقة بالطاقة بشكل عام في عام 2021، مع وصول العديد منها إلى مستويات عالية نسبياً.

من المتوقع أن تشهد حركة التجارة الدولية تباطؤاً خلال عام 2022 بفعل التراجع المتوقع في مستويات النشاط الإقتصادي في ظل إستمرار إنتشار متحورات فيروس كورونا، وتداعيات التطورات العالمية الأخيرة، واستمرار إنخفاضه في عام 2023 بما يعكس الإختلالات الهيكلية في سلاسل الإمداد التي أظهرتها الأزمات الإقتصادية التي شهدها العالم بداية من عام 2020، والتحديات التي تواجه النظام الإقتصادي العالمي في ظل النقص الحاد في أشباه الموصلات وحاويات الشحن، واستمرار النزاعات التجارية القائمة بين القوى الاقتصادية الكبرى.

[1] https://www.wto.org/english/res_e/statis_e/latest_trends_e.htm.
[2] World Bank, (2021). “Global Economic Prospects”, Jan.

سجلت **مستويات المديونية العالمية** ارتفاعاً خلال عام 2021 لتصل إلى حوالي 303 تريليون دولار بنهاية العام المذكور، تمثل نحو 351 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي مقابل نسبة بلغت حوالي 263 في المائة خلال عام 2020. جاء نحو نصف الإرتفاع المسجل في مستويات المديونية العالمية كنتيجة لاستحقاقات التوسع في حزم التحفيز الهادفة إلى إحتواء الآثار السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد، فيما جاءت باقي الزيادة المسجلة في المديونية نتيجة الإرتفاع في ديون المؤسسات غير المالية والبنوك. وقد مثل ارتفاع مستويات الدين على مستوى العالم هاجساً مقلقاً بشأن احتمالات اتساع نطاق التخلف عن الوفاء بالتزامات الديون من جانب الدول، والتي يعتد بها كأحد أهم المخاطر التي تواجه الاقتصاد العالمي.

أدت الزيادات في الدين الخاص والعام، ووصولها إلى مستويات غير مسبوقة إلى تعرض العديد من بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية لضغوط مالية. تكمن أهم المخاطر التي تواجه الإقتصاد العالمي في المرحلة الحالية في إتساع نطاق الدول المحتمل تخلفها عن الوفاء بالتزاماتها تجاه مديونياتها، حيث من المتوقع أن يعاني نحو 60 في المائة من الدول منخفضة الدخل من صعوبات في الوفاء بالتزامات الديون، وغالبية مديونيتها الخارجية تحتاج إلى مساعدات مؤسسية ودولية لإعادة هيكلتها، إضافة إلى تدهور شروط التبادل التجاري لديها خلال العقد الماضي، وإبداء عدد من المؤسسات الدولية مخاوفها من أن يشهد العالم أزمات مديونية دولية، مماثلة لتلك التي شهدها العالم خلال ثمانينيات القرن الماضي في أمريكا اللاتينية، وتلك التي شهدتها فترة التسعينيات في دول جنوب شرق آسيا، والتي كانت تعرف آنذاك بالنمور الآسيوية، ولم يشفع لها النمو الاقتصادي المرتفع والأداء الاقتصادي القوي من تجنب الوقوع في براثن أكبر أزمة مالية في العصر الحديث، إنطلقت شرارتها الأولى من تايلاند وسرعان ما انتقلت لباقي الدول الآسيوية والعالم في غضون فترة وجيزة نتيجة عدم الإفصاح عن التداخل في هياكل الملكية بين المؤسسات المالية العالمية، والإختلال في ميزانيات كبرى المؤسسات المالية سواء من ناحية الآجال أو العملات المكونة لطرفي الميزانية.

شكل رقم (5): الديون الخارجية القائمة في ذمة الدول النامية واقتصادات السوق الناشئة الأخرى

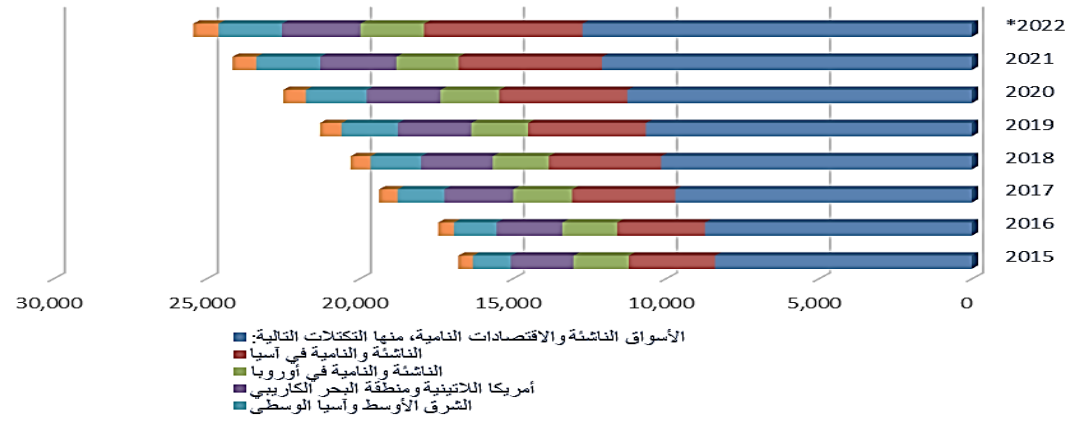

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير المرصد المالي، أعداد متفرقة.

في الوقت الذي يواصل فيه العالم السعي لإيجاد وسائل للتعجيل بالتحول إلى اقتصاد يتسم بمستوى منخفض من انبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحراري لتجنب التداعيات السلبية لتغير المناخ على الإستقرار الإقتصادي والمالي، فلا

يزال هناك فرصة واعدة في القطاع المالي. فبالرغم من أن حجم الأصول الذي تديره صناديق الإستثمار المعنية بقضايا المناخ لا يزال محدوداً نسبياً، فقد ازدادت التدفقات الوافدة، وهناك فرصة واعدة لخفض تكلفة التمويل التي تتحملها الشركات المراعية للمناخ وزيادة قدرة هذه الصناديق على أنشطة الإشراف على العمل المناخي. يتطلب التحول إلى اقتصاد يتسم بمستوى منخفض من الانبعاثات الكربونية إلى إقتصاد "أخضر" بذل مزيد من الجهود على كافة الأصعدة لتعبئة التمويل الخاص لهذا الغرض، وهو الدور الذي يمكن أن يضطلع به قطاع صناديق الاستثمار العالمي وصناديق الإستثمار المستدام، لا سيما تلك المعنية بقضايا المناخ.

من بين التحديات التي تواجه جهود التوسع في أنشطة الإستثمار الأخضر، ضعف البيانات اللازمة لبناء وتنفيذ استراتيجيات الإستثمار المستدام، وهو ما يشير إلى أهمية توجيه صناع السياسات لجزء من جهودهم لاستحداث منظومة عالمية تشرف عليها وتمولها المؤسسات الدولية تعنى بتوفير البيانات الخاصة بالاستثمارات الموجهة لحماية المناخ، بما يتضمن أوجه الاستثمار والمجالات التي يمكن أن تسهم في خلق أوعية استثمارية مناسبة لتحسين جودة المناخ وفي ذات الوقت تحقق عائدات طويلة الأجل مناسبة ومشجعة للمستثمرين.

في ظل الزخم الذي تشهده الأنشطة المتعلقة بالاستثمار الأخضر والاستثمار المستدام، قد يكون من الأهمية بمكان الإنتباه إلى ممارسات "الغَسل الأخضر"، أي التضليل بشأن مراعاة البيئة، وهو ما يتطلب تعزيز دور الأجهزة الرقابية والإشرافية في توفير البيانات والإفصاحات، واستحداث تصنيفات جديدة للتمويل المستدام، والعمل على توفير أدوات إضافية لتوجيه المدخرات نحو صناديق الإستثمار الداعمة للتحول، قد تكون في شكل حوافز مالية للإستثمارات في الصناديق المعنية بالعمل المناخي، أو التوسع في فرض ضريبة الكربون. ولتخفيف المخاطر المحتملة التي تواجه الإستقرار المالي بسبب التحول لهذا النوع من الإستثمار، قد يتطلب الأمر قيام صناع السياسات بانتهاج سياسة مناخية تتسق مع هدف التحول المنظم، وإجراء تحليل للسيناريوهات واختبارات لقياس قدرة قطاع الصناديق الإستثمارية على تحمل الضغوط.

في هذا السياق تبرز أهمية استمرار مساهمة البنوك المركزية في استدامة مسار الدين العام من خلال الإلتزام باستقرار الأسعار للمساعدة في حماية الدين العام من خطر التضخم، وبقاء توقعات الدين حول مستهدفاتها، وتجنب علاوات المخاطر التي ترتبط بتطورات معدل. كذلك من الضروري التأكيد على ضرورة التركيز على التضخم لأغراض سياسة السلامة الإحترازية الكلية، وتوجيه سياسة الميزانية العمومية للبنك المركزي وتحديد حجم الدعم المقدم من الحكومة بإطار المالية العامة. تجدر الإشارة إلى أن ارتفاع معدل التضخم في مرحلة لاحقة قد تبدو تكلفة ملائمة مقابل استمرار البنك المركزي في تطبيق أسعار فائدة منخفضة وحماية الإقتصاد بالتالي من أزمة دين محققة.

في ضوء ما سبق، فلا يوجد تعارض بين استدامة القدرة على تحمل ارتفاع الدين العام واستقرار الأسعار، حيث أن مزايا التضخم المفترضة لا تتحقق إلا في حالات التضخم المفاجئة. فعندما يباغت التضخم حائزي الأسهم، تنتقل الثروة من أيديهم إلى الحكومة على غرار ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2020. وما دام البنك المركزي قادراً على تطبيق أسعار فائدة أساسية منخفضة وزيادة حجم ميزانيته العمومية دون زعزعة مصداقية سياسة التضخم التي يتحمل مسؤوليتها، تبقى أسعار الفائدة الحقيقية الأطول أجلاً على السندات الحكومية منخفضة وإيرادات الدين مرتفعة.

الفصل الثاني

تطورات الأطر التشريعية والمؤسسية للإستقرار المالي ونظم البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي في الدول العربية

يعتبر توفر البنية التحتية المالية والمصرفية من أهم التحديات التي تواجه تطور القطاع المالي والمصرفي والركن الأساسي لتحقيق الإستقرار المالي، كما وتعتبر البنية التحتية للأسواق المالية على وجه الخصوص العمود الفقري للنظام المالي، حيث إنها تمَّكن من التدفق الآمن للأموال والأصول المالية في الإقتصاد.

ازداد الاهتمام عقب الأزمة المالية العالمية الأخيرة في عام 2008 بدور المصارف المركزية في تحقيق الإستقرار المالي من خلال إستحداث السياسة الإحترازية الكلية والتي أُضيفت لمهام السلطات الإشرافية. كذلك تنبهت المصارف المركزية بعد الأزمة إلى أهمية وضرورة تقييم ومتابعة المخاطر النظامية بشكل مستمر، وذلك من خلال دراسة تفعيل أدوات السياسة الإحترازية الكلية التي تهدف إلى الحد من المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المالي الكلي وبما يعزز من قدرته على تحمل الصدمات.

عادةً ما تضطلع المصارف المركزية بدور محوري في هذا الصدد، حيث توفر خدمات الدفع والتسوية، وتشرف على البنى التحتية للأسواق المالية وأدوات الدفع، وتعمل مع الجهات المعنية في الأسواق على تحقيق تكامل الأسواق المالية، بالإضافة الى وضع التشريعات والتعليمات والنظم الرقابية وتطبيق المعايير والمبادئ الدولية والممارسات الفضلى بالخصوص.

إن الإهتمام بالعمل على تطوير البنية التحتية المالية والمصرفية ينبع من الأهمية الخاصة للأنظمة المالية والمصرفية في النشاط الاقتصادي، وذلك باعتبارها المكَّون الرئيسي للنظام المالي لأي دولة ولدورها كذلك في تمويل عملية التنمية، وتوفير السيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة، وتحقيق التنمية المستدامة.

في إطار سعي المصارف المركزية والجهات الرقابية والإشرافية لتحقيق الإستقرار المالي والنقدي فإنها تقوم في سبيل ذلك بتأسيس وتطوير والإشراف على بنية تحتية مالية ومصرفية قوية ومتوافقة مع أحدث الممارسات الدولية، بما تتضمنه من أنظمة مصرفية ورقابية حديثة وبما يحقق الرقي والتطور وزيادة الموثوقية في الخدمات المقدمة من المؤسسات المالية والمصرفية.

يلقي هذا الفصل الضوء على الإطار المؤسسي الذي يحكم أنشطة الإستقرار المالي، كما يتطرق إلى أهم المستجدات التشريعية التي انتهجتها الدول العربية لسلامة القطاع المالي ودعم إستقراره وتعزيز الإشراف والرقابة عليه، كما يتناول البنية التحتية للقطاعات المالية والمصرفية.

كما سيتناول هذا الفصل، البنية التحتية للقطاعات المالية والمصرفية في الدول العربية، آخذين بعين الاعتبار مجموعة من المحاور الرئيسة في هذا الإطار والمتمثلة في: (1): الأطر التشريعية والتنظيمية للرقابة على القطاع المالي والمصرفي،

(2): صلاحية واستقلالية السلطات الرقابية والتنسيق فيما بينها، (3): نظم المدفوعات والتسوية ونظم معلومات الإئتمان، (4): السياسات الإحترازية الكلية والجزئية، (5): الشفافية والمساءلة والافصاح، (6): الإستقرار المالي والمخاطر النظامية.

المملكة الأردنية الهاشمية

يعتبر **البنك المركزي الأردني** الجهة المسؤولة عن الإستقرار المالي حيث تتولى دائرة الإستقرار المالي التحقق من قدرة النظام المالي على تحمل الصدمات من خلال تحليل وتقييم ومراقبة وضبط المخاطر على المستوى الكلي للنظام المالي، ووضع وتنفيذ إستراتيجيات التعامل مع الأزمات المالية وصولاً لمتطلبات الاستقرار المالي، ولها على وجه الخصوص ممارسة المهام التالية: التحقق من صحة ومتانة المراكز المالية لقطاع الشركات وقطاع الأفراد وقطاع المؤسسات المالية غير المصرفية، تحليل ودراسة مدى استقرار أسواق الأصول (العقارات والأسهم)، ومراقبة مدى انسجام أسعارها مع أساسيات هذه الأسواق، تحليل ومتابعة أثر مستوى مديونية قطاع الأفراد وقطاع الشركات على الإستقرار المالي، إعداد الدراسات والبحوث اللازمة في مجال الإستقرار المالي وتقديم التوصيات المناسبة، إعداد ومراجعة وتحديث التعليمات والسياسات ذات العلاقة بالإستقرار المالي وذلك بالتعاون والتنسيق مع الجهات المعنية، رفع تقارير دورية إلى لجنة الإستقرار المالي توضح وضع الجهاز المالي والمخاطر التي تؤثر عليه والتوصية بما يلزم بخصوصها، وتقوم دائرة الإستقرار المالي بأداء أعمالها من خلال الأقسام التالية : (قسم المخاطر النظامية والتحليل الإحترازي الكلي، وقسم تحليل الإستقرار المالي).

كما واصل البنك المركزي الأردني تحديث منظومة التشريعات التي تحكم عمل المؤسسات المالية الخاضعة لرقابته، فعلى سبيل المثال أصدر البنك المركزي تعليمات حدود التعرضات الكبيرة وضوابط منح الإئتمان، كما قام أيضاً بإصدار تعليمات وتعاميم أخرى مثل تعليمات اسس المصلحة المؤثرة، وتعليمات تملك البنوك للأسهم والحصص في رؤوس أموال الشركات، وتعليمات حماية المستهلك المالي لشركات الدفع والتحويل الإلكتروني للأموال، وتعليمات منح التسهيلات المباشرة بالعملة الأجنبية وضوابط منح التسهيلات الائتمانية لأشخاص لا يمارسون نشاطا داخل المملكة و / أو لتمويل أنشطة خارج المملكة، وتعليمات حماية المستهلك المالي لعملاء شركات الصرافة المرخصة، كما تمت الموافقة على القانون المعدل لقانون البنوك رقم (7) لسنة 2019، والقانون المعدل لقانون مؤسسة ضمان الودائع رقم (8) لسنة 2019، وقانون تنظيم أعمال التأمين رقم 2021/12، وقانون مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب رقم (20) لسنة 2021 .

وفيما يخص المبادرات والاجراءات التي قام بها البنك المركزي لمواجهة الجائحة وتحقيق الاستقرار المالي من خلال قيامه ببعض الاجراءات للتخفيف على المقترضين مدد البنك المركزي العمل بالتعميم المتعلق بتأجيل الأقساط للقطاعات المتضررة من 22 نوفمبر 2020 حتى 31 ديسمبر 2021، وفي إطار دعم القطاعات الإقتصادية المتضررة قام البنك المركزي برفع المبالغ المخصصة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى 700 مليون دينار لاحقاً في عام 2021، وبسعر فائدة لا يتجاوز 2 في المائة لأجل 54 شهراً، ويمدد العمل به حتى نهاية النصف الأول من عام 2022.

يقوم البنك المركزي الأردني بتطبيق أدوات السياسات الإحترازية الكلية ومنها تحديد نسبة كفاية رأس المال 12 في المائة، وكذلك نسبة الرافعة المالية 4 في المائة، ونسبة السيولة لدى البنوك وفقاً لتعليمات السيولة القانونية رقم (37 /2007)، على كل بنك أن يحتفظ دوماً بموجودات سائلة حدها الأدنى 100 في المائة من إجمالي مطلوباته المرجحة، على أن لا تقل موجوداته السائلة بالدينار الأردني عن 70 في المائة من مطلوباته المرجحة بالدينار الأردني، ومتطلبات الإحتياطي الإلزامي القانوني بنسبة 5 في المائة (تم تخفيض النسبة من 7 في المائة إلى 5 في المائة في عام 2020 بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد)، وحدود التركزات الإئتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة على أن لا تزيد عن 25 في المائة من قاعدة رأسمال البنك، وحدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية ويترك للبنوك المرخصة أخذ مراكز مفتوحة (Overnight Positions) (طويلة أوقصيرة) بالعملات الأجنبية الرئيسة مقابل بعضها وبما لا يتجاوز 5 في المائة من حقوق المساهمين لكل عملة، يستثنى الدولار من هذه النسبة حيث يمكن اعتباره عملة أساس (Base) currency بحيث لا يتجاوز المركز الإجمالي للعملات جميعها ما نسبته 15 في المائة من إجمالي حقوق المساهمين للبنك، كما قام البنك المركزي بتحديد سقوف التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية، في حين لا توجد حدود على التركزات القطاعية، وكذلك لا توجد حدود على التركزات الجغرافية، كذلك لم يقم البنك المركزي بتحديد نسبة القرض إلى قيمة الضمان (LTV) لكن يتم متابعة هذه النسبة بشكل ربع سنوي. كذلك تم في عام 2020 إصدار تعليمات نسبة تغطية السيولة (LCR) ، في حين لم يتم إصدار تعليمات بخصوص نسبة صافي التمويل المستقر(NSFR) . من ناحية أخرى، بدأت البنوك العاملة بتطبيق بازل III بخصوص متطلبات رأس وفقاً لتعليمات صدرت في عام 2016، وكذلك بدأت بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9) وفقاً لتعليمات صدرت في عام 2018، كما يتم إحتساب نسبة مديونية الأفراد بشكل سنوي، ولم توضع حدود على نسبة المديونية إلى الدخل من قبل البنك المركزي .

كما يتوفر لدى البنك المركزي منهجية لإحتساب البنوك ذات الأهمية النظامية على الصعيد المحلي (D-SIBs)، في حين تتوفر منهجية لإحتساب رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والإقتصادية لكن يتم إحتساب (Credit) to GDP بشكل دوري ومتابعة نسبة الفجوة، وفي حال طرأت الحاجة ليتم فرض هامش مناسب، ولكن حتى الآن لم تكن هناك حاجة لفرض هذا الهامش، كذلك لا يتم فرض متطلبات رأس مال مختلفة على التسهيلات لقطاعات اقتصادية معينة، كما يتم تطبيق تعليمات رقم (10/ 3/ 13950) الصادرة في عام 2016 بخصوص متطلبات بازلIII ، إضافة إلى تعليمات تطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم (9) .

فيما يخص تعزيز البنية التحتية للنظام المالي في الأردن، قام البنك المركزي الأردني بإعادة تطوير نظام التسويات الإجمالية الفوري (RTGS) المصمم لتسوية أوامر الدفع كبيرة القيمة وعالية الأهمية التي تتم داخل المملكة فيما بين البنوك، وبما يتوافق مع المعايير الدولية المتعارف عليها من الناحيتين البنكية والتقنية، حيث يعتبر هذا النظام الدعامة الأساسية للبنية التحتية للمدفوعات في المملكة، والنقطة المركزية وحجر الأساس الذي تقوم عليه وتتصل به أنظمة الدفع والتقاص الإلكترونية الأخرى العاملة في المملكة، إضافة الى تطوير العديد من أنظمة مدفوعات التجزئة لتنفيذ الحوالات والمدفوعات الإلكترونية لمؤسسات القطاعين الخاص والعام، وأبرز هذه الأنظمة "إي فواتيركم" الذي يعد باكورة تحصيل المدفوعات والمستحقات الحكومية، وأيضاً نظام غرفة التقاص الآلية (ACH) المخصص لتحويل رواتب العاملين لديها وإتاحة خدمات التحويلات الدائنة، ونظام "كليك" الذي يعد أحدث نظام للدفع الفوري في الأردن، حيث يتيح تحويل الأموال بين العملاء باستخدام تطبيقات الهاتف النقال.

كما تتوفر لدى البنك المركزي خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، وكذلك استعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)، كما يتوفر نظام التسويات الآنية الإجمالية الفورية (RTGS)، وتتوفر شركات للمعلومات الائتمانية، ونظام التقاص الالكتروني، ونظام المفتاح الوطني، إضافة إلى نظام استعلامات إئتماني عام. وكذلك يتوفر دليل للحوكمة منشور وملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، إضافة إلى توفر شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية، وفيما يخص تسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسهيلات في القطاع المالي فانه بصدد انجاز مؤسسة لضمان القروض (JLGC) .

وفيما يتعلق بالتفاعل بين الجهات المختلفة المسئولة عن المكونات المختلفة للنظام المالي، يتم ذلك من خلال المراسلات الداخلية بين الدوائر المسؤولة عن النظام المالي.

دولة الامارات العربية المتحدة

أنشأ **مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي** في عام 2009 دائرة مستقلة للإستقرار المالي لتباشر مهاماً أساسية تتمثل في إجراء التحليلات وإتخاذ التوصيات التي من شأنها تعزيز الإستقرار المالي، وتقديمها إلى لجنة سياسة الإستقرار المالي ومجلس الإدارة في مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، حيث تنص مسودة قانون المصرف المركزي الجديد لعام 2018 على أنه من أهداف ومهام المصرف المركزي المساهمة في تعزيز وحماية إستقرار النظام المالي في الدولة. كما أنه من المخطط أن يتم إنشاء مجلس للإستقرار المالي ضمن قانون إنشاء مجلس الإستقرار المالي، والذي يضم أعضاء من مختلف الجهات في الدولة المسؤولة عن الإستقرار المالي، وسيحدد قانون إنشاء مجلس الإستقرار المالي الصلاحيات والعلاقات التعاونية بين الجهات المسؤولة عن الإستقرار المالي.

كما عرف المصرف المركزي مفهوم الإستقرار المالي بالحالة المستقرة للنظام المالي، الذي يتألف من البنوك، المؤسسات المالية الأخرى والأسواق المالية، وكفاءة أدائها لمهامها الأساسية مثل تخصيص الموارد، توزيع المخاطر وكذلك تسوية المدفوعات، وبقائها قادرة على الإستمرار في القيام بتلك المهام في حالة الصدمات، حالات الضغط وفترات من التغيرات الهيكلية العميقة، أما بالنسبة لتعريف المخاطر النظامية فإنها تتبع تعريف بازل ومجلس الإستقرار المالي .

إستمر المصرف المركزي في عام 2021 في تعزيز منظومته التشريعية، حيث كان هناك تركيز كبير على تطوير الإطار التنظيمي، وفي هذا الصدد أصدر المصرف المركزي عدة لوائح ومعايير جديدة لتعزيز الاستقرار المالي، وفيما يلي أهم اللوائح والمعايير الصادرة عام 2021: الحد الأدنى لرأس المال للوائح البنوك، والبنوك المتخصصة ذات القواعد التنظيمية منخفضة المخاطر، وأنظمة ومعايير التعهيد (Outsourcing Regulation and Standards)، ومعيار إعادة السيولة لدى البنوك الإسلامية، والمساهمة الوطنية في لائحة البنوك (National Shareholding in Banks Regulation)، ومعايير حماية المستهلك، ولائحة سلوك سوق الشركات الصغيرة والمتوسطة، ولائحة تنظيم خدمات مدفوعات التجزئة وأنظمة البطاقات، ولائحة إعادة إصدار بعض اللوائح، ولائحة إعادة إلغاء بعض اللوائح، ومعايير لتعرضات البنوك العقارية (Standards for Bank Real Estate Exposures).

إستمر مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي ضمن خطته خلال عام 2021 في دعم إقتصاد دولة الإمارات بشكل عام لمواجهة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد من خلال مجموعة متكاملة من تدابير الدعم للقطاع المصرفي ذات الصلة بالتمويل والسيولة والاقراض ورأس المال.

كما يقوم المصرف المركزي بتطبيق أدوات السياسات الإحترازية الكلية، وفيما يخص أهم النسب والمتطلبات الرقابية والإحترازية، فقد بلغت نسبة القرض إلى قيمة الضمانة 85 في المائة للمواطنين و80 في المائة للمقيمين (للقرض السكني الأول بقيمة 5 مليون درهم إماراتي أقل كحد أقصى). بحيث تم زيادة نسبة القرض الى القيمة بالنسبة لمشتري العقارات للمرة الأولى برفعها بنسبة 5 في المائة في مارس 2020.

فيما يتعلق بنسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي، فتعتمد هذه النسبة على نوع الودائع (1 في المائة للودائع محددة الأجل و 7 للودائع تحت الطلب)، علماً بأنه تم تخفيض نسبة الإحتياطيات النقدية الإلزامية للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية وحسابات التوفير من 14 في المائة إلى 7 في المائة في إبريل 2022 . بالنسبة لحدود التركزات القطاعية، فقد تم تحديد نسبة 20 في المائة كحد للقطاع العقاري من إجمالي الودائع في 2019، كما قام مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي بتطوير وتعزيز إطاره للإشراف على تعرض البنوك للعقارات، ودخلت المعايير الجديدة لمخاطر البنوك العقارية حيز التنفيذ في 30 ديسمبر 2021. في حين لا توجد حدود على التركزات الجغرافية.

أما نسبة كفاية رأس المال فقد بلغت النسبة المستخدمة 11.5 في المائة، والحد الأدنى هو 10.5 في المائة إضافة إلى 2.5 في المائة نسبة رأس المال الوقائي الإضافي، ولكن سُمح للبنوك في 2020 كجزء من خطة الدعم الإقتصادي الشاملة الموجهة باستخدام 60 في المائة من رأس المال الوقائي الإضافي سارية لغاية 30 يونيو 2022. فيما يخص متطلبات السيولة، فعلى البنوك الإلتزام بنسبة الأصول السائلة (Liquid Asset Ratio) البالغة 10 في المائة، وقد تم لاحقاً تخفيض الحد الأدنى لنسبة الأصول السائلة المؤهلة إلى 7 في المائة في أبريل 2020، علما أنه وفيما يخص نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، فيتم تطبيقها فقط على المصارف ذات الأهمية النظامية وبعض البنوك الكبرى. وفيما يخص نسبة المديونية إلى الدخل (Debt-to-Income Ratio) فقد بلغت هذه النسبة 50 في المائة من إجمالي الدخل للعاملين و30 في المائة للمتقاعدين.

فيما يخص أهم الجهود التي قام بها المصرف المركزي لتعزيز البنية التحتية للنظام المالي في عام 2021، وكجزء من الاستراتيجية الوطنية لأنظمة الدفع، أظهر المصرف المركزي في عام 2021 علامة بارزة في رحلة تحديث البنية التحتية لسوق الإمارات المالي. وكان الهدف الرئيسي هو تنفيذ المنصة الوطنية للدفع الفوري (IPP)، والتي من شأنها ضمان مدفوعات إلكترونية آمنة ومبتكرة ومريحة، وبالتالي جعل دولة الإمارات العربية المتحدة تمتلك اقتصاداً رائداً غير نقدي.

تضع منصة (IPP) الأساس لتحويل النظام البيئي للخدمات المالية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث إنه يمثل بداية الجيل التالي من خدمات الدفع في المنطقة، مما يمنح المرونة اللازمة للإستجابة لسوق الدفع سريع التغير مع الإلتزام بأفضل الممارسات والمعايير الدولية، بما في ذلك (ISO 20022).

وتم توقيع الإتفاقية مع إتحاد الشركات المختارة لقيادة التنفيذ في مؤتمر مستقبل التمويل الذي إستضافه المصرف المركزي في أكتوبر 2021، ومن المتوقع أن يتم الإصدار الأول من منصة (IPP) في نهاية عام 2022.

وفيما يخص التفاعل بين الجهات المختلفة المسئولة عن المكونات المختلفة للنظام المالي، يتم ذلك من خلال التعاون والتنسيق بين الجهات المعنية إلى أن يتم اعتماد قانون مجلس الإستقرار المالي.

مملكة البحرين

يُعنى **مصرف البحرين المركزي** بمسؤولية المحافظة على الاستقرار النقدي والمالي في المملكة من خلال إتباع سياسات تستند إلى أفضل الممارسات الدولية. ويعتبر مصرف البحرين المركزي السلطة الرقابية الوحيدة التي تشرف على القطاع المالي البحريني، ويشمل نطاق اختصاصه جميع أنشطة المصارف والتأمين والاستثمار وأسواق المال، تتولى إدارة الاستقرار المالي بمصرف البحرين المركزي هذه المسؤولية الأساسية من خلال مراقبة النظام المالي بانتظام ومتابعة القضايا المتعلقة بالاستقرار المالي والوقوف على الجوانب التي تحتاج إلى تدخل لدعم مصرف البحرين المركزي للمحافظة على الاستقرار النقدي والمالي، ويعتبر من أهم أهداف الإدارة تحديد التهديدات المحتملة لسلامة النظام المالي البحريني قبل تفاقمها إلى أزمات مالية نظامية.

ويعّرف المصرف المركزي مفهوم الاستقرار المالي بانه الحالة التي يكون فيها النظام المالي قادراً على توفير الخدمات المالية بشكل مستمر حتى في حال وجود صدمات.

ان أحد الأهداف الأساسية لمصرف البحرين المركزي هو ضمان إستمرار سلامة وإستقرار المؤسسات والأسواق المالية واستمرارها في تقديم الخدمات المالية بحرص حتى في مواجهة الصدمات السلبية. ويرى المصرف أن الإستقرار المالي يشكل عاملاً أساسياً للمحافظة على مكانة البحرين كمركز مالي وضمان إستمرار مساهمة القطاع في النمو وإيجاد الفرص الوظيفية والتنمية في البحرين، كما تحرص إدارة الإستقرار المالي على مراقبة النظام المالي بانتظام للوقوف على الجوانب التي تحتاج إلى تدخل، كما تتولى إجراء البحوث والدراسات التحليلية حول المسائل المتعلقة بالاستقرار المالي. فضلاً على إعداد تقارير الإستقرار المالي، وتشتمل هذه التقارير على مراجعة للتوجهات وتحديد الجوانب التي تستدعي التدخل والعناية الإشرافية ورصد التطورات وتحديد المخاطر المحتملة على الإستقرار المالي للتخفيف منها قبل أن تتطور إلى مخاطر نظامية. وتعمل إدارة الإستقرار المالي أيضاً على وضع مؤشرات السلامة المالية بهدف إيجاد "لوحة تحكم" للمراقبة المستمرة لمخاطر القطاع المالي.

كما تقوم الإدارة بالوظائف التالية: إجراء المراقبة الإحترازية الكلية للنظام المالي، ووضع مؤشرات السلامة المالية التي تم تطويرها لمراقبة القطاع المالي بشكل مستمر بهدف إيجاد "لوحة تحكم" للمراقبة المستمرة لمخاطر القطاع المالي، ورصد التطورات الإقتصادية المحلية والدولية من خلال إجراء البحوث والدراسات التحليلية بهدف تقييم المخاطر المحتملة حول الإستقرار المالي، تقديم الاقتراحات والسياسات المتعلقة بالحفاظ على استقرار القطاع المالي في البحرين، الإشراف على ومراقبة البنية التحتية المالية ونظم المدفوعات في مملكة البحرين لتقييم أي مخاطر على الاستقرار المالي، كما تقوم الإدارة بإعداد تقرير الاستقرار المالي بشكل نصف سنوي والذي يعتبر أحد أهم العناصر الرئيسية لإطار مراقبة القطاع المالي، ويتم تقديم التقرير إلى إدارة مصرف البحرين المركزي ويستخدم كأداة رئيسية تهدف إلى إطلاع الجمهور على تطورات الإستقرار المالي، ويشمل التقرير تقييم سلامة النظام المالي والمراقبة الاحترازية الكلية من خلال مؤشرات السلامة المالية.

أما فيما يتعلق بتعزيز المنظومة التشريعية قام المصرف المركزي البحريني بما يلي:

- تطبيق معايير بازل III: قام المصرف في شهر مارس 2021 وذلك ضمن أهدافه لتعزيز الإطار الرقابي بإصدار ورقة إستشارية تتضمن مقترح إضافة وحدة جديدة ضمن فصل إدارة مخاطر السيولة من مجلد توجيهات المصرف تشمل المتطلبات المتعلقة بـ "نسبة القروض إلى الودائع" لمصارف قطاع التجزئة التقليدية و " نسبة التمويل إلى حسابات الاستثمار غير المقيدة والحساب الجاري" لمصارف قطاع التجزئة الإسلامية. استلم المصرف ملاحظات القطاع المصرفي وبناءً عليها قرر المصرف عدم المضي قدماً في إصدار التوجيهات المقترحة.

- كما أصدر المصرف في شهر مايو 2021 فصل إدارة مخاطر الائتمان المحدّث من مجلد التوجيهات الأول والثاني للمصارف التقليدية والإسلامية على التوالي، وذلك وفقاً لمبادئ وتوجيهات لجنة بازل للرقابة المصرفية (بازل III) بعد إستلام ودراسة ملاحظات القطاع المصرفي المستلمة على الورقة الإستشارية الصادرة في هذا الخصوص وأخذها بعين الإعتبار.

- ورقة إستشارية حول مقترح متطلبات تمويل الشركات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: أصدر المصرف في شهر مارس 2021 ورقة إستشارية لجميع مصارف قطاع التجزئة حول مقترح متطلبات بشأن تمويل الشركات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك تماشياً مع المبادرات الحكومية المتخذة لدعم هذه الشركات. وتتضمن المسودة متطلبات كمصارف قطاع التجزئة التأكد بحلول 31 ديسمبر 2025 من أن تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة يمثل 20 في المائة على الأقل من محفظة التمويل المحلية. ويجب أن يتم تنفيذ ذلك بطريقة مرحلية وعلى أساس تدريجي وقد فصّل المصرف النسب التي يجب على المصارف الوصول إليها بنهاية كل سنة. ويقوم المصرف بدراسة ملاحظات المصارف المستلمة حول هذه الورقة الاستشارية. ويعتزم المصرف إصدار توجيهات نهائية بهذا الخصوص في عام 2022.

- التعديلات الخاصة بتسليم خطط التعافي والتسوية: أصدر المصرف في شهر مايو 2021 تعديلا بخصوص موعد تسليم خطط التعافي والتسوية في فصل المصارف المحلية ذات الأهمية النظامية وفصل عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية حيث يجب على المصارف البحرينية تقديم نتيجة المحاكاة السنوية وتمرين السيناريو لتقييم ما إذا كانت خطط التعافي والتسوية مجدية وذات مصداقية إلى المصرف سنوياً بحلول 31 أغسطس.

- تعديلات جديدة تتعلق بالخدمات المصرفية المفتوحة: أصدر المصرف في شهر يوليو 2021 التعديلات النهائية (بعد الانتهاء من الاستشارة في إبريل من نفس العام) في فصل متطلبات الترخيص، وفصل المتطلبات العامة، وفصل تقارير المصرف المركزي من مجلد التوجيهات الأول والثاني للمصارف التقليدية والإسلامية على التوالي وذلك لمواءمة التوجيهات مع إطار الخدمات المصرفية المفتوحة. كما أصدر المصرف تعديلات أخرى في فصل متطلبات الترخيص والتفويض وفصل الخدمات المصرفية المفتوحة وفصل المتطلبات العامة وفهرس التعاريف من مجلد التوجيهات الخامس للمصرف الخاص بالشركات المتخصصة (الشركات المساندة للقطاع المالي).

- إدارة مخاطر الأمن السيبراني (Cyber-security): نظراً للأهمية المتزايدة للأمن السيبراني في الوضع الحالي، أصدر المصرف في يوليو 2021 متطلبات جديدة بشأن إدارة مخاطر الأمن السيبراني (Cyber-security) في مجلد التوجيهات الأول والثاني الخاص بالمصارف التقليدية والإسلامية على التوالي، كما طلب المصرف المركزي من المصارف الالتزام بهذه المتطلبات بدءً من 1 أكتوبر 2021 وتسليم تقرير خاص بتحليل الفجوات وخطة التطبيق في 15 يوليو 2021، كما أصدر المصرف في نوفمبر 2021 توجيهات مماثله جديدة بخصوص الأمن السيبراني إلى شركات التأمين، والشركات الاستثمارية، والشركات المساندة للقطاع المالي، وشركات الصرافة وذلك بعد دراسة الملاحظات المستلمة على الأوراق الاستشارية الصادرة بهذا الشأن، ويجب على المرخص لهم الالتزام بهذه المتطلبات بدءً من 1 مايو 2022 كما طلب المصرف منهم تسليم تقرير خاص بتحليل الفجوات وخطة التطبيق في 31 ديسمبر 2021.

- ورقة إستشارية ومقترح توجيهات حول عمليات المساندة إلى مزودي الخدمات السحابية: أصدر المصرف ورقة إستشارية في شهر يوليو 2021 تتضمن مقترح توجيهات في قسم جديد (OM-2A) من فصل إدارة المخاطر التشغيلية بخصوص عمليات المساندة إلى مزودي الخدمات السحابية من مجلد التوجيهات الأول والثاني للمصارف التقليدية والإسلامية وملحق بالإرشادات حول الضوابط الخاصة بهذه العمليات، وقد إستلم المصرف ملاحظات القطاع المصرفي للقيام بدراستها.

- التعديلات النهائية الخاصة بفصل الجريمة المالية: أصدر المصرف في شهر سبتمبر 2021 التعديلات النهائية على فصل الجريمة المالية من المجلد الأول للمصارف التقليدية والثاني للمصارف الإسلامية، وذلك بعد الإنتهاء من فترة الإستشارة واستلام الملاحظات ودراستها والتي تتضمن التعديلات إدخال منهج قائم على المخاطر لضمان الإتساق في التطبيق بين المرخص لهم، وتعديلات على متطلبات العناية الواجبة للعملاء في ضوء إصدار البرنامج الوطني لـ "اعرف عميلك إلكترونياً" والسماح للمرخص لهم بامتلاك عملية الإلحاق الرقمية، وما يرتبط بها من المتطلبات العملية والتقنيات اللازمة ومتطلبات الحوكمة، كما أصدر المصرف لاحقاً في شهر أكتوبر 2021 التعديلات النهائية على فصل الجريمة المالية من مجلد التوجيهات الثالث (شركات التأمين) والرابع (الشركات الإستثمارية) والخامس (الشركات المتخصصة) والسادس (الخاص بأسواق رأس المال) على غرار ما أصدره المصرف للمصارف مسبقا وذلك بعد الإنتهاء من فترة الإستشارة واستلام الملاحظات ودراستها.

- المخاطر المتعلقة بالمناخ: أصدر المصرف في شهر نوفمبر 2021 تعميماً لجميع المرخص لهم بشأن المخاطر المتعلقة بالمناخ وذلك تماشياً مع إلتزام الحكومة بتحقيق أهداف المناخ العالمية، وبالتالي يعمل المصرف على إعداد المتطلبات الخاصة بالمخاطر المتعلقة بالمناخ، تشكل المخاطر المتعلقة بالمناخ تحديات كبيرة للإقتصاد العالمي وسلامة ومتانة المؤسسات المالية وإستقرار القطاع المالي على نطاق أوسع، كما أصدر المصرف مسبقاً في يناير 2021 بالتعاون مع لجنة التنمية المستدامة بجمعية مصارف البحرين استبياناً للبنوك وشركات التمويل والشركات الاستثمارية يتضمن خمسة أجزاء مختلفة لجمع المعلومات النوعية والكمية لتقييم الوضع الحالي والممارسات والتعرضات المتعلقة بالمعايير البيئية والاجتماعية والحوكمة (ESG) والتمويل المستدام

عند إتخاذ قرارات مزاولة الأعمال ووضع إستراتيجيات الخدمات المصرفية والمالية، وتمت دراسة الردود المستلمة ومناقشتها في لجنة السياسات الرقابية، يعتزم المصرف التعامل مع مسألة المخاطر المتعلقة بالمناخ على مراحل، حيث يتطلب هذا التعميم من جميع المرخص لهم رفع مستوى الوعي لدى مؤسساتهم حول المخاطر المتعلقة بالمناخ وتقييم كيفية تحديد ومعالجة المخاطر المتعلقة بالمناخ. كما يشجع المصرف المرخص لهم على إدراج هذه الموضوعات في خططهم التدريبية السنوية، ويطلب أيضاً من أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا والموظفين حضور البرامج التدريبية المختلفة بما في ذلك تلك التي تقدمها أكاديمية التنمية المستدامة التابعة لمعهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، وسوف يصدر المصرف المتطلبات الخاصة بالمرحلة الأولية في المستقبل القريب، والتي ستركز على متطلبات الإفصاح النوعي فيما يتعلق بالجهود المبذولة لمعالجة المخاطر المتعلقة بالمناخ، تليها إصدار متطلبات كميّة وأكثر شمولاً في المراحل اللاحقة. وسيتم تطوير هذه المتطلبات بناءً على الإرشادات الصادرة من الهيئات الرسمية الدولية ذات الصلة مثل لجنة بازل للرقابة المصرفية، والمنظمة الدولية لمشرفي التأمين، والمنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية، ومجلس الاستقرار المالي.

- التطورات في الإطار التنظيمي والرقابي قطاع رأس المال: أصدر مصرف البحرين المركزي التعميم رقم EDFIS/C/030/2021 بتاريخ 2 يونيو 2021 إلى جميع الشركات المدرجة، والمؤسسات ذاتية التنظيم وأعضائهم، ومشغلي منصات الأصول المشفرة، وجميع الأطراف الأخرى ضمن أسواق رأس المال بشأن التعديلات المتعلقة بالفصل الخاص بتعليمات حظر التلاعب في الأسواق المالية (Prohibition of Market Abuse and Manipulation Module) - MAM Module من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، ويتضمن التحديث على تعديل بعض الفقرات لتعكس الزامية الشروط المنصوصة على المطلعين الدائمين في الشركات المدرجة. أصدر مصرف البحرين المركزي التعميم رقم EDFIS/045/2021 بتاريخ 27 سبتمبر 2021 إلى جميع الشركات المدرجة، والمؤسسات ذاتية التنظيم وأعضائهم، ومشغلي منصات الأصول المشفرة، وجميع الأطراف الأخرى ضمن أسواق رأس المال بشأن التعديلات المتعلقة بالفصل الخاص بمراقبة السوق والتحقيق والتنفيذ (Market Surveillance, Investigation & Enforcement Module – MIE Module) من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق رأس المال من الدليل الارشادي لمصرف البحرين المركزي، حيث أن التحديث يشمل إضافة فصل جديد متعلق بالعقوبات المالية كما وتم تضمين أحدث تعديلات قانون مصرف البحرين المركزي بالإضافة الى تعديلات أخرى بهدف مواكبة التغييرات في مجال التحقيق والتنفيذ. كما تم تضمين بعض التحديثات بتاريخ 28 أكتوبر 2021) في فصل مكافحة غسيل الأموال والجرائم المالية (Anti-Money Laundering and Combating Financial Crime ("AML") Module) من مجلد التوجيهات السادس الخاص بأسواق المال من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، وذلك بخصوص النهج القائم على المخاطر (Risk Based Approach)، والمشروع الوطني "اعرف عميلك إلكترونياً" (National E-KYC Solutions) .

- التطورات في الإطار التنظيمي والرقابي المؤسسات المالية: أصدر مصرف البحرين المركزي في 4 يناير و17 مارس 2021 تعميمين برقم EDBO/E1/2021 وEDBO/E9/2021 والموجهين إلى شركات الصرافة، وذلك لفرض الإلتزام باستخدام الرموز الدالة على الغرض للتحويلات الدولية (SWIFT). إضافة إلى ذلك، أصدر مصرف البحرين المركزي بتاريخ 16 سبتمبر 2021 التعميم رقمOG/296/2021 للشركات الإستثمارية، وذلك بخصوص الإعلان عن قيام المصرف باستحداث فئة جديدة من شركات الإستثمار (فئة 4)، وكذلك إستحداث المتطلبات الرقابية متعلقة بتلك الفئة. كما أصدر المصرف في 1 نوفمبر 2021 التعميمين رقم OG/354/2021 و OG/356/2021، والموجهين للشركات الإستثمارية وشركات الصرافة، وذلك بشأن إصدار المتطلبات المتعلقة بالأمن السيبراني ضمن وحدة إدارة المخاطر، وطلب تقديم تقرير يوضح مدى إمتثال الشركات لتلك المتطلبات وخطة العمل المتعلقة بالامتثال بها بحلول 1 مايو 2022.

- التطورات في الإطار التنظيمي والرقابي قطاع التأمين: أصدر مصرف البحرين المركزي تحسينات متعلقة بفصل الجرائم المالية في أكتوبر 2021، وتهدف هذه التحسينات الى المضي نحو نهج أكثر استناداً إلى المخاطر عند إنشاء برامج مكافحة غسل الأموال (AML)، ومكافحة تمويل الإرهاب (CFT) وإنتشار أسلحة الدمار الشامل (CPF)، بالإضافة إلى التعديلات على متطلبات العناية الواجبة للعملاء والخاص بالبرنامج الوطني "أعرف عميلك إلكترونياً" والمعروف بـ (E-KYC) وما يتطلب لذلك من التقنيات اللازمة والمستندات الإلكترونية. كما نشر مصرف البحرين المركزي متطلبات جديدة تتعلق بإدارة مخاطر الأمن السيبراني في فصل "إدارة المخاطر (RM)" تحت مجلد التوجيهات الثالث الصادر عن مصرف البحرين المركزي والتي تدخل حيز التنفيذ في 1 مايو 2022. وبناءً عليه، قام المصرف بإصدار توجيهاً في نوفمبر 2021، يطلب فيه من جميع المرخص لهم في قطاع التأمين لتقديم تقرير حول مستوى الالتزام بحلول 31 ديسمبر 2021، مع خطة عمل لتكون قادرة على تلبية المتطلبات الجديدة عند دخولها حيز التنفيذ. وكجزء من المبادرات المستمرة للمصرف نحو الرقمنة المالية وتطوير الخدمات المالية الرقمية وتحسين الخدمات المقدمة للعملاء، أصدر المصرف توجيهًا جديدًا في يونيو 2021 يطلب فيه من جميع شركات التأمين لتوفير قنوات رقمية في خدمة عملائهم حاملي الوثائق من أجل إصدار وثائق تأمين المركبات دون الحاجة إلى تواجد العميل في مقر الشركة.

في نفس السياق، واصلت إدارة الإستقرار المالي في عام 2021 إجراء البحوث والتحليلات بشأن القضايا المتعلقة بالإستقرار المالي كما واصلت الإدارة أداء المهام الأساسية التالية:

- إصدار مطبوعات مختلفة مثل تقرير الإستقرار المالي النصف سنوي والتقرير الاقتصادي السنوي بالإضافة إلى المنشورات الدورية الأخرى التي ترصد التطورات المحلية والدولية كمؤشرات السلامة المالية الفصلية.

- عملت الإدارة على تحسين جودة البيانات الإحصائية لضمان توفير البيانات المتعلقة بالشركات الصغيرة والمتوسطة، وشركات الأعمال الاستثمارية، والمؤسسات المالية الإسلامية.

- قامت الإدارة بتطوير تقرير الاستقرار المالي النصف سنوي والذي ينشر ليكون أكثر شمولية من خلال:
  - تغطية التطورات في القطاع المالي غير المصرفي كقطاع التأمين وأسواق رأس المال.

- وضع فصول جديدة تتعلق بالتقنيات المالية الحديثة (Fintech) والشمول المالي (Financial Inclusion) والمخاطر السيبرانية (Cyber Risk).

- طورت الإدارة إختبارات الضغط لتعزيز إدارة المخاطر للقطاع المصرفي وتقدير المخاطر المحتملة، وتجرى اختبارات الضغط على القطاعات المصرفية المختلفة والمصارف المحلية ذات الأهمية النظامية (DSIB's)، وقد طُور الإطار لتقييم قدرة القطاع المصرفي على الصمود أمام الصدمات التي تلحق بالملاءة المالية والسيولة والتي تعد جزء أساسياً من إدارة المخاطر وتشمل:

  - اختبارات التحمل (Sensitivity Testing) والتي تهدف لقياس أثر الصدمات المالية على متانة المصارف من خلال النظر إلى بعض المخاطر.

  - اختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية (Macro Stress Testing) والمبنية على عدة متغيرات إقتصادية ومالية.

- يعمل قسم مراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات في إدارة الاستقرار المالي على ضمان كفاءة ونزاهة البنية التحتية المالية والمدفوعات لتخصيص الموارد بمثالية في الاقتصاد.

- كما يعمل على ضمان تطبيق مبادئ البنية التحتية للسوق المالية (PFMI) على البنية التحتية المالية وأنظمة الرفع وإدارة المخاطر.

هذا ويقوم مصرف البحرين المركزي بتطبيق أدوات السياسة الإحترازية الكلية ومنها نسبة كفاية رأس المال، وكذلك نسبة الرافعة المالية، ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي (القانوني)، وحدود التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، ونسبة تغطية السيولة (LCR) ، ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) ، كما يتم إحتساب نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم، ويتم وضع حدود على نسبة المديونية إلى الدخل 50 في المائة من الدخل. في حين لا يتم تطبيق نسبة السيولة لدى البنوك، ولا يتم وضع حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية كذلك لا توجد حدود على التركزات القطاعية، وكذلك لا توجد حدود على التركزات الجغرافية.

فيما يخص أهم الجهود التي قام بها مصرف البحرين لتعزيز البنية التحتية للنظام المالي في عام 2021، يعتمد قسم الإشراف ومراقبة البنية التحتية المالية والمدفوعات في تطبيق عملية الإشراف والمراقبة الكلية على مبادئ البنية التحتية للأسواق المالية (PFMI) التي أقرتها لجنة نظم الدفع والتسوية (CPSS) في بنك التسويات الدولية (BIS)، ونظراً للتفاوت بين البنى التحتية المالية في مختلف الدول، فإن المبادئ الأربعة والعشرون لا تنطبق جميعها بالضرورة على البنى التحتية المحلية.

كما قام مصرف البحرين المركزي وبالتعاون مع شركة المدفوعات الخليجية بإعداد وتجهيز البيئة التجريبية في المصرف، والتي ساهمت بشكل كبير وفعّال في دعم مصارف التجزئة للإنضمام والمشاركة في نظام المدفوعات الخليجي (آفاق). وقد قامت الإدارات المعنية في مصرف البحرين المركزي خلال عام 2021 بإدراج أحد عشر مصرفاً من مصارف التجزئة البحرينية وهي (بنك البحرين الإسلامي، بنك الإسكان، وبنك البحرين الوطني، بنك البحرين والكويت، البنك

الأهلي المتحد، بنك السلام، البنك العربي، بنك الإسكان للتجارة والتمويل، البنك المركزي الهندي، بنك ICICI المحدود وبنك الإثمار) وذلك بعد التأكد من استعدادها وجاهزيتها من الناحية التقنية.

وفيما يتعلق بعملية إدراج المصارف والبنوك المركزية الخليجية في نظام المدفوعات الخليجية (آفاق)، قام مصرف البحرين المركزي مع مجموعة من مصارف قطاع التجزئة البحرينية خلال شهري يوليو وأغسطس من عام 2021، وبالمشاركة مع شركة المدفوعات الخليجية والبنك المركزي السعودي في البدء بالمرحلة التجريبية لربط مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي والمصارف العاملة تحت إشرافه.

وفي إطار متابعة ومراقبة حركة المدفوعات عبر الحدود، أكمل فريق تقنية المعلومات بمصرف البحرين المركزي من توفير خدمة (SWIFT Scope) وذلك لتسهيل مراقبة وتحليل حركة المدفوعات ومعاملات سويفت عبر الحدود بإستخدام شبكة سويفت، والتي تتيح لمصرف البحرين المركزي إعداد التقارير عن تدفق المدفوعات عبر الحدود والمرتبطة بالقطاع المالي في مملكة البحرين.

وقد أكملت شركة سويفت بالتعاون مع فريق إدارة تقنية المعلومات بالمصرف، تثبيت البرنامج الخاص بالخدمة خلال شهر نوفمبر 2020. كما تم إرسال تعميم إلى المؤسسات المالية المرخصة لحثها على الإنضمام لخدمة (SWIFT Scope)، حيث بادرت نحو 70 مؤسسة مالية بالإشتراك في الخدمة، وقد تم ترتيب ورش عمل للإدارات المعنية بمصرف البحرين المركزي خلال شهر مارس 2021 لشرح كيفية استخدام منصة الخدمة والإطلاع على جميع التقارير المتوفرة.

إلتزاماً بتوجيهات مصرف البحرين المركزي لإطار عمل مملكة البحرين المصرفي المفتوح (Bahrain OBF)، الصادرة في شهر نوفمبر 2020، فقد تم الإنتهاء من بناء نماذج أعمال المرحلة الأولى للخدمات المصرفية المفتوحة (وفقاً للمعايير والمواصفات الفنية بتطبيق الخدمات المصرفية المفتوحة في مملكة البحرين) وذلك من قبل بعض مصارف قطاع التجزئة ومزودي الخدمات بنهاية شهر مايو 2021.

كما أصدر مصرف البحرين المركزي في شهر سبتمبر لعام 2021، تعميماً جديداً بشأن المرحلة الثانية من إطار العمل الخاص بالخدمات المصرفية المفتوحة، وذلك بتوجيه مصارف قطاع التجزئة والمؤسسات المالية العاملة بمملكة البحرين لإعتماد متطلبات المرحلة الثانية للخدمات المصرفية المفتوحة والإمتثال لإطار العمل الخاص بشكلٍ نهائي قبل 30 يونيو 2022، وتهدف هذه المرحلة لتوفير نطاق أوسع من الخدمات المصرفية بفعالية وبتكاليف أقل، مع التركيز بشكل أكبر على تجربة عملاء المصارف، علاوة على ذلك، سيسهم هذا التحديث في تعزيز التنافسية وتطوير كفاءة النظام المالي، مع مراعاة التوجهات المتغيرة للعملاء وتعزيز التحول السريع نحو الإقتصاد الرقمي بشكل عام.

وفيما يتعلق بالتفاعل بين الجهات المختلفة المسئولة عن المكونات المختلفة للنظام المالي، يتم ذلك من خلال التعاون والتنسيق من قبل بين لجنة الاستقرار المالي واللجان الأخرى والجهات المعنية سواء في المصرف المركزي أو خارج المصرف.

الجمهورية التونسية

يتولى **البنك المركزي التونسي** ولجنة الإستقرار المالي (لجنة وطنية) الحفاظ على الإستقرار المالي بحيث يكون إطار التنسيق والتعاون بينهما من خلال هيئة الرقابة الإحترازية الكلية والتصرف في الأزمات المالية المحدثة لدى البنك المركزي بنص قانون البنك المركزي والمتكونة من محافظ البنك المركزي (رئيس الهيئة) وممثل عن الوزارة المكلفة بالمالية ورئيس هيئة السوق المالية ورئيس الهيئة العامة للتأمين والمدير العام لسلطة رقابة التمويل الصغير. وينص القانون رقم (35) لسنة 2016 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك المركزي التونسي في الفصل (85) منه على "تعزيز متانة النظام المالي والتوقي من حدوث المخاطر النظامية والحد من آثار الإضطرابات المحتملة على الإقتصاد". وتتولى دائرة مستقلة (إدارة عامة) بالبنك المركزي التونسي المسؤولية الرئيسية عن الإستقرار المالي، حيث يتمتع البنك المركزي التونسي باستقلالية تم التنصيص عليها بالقانون المتعلق بنظامه الأساسي . يتولى البنك المركزي التونسي رصد مختلف العوامل والتطورات التي من شأنها التأثير على استقرار الجهاز المالي ومتابعتها، وخاصة منها التي تمثل مساسا بمتانته أو تراكماً للمخاطر النظامية، ولهذا الغرض يمكن للبنك المركزي الحصول على كل معلومة يراها ضرورية، كما يقوم بتقييم وتحليل المخاطر من خلال: إنشاء خارطة للمخاطر كأداة لتحليل ورصد تطور المخاطر بالقطاع، تحليل التفاعلات بين الإقتصاد الحقيقي والقطاع المالي من خلال تحديد المخاطر النظامية، وتحليل تأثير الصعوبات القطاعية وإختلالات الإقتصاد الحقيقي على المؤسسات والمالية والعكس، ورصد وتحليل التطورات في الأسواق المالية وصناديق الإستثمار المشتركة، والتنسيق بين الجهات الرقابية للقطاع المالي من خلال الإضطلاع بدور كتابة هيئة الرقابة الاحترازية الكلية والتصرف في الأزمات المالية وإنشاء منّصة لتبادل البيانات (الآلي والتلقائي وتحت الطلب) بين الهيئات الرقابية على القطاع المالي .فيما يتعلق باتخاذ التوصيات فهي من صلاحيات هيئة الرقابة الإحترازية الكلية.

فيما يخص التعليمات والتشريعات التي تم إصدارها في عام 2021، فقد قام البنك المركزي التونسي بإصدار ما يلي:

- منشور إلى البنوك والمؤسسات المالية رقم (1) لسنة 2021، يتعلق بتقسيم وتغطية المخاطر ومتابعة التعهدات،
- مذكرة للبنوك والمؤسسات المالية رقم (8) لسنة 2021، تتعلق بتوزيع أرباح للسنتين الماليتين 2019 و2020.

وفيما يتعلق بالمبادرات التي قام بها البنك المركزي في إطار دعمه للإستقرار المالي، تمّ الإنطلاق في إنجاز مشروع استراتيجي يهدف إلى إرساء نظام تشغيلي إحترازي كلّي لمتابعة، والوقاية من المخاطر على القطاع المالي في إطار المخطط الإستراتيجي الأول للبنك المركزي التونسي 2019-2022 الذي سيسمح بتطوير أدوات السياسة الإحترازية الكلية وبوضع إطار حوكمة شامل لإدارة الأزمات المالية محدد للمسؤوليات والأدوار.

أما فيما يتعلق بتطبيق أدوات السياسات الاحترازية الجزئية والكلية يقوم البنك المركزي التونسي بتطبيق حدود على نسب كفاية رأس المال بنسبة 10 في المائة، ومتطلبات الإحتياطي الإلزامي بنسبة 1 في المائة على الودائع تحت الطلب، وحدود على التركزات الإئتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة بنسبة 25 في المائة، ويحدد البنك المركزي نسبة 100 في المائة كحد ادنى على السيولة لدى البنوك، وحدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية بنسبة 10 في المائة من الأموال الذاتية الصافية كحد أقصى بالنسبة لكل عملة و 20 في المائة من الأموال الذاتية الصافية كحد أقصى بالنسبة لاجمالي العملات، في حين يقوم البنك بتطبيق حدود قصوى لنسبة القرض إلى قيمة الضمانة (LTV) تبلغ 80 في المائة

من قيمة العقار بالنسبة للقروض السكنية، أما بالنسبة لقروض السيارات فتتراوح نسبة القرض إلى القيمة بين 30 و80 في المائة (وذلك حسب القوة الجبائية للعربة)، أما فيما يخص نسبة تغطية السيولة (LCR) يتم إحتسابها بموجب المنشور رقم (14) لسنة 2014، ومبرمج إحتساب نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) في نهاية عام 2022. وفيما يتعلق باحتساب نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم يتم احتساب هذه نسبة من قبل البنوك عند دراسة ملف القرض كنسبة قصوى للاقتراض غير أن هذه الممارسة البنكية لا تستند إلى نص صريح، كما يتم وضع حدود على نسبة المديونية إلى الدخل 40 في المائة يتم إحتسابها من دخل الأفراد كنسبة قصوى للإقتراض كذلك لا تستند هذه الممارسة البنكية إلى نص صريح.

في هذا الإطار، يحق للبنك المركزي التونسي بموجب القانون البنكي أن يضع للبنوك أو المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs) قواعد تصرف حذر، لاسيما على مستوى المتطلبات الدنيا من الأموال الذاتية وأن يخضعها لرقابة خصوصية، والبنك المركزي بصدد إنجاز منهجية لتحديد البنوك والمؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية وفقاً لما يتم العمل به على المستوى العالمي وبالتحديد وفق مصفوفة المؤشرات المتبعة من قبل لجنة بازل. في حين لا يتم تطبيق منهجية لإحتساب رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصادية، ولا يتم إجراء اختبار لقياس مدى فعالية أدوات السياسة الإحترازية الكلية المعتمدة، ويتم التنسيق بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الإحترازية الجزئية من خلال التشاور عند إعداد القوانين والتعليمات الداعمة للإستقرار المالي. والجدير بالذكر أن البنك المركزي التونسي يقوم من خلال الإدارة العامة للرقابة المصرفية بوضع التعليمات بشأن متطلبات بازل بصفة عامة بما في ذلك بازل III عن طريق اصدار المناشير للبنوك والمؤسسات المالية. كما قام البنك المركزي التونسي بإصدار المنشور رقم (1) لسنة 2020 الذي يحدد الإجراءات المسبقة لاعتماد المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9.

هذا ويهدف البنك المركزي التونسي إلى التقارب مع المعايير الإحترازية الدولية لا سيما معايير بازل، وللقيام بهذا يتم الأخذ بعين الإعتبار بالتجارب المقارنة على الصعيد الدولي وفي البلدان العربية.

من ناحية أخرى، تقوم السلطات التعديلية بمتابعة مؤشرات المتانة المالية ومؤشرات الإستقرار المالي في القطاع المصرفي وغير المصرفي مثل (الضمان الإجتماعي وشركات التأجير التمويلي وشركات التأمين، وشركات التمويل الأصغر وشركات الوساطة المالية وشركات الصرافة وصناديق الإستثمار وصناديق التقاعد وشر كات إستخلاص الديون والبريد التونسي وصندوق الودائع والأمانات)، حيث تخضع لجهات رقابية كالبنك المركزي التونسي أو هيئة السوق المالية والهيئة العامة للتأمين وسلطة الرقابة على التمويل الصغير ووزارة المالية ووزارة تكنولوجيا الإتصال والإقتصاد الرقمي، حيث تعد الهيئات التعديلية مؤشرات سنوية وفصلية عن هذه المؤسسات حسب صنف النشاط يتم نشرها في تقاريرها السنوية، ويوجد مؤشرات مالية يتم جمعها عن هذه المؤسسات غير المصرفية بصورة غير منتظمة وبقدر غير كافي والتي تتضمن بيانات عن الملاءة المالية وسياسات الإستثمار ومعايير ملاءة خاصة بمجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وسياسة الإستثمار.

أما على صعيد تطوير نظم البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وقطاع الأسواق المالية، فقد عمل البنك المركزي التونسي على توفير وتطوير نظام للتسويات الآنية الإجمالية الفورية (RTGS) ، ونظام للتقاص الإلكتروني، ونظام إستعلام إئتماني عام، ونظام المفتاح الوطني، بينما لا تتوفر شركة معلومات إئتمانية، ومركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسليفات في القطاع المالي.

كما يتوفر إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الإلكترونية، وخدمة الدفع عبر الهاتف النقال، واستعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)، وتوفر دليل منشور للحوكمة وملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، كما توجد شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية.

الجمهورية الجزائرية

يعتبر **البنك المركزي الجزائري** الجهة المسؤولة عن الإستقرار المالي، حيث تتولى دائرة الإستقرار بحسب ما ينص عليه الأمر 10-04 المؤرخ في 26 أغسطس 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 03-11 المؤرخ في 26 أغسطس 2003 المتعلق بالنقد والقرض في مادته (35) التي تنص على أنه تم إستحداث مهمة جديدة لبنك الجزائر والمتمثلة في السهر على الإستقرار المصرفي، والتي تم التأكيد عليها أيضاً، في تعليمات بنك الجزائر رقم 04-07 في مادتها (2) التي تنص على إنشاء لجنة الإستقرار المصرفي. وبحسب المادة (3) من تعليمات بنك الجزائر 04-2007، تقوم لجنة العمل الخاصة بمراقبة الإستقرار المالي بإرسال التقارير مباشرة إلى محافظ بنك الجزائر حول تطور مؤشرات الإستقرار المالي للقطاع البنكي.

والجدير بالذكر انه لا يوجد تعريف واضح للإستقرار المالي وللمخاطر النظامية، ومع ذلك، هناك إشارة إلى المؤسسات ذات الأهمية النظامية في تحديد كفاية رأس المال بحسب المادة (7) من النظام 14-01.

وفيما يخص أهم القوانين والتعليمات الصادرة خلال عام 2021 لتعزيز الاستقرار المالي، وفقاً للمادة (1) من التعليمات رقم 05-2020، التي تهدف إلى تحديد الإجراءات الإستثنائية المتعلقة بتخفيض بعض الأحكام الاحترازية المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية في مجال السيولة، والأموال الخاصة وتصنيف القروض، جراء تبعات فيروس كورونا المستجد على الإقتصاد العالمي وتأثيره على سائر القطاعات على المستوى المحلي، وتم تمديد هذه الإجراءات في عام 2021. كذلك تمّ حفظ معدل الخصم وتمديد نسبة التمويل لسندات الحكومية حسب مدة الإستحقاق.

أما فيما يتعلق بتطبيق أدوات السياسات الإحترازية الجزئية والكلية يقوم بنك الجزائر، بتطبيق حدود على نسب كفاية رأس المال، وحسب نص المادة (2) من النظام 14-01 : تلتزم البنوك و المؤسسات المالية بإحترام بصفة مستمرة، على أساس فردي أو مجمّع، معامل أدنى للملاءة قدره 9.5 في المائة بين مجموع أموالها الخاصة القانونية، من جهة، ومجموع مخاطر القرض و المخاطر العملياتية و مخاطر السوق المرجّحة، من جهة أخرى. أيضاً تنص المادة (3) من نفس النظام على أنه يجب أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كل من مخاطر القرض والمخاطر العملياتية و مخاطر السوق بواقع 7 في المائة على الأقل، ومتطلبات الإحتياطي الإلزامي بنسبة 2 في المائة منذ بداية عام 2021، وحدود على التركزات الإئتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة بنسبة 25 في المائة من الأموال الخاصة كحد أقصى بالنسبة للقروض الممنوحة فردياً، والقروض التي تفوق نسبتها 10 في المائة من الأموال الخاصة لا يجب أن يتعدى مجموعها 8 مرات الأموال الخاصة، حيث تنص المادة (2) من النظام 14-02 على أن مجموع المخاطر التي يتعرض لها بنك أو مؤسسة مالية بخصوص نفس المستفيد جراء عملياته التي يتعدى مبلغها 10 في المائة من الأموال الخاصة للبنك أوالمؤسسة المالية المعنية، أيضا تنص المادتين (4 و5) من نفس النظام عل مايلي: المادة (4) يجب على كل بنك أو مؤسسة مالية أن

يحترم باستمرار نسبة قصوى لا تفوق 25 في المائة بين مجموع المخاطر الصافية المرجحة التي يتعرض لها على نفس المستفيد ومبلغ أمواله الخاصة القانونية، ويمكن للجنة المصرفية أن تفرض نسبة قصوى أدنى من هذا الحد بالنسبة لبعض المستفيدين أو بالنسبة لجميع مستفيدي بنك أو مؤسسة مالية. المادة (5): يجب ألاّ يتجاوز مجموع المخاطر الكبرى التي يتعرض لها بنك أو مؤسسة مالية ثمانية (8) أضعاف مبلغ أمواله الخاصة القانونية، وحدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية حيث تحدد المادة (3) من التعليمة 78-95 النسب المفروضة على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية حيث تلزم البنوك والمؤسسات المالية بما يلي:

- نسبة 10 في المائة كحد أقصى بين المراكز المفتوحة الطويلة أو القصيرة لكل عملة أجنبية والأموال الخاصة.
- نسبة 30 في المائة كحد أقصى بين أعلى مبالغ المراكز المفتوحة الطويلة الأجل أو المراكز المفتوحة القصيرة لجميع العملات ومبلغ أموالها الخاصة.

في نفس الإطار، يتم كذلك وضع حدود على السيولة لدى البنوك، حيث تنص المادة (3) من النظام 11-04 "يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تحترم نسبة بين مجموع الأصول المتوفرة والممكن تحقيقها على المدى القصير والإلتزامات التمويل المستلمة من البنوك من جهة ومن جهة أخرى، بين مجموع الإستحقاقات تحت الطلب وعلى المدى القصيروالالتزامات المقدمة". وتسمى هذه النسبة بالمعامل الأدنى للسيولة، يجب على البنوك والمؤسسات المالية أن تقدم في كل وقت معامل سيولة يساوي على الأقل 100 في المائة. في حين لا يقوم البنك المركزي بتطبيق نسبة القرض إلى قيمة الضمانة، لكن المعمول به على مستوى الإجراءات الداخلية للمصارف هو الأخذ كسقف للقرض 80 في المائة من قيمة الضمان العقاري المودع. ولا يوجد حدود على التركزات القطاعية، وكذلك لا يتم تطبيق نسبة الرافعة المالية (Leverage ratio) لكن هنالك مشروع قانون قيد الدراسة والانجاز، ولا توجد حدود على التركزات الجغرافية، وفيما يخص نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) المعمول به حاليا هو معامل الأموال الخاصة بالنسبة للموارد الدائمة وذلك على حسب ما ينص عليه النظام 04-04 في مادته 09 التي تحدد نسبة المعامل على الأقل 60 في المائة، وفيما يتعلق بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9)، تم تطبيق بعض الجوانب لهذا المعيار في بنود النظام 2009-08 المتعلق بتقييم ومحاسبة الأدوات المالية. كما يقوم القطاع المصرفي بتطبيق متطلبات الإفصاح الخاصة ببازل، وهذا حسب ما تنص عليها المادة 36 من القانون 01-2014.

أما على صعيد تطوير نظم البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وقطاع الأسواق المالية، فقد عمل بنك الجزائر على توفير وتطوير نظام للتسويات الآنية الإجمالية الفورية (RTGS)، ونظام للتقاص الالكتروني، ونظام إستعلام إئتماني عام، ونظام المفتاح الوطني، واستعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)، كما توجد شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية، بينما لا تتوفر شركة معلومات إئتمانية، ولا يوجد مركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسليفات في القطاع المالي، ولا تتوفر خدمة الدفع عبر الهاتف النقال، كما لا يتوفر دليل منشور للحوكمة ملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى.

وفيما يخص تطبيق المبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال في PFMI's الصادرة عن بنك التسويات الدولية، فإن تطبيق هذه المبادئ يقتصر على القواعد العامة بما فيها الإطار القانوني، الحوكمة، مخاطر العمليات والضمانات، الإشراف والمراقبة وكذلك الافصاح على المعلومات، التي تتناسب مع الاسواق المالية البسيطة الموجدة حاليا في الجزائر.

المملكة العربية السعودية

يُعرف **البنك المركزي السعودي** مفهوم الإستقرار المالي بأنه حالة يتميز فيها النظام المالي بالثقة بعدم حدوث إنقطاع كبير أو إضطرابات في أدائه، وان يكون لدى النظام المالي القدرة على تحمل الصدمات وانجاز العمليات المالية. كما ينص نظام البنك المركزي السعودي أن أحد أهدافه الرئيسة تكمن في دعم استقرار القطاع المالي وتعزيز الثقة به. كما تقوم جهات منظومة القطاع المالي ممثلة بالبنك المركزي السعودي ووزارة المالية وهيئة السوق المالية من خلال اللجنة الوطنية للإستقرار المالي بالتنسيق والتعاون في مجال تقييم المخاطر المشتركة والمترابطة والمتداخلة، والمواضيع ذات العلاقة بالإستقرار المالي مع احتفاظ كل جهة بصلاحياتها وذلك من أجل المساهمة في المحافظة على إستقرار النظام المالي في المملكة العربية السعودية، عبر تعزيز قدرته على تجنب المخاطر التي قد تؤدي إلى حدوث إضطرابات في أدائه ومواجهة الصدمات المحلية والإقليمية والعالمية، وإنجاز العمليات المالية والإستثمارية بكفاءة وسلاسة وسهولة. ويقوم البنك المركزي بمهام أمانة اللجنة حيث يقوم بمتابعة تنفيذ التوصيات المتفق عليها والتنسيق بين الجهات الاخرى وإعداد محاضر الإجتماعات وغيرها من المهام.

تقوم الإدارة المسؤولة عن الإستقرار المالي في البنك المركزي بالعديد من المهام لعل أبرزها : تطوير ومتابعة الإطار الإشرافي للسياسات الإحترازية الكلية، إعداد تقارير المخاطر ومؤشر الإستقرار المالي، ومراقبة وتزويد لجنة الإستقرار المالي بانعكاسات الأوضاع الإقتصادية المحلية والعالمية على أطر السياسات الإحترازية الكلية، وتعزيز دور لجنة الإستقرار المالي وتزويدها بالمؤشرات المالية المطلوبة، ومتابعة مؤشرات السلامة المالية، إعداد تقرير الإستقرار المالي في المملكة، وتنفيذ اختبارات التحمل (الأزمات المالية) وتطوير منهجيتها، ومراقبة الأوضاع الإقتصادية المحلية والعالمية، وتتبع مؤشرات المستوى الكلي للإستقرار المالي ومؤشرات السلامة المالية، والتواصل والتعاون مع الجهات الخارجية ذات العلاقة بالسياسات الإحترازية الكلية والإستقرار المالي، وتزويد الإدارة العليا بالتوصيات والمستجدات المتعلقة بالإستقرار المالي، وتحليل المخاطر الاقتصادية الناشئة مثل تلك الناجمة من الإبتكارات المالية أو التغير المناخي، والدراسة والمشاركة بالمواضيع ذات العلاقة في مجلس الإستقرار المالي .

فيما يخص أهم القوانين والتعليمات الصادرة في عام 2021 لتعزيز الإستقرار المالي، قام البنك المركزي السعودي بتمديد فترة برنامج تأجيل الدفعات (أحد برامج البنك المركزي لدعم تمويل القطاع الخاص) عدة مرات خلال العام وذلك دعماً للمنشأت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، التي مازالت متأثرة من الإجراءات الإحترازية المتخذة لمواجهة جائحة فيروس كورونا وفقاً لتقييم جهات التمويل، كما قام بتمديد برنامج التمويل المضمون مدة عام تنتهي في 14 مارس 2022 ثم قام بتمديده مرة اخرى مدة عام تنتهي في 14 مارس 2023 بهدف تعزيز مساهمة البنك المركزي في دعم المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتمكينها من تجاوز التحديات التي صاحبت جائحة كورونا.

وفيما يتعلق بالمبادرات التي قام بها البنك المركزي في اطار دعمه للاستقرار المالي، قامت ادارة الاستقرار المالي في عام 2021 بالعمل على التالي: تطوير الية عمل اللجنة الوطنية للاستقرار المالي من خلال حوكمة اللجنة وتحديث لائحة عملها بالاضافة الى تطوير الجانب الفني فيها عن طريق استحداث وتطوير مؤشر وطني للاستقرار المالي يضم مؤشرات فرعية للقطاعات المالية مثل القطاع المصرفي والتأمين والشركات المدرجة، كما يتضمن توقعات الارباع القادمة ، إعداد

مذكرات ودراسات حول مواضيع محددة ترفع للإدارة العليا و / أو لجنة الاستقرار المالي و / أو اللجنة الوطنية للاستقرار المالي، نشر تقرير الاستقرار المالي 2021.

من جانب آخر، هنالك العديد من النسب والمتطلبات الرقابية والإحترازية الملزمة للقطاع المصرفي في المملكة، بهدف تعزيز متانة القطاع، على سبيل المثال يقوم البنك المركزي بتطبيق حدود على نسب كفاية رأس المال بحيث يخضع راس المال للحد الادنى من المتطلبات التالية: "يجب ان تشكل الاسهم العادية من الفئة الاولى ما نسبته 4.5 في المائة على الاقل من الاصول المرجحة بالمخاطر، يجب ان يشكل راس المال من الفئة الاولى 6 في المائة على الاقل من الاصول المرجحة بالمخاطر، يجب ان يشكل راس المال من الفئة الاولى + راس المال من الفئة الثانية (اي اجمالي راس المال التنظيمي) على الاقل 8 في المائة من الاصول المرجحة بالمخاطر، باستثناء احتياطيات راس المال وفقا لبازل III " ، ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي بنسبة 4 في المائة على الودائع الزمنية والادخارية و 7 في المائة على الودائع تحت الطلب، يجب ألا تشكل مطلوبات الودائع لدى البنك أكثر من 15 ضعف مقارنة بالاحتياطيات ورأس المال المدفوع، أما نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون، فقد بلغت 90 في المائة للمسكن الأول للمواطنين، في حين تنخفض النسبة إلى 70 في المائة للمسكن الثاني للبنوك، وإلى 85 في المائة لشركات التمويل. من جانب آخر، لا توجد نسبة محددة لسقوف التسهيلات بالعملات الأجنبية، لكن تخضع التسهيلات المقدمة بالعملة الأجنبية لموافقة مسبقة من البنك المركزي في حالة القروض المشتركة والقروض لغير المقيمين.

فيما يتعلق بمتطلبات بازل III ، فجميع البنوك التجارية تخضع لهذه المتطلبات، حيث طّبق البنك المركزي قواعد بازل بالكامل، والتي تتناول نسب رأس المال والسيولة والإقراض. من جانب آخر، يجب أن لا يقل احتياطي سيولة البنك التجاري عن 20 في المائة من إلتزامات الودائع، كما يجب أن لا تزيد نسبة القروض إلى الودائع الموزونة عن 90 في المائة، وأن لا تقل نسبة صافي التمويل المستقر عن 100 في المائة، و نسبة تغطية السيولة لا تقل عن 100 في المائة، كما تجدر الإشارة إلى أنه تم تبني متطلبات بازل الصادرة مؤخراً كإطار إحتساب الأصول المرجحة بأوزان المخاطر التشغيلية ومخاطر الإئتمان ومخاطر السوق، إضافةً إلى تحديث إطار الرافعة المالية وتطوير النماذج والتقارير الخاصة بها، حيث أن التطبيق الفعلي سيكون إعتباراً من 1 يناير 2023.

فيما يخص الجهود المبذولة من قبل البنك المركزي السعودي لتعزيز البنية التحتية للنظام المالي، عمل البنك المركزي على إصدار نظام المدفوعات وخدماتها في المملكة والتي تؤكد على تولي صلاحيات البنك المركزي في التنظيم والاشراف والرقابة على نظم المدفوعات ومشغليها، وخدمات المدفوعات ومقدميها وفقاً لاحكام النظام وما تحدده اللوائح. كما يجري العمل على اصدار اللائحة التنفيذية للنظام من أجل ضمان وجود إطار واضح يتمتع بالشفافية.

وفيما يتعلق بالمبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال (PFMIs) الصادرة عن بنك التسويات الدولية، أصدر البنك المركزي التعاميم اللازمة لجميع الجهات الخاضعة لإشرافه ورقابته، يؤكد فيها اهمية تطبيق هذه المبادئ، بما في ذلك الادارات ذات العلاقة داخل البنك المركزي وقد حصل البنك المركزي في المرحلة الاولى لتطبيق المبادئ والمسئوليات على أعلى تصنيف (درجة 4) في تقرير بنك التسويات الدولية.

وعلى صعيد تطور نظم البنية التحتية للقطاع المالي، يتوفر لدى البنك المركزي نظام للتسويات الآنية الإجمالية الفورية (RTGS)، ونظام للتقاص الإلكتروني، ونظام استعلام إئتماني عام، ونظام المفتاح الوطني، كذلك تتوفر شركة معلومات إئتمانية، ومركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسليفات في القطاع المالي.

كما يتوفر إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الإلكترونية، وخدمة الدفع عبر الهاتف النقال، واستعمال رقم الحساب الموحد (IBAN)، ويتوفر دليل منشور للحوكمة ملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، كما توجد شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية.

جمهورية السودان

في إطار سعي **بنك السودان المركزي** لتعزيز الاستقرار المالي في السودان، يجري العمل على تعديل القوانين وتحديد الجهة المسؤولة عن الإستقرار المالي، وإعداد إطار للسياسات الاحترازية الكلية وتعريف الإستقرار المالي والمخاطر النظامية.

ويقوم بنك السودان المركزي بإعداد تقرير الإستقرار المالي بصورة دورية، وإجراء إختبارات الضغط الكلية، كما يجري العمل على التطبيق الجزئي لبازل III . كذلك قام بنك السودان المركزي بالتمهيد لبناء قاعدة بيانات للإستقرار المالي، وإعداد الدراسات بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية مثل الكوميسا، والمساهمة مع اللجنة الفرعية للإستقرار المالي بدول الكوميسا لإعداد الموجهات والإرشادات الخاصة باختبارات الضغط، وغيرها من أدوات تحديد المخاطر بالأنظمة المصرفية. من جانب آخر، تم إعداد مسودة منشور ضوابط البنوك ذات الأهمية النظامية تتضمن منهجية لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً.

وفيما يخص التنسيق بين السياسة الإحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية، فيتم ذلك بالتنسيق بين الإدارة العامة لتنظيم وتنمية الجهاز المصرفي والإدارة العامة للرقابة المصرفية، وهنالك مقترح بتشكيل لجنة من كافة مكونات القطاع المالي لتعزيز التنسيق.

أما بخصوص تعزيز البنية التحتية للنظام المالي، فبنك السودان المركزي بصدد تهيئة البيئة القانونية لتشمل الوكالة المصرفية وأنظمة الدفع ووكالة تسجيل الضمانات.

وعلى صعيد تطور البنية التحتية للقطاع المالي، يتوفر لدى البنك المركزي السوداني نظام للتسويات الآنية الإجمالية الفورية (RTGS)، ونظام للتقاص الالكتروني، ونظام إستعلام إئتماني عام، ونظام المفتاح الوطني، فيما لا تتوفر شركة معلومات إئتمانية، ولا يوجد مركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسليفات في القطاع المالي.

كما يتوفر إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الالكترونية، وخدمة الدفع عبر الهاتف النقال، والبنك المركزي بصدد انجاز رقم الحساب الموحد (IBAN)، كما يتوفر دليل منشور للحوكمة ملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، كذلك توجد شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية.

جمهورية العراق

فيما يخص **البنك المركزي العراقي**، فقد جاء قانون البنك المركزي رقم (56) لسنة 2004، ليواكب التطورات الحاصلة في التشريعات المصرفية الدولية ويتماشى مع التغيرات التي حصلت في النظام الاقتصادي في العراق، إذ يهدف هذا القانون إلى: تحقيق الإستقرار في الأسعار، والحفاظ على نظام مالي ثابت يقوم على أساس التنافس في السوق، وتعزيز التنمية المستدامة وإتاحة فرص العمل وتحقيق الرخاء في العراق. وقد عّرف البنك المركزي العراقي مفهوم الإستقرار المالي بأنه الحالة التي يكون فيها النظام المالي بكافة مؤسساته قادر على الإستمرار في أداء وظائفه الأساسية المتمثلة في تعبئة المدخرات ومنح القروض المختلفة وتسوية المدفوعات بفاعلية لاسيما في أوقات الأزمات المالية الناتجة من النظام المالي نفسه أو من القطاع الحقيقي .

يتولى البنك المركزي العراقي ووزارة المالية وسوق العراق للأوراق المالية مهمة الحفاظ على الاستقرار المالي، بحيث يكون إطار التنسيق والتعاون بينهم من خلال تزويد البنك المركزي بالتقارير والبيانات الخاصة بمؤشرات قطاع التأمين والسوق المالي في العراق لغرض تحليلها وقياس مؤشر العمق المالي وتحليل اتجاهات حركة الأسهم المتداولة.

ويتولى قسم مستقل بالبنك المركزي المسؤولية الرئيسية عن الاستقرار المالي وذلك من خلال دليل سياسات وإجراءات وهيكل تنظيمي خاص بقسم الاستقرار النقدي والمالي وتمت المصادقة عليه من قبل مجلس إدارة البنك المركزي العراقي، ويتكون القسم من ثلاث شعب أهمها (شعبة الإستقرار المالي وشعبة الإنذار المبكر)، وفيما يخص شعبة الإستقرار المالي فتتولى إعداد التقرير السنوي للإستقرار المالي، من خلال جمع وتحليل البيانات الخاصة بالمؤشرات التي يتضمنها التقرير وفق الطرق العلمية والمصادر الخاصة بتحليل البيانات، إضافة إلى متابعة التطورات التي تحصل في التقارير الدولية والإقليمية وإدراج تلك التطورات في التقرير الصادر عن القسم مع مراعاة خصوصية الاقتصاد العراقي، وإعداد البحوث والدراسات الخاصة بعمل القسم بشكل خاص والبنك بشكل عام، أما شعبة الانذار المبكر، فتتولى إعداد التقرير الفصلي للإنذار المبكر من خلال جمع وتحليل البيانات الخاصة بالمؤشرات التي يتضمنها التقرير وفق الطرق العلمية الخاصة بتحليل البيانات، وتقوم كذلك بمتابعة التطورات التي تطرأ في التقارير الدولية والاقليمية وإدراج تلك التطورات في التقرير الصادر عن القسم مع مراعاة خصوصية الاقتصاد العراقي بالاضافة الى إعداد البحوث والدراسات الخاصة بعمل القسم بشكل خاص والبنك المركزي بشكل عام .

أما فيما يخص المبادرات الداعمة للإستقرار المالي والتي قام بها البنك المركزي العراقي خلال العام 2021، عن طريق قسم الاستقرار النقدي والمالي والذي ساهم في إعداد ثلاث مبادرات ضمن الخطة الاستراتيجية 2021 - 2023 وهي كالاتي: تطوير مؤشرات السلامة المالية، تعزيز مراقبة المخاطر العابرة للحدود، مراقبة مديونية الأفراد لدى الجهاز المصرفي.

فيما يخص متطلبات بازل III ، تبلغ نسبة الحد الأدنى لكفاية رأس المال وفق متطلبات بازل III 12.5 في المائة، وهذا الإجراء مطبق على المصارف التجارية، أما بالنسبة للمصارف الاسلامية لايزال المشروع قيد العمل. كذلك يطبق البنك المركزي العراقي معايير بازل للسيولة (نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر)، أما فيما يتعلق بنسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio) ونسبة القرض الى قيمة الضمانة (Loan To Value) من المخطط تطبيقها خلال عام

2022، كما يتوفر إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الالكترونية، وخدمة الدفع عبر الهاتف النقال، ورقم الحساب الموحد (IBAN)، كما يتوفر دليل منشور للحوكمة ملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى، ونظام إستعلام إئتماني عام.

أخيرا فيما يتعلق بالبنية التحتية للنظام المالي تم تقييم نظام التسوية الاجمالية (RTGS) وفقاً لمبادىء البنية التحتية لأسواق المال وتطبيق المبادىء الأربعة والعشرين على النظام لتقليل المخاطر، وفقاً لأفضل الممارسات الدولية. هذا وكما ذكرنا سابقاً قام البنك المركزي بإصدار ضوابط تنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الإلكتروني عن طريق الهاتف النقال، وكذلك إصدار الضوابط المحدثة الخاصة بتنظيم عمل الوكلاء الرئيسين والثانويين لمزودي خدمات الحوالات الأجنبية.

سلطنة عُمان

يتولى **البنك المركزي العُماني** ولجنة الإستقرار المالي (لجنة وطنية) مسؤولية عن الحفاظ على الإستقرار المالي، حيث تم إنشاء لجنة مشتركة للإستقرار المالي تحت مظلة البنك المركزي وعضوية عدد من الجهات ذات الصلة. وتهدف هذه اللجنة إلى تعزيز التنسيق والتواصل بين الجهات لرفد مستوى الإستقرار المالي في السلطنة، وتنص المادة رقم (1) من القانون المصرفي على أن يكون أحد أهداف البنك المركزي ما يلي: تشجيع تنمية القطاع المصرفي بما يكفل المحافظة على الإستقرار النقدي والمالي، والمساهمة في تحقيق النمو الإقتصادي والصناعي والمالي، وتعزز مكانة السلطنة في المجال المالي الدولي. والجذير بالذكر انه لا يوجد تعريف محدد للإستقرار المالي، ويعمل البنك المركزي على صياغة تعريف للإستقرار المالي يتوافق مع تعريفات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. وتقوم الوحدة المسئولة عن الإستقرار المالي بعدة وظائف، حيث تشتمل وظائف هذه الوحدة، على دراسة المتغيرات التي تطرأ على الإقتصاد الكلي والقطاعات الإقتصادية المختلفة، إلى جانب متابعة مؤشرات السلامة المالية والتطورات الخارجية لإقامة الروابط المناسبة وتطوير نموذج مناسب لمسار النظام المالي.

فيما يخص أهم القوانين والتعليمات الصادرة في عام 2021 لتعزيز الإستقرار المالي، أصدر البنك المركزي العُماني عدداً من التوجيهات لكافة البنوك وشركات التمويل العاملة بالسلطنة تتضمن حزمة من الإجراءات التحفيزية والاحترازية من أجل أن توفر السيولة اللازمة، والتي شملت تسهيل الإقراض للقطاعات التي تأثرت بفعل جائحة كورونا بما فيها قطاعات الرعاية الصحية، والسفر والسياحة. إضافة إلى الاستجابة لطلبات تأجيل سداد الاقساط الشهرية وفوائد المقترضين المتأثرين بتداعيات الجائحة وخاصة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وكذلك للقوى العاملة المخفضة أجورهم. وتضمنت الاجراءات ايضاً تخفيض متطلبات رأس المال الوقائي بنسبة 50 في المائة، وكذلك رفع نسبة التسليف بمقدار 5 في المائة، وغيرها من الاجراءات التحفيزية.

أما فيما يخص المبادرات الداعمة للاستقرار المالي والتي قام بها البنك المركزي العُماني خلال العام 2021، والتي تمثلت في القيام باجراء إختبارات إجهاد الملاءة والسيولة، الاتصالات الداخلية والخارجية بما يتعلق بالمخاطر النظامية، وإعداد (تقرير الاستقرار المالي) فيما يتعلق بتقييم البنك المركزي العُماني للاستقرار المالي، وكذلك وضع إطار لتحديد البنوك المحلية ذات الاهمية النظامية والتعامل معها (D-SIBs).

فيما يخص أدوات السياسة الإحترازية الكلية والمتطلبات الرقابية، يقوم البنك المركزي العُماني بتطبيق حدود على نسب كفاية رأس المال بنسبة 13.5 في المائة تشمل نسبة رأس المال الوقائي (CCB)، كذلك يطبق نسبة 4.5 في المائة للرافعة المالية (Leverage ratio)، وحدود على التركزات الإئتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، في جميع الأحوال، يجب ألا يتجاوز حدود التركز الائتماني للأطراف ذات العلاقة عن 15 في المائة من إجمالي رأسمال البنك.

كما يجب ألا يتجاوز إجمالي التعرض الائتماني لذوي الصلة (القرابة) في جميع الأوقات عن 10 في المائة من إجمالي رأس المال، وأن لا يتجاوز إجمالي التعرض الإئتماني عن 35 في المائة من إجمالي رأس مال البنك لجميع ذوي الصلة، كما يتم وضع حدود على التركزات القطاعية بنسبة 50 في المائة كحد أقصى للقروض الشخصية ولا يوجد سقف لباقي القطاعات، ويضع البنك المركزي حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية بنسبة 40 في المائة من راس المال، كما تبلغ نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون 80 في المائة لقروض العقارات (الإسكانية) وقروض المركبات، ولا توجد قيود على الضمانات للقروض التجارية، حيث تعتمد على مخاطر العميل، أما بالنسبة للتسهيلات الممنوحة لشراء أسهم والتسهيلات الممنوحة لغايات أخرى بضمانات أسهم، فيجب أن لا تتجاوز التسهيلات الممنوحة 60 في المائة من القيمة السوقية للأسهم لأغراض استراتيجية (مع هامش بمعدل 40 في المائة) و 50 في المائة من القيمة السوقية للأسهم لأغراض غير استراتيجية (مع هامش بمعدل 50 في المائة)، وأما بشأن تمويل بعض التسهيلات الأخرى مثل (تمويل رأس المال، السحب على المكشوف وغيرها) المرتبطة بضمان الأسهم المتداولة ببورصة مسقط، فإن هذا الأمر متروك لتقدير المصارف. فيما يتعلق بنسبة المديونية للدخل، فتبلغ هذه النسبة 60 في المائة كحد أقصى. أما بخصوص متطلبات الإحتياطي النقدي الإلزامي، فمن أجل تعزيز وضع السيولة وتشجيع الإستثمار لدى البنوك التجارية، تم السماح لهذه البنوك باحتساب إستثماراتها في سندات التنمية الحكومية وأذون الخزينة والصكوك السيادية ضمن الإحتياطي النقدي الإلزامي، وبحد أقصى يبلغ 2 في المائة من إجمالي الودائع اعتبارا من 1 أبريل 2016، أما فيما يخص نسب تغطية السيولة (LCR) وصافي التمويل المستقر (NSFR) محددة بنسبة 100 في المائة لكل منهما.

تجدر الإشارة إلى أنه يتعين على المصارف أن تمتثل لقوانين السلطنة الأخرى حيثما انطبقت عليها. على سبيل المثال، بالإضافة إلى القواعد التي وضعها البنك المركزي العُماني، يجب تطبيق مدونة قواعد الحوكمة، التي وضعتها الهيئة العامة لسوق المال، على المصارف المرخصة المسجلة كشركات مساهمة مشتركة. كذلك يجب أن تلتزم المؤسسات المصرفية الإسلامية بتطبيق الإطار التنظيمي والرقابي للأعمال المصرفية الإسلامية، الذي يركز على وجود إطار إشرافي قائم على أسس رقابية شرعية سليمة حقيقةً وواقعاً وفي حين. يجب ألا يكون هناك إختلاط في الأموال مع المصارف التقليدية، وتخضع المؤسسات المصرفية الإسلامية لرقابة وإشراف هيئاتها الرقابية الشرعية فيما يتعلق بإلتزامها الشرعي، فإن الهيئة العليا للرقابة الشرعية التي أنشأها البنك المركزي تقوم بتقديم التوجيه والرأي حول مواءمة ممارسات السوق والمسائل التي يحيلها إليها البنك المركزي.

على صعيد مدى تطبيق المبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال في سلطنة عُمان" PFMI's" الصادرة عن بنك التسويات الدولية، فقد تم العمل على تقييم نظام (RTGS) و(SSS) وفقاً لمبادئ البنية التحتية لأسواق المال ويتم العمل على تطوير الأنظمة بشكل دوري.

وفيما يخص الجهود المتعلقة بتعزيز البنية التحتية للنظام المالي لعام 2021، قام البنك المركزي بما يلي:

- عمد البنك المركزي العُماني إلى إلحاق شركات الصغيرة والمتوسطة في السلطنة بخدمات الدفع الإلكتروني.
- أصدر البنك المركزي العُماني توجيهاته لجميع البنوك وشركات التمويل، عن حزمة من الحوافز التي تهدف إلى احتواء أثار وباء فيروس كورونا المستجد على حياة الأفراد والمقترضين.

دولة فلسطين

تقوم **سلطة النقد الفلسطينية** برسم وتنفيذ السياسات النقدية والمصرفية بهدف المحافظة على الاستقرار المالي والنقدي ودعم النمو الاقتصادي المستدام وذلك من خلال عدة وظائف أهمها التنظيم والإشراف على المؤسسات الخاضعة لرقابتها، وتشمل المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصصة والصرافين وشركات خدمات الدفع، بالإضافة إلى الإشراف على تنفيذ وتشغيل نظم المدفوعات.

إن تحقيق الاستقرار المالي في فلسطين من ضمن واجبات سلطة النقد الفلسطينية، ويوجد في مسودة قانون البنك المركزي الفلسطيني (قيد الاعتماد) نص قانوني بمسؤوليتها عن المساهمة في تحقيق الاستقرار المالي، كما تنص المادة رقم (2)من قانون سلطة النقد الفلسطينية رقم (2) لسنة 1997 وتعديلاته على أن تتمتع سلطة النقد الفلسطينية بالشخصية الاعتبارية المستقلة والأهلية القانونية الكاملة.

حيث تشرف سلطة النقد الفلسطينية على الإستقرار المالي، وتقوم بالرقابة الفاعلة على الجهات الخاضعة لرقابتها وضبط السوق والشمول المالي عبر القيام بوظائف مكتب المعلومات الإئتمانية والتصنيف الإئتماني والتوعية المالية ونظام الشيكات المعادة، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية. ويتم التنسيق مع الأطراف ذات العلاقة (هيئة سوق رأس المال، وزارة المالية، وزارة الإقتصاد الوطني) في الجوانب المتعلقة بالإستقرار المالي وذلك إلى حين تشكيل اللجنة الوطنية للإستقرار المالي.

وتعرف سلطة النقد مفهوم الإستقرار المالي بانه القدرة على تحقيق التوازن بين عناصر القطاع المالي الذي تشرف عليه سلطة النقد والذي يتكون من (المصارف ومؤسسات الإقراض المتخصص والصرافين ونظم الدفع) بما يكفل التكامل مع عناصر الاستقرار المالي والشمول المالي على المستوى الوطني والتي تتكون من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في اولاً "المؤسسات المالية" ومكوناتها من المصارف وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى، وثانياً "الأسواق المالية" والتي تتمثل في أسواق رأس المال وأسواق النقد، وثالثاً والمتمثلة في "البنية التحتية"، والتي تعتبر أهم مكونات الاستقرار المالي، وتتمثل في الأطر التنظيمية والقانونية ونظم الدفع والمحاسبة، حيث تعمل جميع هذه العناصر لخلق البيئة المالية الملائمة بهدف تخفيض والحد من المخاطر النظامية.

كما عرفت المخاطر النظامية بأنها المخاطر الناجمة عن خلل في الخدمات المالية ناتج عن فشل أحد أطراف أو مكونات النظام المالي والذي يمكن أن يكون له تأثير وتداعيات سلبية مهمة على الاقتصاد .

تحرص سلطة النقد على تطوير الأطر التنظيمية والرقابية بشكل مستمر وإجراء تحسينات على أدواتها وأساليبها ومنهجياتها والإرتقاء بالبنية التحتية للنظام المالي من خلال مواكبة المعايير والممارسات الدولية بما يتوافق مع البيئة المحلية المحيطة لضمان تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

فيما يخص أهم القوانين والتعليمات الصادرة في عام 2021 لتعزيز الإستقرار المالي، قامت سلطة النقد الفلسطينية باصدار التعليمات التالية:

أولاً: المصارف:

- تعليمات رقم (2021/8) بشأن صندوق استدامة لتوفير التمويل للقطاعات الاقتصادية: تم اصدار هذه التعليمات بهدف التخفيف من الاثار الاقتصادية لأزمة فايروس كورونا على الأنشطة والمشاريع الاقتصادية خاصة المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وبهدف تمكين القطاعات الاقتصادية المختلفة من التعافي بشكل يتوافق مع التوجهات الاقتصادية للحكومة والمتمثلة في دعم الشباب الريادين وتمكين النساء، والاستثمار في القطاعات الاقتصادية المنتجة والاندماج في الاقتصاد الرقمي.

- تعليمات رقم (2021/9) بشأن تمديد العمل بالتعليمات رقم (27) لسنة 2020: تم اصدار هذه التعليمات في ضوء استمرار الآثار السلبية الناجمة عن تداعيات فايروس كورونا على القطاعات الاقتصادية وبهدف مساعدة المقترضين المتضررين في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وتمكينهم من الوفاء بالتزاماتهم المالية، حيث تقرر تمديد العمل بالتعليمات رقم 27 لسنة 2020 بشأن التخفيف من آثار الازمة المالية وأزمة فايروس كورونا على الأقساط المتوقع استحقاقها حتى تاريخ 2021/12/31، حيث تتم معالج الالتزامات الائتمانية التي تستحق على العملاء (أفراد وشركات) المتضررين نتيجة الأوضاع الاقتصادية من خلال إعادة الهيكلة أو الجدولة للتسهيلات.

- تعليمات رقم (2021/13) بشأن حساب الشمول المالي: أصدرت هذه التعليمات بهدف تمكين كل شخص طبيعي متمتع بالأهلية القانونية ويحمل الهوية الفلسطينية أو هوية القدس وليس له حساب مصرفي فاعل أو جامد أو مشترك لدى أي من المصارف المرخصة للعمل في فلسطين للوصول للخدمات المصرفية الأساسية او استخدامها من خلال حساب الشمول المالي.

- تعليمات رقم (2021/20) بشأن سرية البيانات: تهدف هذه التعليمات الى تنظيم سرية البيانات وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين والحد من المخاطر التي قد يتعرض لها المصرف، حيث تضمنت هذه التعليمات الحد الأدنى للمتطلبات الواجب توفرها ضمن سياسات وإجراءات العمل لحماية أمن المعلومات.

- تعليمات رقم 24 لسنة 2021 بشأن تطبيق نسبة الرفع المالي.

ثانياً: شركات الإقراض المتخصص:

- تعليمات رقم (1) بشأن منح القروض والتمويلات لذوي الصلة: تم اصدار هذه التعليمات بهدف تنظيم منح القروض والتمويلات لذوي الصلة لدى مؤسسات الإقراض المتخصصة، حيث تضمنت التعليمات الشروط الواجب على المؤسسات الالتزام بها في حال رغبت بمنح قروض وتمويلات لذوي الصلة، بالإضافة الى تحديد متطلبات الإفصاح حول القروض التي تم منحها في التقارير المالية.

ثالثاً: القطاع الصيرفي:

- تعليمات رقم (1) بشأن تعيين مراقب امتثال وضباط الاتصال: تم اصدار هذه التعليمات بهدف تنظيم عملية تعين مراقب الامتثال وضباط الاتصال لدى شركات الصرافة.

أما فيما يخص المبادرات الداعمة للإستقرار المالي، قامت سلطة النقد وبالتعاون مع المصارف العاملة في فلسطين خلال الازمة الصحية بإطلاق برنامج استدامة بهدف تمكين المشاريع المتضررة من ازمة فيروس كورونا بما يشمل المشاريع متناهية الصغر والمشاريع الصغيرة والمتوسطة من الحصول على التمويل اللازم لتغطية النفقات التشغيلية الطارئة وبالتالي تمكينهم من استمرار الإنتاج وتقديم الخدمات، حيث قامت سلطة النقد بتخفيض وزن المخاطر الترجيحي للقروض الممنوحة بموجب هذا البرنامج الى 20 في المائة. كما قامت سلطة النقد كذلك بتخفيض نسبة السيولة النقدية (وهي نسبة تستخدم في فلسطين الى جانب مقاييس السيولة الأخرى المتعارف عليها) لإجمالي العملات لتصبح 5 في المائة بدلا من 6 في المائة.

وفيما يخص المتطلبات الرقابية والإحترازية، فسلطة النقد الفلسطينية أقرت نسبة الرافعة المالية، بحيث يكون الحد الأدنى للنسبة أكبر من او تساوي 4 في المائة،(الشريحة الأولى لرأس المال/ مجموع التعرضات داخل الميزانية وخارجها). أما نسبة الإحتياطي النقدي فهي مستقرة عند 9 في المائة، كذلك هناك حدود ونسب مفروضة على التركزات المصرفية، حيث يوجد حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة تبلغ 10 في المائة من قاعدة رأس المال على مستوى العميل، و25 في المائة من قاعدة رأس المال على مستوى مجموعة العملاء ذوي الصلة.

أما التركزات القطاعية، فهناك نسبة 20 في المائة من إجمالي محفظة الإئتمان على مستوى القطاع الاقتصادي.

بخصوص متطلبات كفاية رأس المال وفقاً لمتطلبات بازل III، فالجدول التالي يبين ذلك:

التعليمات المطبقة سابقاً لمتطلبات كفاية رأس المال	التعليمات التي تم تطبيقها من الربع الأول/2020
التعليمات المطبقة سابقاً (وفقاً لمتطلبات بازل 2): 1. كافة المصارف: أن لا تقل عن 12%، وأن لا يقل رأس المال الأساسي عن 8%. 2. مصرف محلي له تواجد خارجي على شكل مكتب تمثيلي: أن لا تقل عن 12%. 3. مصرف محلي له تواجد خارجي على شكل فروع ومكاتب مصرفية: 15%. 4. مصرف محلي له تواجد خارجي على شكل مؤسسة مصرفية تابعة: 18%. 5. مصرف يمارس التأجير التمويلي عن طريق تأسيس شركة تابعة: 14%.	**تعليمات بازل 3 تم البدء بتطبيقها اعتبارا من نهاية الربع الأول 2020 :** 1. كافة المصارف: أن لا تقل عن 13%، 2. الشريحة الأولى: لا تقل عن 8%. 3. نسبة الأسهم العادية (CET1): لا تقل عن 6.5%. 4. رأس المال الإضافي: لا تزيد عن 1.5%. 5. الشريحة الثانية: لا تزيد عن 2.5%. 6. مصد رأس المال الإضافي التحوطي: 2.5% ضمن (CET1). 7. مصد رأس المال المضاد للتقلبات الدورية: (0-2.5)% ضمن (CET1). 8. مصد رأس المال الإضافي للبنوك المهمة نظامياً: (1-3.5)% ضمن (CET1). 9. كافة المصارف المحلية التي ستمارس أعمال خارج فلسطين: أن لا تقل عن 15%.

أما بالنسبة لمتطلبات السيولة، فقد بلغت الحدود الدنيا لهذه المتطلبات كما يلي:

- نسبة السيولة النقدية: 3 في المائة لكل عملة و5 في المائة لإجمالي العملات بالنسبة للمصارف، و2 في المائة لكل عملة و3 في المائة لإجمالي العملات على مستوى الفروع.
- السيولة القانونية: أن لا تقل الموجودات السائلة عن 25 في المائة من الالتزامات قصيرة الأجل.
- نسبة تغطية السيولة (LCR): أن لاتقل عن 100 في المائة.
- نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR): أن لا تقل عن 100 في المائة .

في هذا السياق، يتم التنسيق بين السياسة الإحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى، حيث يتم تطبيق أسلوب الرقابة المبني على المخاطر، بحيث تقّيم المخاطر على نطاق شامل والاهتمام بالقطاع المالي ككل، وليس الإهتمام فقط بسلامة ومتانة المؤسسات بشكل فردي. ويتم إستخدام مؤشرات السلامة الاحترازية الكلية كأسلوب رقابة على البنوك، نظرا لكون المخاطر التي تواجه البنوك مجتمعة تختلف في تبعاتها عن المخاطر التي تواجه البنوك بشكل فردي.

من جانب آخر، ينظم قانون سلطة النقد العلاقة مع الحكومة، كما تم تنظيم العلاقة مع هيئة سوق رأس المال من خلال مذكرة تفاهم لتنظيم العلاقة وتبادل المعلومات والتقارير على المؤسسات المالية الخاضعة للرقابة، وكذلك مذكرات تفاهم مع باقي المؤسسات ذات العلاقة .

فيما يتعلق بتطبيق المبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال الصادرة عن بنك التسويات الدولية، يتم تقييم أنظمة الدفع الهامة نظاميا لهذه المبادئ لضمان امتثالها.

أخيراً فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية للنظام المالي، فقد تم طرح عطاءين لنظامي دفع وهما نظام عرض وسداداً الفواتير الوطني ونظام الدفع الفوري، تم إطلاق نسخة محدثة من نظام المفتاح الوطني ليصبح يشمل تقاص حركات نقاط البيع محلياً.

دولة قطر

أصدر مجلس إدارة مصرف قطر المركزي قراراً بتشكيل لجنة الاستقرار المالي ورقابة المخاطر عملاً بأحكام المادة (115) من قانون مصرف قطر المركزي وتنظيم المؤسسات المالية الصادر بالقانون رقم 13 لسنة 2012 .

في هذا الإطار، يتولى محافظ مصرف قطر المركزي رئاسة هذه اللجنة العليا، وتتكون من عضوية كل من نائب محافظ مصرف قطر المركزي وكبار المسؤولين التنفيذيين في مصرف قطر المركزي والرئيس التنفيذي لهيئة قطر للأسواق المالية والرئيس التنفيذي لهيئة تنظيم مركز قطر للمال والمختصين من مختلف المجالات بحسب ما يتم ترشيحهم من قبل مجلس الإدارة.

من جانب آخر، تتولى دائرة خاصة بمصرف قطر المركزي المسؤولية الرئيسة عن الإستقرار المالي، والتي تتمتع باستقلالية تامة وفقاً للقانون رقم (13) لعام 2012، وتساهم الدائرة في حماية الاستقرار المالي في قطر، من خلال تحديد المخاطر المنهجية في النظام المالي والبنية التحتية للسوق المالي وتنفيذ السياسات لمواجهة المخاطر التي تم تحديدها والحد منها ، وهناك العديد من التقارير اليومية والشهرية التي يتم رفعها للإدارة العليا والتي تحتوي على مواضيع تخص تقييم وضع الاستقرار المالي في قطر.

في هذا الصدد، يتم تعريف الاستقرار المالي بأنه الحالة التي يكون فيها النظام المالي الذي يضم الوسطاء الماليين والأسواق والبنى التحتية للسوق، قادراً على تحمل الصدمات وأداء جميع وظائفه الأساسية بشكل مستمر وفعال، ولديه ثقة مستخدميه والجمهور.

من جانب آخر، فيما يتعلق بالسياسات الاحترازية الكلية والجزئية ، قام مصرف قطر المركزي بإصدار التعليمات الاحـتـرازيـة لجميع البنوك العاملة في دولة قطر شملت: إصدار التعليمات الخاصة بتطبيق بازل III ، ومنهجية احتساب رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصادية، والتعليمات الخاصة بتطبيق المعيار الدولي رقم (9) لإعداد التقارير المالية(IFRS9)، والتعليمات الخاصة بنسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر، وتطبيق متطلبات الإحتياطي الإلزامي، وتعليمات التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، ونسبة الرافعة المالية، ونسبة القرض إلى قيمة الضمانة، ونسب كفاية رأس المال، ونسب السيولة لدى البنوك، بينما لم يتم تطبيق سقوف على التسهيلات الممنوحة بالعملة الأجنبية، والتركزات الجغرافية ومتطلبات رأس المال القطاعية ولا يتم احتساب نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم .

وفي هذا السياق، يتم تطبيق منهجية ملائمة لتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية (D-SIBs) وإجراء الإختبارات اللازمة لقياس مدى فعالية أدوات السياسة الاحترازية الكلية والجزئية بالتنسيق بين إدارة الإشراف وإدارة الاستقرار المالي، ويتم تنظيم المكونات المختلفة للقطاع المالي في قطر من قبل ثلاثة منظمين، ينظم مصرف قطر المركزي المؤسسات المالية العاملة في الإقتصاد المحلي وتشمل هذه المصارف التجارية المحلية والأجنبية، وشركات التأمين، ودور الصرافة، وشركات التمويل، وشركات الاستثمار، وبنك التنمية، وتنظم هيئة سوق قطر للمال سوق رأس المال في قطر، كما تقوم الهيئة التنظيمية لمركز قطر للمال بتنظيم المؤسسات المالية العاملة في مركز قطر للمال . وتتعامل هيئة التنسيق المشتركة بين الهيئات التنظيمية المسماة لجنة مراقبة مخاطر الاستقرار المالي في تنسيق القضايا المشتركة بين مختلف مكونات النظام المالي التي تقع ضمن اختصاص أكثر من جهة تنظيمية واحدة، ورؤساء وكبار المسؤولين التنفيذيين في الهيئات التنظيمية الثلاثة هم أعضاء في اللجنة التي يرأسها محافظ مصرف قطر المركزي .

أما على صعيد تطوير نظم البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي وقطاع الأسواق المالية ، فقد عمل مصرف قطر المركزي على توفير وتطوير نظام للتسويات الآنية الإجمالية الفورية (RTGS) وشركات لنظام المعلومات الائتمانية ونظام للتقاص الالكتروني، في حين لا يتوفر نظام استعلام ائتماني عام، وكذلك لا يوجد مركز لتسجيل الضمانات الممنوحة مقابل التسليفات في القطاع المالي، أما بخصوص نظام المفتاح الوطني فهو نظام الدفع بالتجزئة الرئيسي المستخدم في دولة قطر لتسوية معاملات بطاقات الخصم محلياً وبين قطر ودول مجلس التعاون الخليجي.

فيما يخص تطوير البنية التحتية للنظام المالي في عام 2020، فقد قام مصرف قطر المركزي بتطبيق خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال على مدار الساعة، وذلك لدعم معاملات التجزئة في دولة قطر

دولة الكويت

في الكويت، لا يوجد قانون أو قرار خاص بالإستقرار المالي لدى بنك الكويت المركزي، إلا أن قانون بنك الكويت المركزي يتضمن الأحكام القانونية التي تخول للبنك إصدار التعليمات والضوابط الرقابية لممارسة الصلاحيات من أجل المحافظة على الإستقرار المالي ومراقبة السياسة الإحترازية الكلية، وذلك بتطبيق ما هو مناسب من الأدوات باستهداف الحد من المخاطر النظامية في إطار سياسات إحترازية كلية (سياسات التحوط الكلي). في هذا الصدد، أصدر بنك الكويت المركزي ومنذ بداية مباشرته لأعماله تعليمات رقابية مع تحديثها، وإصدار التعليمات الأخرى وفقاً لمعايير الرقابة الدولية وتطورات العمل المصرفي، ومنها التعليمات والضوابط الرقابية الصادرة بشأن معيار كفاية رأس المال، ومعيار الرفع المالي، وتعليمات السيولة، بالإضافة إلى أدوات التحوط ذات العلاقة بالنشاط الرئيسي للبنوك وهو الإئتمان المصرفي، وكذلك الضوابط الرقابية في مجال السياسات الإستثمارية، والصرف الأجنبي، وغيرها من الأدوات الأخرى.

كذلك أصدر بنك الكويت المركزي عامي 2014 و2015 حزمة معايير بازل (3) بما تضمنته من مصدّات في إطار السياسة التحوطية الكلية. ومن جانب آخر يجري حالياً الإعداد لإصدار تشريعات جديدة تتضمن أجزاء خاصة بالاستقرار المالي، بما في ذلك ما يتعلق بتأسيس مجلس ولجنة للاستقرار المالي، والتي سيكون لبنك الكويت المركزي دور رئيسي فيهما.

هناك جهات أخرى لها صلة في الإستقرار المالي مثل وزارة المالية والهيئة العامة للإستثمار، ولكن البنك المركزي هو المسؤول عن القطاع المصرفي وهو المحور الأهم في النظام المالي في الدولة كذلك يجري حالياً الاعداد لصدور، تشريعات جديدة تتضمن أجزاء خاصة بالإستقرار المالي، بما في ذلك ما يتعلق بتأسيس مجلس ولجنة للإستقرار المالي، والتي سيكون لبنك الكويت المركزي دور رئيس فيهما.

في هذا الإطار، يُعتبر مكتب الإستقرار المالي الذي يتبع مباشرة لمحافظ بنك الكويت المركزي هو الجهة المسؤولة في البنك عن تعزيز الإستقرار المالي، تتمثل المهام والمسؤوليات الأساسية لمكتب الإستقرار المالي في ضمان وجود نظام مالي قوي وقادر على مواجهة الصدمات المالية والإقتصادية، وبماُيعزز الإستقرار المالي، وُيخفف من حدة أي أزمات مالية في إطار تطبيق نظام للإنذار المبكر، وذلك استناداً لتقييم موضوعي للمخاطر التي يتعرض لها النظام المالي، وباستخدام إختبارات الضغط المالي ونماذج أداء الاقتصاد الكلي. ويشمل ذلك التأكد من متانة مؤشرات السلامة المالية لوحدات القطاع المصرفي والمالي بشكل فردي، وفي إطار رقابة جزئية حصيفة تأخذ بالإعتبار أهم تلك المؤشرات، وذلك في إطار رقابة كلية حصيفة، إضافة إلى التحقق من تطبيق نظم رقابة داخلية فّعالة، ونظم قوية لإدارة المخاطر ومعايير حوكمة سليمة من قبل مؤسسات القطاع المالي .

من جانب آخر، وفيما يخص أهم التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي في عام 2020 بهدف تعزيز الإستقرار المالي، وفي إطار مراجعة بنك الكويت المركزي المستمرة لتعليماته الرقابية، وفي ضوء متانة أوضاع البنوك الكويتية بعد تخطيها بنجاح للسنة الأولى من أزمة جائحة كورونا، قرر بنك الكويت المركزي الشروع في العودة التدريجية عن

تدابير تخفيف المتطلبات الرقابية التي طبقها البنك في أبريل 2020 عبر تعديل بعض تعليماته الرقابية وأدوات سياسة التحوط الكلي (Macroprudential tools) وذلك ضمن حزمة التدابير الاستباقية لمواجهة تداعيات الجائحة.

في إطار جهود بنك الكويت المركزي الرامية إلى تعزيز الإستقرار النقدي والإستقرار المالي في دولة الكويت من أجل تعزيز النمو الإقتصادي، وفي سبيل دعم التنسيق والتعاون الفعال فيما بين إدارات البنك المركزي المختلفة، فقد تم إنشاء لجنتي الاستقرار المالي والاستقرار النقدي. بحيث تُعنى لجنة الاستقرار المالي بالمحافظة على نظام مالي ذي مخاطر نظامية منخفضة يدعم النمو الاقتصادي، وذلك من خلال تفعيل أدوات التحوط الكلي وإجراء التدخلات اللازمة بالوقت المناسب. بالمقابل تُعنى لجنة الإستقرار النقدي بالحد من آثار التضخم والحفاظ على استقرار العملة والقوة الشرائية للدينار بما يدعم الإستثمار والإستهلاك.

الجمهورية اللبنانية

يعتبر **مصرف لبنان** الجهة المسؤولة عن المحافظة على الاستقرار المالي استناداً إلى المادة 70 من قانون النقد والتسليف. كما أن مسؤولية المحافظة على الاستقرار المالي مناطة أيضا **بلجنة الرقابة على المصارف** حيث تنص المادة العاشرةً من القانون رقم 28 /67، على وجوب أن تطلع لجنة الرقابة على المصارف حاكم مصرف لبنان على أوضاع المصارف إجمالياً وافرادياً. حيث إن مهمة مصرف لبنان العامة هي المحافظة على النقد لتأمين أساس نمو اقتصادي واجتماعي دائم وتتضمّن مهمة المصرف المركزي بشكل خاص المحافظة على سلامة النقد اللبناني والاستقرار الاقتصادي والمحافظة على سلامة أوضاع النظام المصرفي وتطوير السوق النقدية والمالية.

تّم إنشاء لجنة الاستقرار المالي بموجب القرار الأساسي رقم 12524 تاريخ 21 نيسان 2017 على مستوى مصرف لبنان وتتولى مناقشة الأمور المتعلقة بالاستقرار المالي تندرج ضمن مهامها تفعيل التعاون بين مختلف الهيئات الرقابية بهدف تأمين الاستقرار المالي والمصرفي، تحديد واستشعار المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها القطاع المالي والمصرفي، إصدار توصيات للحد من هذه المخاطر بما فيها المخاطر النظامية، وذلك بهدف حماية القطاع المالي والمصرفي، إصدار توصيات لجهة مواءمة وعدم التعارض في أو بين التنظيمات التي تصدرها الهيئات الرقابية على القطاع المالي والمصرفي، ويتّم تبادل المعلومات بين لجنة الرقابة على المصارف ومصرف لبنان باستمرار حول أوضاع القطاع المصرفي.

إن مهمة وحدة الاستقرار المالي في مصرف لبنان تتضّمن مراقبة سلامة أوضاع القطاع المصرفي والمالي والعمل على تأمين استقراره واقتراح التدابير اللازمة للتحوط من المخاطر التي قد يتعرض لها/ إنشاء نظام للإنذار المبكر وتطويره وتشغيله وإدارته / إبلاغ الحاكم فورا بأي مخاطر يتبين لها أنها قد تطال القطاع المصرفي وهيئة الأسواق المالية وجميع الوزارات والإدارات الرسمية والمؤسسات والهيئات المعنية سواء كانت عامة أو خاصة ومحلية أو دولية بغية الإستحصال على المعلومات الكافية للقيام بمهامها لدى المصرف المركزي وحدة ملحقة مباشرة بالحاكم والمسؤولة عن الاستقرار المالي، ودائرة التعاميم والدراسات وحماية العميل.

تشارك كل من دائرة التعاميم والدراسات وحماية العميل ودائرة تقييم المخاطر في لجنة الرقابة على المصارف بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في تشغيل نظام ممكنن لإجراء اختبارات ضغط لتحديد درجة تأثر القطاع المصرفي والمالي بتغير المؤشرات الماكرو اقتصادية ومؤشرات الأسواق المالية وتلك المرتبطة بسلامة القطاع المصرفي.

إنطلق عام 2019 بسلسلة من الأنظمة تمحورت حول تعزيز امتثال القطاعين المصرفي والمالي بأهم المعايير الدولية، وتحفيز الاقتصاد من خلال دعم مصرف لبنان للقروض السكنية وقروض المشاريع الصديقة للبيئة. إلا أن الأحداث التي حصلت في الربع الأخير من عام 2019 أدّت إلى تركز مواضيع الأنظمة الصادرة بعد ذلك على الإجراءات الضرورية لمواجهة الأزمة المستجدة وتحصين القطاعين المصرفي والمالي ، وتشمل أهم التنظيمات الصادرة ما يلي:-

1. نظام مراقبة العمليات المالية والمصرفية لمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.
2. مكافحة التهرّب الضريبي.
3. القروض المدعومة من قبل مصرف لبنان.
4. أصول إجراءات العمليات لمصرفية والمالية مع العملاء

من جانب آخر، فيما يخص المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 ، ونظراً إلى التحديات الاقتصادية والمالية في لبنان، وأخذا بالإعتبار نموذج عمل المصارف اللبنانية، تم تحديد سقف لنسب الخسائر الائتمانية المتوقعة والمطّبقة على محافظ التوظيفات لدى مصرف لبنان (بما فيها شهادات الإيداع) وعلى سندات الخزينة، وذلك بما لا يزيد عن نسب الخسائر الائتمانية المحتسبة نظامياً (Loss Credit Expected Regulatory) والبالغة 0 في المائة على التوظيفات بالليرة اللبنانية مع مصرف لبنان (بما فيها شهادات الإيداع) والتوظيفات في سندات الخزينة بالليرة اللبنانية، و1.89 في المائة على التوظيفات لدى مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، و 9.45 في المائة على التوظيفات في سندات الخزينة بالعملات الأجنبية، وذلك لعامي 2019 و 2020 .

كما تّم السماح للمصارف المرّخص لها بطرح أسهمها للاكتتاب العام أو للتداول في الأسواق المالية المنّظمة والمطلوب أن تنشر البيانات المالية العائدة لها فصلياً في نشرة البورصة وفي صحيفتين محلّيتين واسعتي الانتشار وفق مهلة لا تتعدى نهاية الشهر اللاحق لكّل منهما، أن تقوم استثنائياً بنشر البيانات المالية اعتبارا من الفصل الثالث من العام 2019 وما يليه.

في السياق نفسه، و نظراً لاستمرار تراجع الأوضاع المالية والاقتصادية ولجوء جميع وكالات التصنيف العالمية إلى تخفيض التصنيف السيادي للبنان، وبهدف أن تكون طريقة احتساب نسب الملاءة متوافقة مع لجنة بازل للرقابة المصرفية فيما يخص وزن المخاطر المطّبق على توظيفات المصارف لدى مصرف لبنان بالعملات الأجنبية، ولّما كانت نسب الملاءة تفوق الحدود الدنيا المطلوبة من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية، وبالتالي لدى المصارف هوامش إضافية من الأموال الخاصة يمكن استخدامها في الحالات الضاغطة، وذلك نتيجة الإجراءات العديدة التي فرضها مصرف لبنان بما تم فيها و جوب عدم توزيع الأرباح الفورية المسجلة على عمليات الهندسة المالية. تم تعديل الإطار التنظيمي لكفاية رساميل المصارف العاملة في لبنان لجهة ما يلي :

- اعتماد نسب الملاءة التالية اعتبارا من الوضعية المالية الموقوفة في نهاية كانون الأّول 2019:

نسبة الملاءة	الحد الادنى لنسب الملاءة	احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة	الحد الادنى لنسب الملاءة + احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة (2.5%)
نسبة حقوق حَمَلة الأسهم العادية/مجموع الموجودات المرجّحة بالمخاطر (Common Equity Tier 1 Ratio)	%4.5	%2.5	%4.5 + %2.5 (احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة) = %7
نسبة الأموال الخاصة الأساسية /مجموع الموجودات المرجّحة (Tier 1 Ratio)	%6		%6 + %2.5 (احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة) = %8.5
نسبة الأموال الخاصة الإجمالية /مجموع الموجودات المرجّحة (Total Capital Ratio)	%8		8 % + %2.5 (احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة) = %10.5

*المصدر: لجنة الرقابة على المصارف في مصرف لبنان

- تعديل أوزان مخاطر الائتمان(Risk-Weights) بما يتلاءم مع متطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية والتصنيف السيادي للبنان. وأصبح وزن المخاطر على التوظيفات لدى مصرف لبنان بالعملات الأجنبية (بما فيها شهادات الإيداع)، باستثناء الودائع ذات استحقاق أقل من سنة، 150 في المائة بدّلا من 50 في المائة. كما تّمت زيادة أوزان مخاطر الائتمان من 100 في المائة إلى 150 في المائة على العديد من المحافظ منها محفظة سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية، التوظيفات بالعملات الأجنبية لدى المصارف المحلية غير المصّنفة، محفظة القروض بالعملات الأجنبية الممنوحة إلى مؤسسات القطاع العام التي يتم التعامل معها مثل التوظيفات السيادية، محفظة القروض والتسليفات بالليرة اللبنانية والعملات الأجنبيةالممنوحة إلى مؤسسات القطاع العام التي يتّم التعامل معها مثل قروض القطاع الخاص ومحفظة القروض والتسليفات بالليرة اللبنانية والعملات الأجنبية إلى الشركات المقيمة غير المصنفة.

- تعديل النسب المطبقة لاحتساب الخسائر المتوقعة نظامياً. وتّمت زيادة نسب الخسارة الإئتمانية المتوقعة نظامياً التوظيفات في سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية ومحفظة القروض والتسليفات المقيمة بـ 5 أضعاف النسب المطبقة سابقا وفقاً لما هو مبّين أدناه:

المحفظة	النسب المطبقة سابقاً	النسب المطبّقة حالياً
التوظيفات لدى مصرف لبنان بالعملات الأجنبية (بما فيها شهادات الإيداع)	%0.1	%1.89
التوظيفات في سندات الخزينة اللبنانية بالعملات الأجنبية	%1.89	%9.45
محفظة القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع العام المقيمة (التي تعامل مثل التوظيفات السيادية)	%1.89	%9.45
محفظة القروض الممنوحة لمؤسسات القطاع العام المقيمة (التي تعامل مثل محفظة قروض الشركات)	%1.89	%9.45
محفظة قروض الشركات المقيمة، بما فيها سندات الدين المصدرة	%1.89	%9.45
محفظة القروض الصغيرة والمتوسطة الحجم المقيمة، بما فيها سندات الدين المصدرة	%0.6	%3
محفظة القروض المقيمة المضمونة بعقارات مستعملة لغايات تجارية	%0.72	%3.6
محفظة قروض التجزئة المقيمة بما فيها القروض السكنية	%0.35	%1.75

*المصدر: لجنة الرقابة على المصارف في مصرف لبنان

- الطلب من المصارف، في حال تدني احتياطي الحفاظ على الأموال الخاصة عن نسبة 2.5 في المائة، إعادة تكوين النقص في الأموال الخاصة من بين العناصر المقبولة ضمن فئة حقوق الأسهم العادية وذلك لبلوغ النسبة أعلاه خلال مهلة حدها الأقصى 3 سنوات وفقاً لخطة عمل يقدّمها المصرف المعني إلى لجنة الرقابة على المصارف.

- الطلب من المصارف زيادة أموالها الخاصة الأساسية (Tier 1) عبر مقدمات نقدية بالعملات الأجنبية بما يوازي 20 في المائة من حجم الأموال الخاصة الأساسية-فئة حقوق حملة الأسهم العادية CET1 كما في 2018/12/31، وذلك على مرحلتين الأولى قبل نهاية عام 2019 والثانية قبل نهاية النصف الأول من عام 2020.
- حظر توزيع أنصبة الأرباح عن عام 2019.
- حظر توزيع أنصبة الأرباح عن الأعوام ما بعد عام 2020 في حال تدنت نسب الملاءة عن:
  - 7 في المائة على مستوى نسبة حقوق حملة الأسهم العادية.
  - 10 في المائة على مستوى نسبة الأموال الخاصة الأساسية.
  - 12 في المائة على مستوى نسبة الأموال الخاصة الإجمالية.

أما فيما يتعلق بالبنية التحتية للنظام المالي، فإن سياسة مصرف لبنان ترتكز على التقيّد بالمعايير الدولية حيث يتوفر إطار قانوني شامل للرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الالكترونية، ويتوفر لدى مصرف لبنان أنظمة ووسائل الدفع التالية (نظام التسويات الآنية الإجمالية الفورية، نظام التقاص الالكتروني، خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، رقم الحساب المُوحد (IBAN)، كما يتوفر نظام إستعلام إئتماني عام، ويوجد دليل منشور للحوكمة ملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى كما يتوفر شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية، بينما لا يتوفر مركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسليفات في القطاع المالي، وكذلك شركة معلومات ائتمانية.

من جانب آخر، يتم تطبيق أدوات السياسة الاحترازية الكلية التالية: نسبة القرض إلى قيمة الضمان، ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي، وحدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة، وحدود على التركزات الجغرافية، ونسب كفاية رأس المال، ونسبة السيولة لدى البنوك، وحدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية، ونسبة تغطية السيولة (LCR)، بينما لا يتم تطبيق حدود على التركزات القطاعية حيث طلب تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم 81 تاريخ 2001/2/21 وضع السقوف والضوابط التي تضمن توزيع هذه المخاطر بشكل متوازن لاسيما على صعيد القطاعات الاقتصادية والمناطق الجغرافية، كما لا تتوفر تعليمات بشأن نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) حيث تم إعداد مسودة تعليمات بشأنها ولم تصدر بعد، كما لا يتوفر منهجية لتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية وكذلك منهجية لاحتساب رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصادية. أما فيما يتعلق بنسبة الرافعة المالية فإن النسبة تخضع لاختبارات كمية، كما يتم العمل على مشروع تعميم لتطبيق نسبة الرافعة وفقاً لمتطلبات بازل 3 حيث لم يتمّ بعد إصدار التعميم، كما لم يتمّ إصدار بعد تعاميم متعلقة بمتطلبات الإفصاح الخاصة ببازل، إلا أن المصارف تقوم بتطبيق تعميم مصرف لبنان الأساسي رقم 33 وتعميمي لجنة الرقابة على المصارف رقم 195 و199 لجهة البيانات المالية المنشورة، وهي ملتزمة بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 7 المتعلّق بالإفصاحات حول البيانات المالية.

بدأت المصارف والمؤسسات المالية بتطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 9 ابتداءً من 2018/1/1، وبالتالي أصبحت آلية تكوين المؤونات (المخصصات) لدى المصارف والمؤسسات المالية العاملة في لبنان مبنية على الخسارة الائتمانية المتوقّعة (Expected Credit Loss). وقد شدّدت التعليمات الصادرة في نهاية عام 2017 (تعميم مصرف لبنان رقم 143 تاريخ 2017/11/7 وتعميم لجنة الرقابة رقم 293 تاريخ 2017/12/28) على ضرورة قيام المصارف بوضع السياسات والإجراءات اللازمة الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة لتصنيف الأصول المالية وتكوين مؤونات الخسائر الائتمانية المتوقعة، والتعاون بين مختلف الدوائر لحسن التطبيق. ونظراً لتأثير تطبيق المعيار المذكور على

البيانات والتقارير المالية للمصارف والمؤسسات المالية، تمّ تعديل الوضعية المالية (نموذج 2010)، بيان الربح أو الخسارة، والنماذج الصادرة عن لجنة الرقابة بما يتوافق مع هذا المعيار.

هذا وتعتمد دائرة التعاميم والدراسات وحماية العميل في لجنة الرقابة على المصارف، على مختلف أنواع التقارير التي يتم إصدارها من قبل المنظمات الدولية ودوائر الأبحاث في المصارف حول الأوضاع الاقتصادية بشكل عام وأوضاع القطاعات الاقتصادية بشكل خاص، ويقوم مصرف لبنان بنشر مؤشرات حول القطاع المصرفي بالإضافة إلى مؤشرات إقتصادية عديدة على موقعه الإلكتروني.

يتم إختبار مدى فعالية أدوات السياسة الإحترازية الكليّة المعتمدة من خلال إعداد دراسات مخصصة (غير دورية)، ويتم التنسيق ما بين السياســـة الاحترازية الكليــة والجزئية من خلال توفر تعاون وتنسيق وثيقين بين دائرة التعاميم ودراسات القطاع وحماية العميل (مسؤولة عن التقييم الاحترازي الكلي في لجنة الرقابة على المصارف) والدوائر المسؤولة عن الرقابة الاحترازية الجزئية في لجنة الرقابة على المصارف. كما أنّه هناك تنسيق بين لجنة الرقابة على المصارف والمصرف المركزي من خلال لجنة الاستقرار المالي المنشأة على مستوى مصرف لبنان.

يتم التفاعل بين الجهات المختلفة المسؤولة عن المكونات المختلفة للنظام المالي من خلال المجلس المركزي لمصرف لبنان، والذي يضمّ الحاكم ونوابه بالإضافة إلى مدير عام وزارة المالية ومدير عام وزارة الاقتصاد، ومن خلال لجنة الإستقرار المالي على مستوى مصرف لبنان والتي يترأسها نائب الحاكم الثالث وتضمّ ممثلين عن مصرف لبنان ولجنة الرقابة على المصارف. تقوم هذه اللجنة بالاجتماع دورياً (شهرياً على الأقل). كما يتم التنسيق ما بين السياســـــــة الاحترازية الكليــة والسياسات الاقتصادية الأخرى من خلال المجلس المركزي لمصرف لبنان، والذي يضمّ الحاكم ونوابه بالإضافة إلى مدير عام وزارة المالية ومدير عام وزارة الإقتصاد.

تقوم وحدة الاستقرار المالي لدى مصرف لبنان بإعداد تقرير الاستقرار المالي شهرياً، يتناول هذا التقرير تقييم المخاطر المرتبطة بكل من القطاع المصرفي، الأسواق المالية، السياسة المالية، السياسة النقدية، الاقتصاد، الأوضاع السياسية والأمنية، البلاد المجاورة والإقتصاد العالمي، كما وتقوم دائرة التعاميم والدراسات وحماية العميل في لجنة الرقابة على المصارف بإعداد تقرير نصف سنوي عن التطورات والمخاطر في القطاع المصرفي، حيث يتناول هذا التقرير أهم الموضوعات التالية (هيكلية القطاع المصرفي، التركيز في القطاع المصرفي وتطور الأهمية النظامية للمصارف، نمو القطاع المصرفي، ودائع الزبائن، التسليف إلى القطاع الخاص، نوعية القروض والتسليفات، الربحية، مخاطر السيولة والمخاطر السيادية، الرسملة والملاءة).

دولة ليبيا

يعتبر **مصرف ليبيا المركزي** الجهة المسؤولة عن الاستقرار المالي، حيث تم استحداث قسم الإستقرار المالي في إدارة البحوث والإحصاء ويتمتع بالاستقلالية، كما يقوم مصرف ليبيا المركزي باحتساب مؤشرات المتانة المالية بشكل ربع سنوي، كذلك يتم اعداد تقرير سنوي عن مؤشرات السلامة المالية يصدر عن ادارة الرقابة على المصارف والنقد.

أما على صعيد التطورات التشريعية والمؤسساتية لتعزيز الاستقرار المالي في القطاع المصرفي، عُقد الاجتماع الأول لعام 2020 لمجلس ادارة مصرف ليبيا المركزي بتاريخ 16 ديسمبر 2020، وذلك في إطار توحيد مؤسسات الدولة، حيث صدر قرار بتعديل سعر صرف الدينار الليبي من 5175.0 مقابل وحدة حقوق سحب خاصة الى 1555.0 مقابل نفس الوحدة، ونص القرار أن يبدأ العمل بالسعر الجديد بداية من عام 2021 .

يقوم مصرف ليبيا المركزي بتطبيق بعض أدوات السياسات الإحترازية الكلية والجزئية، منها متطلبات الإحتياطي الإلزامي والذي يبلغ 20 في المائة، حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة بنسبة 20 في المائة، وكذلك وضع حدود على التركزات القطاعية يجب ان لا يتجاوز صافي المحفظة الائتمانية المباشرة للمصرف 70 في المائة من اجمالي خصومه الايداعية ويتحدد هيكل المحفظة الائتمانية المباشرة للمصرف بحيث لاتتجاوز التسهيلات الممنوحة في كل فئة من الفئات المكونة لهذه المحفظة ما نسبته 30 في المائة، وتحديد نسبة 25 في المائة على السيولة لدى البنوك، إضافة إلى وضع تعليمات لتطبيق بازل III ، وجاري العمل على إصدار تعليمات نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، كما انه يقوم باحتساب نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم بشكل سنوي، كذلك يتم وضع حدود على نسبة المديونية إلى الدخل بما يعادل إجمالي مرتب سنتين. في حين لاتتوفر منهجية لتحديد المصارف ذات الأهمية النظامية، ولا يقوم باختبار مدى فعالية أدوات السياسة الإحترازية الكلية المعتمدة.

وفيما يخص تطورات البنية التحتية وتطورات نظم المدفوعات ونظم المعلومات الإئتمانية، تتوفر لدى مصرف ليبيا المركزي خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال، وكذلك استعمال رقم الحساب الموحد (IBAN) ، كما يتوفر نظام التسويات الآنية الإجمالية الفورية (RTGS) ، وتتوفر شركات للمعلومات الائتمانية، ونظام التقاص الالكتروني، ونظام المفتاح الوطني بالإضافة إلى نظام استعلامات ائتماني عام. وكذلك يتوفر دليل إرشادي للحوكمة منشور وملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. في حين لا يتوفر مركزاً لتسجيل الضمانات الممنوحة مقابل التسليفات في القطاع المالي، كما أنه لا يتوفر شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية.

جمهورية مصر العربية

يتوفر لدى **البنك المركزي المصري** دائرة مستقلة للاستقرار المالي، وفقا لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020، ويهدف البنك المركزي المصري إلى سلامة النظام النقدي والمصرفي واستقرار الأسعار في إطار السياسة الاقتصادية العامة للدولة، ويباشر جميع الاختصاصات لتحقيق أهدافه ومنها وضع وتنفيذ السياسة النقدية، وسياسة سعر الصرف الأجنبي، وكذلك سياسة مراقبة المخاطر الكلية في النظام المصرفي، بالإضافة الي إدارة الأزمات المصرفية وتسوية أوضاع البنوك المتعثرة، وتحقيق سلامة نظم وخدمات الدفع. كما تنص المادة (49) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم 194 لسنة 2020 على ما يلي: تُشكل لجنة للاستقرار المالي، برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وعضوية كل من:

- المحافظ نائباً للرئيس.
- وزير المالية .
- رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية.

وتهدف اللجنة إلى الحفاظ على استقرار النظام المالي فى الدولة من خلال تنسيق الجهود لتجنب حدوث أي أزمة مالية وإدارتها فى حالة حدوثها، وذلك كله دون الإخلال بالاختصاصات المخولة قانوناً لكل جهة. وللجنة أن تستعين بمن تراه، فى مباشرة أعمالها، وتنعقد اللجنة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك، وترفع تقريراً سنويا عن أعمالها لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ومجلس الوزراء .

من جانب آخر، فقد عّرف البنك المركزي المصري مفهوم الإستقرار المالي بأنه استمرار النظام المالي في تيسير التوزيع الكفء للموارد الاقتصادية من خلال تقديم خدمات الوساطة المالية، حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو الداخلية، والتي قد تؤدي إلى تراكم مخاطر نظامية تتسبب في إخلال النظام المالي في أداء دوره، أو فقدان الثقة فيه وفي سلامته، مما يؤدي إلى آثار سلبية على الاقتصاد الحقيقي. ويقوم البنك المركزي المصري بالرقابة والإشراف على القطاع المصرفي، بينما تختص الهيئة العامة للرقابة المالية بالرقابة والإشراف على القطاع المالي غيرالمصرفي. ويتم التنسيق بين الهيئة والبنك المركزي المصري، حيث يتم انعقاد اجتماعات دورية بين الجهتين لمناقشة وتقييم التوصيات والسياسات اللازمة من أجل الحفاظ على قطاع مالي مستقر. كما أن رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية عضو بمجلس إدارة البنك المركزي ونائب محافظ البنك المركزي عضو بمجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية. وتنص المادة (2) من قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم (194) لسنة 2020 على أن " البنك المركزي جهاز رقابي مستقل، له شخصية اعتبارية عامة، يتبع رئيس الجمهورية، ويتمتع بالإستقلال الفني والمالي والاداري، ويؤخذ رأيه في مشروعات القوانين واللوائح المتعلقة بمجال عمله ."

يقوم قطاع مراقبة المخاطر الكلية في البنك المركزي المصري بتحليل الأداء المالي للقطاع على المستوى الكلي، ودراسة تأثير التطورات الاقتصادية المالية العالمية والمحلية على القطاع المالي بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة، كما يقوم قطاع مراقبة المخاطر الكلية بإجراء اختبارات الضغوط على المستوى الكلي للقطاع المصرفي، ويقوم قطاع مراقبة المخاطر الكلية بتقديم التوصيات والمقترحات للإدارة العليا بالبنك المركزي المصري في ضوء الدراسات والتقارير الدورية المعدة لاتخاذ الاجراءات اللازمة.

فيما يتعلق بأهم القوانين والتعليمات الصادرة خلال عام 2021 لتعزيز الإستقرار المالي قام البنك المركزي المصري بتطبيق عدة إجراءات أهمها:

- تمويل الزيادة في رأس المال العامل للشركات الصغيرة والمتوسطة لمواجهة إرتفاع الأسعار العالمية وبالتالي الحفاظ على معدلات الإنتاج.

- رفع النسبة المخصصة لتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة من 20 في المائة إلى 25 في المائة من صافي محفظة القروض والتسهيلات الائتمانية (المباشرة وغير المباشرة) للبنك وفقا للمركز في 31 ديسمبر 2020، وتخصيص 10 في المائة - بحد أدني - من تلك المحفظة للشركات الصغيرة وذلك بنهاية عام 2022.

- كما سمح بتمويل الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر ذات حجم أعمال حتى 20 مليون جنيه دون الحصول على قوائم مالية، واستبدالها بتحليل بيانات بديلة عن متطلبات منح الائتمان التقليدية باستخدام نماذج تقييم رقمي تعتمد على سلوكيات العملاء وبياناتهم الاجتماعية ومعاملتهم المالية وغير المالية.

- أصدر البنك المركزي تعليماته بهدف تحفيز البنوك للمساهمة في رؤوس أموال صناديق الإستثمار المستهدفة للاستثمار في الشركات الصغيرة والمتوسطة بما فيها الناشئة.

- كما أصدر تعليماته للبنوك بعد انتهاء فترة تأجيل الاستحقاقات الائتمانية للشركات بالتعامل مع العملاء وفقا للتدفقات النقدية المستقبلية على ان تتماشي مع قدرتهم على السداد واجراء إعادة هيكلة ان لزم الامر لاستقرار عمليات انتاج للشركات.

- تعديل بعض ضوابط تمويل شركات التنمية العقارية العاملة في مجال إنشاء الوحدات السكنية بغرض بيعها، حيث سمح بتمويل أقساط الاراضي المخصصة لشركات التنمية العقارية الحاصلة بالفعل على تسهيلات ائتمانية قائمة من البنوك.

- تحديد تعريف معين للحسابات الراكدة وتنشيطها والرقابة عليها وإلزام البنوك بإتباع ذلك التعريف.

- وضع إطار عام للتعريف بالتمويل المستدام وتوجهات البنك المركزي المصري بشأن متطلبات تطبيقه بالقطاع المصرفي.

- عملاً على توحيد الممارسات المتبعة طرف البنوك فيما يخص إدارة وإعدام الديون غير المنتظمة، فقد الزم البنك المركزي البنوك بالتأكد من تضمين سياساتها الداخلية قواعد وإجراءات خاصة بإعدام الديون غير المنتظمة وفقاً لتعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9).

- واستمراراً لحماية حقوق العملاء فقد أكد البنك المركزي المصري علي ضرورة تضمين سياسات داخلية في البنوك تتضمن تعزيز المساواة بين الجنسين في كافة المعاملات المصرفية بما فيها القروض والتسهيلات الائتمانية، وتوفير آلية سريعة ومجانية للتعامل مع شكاوى العملاء دون تمييز.

- كما أصدر تعليمات خاصة بتيسير حصول ذوي الإعاقة على الخدمات والمنتجات المصرفية.

- كما أكد على ضرورة الاستمرار في إعفاء العملاء من كافة المصروفات والعمولات الخاصة بخدمات التحويلات البنكية بالجنيه المصري.

فيما يخص المبادرات والاجراءات التي قام بها البنك المركزي، ونظراً لاستمرار تداعيات جائحة كورونا على بعض القطاعات الاقتصادية، فقد تم مد بعض المبادرات وإصدار البعض الآخر كما يلي:

- تم مد فترة العمل - لمدة 6 أشهر إضافية تنتهي في 30 يونيو 2021 - بكل من مبادرة الأشخاص الاعتبارية سواء المتخذ أو غير المتخذ بشأنها إجراءات قضائية من العملاء غير المنتظمين ذوي المديونيات المشكوك في تحصيلها والرديئة، وكذلك بمبادرة الاشخاص الاعتبارية العاملة في قطاع السياحة من العملاء غير المنتظمين طرف البنك الواحد سواء متخذ أو غير متخذ بشأنها إجراءات قضائية.

- كما قام البنك المركزي بإجراء تعديلات على مبادرة إحلال وتجديد فنادق الاقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي، بمبلغ 50 مليار جنيه من خلال البنوك وبحد أقصى 15 عام بفائدة 8 في المائة على أن يقوم البنك بتمويل 90 في المائة بحد أقصى من إجمالي تكلفة الاحلال، كما تم تخصيص مبلغ 3 مليارات جنيه من قيمة المبادرة بضمان وزارة

المالية الكامل لصالح شركة ضمان مخاطر الائتمان لتغطية 100 في المائة من قيمة القروض الممنوحة من البنوك في إطار تلك الشريحة.

- كما تم مد فترة سريان مبادرة دعم قطاع السياحة وكذلك مبادرة قروض التجزئة للعاملين بقطاع السياحة لمدة عام إضافي لتنتهي بنهاية شهر ديسمبر 2022 بدلا من ديسمبر 2021.

- بهدف النهوض بالقطاع العقاري وتوفير سكن ملائم للفئات محدودة الدخل، فقد أصدر البنك المركزي مبادرة بمبلغ 100 مليار جنية بعائد 3 في المائة لفئات العملاء من محدودي ومتوسطي الدخل وبحد اقصى 30 سنه.

- كما قرر البنك المركزي تخصيص شريحة بمبلغ 2.1 مليار جنيه مصري من قيمة المبلغ المخصص لمبادرة القطاع الخاص الصناعي والزراعي والمقاولات - بمبلغ 100 مليار جنية بسعر عائد 8 في المائة - لتمويل الشركات العاملة في مجال السيراميك والبورسلين.

- كما تم إطلاق مبادرة تحويل وإحلال المركبات للعمل بالوقود المزدوج بهدف الارتقاء بنمط حياة المواطن ووسائل نقل الأفراد، وذلك بتيسير فرص للحصول على مركبات جديدة بتسهيلات ائتمانية محفزة وكذلك تعميق صناعة السيارات والصناعات المغذية.

- في ضوء سعي الدولة نحو التوسع في استخدام الغاز الطبيعي كوقود بديلا عن السولار، فقد تم السماح للمخابز البلدية التي تهدف إلى إجراء عملية التحول لاستخدام الغاز الطبيعي، وذلك بالاستفادة من مبادرة الشركات الصغيرة السابق إصدارها عن البنك المركزي في يناير 2016 بسعر عائد 5 في المائة (عائد بسيط متناقص) دون الإلتزام بحد أدنى لحجم الاعمال، بهدف تطوير نشاطها ورفع كفاءتها.

على صعيد تطبيق أدوات السياسة الاحترازية، يقوم البنك المركزي المصري بتطبيق العديد منها مثل نسبة الرافعة المالية (تلتزم البنوك بالحد الادنى المقرر للنسبة 3 في المائة على أساس ربع سنوي كنسبة ملزمة اعتبارا من عام 2018)، ومتطلبات الاحتياطي الإلزامي (حيث تلتزم البنوك بالاحتفاظ لدى البنك المركزي بأرصدة دائنة لا تقل عن نسبة 14 في المائة من ودائعها بالجنيه المصري بدون عائد، كما تحتفظ البنوك لدى البنك المركزي بأرصدة دائنة بنسبة 10 في المائة من ودائعها بالعملات الأجنبية التي تستحق لها عائد)، وحدود على التركزات الإئتمانية للعميل الواحد أو العميل وأطرافه المرتبطة (15 في المائة من القاعدة الرأسمالية للبنك للعميل الواحد و 20 في المائة للعميل وأطرافه المرتبطة)، وحدود على التركزات القطاعية (10 في المائة من محفظة القروض بالنسبة للتمويل العقاري)، كما يتم وضع حدود لتركز توظيفات البنوك لدى الدول الأخرى (كنسبة من القاعدة الرأسمالية لكل لبنك) وفقاً لدرجة تقييم المخاطر لكل دولة وحجم الناتج القومي الخاص بها، و نسب السيولة لدى البنوك، ونسبة كفاية رأس المال التي تبلغ 12.5 في المائة بحد أدنى متضمن الدعامة التحوطية (رأس المال الاساسي المستمر 4.5 في المائة، الدعامة التحوطية 2.5 في المائة، رأس المال الأساسي الإضافي 1.5 في المائة ، الشريحة الثانيه 4 في المائة وبالتالي يصل اجمالي المعيار + الدعامة التحوطية الي 12.5 في المائة منذ يناير 2019 بزيادة قدرها 2 في المائة على متطلبات لجنة بازل)، وتطبيق منهجية لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (D- SIBs)، ومنهجية لاحتساب رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصادية، وكذلك تطبيق المعيار الدولي رقم (9) للتقارير المالية (IFRS9) ، ومتطلبات بازل III ، حيث يلتزم القطاع المصرفي المصري،

بمعايير الإفصاح التي تقررها التعليمات الرقابية الصادرة من البنك المركزي المصري، وكذلك بمعايير المحاسبة والمراجعة المصرفية المتطابقة مع المعايير الدولية، ونسبة تغطية السيولة (LCR)، و نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) وإضافة لهاتين النسبتين يتعين على البنوك الإحتفاظ بنسبة سيولة بحد أدنى 20 في المائة، للعملة المحلية، و 25 في المائة للعملات الأجنبية. كما يتم احتساب نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم حيث تقوم البنوك بتحديد دورية احتساب النسبة وذلك وفقاً لدليل اجراءات عمل معتمد من مجالس إدارتها، وتحسب من خلال إجمالي أقساط القروض لأغراض استهلاكية (القروض الشخصية والبطاقات الائتمانية والقروض بغرض شراء سيارات للاستخدام الشخصي) من مجموع الدخل الشهري، كما تلتزم البنوك بان لا يتجاوز اجمالي اقساط القروض لأغراض استهلاكية نسبة 50 في المائة من مجموع الدخل الشهري (متضمنة القروض العقارية للإسكان الشخصي عند نسبة 40 في المائة من مجموع الدخل الشهري). وفيما يخص المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية، يجب ألا تجاوز قيمة الفائض في مركز أي عملة أجنبية نسبة 10 في المائة من القاعدة الرأسمالية. ويجب ألا تجاوز قيمة إجمالي الفائض أو العجز في مراكز العملات (أجنبية أو محلية) نسبة 20 في المائة، ويخضع الفائض أو العجز في مراكز العملة المحلية للحد المذكور نسبة 10 في المائة. كذلك يتم تطبيق منهجية بازل لتحديد مدى تكون مخاطر نظامية ناتجة عن النمو المفرط للائتمان، حيث يلتزم القطاع المصرفي المصرى بمعايير الإفصاح التي تقررها التعليمات الرقابية الصادرة من البنك المركزى المصري وكذا بمعايير المحاسبة والمراجعة المصرية المتطابقة مع المعايير الدولية.

يتم الإعتماد على دراسات وتقارير خارجية (مثل البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، صندوق النقد العربي) وكذلك جهات داخلية (البنك المركزي المصري، الهيئة العامة للرقابة المالية، بعض الوزارات مثل وزارة التخطيط والمالية والاستثمار والصناعة) لدى تنفيذ السياسات الاحترازية . من جانب آخر، يتم تطبيق اختبارات الضغوط بصورة ربع سنوية لبيان مدي تأثير المخاطر المختلفة على الإستقرار المالي وكذلك مدى فاعلية أدوات السياسات الاحترازية المعتمدة لمنع تراكم تلك المخاطر.

وفيما يتعلق بالتنسيق ما بين السياسة الاحترازية الكلية والجزئية، يتم ذلك في ضوء قيام قطاع مراقبة المخاطر الكلية بمتابعة وتقييم المخاطر النظامية التي قد تواجهه القطاع المصرفي، وتقوم الإدارة بتقديم تحليل للمخاطر على المستوى الكلي للاقتصاد والنظام المالي إلى إدارة السياسة الاحترازية الجزئية (Micro-Prudential) التي قد تؤدي الى اتخاذ الإجراءات المناسبة لدرء أي مخاطر متوقعة. بالنسبة للتنسيق مع الجهات الرسمية الأخرى المعنية في القطاع المالي. في هذا الصدد، يتم التنسيق ما بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى من خلال انعقاد اجتماعات دورية بين ممثلي السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى، لمناقشة توجهات هذه السياسات ومدى تأثير هذه السياسات على الاستقرار المالي.

فيما يخص البنية التحتية للقطاع المالي، فإنه يتوفر إطار قانوني شامل للرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الالكترونية، ويتم تقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول، علاوة على تطبيق نظام التسويات الآنية (RTGS) ونظام التقاص الالكتروني ونظام الاستعلام الائتماني العام، كذلك جاري العمل على إنجاز إستعمال رقم الحساب الموحد (IBAN) كما يتوفر شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية، ومركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسليفات في القطاع

المالي ودليل حوكمة منشور وملزم للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى. في السياق نفسه، يتم حاليا إعداد إجراءات الإعتماد للتقييم لنظام التسوية اللحظية بالجنيه المصري، بالدولار الأمريكي وتتوالى تقييمات باقي البني التحتية.

وفيما يلي موجز عن أهم الجهود التي قام بها المصرف المركزي لتعزيز البينية التحتية للنظام المالي في عام 2021:

أولاً: قام فريق العمل المختص بنظم وخدمات الدفع بالبنك المركزي المصري باعداد قواعد وتعليمات نظم وخدمات الدفع وفقاً لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي الصادر بقانون رقم 194 لسنة 2020 حيث تم تخصيص باب مستقل لنظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالية بما يحقق للبنية التحتية للأسواق المالية سواء المحلية أو الدولية أساس قانوني متين وواضح وقابل للتطبيق لكل الجوانب الهامة الخاصة بأنشطتها.

ثانياً: غرفة مقاصة الشيكات:

- إطلاق نظام المقاصة الإلكترونية للشيكات بالعملات الأجنبية (دولار- يورو)، في إطار تعزيز استراتيجية المجلس القومي للمدفوعات بدعم التحول الرقمي، وميكنة نظم الدفع المختلفة مما يمثل نقلة نوعية في آليات البنك المركزي والزيادة من قدرة وتنافسية الجهاز المصرفي المصري مع البنوك الدولية وهو ما يتوافق مع فلسفة قانون البنوك الجديد رقم 194 لسنة 2020.

- بدء تنفيذ نظام مقاصة الشيكات بالصورة والشيكات الالكترونية، يهدف النظام إلى استبدال النظام الإلكتروني الحالي المعتمد على تداول الشيكات الورقية بنظام مقاصة يعتمد على صورة وبيانات الشيك وتوقف ورقة الشيك عند مرحلة إيداعها للتحصيل في البنوك، والاعتماد على صور إلكترونية مؤمنة مع سرعة تحصيل الشيكات وإتاحة نظام أرشفة دقيق وسريع.

ثالثاً: يقوم فريق العمل بوحدة السويفت بمتابعه تسويه أوامر الدفع الواردة الي البنك المركزي المصري سواء بالعملة المحلية أو الأجنبية وعمل إحصائية يوميه (GPI) وطبقاً لهذه الاحصائيات يتم مراقبه النسبة المتوافق عليها مع معايير هيئه السويفت.

رابعاً: مشروع إتاحة التحويل من بطاقات ميزة إلى محافظ الهاتف المحمول (AVL) يستهدف المشروع فتح حساب محفظة هاتف محمول لكافة موظفي البنك المركزي المصري وربطه ببطاقة الدفع الوطنية "ميزة" الخاصة بالمرتبات، وقد تم الانتهاء من تحديث بيانات خطوط الهاتف المحمولة التابعة لموظفي البنك المركزي لدى شركات الهاتف المحمول، وذلك تمهيداً للبدء في برنامج تعريفي لموظفي البنك المركزي بخدمة الدفع باستخدام محفظة الهاتف المحمول والبدء في إجراءات فتح الحساب لكل الموظفين وتفعيل الخدمة.

خامساً: الإصدار الثالث من قواعد الدفع باستخدام الهاتف المحمول: في ضوء تطور الخدمات المالية الرقمية والحاجة المستمرة إلى تطوير خدمة الدفع باستخدام الهاتف المحمول باعتبارها من أهم أدوات تحقيق الشمول المالي، فقد تم اعتماد الإصدار الثالث من القواعد المنظمة لخدمات لتقديم خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول في أبريل 2021، لتشمل العديد من الإضافات التي من شأنها تلبية الاحتياجات المستمرة والمتطورة وتطلعات مستخدميها، وقد وصل عدد حسابات

محافظ الهاتف المحمول إلى نحو 25 مليون حساب بنهاية ديسمبر 2021 بإجمالي عدد عمليات سنوية يقدر بنحو 260 مليون عملية بقيمة 270 مليار جنية مصري.

سادساً: إصدار قواعد الادخار الإقراض الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول: تم إصدار القواعد المنظمة لتقديم خدمتي الإقراض والادخار الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول في ابريل 2021.

سابعاً: مشروع صرف المعاشات على محافظ الهاتف المحمول "ميزة ديجيتال": يعد مشروع صرف المعاشات على محافظ الهاتف المحمول وبطاقات ميزة من المشروعات ذات السمات القومية، حيث أنها تدعم قاعدة الشمول المالي لما لها من إدراج فئة أصحاب المعاشات في المنظومة الرقمية، وقد تم بالفعل توقيع بروتوكول تعاون بين كلاً من هيئة التأمينات الاجتماعية والجهاز القومي لتنظيم الاتصالات والبنك المركزي المصري وتم الاطلاق الفعلي للمشروع.

ثامناً: إصدار القواعد المنظمة للتشغيل البيني لخدمات الإيداع والسحب النقدي من خلال مقدمي الخدمات. تاسعا: مبادرة البنك المركزي المصري للسداد الإلكتروني: قام البنك المركزي المصري بإطلاق مبادرة "البنك المركزي للسداد الإلكتروني "لنشر ما يقرب من 300 ألف نقطة بيع إلكترونية جديدة وعدد 200 ألف رمز استجابة سريع بمختلف محافظات الجمهورية.

عاشراً: منظومة الدفع الوطنية ذات العلامة التجارية "ميزة": تم إصدار ما يقرب من 22.6 مليون بطاقة دفع وطنية ذات العلامة التجارية "ميزة" حتى نهاية شهر ديسمبر 2021 لعدد من البرامج الحكومية، مثل بطاقة تكافل وكرامة (تم إصدار 1,8 مليون بطاقة)، بطاقة الفلاح (تم إصدار 1,5 مليون بطاقة)، بطاقات ذوي الهمم (تم إصدار 2,3 مليون بطاقة)، بطاقات المعاشات (تم إصدار 4,6 مليون بطاقة)، والمرتبات الحكومية (تم إصدار 3.9 مليون بطاقة).

حادي عشر: مبادرة السداد الإلكتروني لزيادة نشر وتنشيط قنوات القبول الإلكتروني: أطلق البنك المركزي المصري في 10 مايو 2020 مبادرة للسداد الإلكتروني لزيادة نشر وتنشيط قنوات القبول الإلكتروني.

ثاني عشر: مبادرة البنك المركزي المصري لنشر ماكينات الصراف الآلي: في إطار توجهات البنك المركزي المصري لرفع مستوى فاعلية وكفاءة البنية التحية لنظم وخدمات الدفع، قام البنك المركزي المصري في يونيو 2020 بإطلاق مبادرة لنشر 6500 ماكينة صراف آلي، على أن يتم نشر تلك الماكينات في المحافظات التي تعاني من نقص في الخدمات المصرفية بمشاركة 26 بنك داخل جمهورية مصر العربية، وبتكلفة تُقَدَّر بحوالي 2,5 مليار جنيه يتحملها القطاع المصرفي.

ثالث عشر: مبادرة البنك المركزي المصري للتجارة الإلكترونية لزيادة أعداد الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) التي تستخدم خدمات التحصيل الإلكتروني عبر الإنترنت (E-Commerce) من تجار القطاع الخاص: بهدف زيادة عدد الشركات المُفَعِّلة لخدمات التجارة الإلكترونية، قام البنك المركزي المصري بإلغاء كافة الرسوم التي يتحملها تجار القطاع الخاص من الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (MSMEs) الراغبة في تفعيل خدمات التحصيل الإلكتروني عبر الإنترنت (E-Commerce) لأول مرة، مع ضرورة الالتزام بتفعيل رمز الاستجابة السريع، وكذا قبول بطاقات الدفع الوطنية "ميزة" من خلال تلك التطبيقات والمواقع الإلكترونية.

خامس عشر: الموافقة على إطلاق المدفوعات اللاتلامسية عبر الهواتف المحمولة (Tap on Phone) سبتمبر 2021: الخدمة الجديدة تمثل طفرة في تيسير المعاملات المالية الإلكترونية، حيث يعد قبول المدفوعات اللاتلامسية على الهاتف المحمول والأجهزة الذكية من أحدث وسائل القبول الأقل تكلفة وهي تقنية تكنولوجية جديدة تسمح للتجار بقبول مدفوعات البطاقات مباشرة على هواتفهم أو أجهزتهم دون الحاجة إلى أي أجهزة ملحقة إضافية.

سادس عشر: أهم القواعد المُصَدرة: تم إصدار عدد من القواعد بهدف تهيئة البيئة التشريعية المناسبة للتحول إلى مجتمع أقل اعتماداً على أوراق النقد، وتتمثل أهم تلك القواعد فيما يلي:

- القواعد المنظمة للتسوية اللحظية بالعملات الأجنبية تم إصدارها في مارس 2021.
- الإصدار الثالث لقواعد خدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول تم إصدارها في إبريل 2021.
- قواعد الادخار والإقراض الرقمي من خلال محفظة الهاتف المحمول تم إصدارها في إبريل 2021.
- القواعد المنظمة لتحصيل الشيكات بالعملات الأجنبية تم إصدارها في مايو 2021.
- قواعد التشغيل البيني لمقدمي الخدمات تم إصدارها في يوليو 2021.
- قواعد شبكة المدفوعات اللحظية تم إصدارها في أكتوبر 2021.
- قواعد تسوية معاملات غرف المقاصة بالعملة الأجنبية في نظام التسوية اللحظية بالعملة الأجنبية - مُتعدد العُملات تم إصدارها في نوفمبر 2021.
- إطلاق نظام التسوية اللحظية متعدد العملات لتنفيذ التسوية اللحظية للمدفوعات المتبادلة بين البنوك داخل جمهورية مصر العربية بالعملات الأجنبية.
- القواعد الفرعية التي تنظم التزامات غرف المقاصة للاشتراك في نظام التسوية اللحظية بالعملة الأجنبية - مُتعدد العُملات.

من جانب آخر، أصدر البنك المركزي المصري في 23 نوفمبر 2021 "قواعد تسوية معاملات غرف المقاصة بالعملة الأجنبية في نظام التسوية اللحظية بالعملة الأجنبية - مُتعدد العُملات -" والتي تنظم التزامات غرف المقاصة التي تريد الإشتراك في نظام التسوية اللحظية بالعملة الأجنبية - مُتعدد العُملات، الأمر الذي من شأنه أن يتيح مقاصة أوامر الدفع صغيرة القيمة المتبادلة بين البنوك المصرية داخل جمهورية مصر العربية بالعملات الأجنبية، ليتم إجراء التسوية والتنفيذ النهائي لها من خلال نظام التسوية اللحظية مُتعدد العُملات. تُمَثِّل هذه القواعد البيئة التشريعية اللازمة لإطلاق خدمة المقاصة الآلية (ACH) للمدفوعات صغيرة القيمة بالعملات الأجنبية بالتعاون مع المحول القومي شركة بنوك مصر EBC؛ والتي من شأنها تحقيق العديد من المزايا للقطاع المصرفي؛ من أهمها خفض تكلفة أوامر الدفع صغيرة القيمة بالعملة الأجنبية المُتبادلة بين البنوك المصرية، وتقليل الزمن اللازم لتنفيذ وتسوية هذه النوعية من أوامر الدفع إلى يومين عمل وذلك بما يتوافق مع كافة المعايير الدولية لنظم الدفع، ويدعم التكامل التقني مع النظم الحديثة المعمول بها في القطاع المصرفي المصري والمقدمة من البنك المركزي.

المملكة المغربية

يُعتبر **بنك المغرب** من أهم الجهات المسؤولة عن تعزيز الإستقرار المالي في الدولة (علما أنه يقوم بالتنسيق مع هيئات الرقابة المالية الأخرى ووزارة المالية في هذا الخصوص)، وقد تطرق القانون رقم 12 -103 المتعلق بمؤسسات الائتمان والهيئات المعتبرة في حكمها للرقابة الاحترازية الكلية وتسوية صعوبات مؤسسات الائتمان ونظام ضمان الودائع. وتجدر الإشارة أنه تم توسيع مهام البنك المركزي لتشمل المساهمة في استقرار القطاع المالي الوطني في إطار القانون الأساسي لبنك المغرب رقم 17-40 الذي نـشر في الجريـدة الرسـمية في 15 يوليـو 2019.

وفي إطار وضع تعريف محدد للإستقرار المالي، تنص المادة 109 من القانون 12-103 بما يلي:

- خطر شمولي هو خطر اضطراب الخدمات المالية ناتج عن عجز كلي أو جزئي للنظام المالي والذي يمكنه أن يؤدي إلى نتائج خطيرة على الإقتصاد.
- رقابة إحترازية كلية هي جميع أدوات التنظيم والرقابة المتعلقة بالقواعد الاحترازية للمؤسسات المالية الهادفة الى المحافظة على استقرار النظام المالي وضبط الخطر الشمولي.

يُعهد إلى لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية القيام بالرقابة الإحترازية الكلية على القطاع المالي، وتتألف من ممثلين لبنك المغرب والسلطة المكلفة بمراقبة التأمينات والإحتياط الإجتماعي والسلطة المكلفة بمراقبة سوق الرساميل كما تشمل ممثلين عن وزارة المالية، ويعهد إلى هذه اللجنة المهام التالية:

1. تنسيق أعمال أعضائها فى ما يتعلق بالإشراف على المؤسسات الخاضعة لمراقبتها.
2. تنسيق الرقابة على الهيئات التي تراقب الكيانات المكونة لتجمع مالي، وكذلك الأنظمة المشتركة المطبقة على هذه المؤسسات.
3. تحديد المؤسسات المالية ذات الأهمية الشمولية وتنسيق الأنظمة المشتركة المطبقة عليها وكذلك رقابتها.
4. تحليل وضعية القطاع المالي وتقييم المخاطر الشمولية.
5. تنفيذ جميع التدابير للوقاية من المخاطر الشمولية والحد من تأثيراتها.
6. تنسيق أعمال حل الأزمات التي تؤثر على المؤسسات الخاضعة لمراقبتها والتي تكتسي خطراً شمولياً.
7. تنسيق التعاون وتبادل المعلومات مع الهيئات المكلفة بمهام مماثلة بالخارج .

أما القسم الخاص بالإستقرار المالي في بنك المغرب (قسم الرقابة الإحترازية الكلية)، فيُعهد له إجراء تحليلات ودراسات لتحديد وتقييم المخاطر المالية النظامية ورصد المخاطر الناجمة عن التجمعات المالية بالتنسيق مع مديرية الرقابة البنكية، والسلطة المغربية لسوق الرساميل وسلطة الإشراف على التأمين والاحتياط الاجتماعي، وكذلك دراسة واقتراح التدابير اللازمة للتخفيف من المخاطر النظامية للجنة الاستقرار المالي وتتبع تنفيذ القرارات الصادرة عن لجنة التنسيق ومراقبة المخاطر النظامية، كما يقوم بإصدار التقرير السنوي للاستقرار المالي.

وفيما يتعلق بأهم القوانين والتعليمات الصادرة خلال عام 2021 لتعزيز الاستقرار المالي أصدر بنك المغرب مجموعة من القوانين والتعليمات، أهمها:

- مذكرة توجيهية لبنك المغرب رقم 5/W/2021 المتعلقة بالمخاطر المالية ذات الصلة بالتقلبات المناخية. حيث أنه فضلا عن تحديد المخاطر، تدعو المذكرة التوجيهية النظام البنكي والمؤسسات الائتمانية إلى دمج مخاطر المناخ في توجهاتها الإستراتيجية، واعتماد نظام لتقييم وإدارة ومراقبة المخاطر، وملاءمة الحكامة مع التحديات الجديدة للتنمية المستدامة، وإعداد تقارير دورية حول دمج مخاطر المناخ في سياسات منح القروض
- التعميم رقم 6/W/2021 المتعلق بنسبة الرافعة المالية للبنوك والذي دخل حيز التطبيق في 4 مارس 2021.
- التعميم رقم 3/W/2021 المتعلق بعملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

وفيما يخص المبادرات التي قام بها البنك المركزي، وفي ظل استمرار الازمة الصحية غير المسبوقة، واصل بنك المغرب قيادة أعمال اللجنة الفرعية المنبثقة عن لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية من خلال المراقبة الشهرية لمؤشرات المخاطر التي تتعرض لها قطاعات البنوك والتأمين وسوق رأس المال، والتي من المرجح أن تؤثر على الاستقرار المالي.

كما قام البنك بنشر الإطار الاستراتيجي لسياسته الاحترازية الكلية. أيضًا وبعد إجراء تقييم الثلاث سنوات الماضية 2019 - 2021، أعد البنك، إلى جانب السلطات الرقابية الأخرى للقطاع المالي، خارطة طريق جديدة للاستقرار المالي للفترة 2022 - 2024، مع الأخذ في الاعتبار، على وجه الخصوص، التحولات العميقة التي تم إحداثها أو تم تسريعها خلال فترة الأزمة الصحية (الرقمنة والتقلبات المناخية على وجه الخصوص).

بالتزامن مع ذلك، واصل بنك المغرب بالتنسيق مع السلطات الرقابية المالية الأخرى وضع الإطار التنظيمي للإشراف على التجمعات المالية. على هذا النحو، تم تعديل قانون البنوك لإدخال مبدأ الموافقة homologation على التعميم المشترك المتعلق بالإشراف على هذه التجمعات على وجه الخصوص. كما عمل بنك المغرب، بالتشاور مع وزارة الاقتصاد والمالية، على استكمال آلية منح السيولة الطارئة المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك كجزء من مهمته للمساهمة في الاستقرار المالي.

فيما يخص النسب والمتطلبات الرقابية التي تهدف إلى تعزيز مرونة القطاع المصرفي، فقد تم إصدار تعميم حول متطلبات نسبة الرافعة المالية والذي دخل حيز التنفيذ في 4 مارس 2021 ، وكذلك تخفيض متطلبات الاحتياطي الإلزامي (القانوني) من 2 في المائة إلى 0 في المائة (قرار مجلس البنك المركزي بعد اجتماعه في يونيو 2020 و في ظل الجائحة تم تخفيض الدعامة التحوطية لرأس المال بحدود 50 نقطة أساس لغاية منتصف 2022 ، ليتراجع بذلك الحد الأدنى إلى 8.5 في المائة بالنسبة لمعامل الأموال الذاتية من الفئة 1 في المائة إلى 11.5 في المائة فيما يتعلق بنسبة الملاءة علما ان نسبة كفاية رأس المال الأساسي تبلغ 9 في المائة ونسبة كفاية رأس المال التنظيمي تبلغ 12 في المائة ، كذلك يوجد حدود على التركزات الائتمانية للعميل الواحد أو مجموعة العملاء ذوي الصلة تبلغ 20 في المائة من رأس المال التنظيمي.

أما بالنسبة لأدوات السياسة الإحترازية، يتم حالياً تحصيل البيانات اللازمة والتتبع المستمر للتغيرات في نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون ونسبة المديونية إلى الدخل لضمان التحكم المناسب في المخاطر ذات الصلة.

أما بالنسبة للتفاعل بين السياسة الإحترازية الكلية والسياسات الإقتصادية الأخرى، قام قسم الرقابة الاحترازية الكلية التابع لبنك المغرب بوضع إطار لتحليل التفاعلات بين السياسة الاحترازية الكلية والسياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة النقدية والسياسة المالية، هناك تنسيق وتشاور مع وزارة المالية بشأن هذه الموضوعات، ولا سيما سياسة المالية العامة والضريبية.

يتوفر لدى المملكة المغربية نظام تسويات آلية (RTGS)، وشركة معلومات إئتمانية، ونظام تقاص الكتروني، ومركز لإيداع الأوراق المالية، كما تم تطبيق خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال ويتم استخدام رقم الحساب الموحد (IBAN) للعمليات الخارجية، إضافة إلى توفر شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية، علاوة على توفر إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الالكترونية، ويتوفر دليل للحوكمة منشور وملزم للبنوك، في حين ان بنك المغرب يعمل على انجاز نظام استعلامات ائتماني عام بمساعدة مؤسسة التمويل الدولية التابع للبنك الدولي.

وفيما يتعلق بالجهود التي قام بها بنك المغرب لتعزيز البينية التحتية للنظام المالي في عام 2021، في ظل تداعيات الأزمة الصحية، كان هناك تتبع وثيق لجميع البنى التحتية للأسواق المالية (وخاصة النظامية منها)، حيث عملت بشكل طبيعي دون أي حادث كبير مع مستوى عالٍ من الموثوقية والإتاحة مما يسمح للمشاركين بإصدار تعليمات الدفع الخاصة بهم تحت أفضل الظروف الأمنية.

الجمهورية اليمنية

يعتبر **البنك المركزي اليمني** الجهة المسؤولة عن الاستقرار المالي بالتنسيق مع وزارة المالية، وقد تطرق قانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000 مادة (5) إلى أن هدف البنك هو تحقيق استقرار الأسعار وتوفير السيولة على نحو سليم لإيجاد نظام مالي مستقر يقوم على آلية السوق. كذلك أشارت المادة (3) من القانون رقم (40) لسنة 2006 بشأن أنظمة الدفع والعمليات المالية والمصرفية الالكترونية إلى تعزيز دور البنك المركزي في إدارة أنظمة الدفع والرقابة عليها، وتشجيع استخدامها بهدف رفع الكفاءة للنظام المالي والنظام الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي، ويقوم البنك المركزي بإدارة السندات الحكومية (أذون الخزانة) نيابة عن وزارة المالية، حيث أشار قانون البنك المركزي رقم (14) لسنة 2000 مادة (5) فقرة (2 ب) إلى تحديد نظام سعر صرف الأجنبي بالتشاور مع الحكومة، كذلك تضمنت المادة (36) بأن يقدم البنك النصح للحكومة حول أي موضوع يتعلق باختصاصاته بموجب القانون.

في هذا السياق، لا يوجد جهة مختصة للإستقرار المالي، بل عادة يتم اتخاذ القرارات من الإدارة العليا في البنك بناء على بيانات واردة من عدة جهات في البنك المركزي.

من جانب آخر، وفي إطار سعيه لتعزيز الاستقرار المالي في الدولة فإنه يتم العمل حالياً على استصدار تعليمات خاصة تتعلق بحوكمة وإدارة المعلومات والتكنولوجيا المصاحبة لها، كذلك إعداد التعليمات الخاصة بالقواعد التنظيمية لأنظمة الدفع، وتتمثل التعليمات والتعاميم في طلب بيانات إضافية من البنوك من اجل الرقابة للمحافظة على أسعار الصرف، وكذلك تعليمات صدرت تتعلق بطلب بيانات عن البطاقات الائتمانية المصدرة لعملاء البنوك .وفي ظل التحديات التي تمر بها الدولة، فان التركيز الأساسي تمثل في المحافظة على استقرار أسعار صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية،

فقد تم تحديد أسعار صرف معينة للمستوردين من أجل امتصاص السيولة والحد من التلاعب، كذلك تم رفع أسعار الفوائد في الاستثمار في أذون الخزانة .

يقوم البنك المركزي بتطبيق بعض أدوات السياسة الاحترازية مثل متطلبات الاحتياطي الإلزامي بنسبة 25 في المائة، وضع حدود لنسبة كفاية رأس المال بنسبة 8 في المائة، ونسبة السيولة لدى البنوك بنسبة 25 في المائة، إضافة إلى وضع حدود على المراكز المفتوحة بالعملة الأجنبية بنسبة 25 في المائة، ولا يتم احتساب نسبة مديونية الأفراد إلى دخلهم .أما فيما يتعلق بإرساء الوضع القانوني لتفعيل العمل بالأدوات الاحترازية الكلية فإنه لم يتم حتى الآن تطبيق متطلبات بازل III ومتطلبات رأس المال القطاعية، كما لا يتوفر منهجية لاحتساب رأس المال لمواجهة تقلبات الدورة المالية والاقتصادية، بينما يتم وضع تعليمات تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 (IFRS9) ونسبة تغطية السيولة(LCR).لا يتم اختبار مدى فعالية أدوات السياسة الإ حترازية الكلّية المعتمدة، ويتم التفاعل بين الجهات المختلفة المسؤولة عن المكونات المختلفة للنظام المالي من خلال التنسيق بين البنك المركزي الذي يعتبر مسؤول عن السياسة النقدية ووزارة المالية التي تعتبر مسؤولة عن السياسة المالية لإيجاد معالجات معينة تتعلق بالاستقرار الاقتصادي للدولة بشكل عام.

وفيما يتعلق بمدى توفر البنية التحتية للنظام المالي فإن البنك حاليا التسويات الآنية الإجمالية الفورية بصدد إنجاز نظام (RTGS) ونظام التقاص الإلكتروني، وكذلك نظام المفتاح الوطني، ولا يتوفر شركة معلومات ائتمانية، ولا مركز لتسجيل الضمانات الممنوحة لقاء التسليفات، أما بشأن نظام استعلامات ائتماني عام ، فقد كان موجود في فرع البنك المركزي أي قبل صدور القرار الجمهوري بنقل مقر البنك من صنعاء إلى عدن .كما أن البنك بصدد إنجاز إطار قانوني شامل يتضمن الرقابة والإشراف على أنظمة الدفع والتحويلات الإلكترونية، كما تتوفر خدمة الدفع بواسطة الهاتف النقال وكذلك دليل للحوكمة منشور وملزم للبنوك فقط، بينما لا يتوفر شركة وطنية لمقاصة الأوراق المالية .

أما فيما يتعلق بتطبيق المبادئ الدولية للبنية التحتية لأسواق المال في اليمن PFMI's الصادرة عن بنك التسويات الدولية فإنه لا يوجد سوق للأوراق المالية حتى الآن في اليمن.

الخلاصة

بيّن الفصل الجهود الكبيرة التي بذلتها المصارف المركزية في تعزيز مرونة القطاع المصرفي من خلال توفير منظومة تشريعات تواكب أفضل الممارسات الدولية ووفق أفضل المعايير الدولية، حيث إن مواصلة تحديث منظومة التشريعات وتوفير البنية التحتية المناسبة للنظام المالي وفق قواعد العمل المصرفي السليم ستؤدي إلى تعزيز قدرة القطاع المصرفي العربي على إستيعاب الصدمات المالية بشكل عام، وقد دأبت معظم المصارف المركزية في الدول العربية إلى تطبيق متطلبات بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9)، مما سينعكس إيجاباً على مؤشرات المتانة المالية للقطاع المصرفي وسيعزز من متانة وملاءة البنوك والتحوط للصدمات المحتملة ويحسن نوعية موجودات هذا القطاع. حيث سيبين الفصل الثالث تحليلاً شاملاً لأداء القطاع المصرفي في الدول العربية، وسيبرز دور المصارف المركزية في تعزيز مرونة القطاع وسلامة مراكزه المالية. كما يبين الجدول (2-1) أمثلة على بعض الأدوات السياسة الإحترازية الكلية المطبقة في عدد من الدول العربية، علماً أن بعض هذه النسب قد تكون تغيرت جراء حزم التحفيز التي تبنتها المصارف

المركزية للحد من آثار جائحة فيروس كورونا المستجد على النشاط الاقتصادي. ولا بد من الإشارة إلى أن تطبيق هذه المتطلبات ساهم وبوضوح – كما سيتم توضيحه لاحقاً- بإستيعاب القطاع المصرفي في الدول العربية لصدمة فيروس كورونا المستجد، حيث سنبين لاحقاً دور المتطلبات الإحترازية والرقابية في الحفاظ على القطاع المصرفي خلال هذه الجائحة غير المسبوقة.

جدول (2-1): أمثلة على بعض المتطلبات الإحترازية والرقابية المطبقة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على القطاع المصرفي

الدولة	نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون (LTV)	نسبة الدين إلى الدخل (DTI)	نسبة كفاية رأس المال التنظيمي	نسبة الأصول السائلة (1)	الرافعة المالية	تطبيق متطلبات بازل III	تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9	معيار نسبة تغطية السيولة	معيار صافي التمويل المستقر	منهجية للتعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية (DSIBs)
الأردن	-	-	12%	70%-100%	4%	√	√	√	X	√
الإمارات	(2)85-80%	30%-50%	11.50%	10%	-	بشكل جزئي	√	مطبق على خمسة بنوك كبرى معتمدة من قبل المصرف المركزي	مطبق على خمسة بنوك كبرى معتمدة من قبل المصرف المركزي	√
البحرين	-	50%	12.50%	-	3%	√	√	√	√	√
تونس	80%	40%	10%	-	-	قيد الإعداد	قيد الإعداد	√	X	قيد الإعداد
السعودية	90%	(3) -	10.5%	20%	3%	√	√	√	√	√
العراق	-	-	12.5%	30%	√	√	√	√	√	-
عُمان	80%	60%	(4)10.50%	-	4.5%	√	√	√	√	√
فلسطين	30%-85%	50%	13%	25%	4%	√	√	√	√	√
الكويت	50%-80%	30%-40%	10.5%	18%	3%	√	√	√	√	√
ليبيا	120%	-	8%	25%		√	X	√	√	X
مصر	-	50%	12.50%	20%-25%	3%	√	√	√	√	√
المغرب	-	-	12%	100%	3%	√	√	√	X	√
اليمن	-	-	8%	25%	-	X	√	X	X	X

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

(1) النسبة لا تتعلق بمعياري نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، بل بالتعريف الخاص بكل مصرف مركزي وفقاً للنسب السيولة الرقابية المعتمدة لديه.

(2) فيما يخص دولة الإمارات العربية المتحدة، فنسبة القرض إلى قيمة العقار الممنوح للمواطنين 85 في المائة و80 في المائة للمقيمين (للقرض السكني الأول بقيمة 5 مليون درهم إماراتي أقل كحد أقصى). بحيث تم زيادة نسبة القرض الى القيمة بالنسبة لمشتري العقارات للمرة الأولى برفعها بنسبة 5 في المائة في مارس 2020.

(4) فيما يخص نسبة الدين إلى الدخل فتتراوح بين 33%-45% لغاية شهر أغسطس 2018، أما بعد ذلك فقد أصبحت ديناميكية وفقاً لمستوى دخل العميل وإلتزاماته (أي تعتمد على قواعد التمويل المسؤول).

(4) أن نسبة كفاية رأس المال المعتمدة للبنك المركزي العماني هي 13.5 في المائة بما فيه نسبة رأس المال الوقائي (Capital Conservation Buffer)، وقد تم تخفيض هذه النسبة من ضمن حزمة الإجراءات التحفيزية خلال جائحة فيروس كورونا المستجد إلى 12.25 في المائة.

الفصل الثالث

تطورات أداء القطاع المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة

أبرزت الأزمة المالية العالمية الأخيرة في عام 2008 أهمية سلامة القطاع المصرفي والتقييم المستمر لمخاطره الأمر الذي ينعكس إيجاباً على الإستقرار المالي والإقتصادي، حيث يلعب القطاع المصرفي دوراً أساسياً في الإقتصاد والمتمثل بتوفير السيولة والإحتياجات التمويلية لتمويل الأنشطة الإقتصادية المختلفة بما يُعزز من النمو الاقتصادي. كانت المراكز المالية لعدد كبير من البنوك بداية الأزمة، مستقرة في الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن تعثر بنك ليمان براذرز أدى إلى انهيار البنوك الأخرى واحداً تلو الآخر بسبب مخاطر العدوى، بل وتعدى ذلك حدود الولايات المتحدة الأمريكية بحيث وضعت النظام المالي العالمي برمته في مخاطر، الأمر الذي كبّد إقتصادات الدول خسائر باهظة لسنوات عديدة، عزز ذلك قناعة السلطات الإشرافية أن استقرار كل من النظامين المالي والإقتصادي لا يتحقق إلا إذا تم أخذ المخاطر المالية والإقتصادية (جنباً إلى جنب) بالإعتبار عند إتخاذ القرارات في السياسات الإقتصادية والإحترازية. كذلك أكدت أزمة فيروس كورونا المستجد أهمية الدور الذي يلعبه القطاع المصرفي في دعم الأنشطة الإقتصادية بقطاعاته المختلفة أثناء الظروف الإقتصادية الصعبة، كما أن إستقرار النظام المصرفي كان سبباً رئيساً في دعم قرارات السياستين النقدية والمالية أثناء الأزمة.

تبرز أهمية القطاع المصرفي في الدول العربية، من خلال دوره الحيوي المتمثل في رفد الإقتصاد الوطني بالسيولة اللازمة للأنشطة الإقتصادية المختلفة، ويُعتبر القطاع المصرفي في الدول العربية أهم مكون للنظام المالي، إذ بلغ متوسط حجم موجودات القطاع المصرفي إلى إجمالي موجودات القطاع المالي في الدول العربية في نهاية عام 2021 حوالي 95 في المائة. إضافةً لذلك، يُعد القطاع المصرفي في الدول العربية كبير الحجم إذا ما قورن بالناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغ حجم موجودات هذا القطاع مقوماً بالدولار في نهاية عام 2021 حوالي 4.0 ترليون دولار مشكلاً ما نسبته 137 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية، الأمر الذي يوضح أهمية تعزيز متانة هذا القطاع وبما ينعكس إيجابياً على الإستقرار الإقتصادي والمالي في الدول العربية، خصوصاً أن هذا القطاع واجه العديد من التحديات والمخاطر التي أفرزتها الأوضاع والمتغيرات الإقليمية والعالمية، وخصوصاً أزمة فيروس كورونا المستجد، التي ألقت بظلالها على القطاع المصرفي، وولدت ضغوطات على السيولة لديها، وزيادة في مخاطر الإئتمان والتشغيل والسوق. حيث شكلت الجائحة تحدياً أمام الإستقرار المالي، فرض نفسه على المصارف المركزية التي إجتهدت في المحافظة على تحقيق التوازن بشكل مدروس وبأكبر قدر ممكن، في إطار سعيها لتعزيز الإستقرار المالي. فمن جهة، سعت المصارف المركزية إلى إتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية القطاع المالي، ومن جهة أخرى، قامت بإتخاذ كافة السبل لحماية قطاعي الأفراد والشركات، لا سيما الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. وقد إتخذت العديد من المصارف المركزية إجراءات تحفيزية ووقائية شملت ضخ السيولة في القطاع المصرفي من خلال تخفيض أسعار أدوات السياسة النقدية والإحتياطي النقدي الإلزامي. كما

قامت بتعزيز منظومة ضمان القروض دعماً للقطاعات الإنتاجية، الأمر الذي ساهم في تمكين القطاع المصرفي من تأجيل سداد قروض الأفراد والشركات. إضافةً لذلك، تبنت معظم المصارف المركزية برامج دعم للقطاعات الإنتاجية بهدف ضمان إستدامتها.

بالرغم من ذلك، ونتيجة لجهود المصارف المركزية العربية، وتبني معظم الدول العربية متطلبات بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، حققت مؤشرات المتانة المالية لدى القطاع المصرفي العربي نتائج جيدة، حيث أظهرت البيانات الإحصائية المجمعة للبنوك العربية مستويات جيدة في المؤشرات الرئيسة لأداء القطاع المصرفي العربي بصورة مجمعة، وإن كان ذلك قد يتفاوت في حالة بعض الدول العربية، حيث ظهر تأثير التحديات والظروف الصعبة التي تواجهها بعض الدول العربية على أداء القطاع المصرفي فيها[3]، يستعرض هذا الفصل تطور أداء القطاع المصرفي في الدول العربية ومخاطره[4,5].

أ. موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية

أخذ حجم موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية بالنمو خلال الفترة (2013-2016) ثم إستقر نسبياً خلال عام 2017، ليُعاود الإرتفاع خلال الفترة (2018-2021). بالرغم من الظروف والتحديات التي أفرزتها أزمة فيروس كورونا المستجد، إلا أن موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية كسر لأول مرة حاجز 4 مليارات دولار أمريكي في نهاية عام 2021، إذ بلغ حجم الموجودات مقوماً بالدولار الأمريكي حوالي 4,031 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021، مقابل حوالي 3,840 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020، أي بمعدل نمو بلغ 5.0 في المائة (شكل 3-1)، الأمر الذي يعكس ثقة العملاء والسوق بالقطاع المصرفي، حيث استطاع القطاع المصرفي تحقيق هذا النمو بالرغم من التحديات الكبيرة التي فرضتها

شكل 3-1: تطور حجم الموجودات (مقوم بالدولار) لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2013-2021)

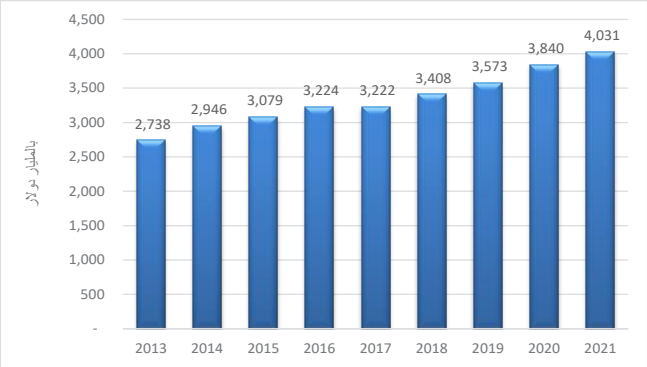

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل 3-2: معدل نمو الموجودات (مقوم بالدولار) لدى القطاع المصرفي العربي خلال عام 2021 مقارنة بعام 2020

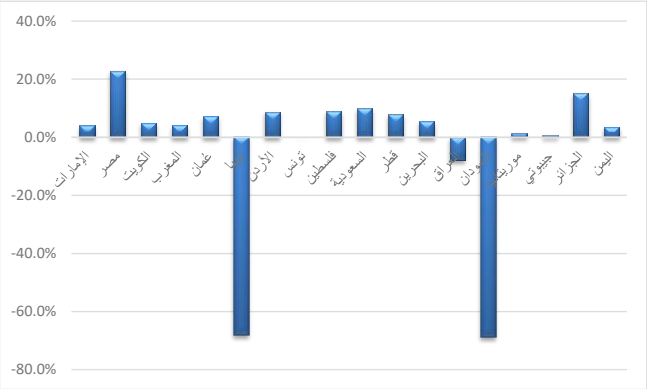

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

[3] فيما يخص لبنان، إن الأرقام الواردة ضمن هذا الفصل تعكس مؤشرات عام 2019، بسبب الظروف والتحديات التي يُعاني منها لبنان.

[4] قد يطرأ تعديلات طفيفة على بعض النسب في الأعوام السابقة في هذا الفصل مقارنةً بما تم ذكره في تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية في العام السابق، هناك عدة أسباب في ذلك، منها: قيام بعض المصارف المركزية بتعديل بعض البيانات كونها كانت بيانات أولية، أو إضافة بعض الدول العربية الأخرى بحيث تم إدخالها في العام الحالي عند إحتساب بعض النسب الإجمالية الخاصة بالقطاع المصرفي.

[5] مصدر بيانات هذا الفصل: المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، ويشمل هذا الفصل الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، جيبوتي، السعودية، السودان، العراق، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، موريتانيا، اليمن، ما لم يتم ذكر خلاف ذلك.

جائحة فيروس كورونا المستجد، ويعود السبب الرئيس في ارتفاع حجم موجودات القطاع المصرفي إلى نمو السيولة لديها بسبب الإجراءات التحفيزية المتخذة من قبل المصارف المركزية العربية منها على سبيل المثال تبني سياسات نقدية تيسيرية وتحرير بعض هوامش رأس المال، وذلك لمواجهة تداعيات جائحة كورونا وإنعكاساتها السلبية على التدفقات النقدية لقطاعي الأفراد والشركات أثناء جائحة فيروس كورونا المستجد. أما على المستوى الإفرادي للدول العربية، فالشكل (3-2) يبين معدل نمو موجودات القطاع المصرفي في الدول العربية، شهد حجم الموجودات للقطاع المصرفي ارتفاعاً خلال عام 2022 لدى معظم الدول العربية باستثناء بعض الدول العربية، التي واجهت بعض الظروف والتحديات من جهة، وإنخفاض سعر صرف العملة المحلية فيها مقابل الدولار الأمريكي من جهة أخرى. في هذا السياق، جاءت البنوك المصرية بالمرتبة الأولى من حيث تحقيق أكبر معدل نمو في القطاع المصرفي العربي بلغ 23.0 في المائة، تليها البنوك الجزائرية والبنوك السعودية بمعدل 15.3 في المائة و10.0 في المائة على التوالي، وفي المرتبة الرابعة البنوك الفلسطينية بمعدل بلغ 9.0 في المائة، ويرجع السبب الرئيس في نمو الموجودات لدى البنوك المصرية والسعودية والفلسطينية إلى تحقيق معدلات نمو مرتفعة في حجم الإئتمان في نهاية عام 2021 مقارنةً في عام 2020 كما سنأتي على ذكره لاحقاً. على سبيل المثال، يُعزى نمو أصول القطاع المصرفي في مصر والسعودية بشكل رئيس إلى الإرتفاع الجيد الذي سجلته القروض الإستهلاكية والقروض الممنوحة للقطاعات الصناعية والتجارية والعقارية، إضافةً إلى قطاعات إقتصادية أخرى. من جهة أخرى، تراجع حجم الموجودات بشكل ملحوظ في ليبيا والسودان بسبب تراجع أسعار صرف العملة المحلية مقابل الدولار الأمريكي.

شكل 3-3: التوزيع النسبي للقطاع المصرفي العربي من إجمالي الموجودات كما في نهاية عام 2021

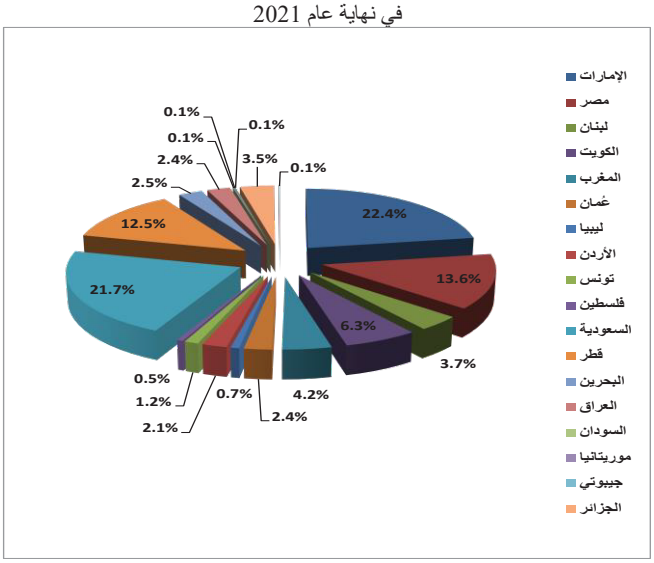

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

أما فيما يخص التوزيع النسبي لموجودات القطاع المصرفي العربي، فلا زالت البنوك الإماراتية تستحوذ على الحصة الأكبر، إذ إستحوذت البنوك الإماراتية في نهاية عام 2021 على نسبة 22.4 في المائة من موجودات القطاع المصرفي العربي، تليها البنوك السعودية بحصة سوقية بلغت 21.7 في المائة، بمعنى أن البنوك الإماراتية والسعودية إستحوذت على حوالي 44.1 في المائة من موجودات القطاع المصرفي العربي. أما فيما يخص حصة القطاع المصرفي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد إستحوذت على ما نسبته 67.8 في المائة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي في نهاية عام 2021، أي أن حصة دول المجلس حافظت تقريباً على حصتها السوقية المحققة في نهاية عام 2020، إذ بلغت آنذاك حوالي 66.0 في المائة، في حين بلغت الحصة السوقية في نهاية عام 2019 حوالي 66.1 في المائة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي العربي. أما بالنسبة للدول العربية الأخرى (من غير دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية)، فقد إستحوذت البنوك المصرية على ما نسبته 13.6 في المائة من إجمالي موجودات القطاع المصرفي

العربي، تلتها كل من البنوك المغربية واللبنانية والجزائرية بما نسبته 4.2 في المائة، 3.7 في المائة و3.5 في المائة على التوالي (شكل 3-3).

أما متوسط نسبة موجودات البنوك في الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، فقد أخذت اتجاهاً تصاعدياً خلال الفترة (2013-2016)، إلا أنها إنخفضت خلال الفترة (2016-2019) بشكل طفيف، إذ بلغت النسبة بالمتوسط 142 في المائة في نهاية عام 2019 مقابل 144 في المائة في نهاية عام 2018، علماً أن المتوسط بلغ في نهاية أعوام الفترة (2013-2017) حوالي 135 في المائة، إلا أنه وبفعل جائحة فيروس كورونا المستجد، وأثرها السلبي على الإقتصاد، فقد قفز متوسط النسبة في نهاية عام 2020 ليصل إلى 159 في المائة، ذلك في ضوء الإنكماش الإقتصادي بسبب الجائحة من جهة، وإرتفاع الطلب على الإئتمان الذي أدى إلى نمو موجودات القطاع المصرفي من جهة أخرى، لكن عاودت النسبة للرجوع على مستوياتها الطبيعية بعد تحسن المؤشرات الاقتصادية لتصل إلى 136 في المائة في نهاية عام 2021 (شكل 3-4).

شكل (3-4): تطور نسبة موجودات البنوك في الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2021)

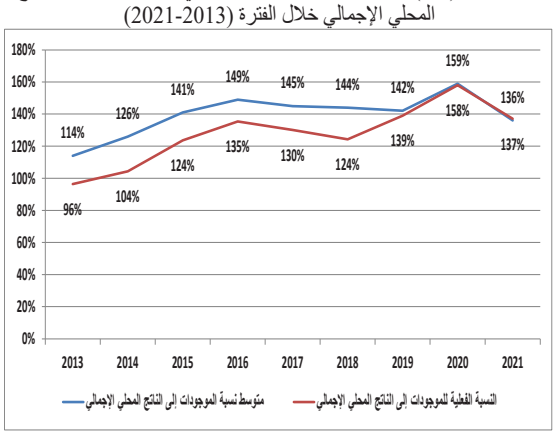

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

وتعكس هذه النسب أهمية القطاع المصرفي في الدول العربية نظراً لإرتفاع حجمه، وبالتالي أهمية دور السلطات الرقابية في تعزيز متانة هذا القطاع وتقييم مخاطره بشكل مستمر، وذلك من خلال إستخدام السياسات الإحترازية الكلية والجزئية والتنسيق مع السياسات الإقتصادية الأخرى لا سيما السياستين النقدية والمالية. أما على المستوى الإفرادي فكانت النسبة الأعلى في عام 2021 تعود لكل من البنوك البحرينية والبنوك القطرية، إذ بلغت 286.0 في المائة و279.0 في المائة على التوالي، علماً أنه في العام السابق (أي في عام 2020)، إحتلت المرتبة الأولى البنوك اللبنانية وبنحو 1005.3 في المائة، وتُعزى هذه النسبة الكبيرة بشكل رئيس إلى التحديات التي يشهدها الاقتصاد اللبناني، من حيث إنكماش الناتج المحلي الإجمالي بسبب الظروف الراهنة في لبنان، وتراجع أسعار صرف الليرة اللبنانية، إضافة إلى تأثير جائحة فيروس كورونا المستجد. أما الدول التي كانت لها النسبة الأقل فقد كانت البنوك الموريتانية والسودانية، حيث بلغت النسبة لديها 42 في المائة و5 في المائة على

شكل (3-5): نسبة موجودات البنوك لدى الدول العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل إفرادي في نهاية عام 2021

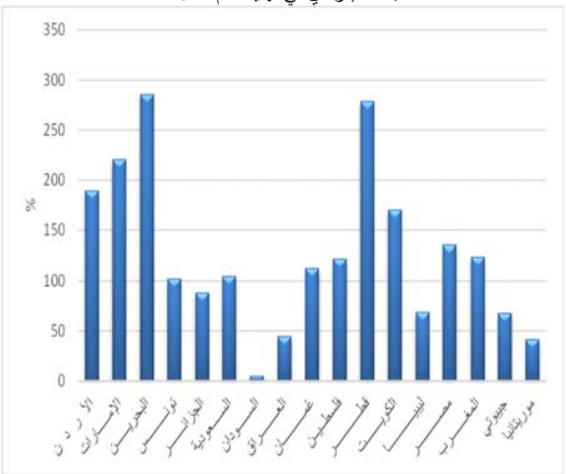

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

التوالي، فيما يخص السودان فقد كان السبب الرئيس لإنخفاض النسبة هو الظروف والتحديات التي شهدها في عام 2021 (شكل 3-5).

ب. هيكل موجودات القطاع المصرفي لدى الدول العربية

لا زالت محفظة التسهيلات الإئتمانية تُشكل المكون الأكبر من موجودات القطاع المصرفي العربي. فقد بلغت قيمة التسهيلات الممنوحة من القطاع المصرفي مقومة بالدولار في نهاية عام 2021 حوالي 2,440 مليار دولار أمريكي، مقابل 2,469 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020 أي بنسبة إنخفاض طفيفة بلغت 1.2 في المائة، والسبب في هذا التراجع الطفيف هو تراجع الطلب على الإئتمان نظراً لتراجع حدة أزمة فيروس كورونا في نهاية عام 2021 عما كانت عليه في نهاية عام 2020، وبالرغم من تراجع محفظة التسهيلات الإئتمانية في نهاية عام 2021، إلا أنها بقيت أعلى مما كانت عليه في الفترة (2013-2019)، مما يُشير إلى زيادة إعتماد البنوك على أعمالها الرئيسية المتمثلة بمنح التسهيلات. فقد شكلت التسهيلات في نهاية عام 2021 حوالي 61 في المائة من إجمالي الموجودات، وبالتالي حافظت على نفس الوتيرة التي كانت عليها خلال الفترة (2013-2020)، حيث تراوحت النسبة في الفترة المذكورة بين (61-64) في المائة، باستثناء نهاية عام 2017، إذ بلغت النسبة آنذاك حوالي 59 في المائة (شكل 3-6).

شكل (3-6): تطور حجم كل من التسهيلات والموجودات (مقومة بالدولار) ونسبة التسهيلات إلى الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2021)

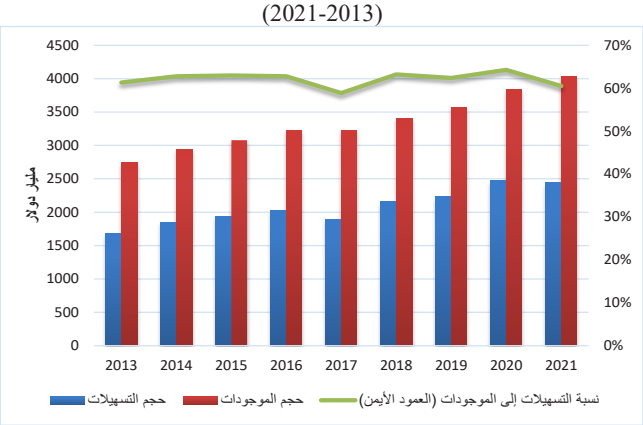

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

تجدر الإشارة إلى أنه في عام 2020 أدت جائحة فيروس كورونا المستجد إلى نمو الإئتمان بشكل ملحوظ، حيث أثرت الجائحة على التدفقات النقدية لعدد من القطاعات الإقتصادية، من أهمها الصناعة والطاقة والسياحة والتجارة الخارجية والداخلية والنقل والصحة والتعليم، الأمر الذي شكل تحدياً كبيراً أمام صانعي السياسات في مواصلة دفع عجلة التنمية في دولهم، كون أن القطاعات المتأثرة بالإغلاق الجزئي أو الكلي تساهم بنحو 70 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، كذلك تأثر قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال الأزمة، علماً أن هذا القطاع يساهم بحوالي 45 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي وثلث العمالة الرسمية. كما شكلت الجائحة تحدياً للإستقرار المالي، حيث أن التدفقات النقدية للقطاعين المصرفي والمالي تأثرت سلباً، من خلال إحتمالية تعثر عملاء البنوك والمؤسسات المالية، من قطاعي الشركات على اختلاف أحجامها والأفراد على حد سواء، مما تتطلب إجراءات فورية من قبل المصارف المركزية، بشكل يحافظ على صحة ومتانة القطاع المالي واستمراريته وفق قواعد العمل المصرفي والمالي السليم، والحفاظ على استدامة الشركات، خاصة منها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافةً لحماية الأفراد من مخاطر تعثرهم وقدرتهم على السداد، حفاظاً على تصنيفهم الإئتماني.

أما على المستوى الإفرادي فقد إحتلت البنوك السعودية والإماراتية المرتبتين الأولى والثانية على التوالي، حيث بلغ حجم التسهيلات الممنوحة من قبلها مقوماً بالدولار حوالي 549.1 و488.6 مليار دولار في نهاية عام 2021 على التوالي، تلتها البنوك القطرية والمصرية بحجم تسهيلات بلغ حوالي 334.2 و197.2 مليار دولار على التوالي. أما البنوك الأقل فقد كانت البنوك الجيبوتية والسودانية بحجم تسهيلات بلغ حوالي 0.7 مليار دولار و1.1 مليار دولار على التوالي، فيما يخص تراجع حجم محفظة التسهيلات الإئتمانية في السودان، فبسبب الظروف والتحديات التي شهدها في عام 2021، وكذلك تراجع سعر صرف العملة المحلية في عام 2021 (شكل 3-7).

شكل (3-7): حجم التسهيلات (مقومة بالدولار) الممنوحة من القطاع المصرفي العربي بشكل إفرادي كما في نهاية عام 2021

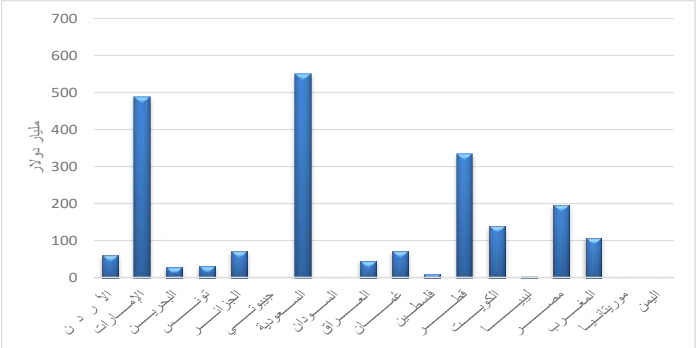

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

وإحتلت البنوك المصرية المرتبة الأولى من حيث نمو حجم التسهيلات خلال عام 2021، مقارنةً مع نهاية عام 2020 بمعدل نمو بلغ 24.5 في المائة، ويعود هذا الإرتفاع إلى نمو حجم التسهيلات الممنوحة لكل من الحكومة والأفراد والشركات (بما فيها شركات القطاع العام). أما بالنسبة للدول العربية الأخرى، فقد جاءت البنوك السعودية بالمرتبة الثانية ومن ثم البنوك الأردنية بالمرتبة الثالثة، إذ بلغ معدل نمو تسهيلاتها 15.5 في المائة و11.7 في المائة على التوالي، فيما جاءت البنوك السودانية والليبية بالمرتبتين الأخيرتين، وذلك بسبب الظروف والتحديات التي يواجهها القطاع المصرفي في السودان وليبيا وتأثر سعر صرف العملة المحلية (شكل 3-8).

شكل (3-8): معدل نمو التسهيلات لدى القطاع المصرفي العربي بشكل إفرادي كما في نهاية عام 2021

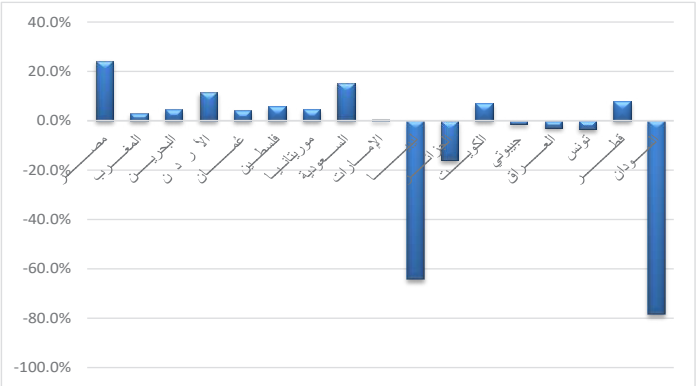

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

أما بخصوص نسبة التسهيلات إلى الموجودات، فقد إحتلت البنوك العُمانية المرتبة الأولى، فقد بلغت النسبة في نهاية عام 2021 حوالي 74.0 في المائة، وهذا قد يدل على ارتفاع شهية المخاطر لدى هذه البنوك، في حين كانت النسبة الأقل للبنوك في ليبيا، حيث بلغت النسبة نحو 15.0 في المائة. ويُعزى انخفاض حجم التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي الليبي إلى الأثر المباشر للقانون رقم (1) لسنة 2013 بمنع التعامل بالفوائد الدائنة والمدينة في جميع المعاملات المدنية والتجارية، ناهيك عن تأثر المناخ الاستثماري في الدولة بالظروف والتحديات التي تواجهها ليبيا وارتفاع مخاطر الائتمان المصرفي (شكل 3-9).

أما فيما يخص نسبة التسهيلات الإئتمانية المقدمة من القطاع المصرفي العربي إلى حجم الناتج المحلي الإجمالي، فبعد أن قفزت هذه النسبة في نهاية عام 2020 لتصل إلى حوالي 102 في المائة، عاودت النسبة إلى مستوياتها الطبيعية في نهاية عام 2021 لتصل إلى 77 في المائة بسبب تحسن الظروف الاقتصادية في عام 2021 مقارنةً مع عام 2020 بفعل جائحة فيروس كورونا المُستجد (شكل 3-10)، حيث إرتفعت النسبة في عام 2020 بسبب حدوث إنكماشات في إقتصادات معظم الدول العربية وازدياد حجم الإئتمان نتيجة للظروف الصعبة التي واجهها قطاعي الأفراد والشركات، أما نسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي التسهيلات فقد شكلت في نهاية عام 2021 ما نسبته 63.5 في المائة، مقابل 63.7 في المائة في نهاية عام 2020. في حين شكلت التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الخاص ما نسبته 57.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021، مقابل 64.9 في المائة في نهاية عام 2020، هذا تجدر الإشارة إلى أن كل من نسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى إجمالي التسهيلات، ونسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، تحظى باهتمام بالغ من قبل السلطات الرقابية، فالنسبة الأولى تقيس مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص للسيولة الموجهة للإستثمار، والنسبة الثانية يُعتمد عليها لتقييم المخاطر النظامية، فهي تقيس مدى تناسب نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص مع حجم النشاط الاقتصادي، وبالتالي توجيه الائتمان نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة، وتكمن أهمية هذه النسبة بأنها تقيس المخاطر النظامية من منظورين مالي واقتصادي من خلال دراسة مدى تناغم وانسجام تحرك مؤشرين هامين: الأول التسهيلات الممنوحة للقطاع الخاص من قبل المؤسسات المالية، والثاني الناتج المحلي الإجمالي، وحسب متطلبات بازل III يتم تقدير حجم فجوة الإئتمان (الفرق بين نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي والإتجاه التاريخي لهذه النسبة) وذلك لغايات تفعيل/عدم تفعيل أداة إحترازية هامة وهي هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (Counter Cyclical Capital Buffer) والتي يتم فرضها على البنوك في حال كانت فجوة الإئتمان تتجاوز 2 في المائة.

شكل (3-9): نسبة التسهيلات إلى الموجودات لدى القطاع المصرفي العربي بشكل إفرادي كما في نهاية عام 2021

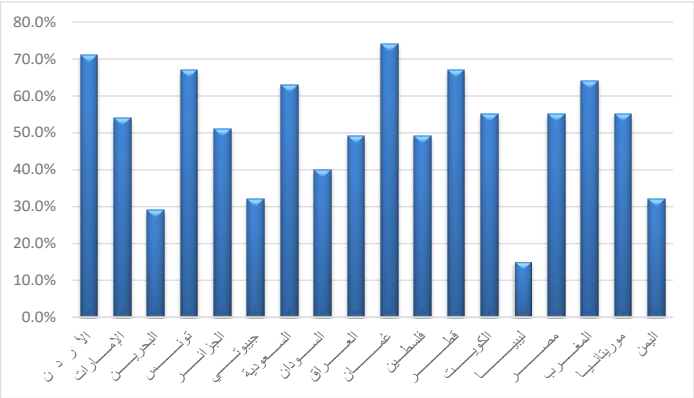

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (3-10): تطور نسبة التسهيلات الإئتمانية الممنوحة من القطاع المصرفي العربي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2021)

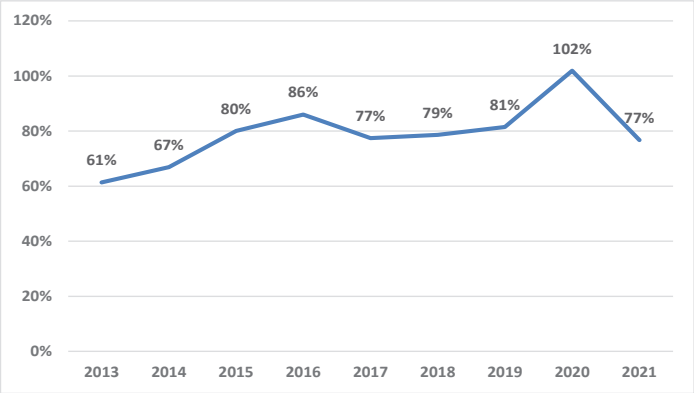

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

ج. هيكل المطلوبات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية

بتحليل أهم مكون للمطلوبات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية وهو الودائع، فقد أخذت نسبة إجمالي الودائع إلى المطلوبات إتجاهاً تنازلياً خلال الفترة (2013-2016)، عاودت النسبة الإرتفاع في نهاية عام 2017 لتبلغ 65.6 في المائة بعد أن كانت 60.8 في المائة في نهاية عام 2016، إلا أن النسبة انخفضت مجدداً في نهاية عامي 2018 و2019 لتصل إلى 62.8 في المائة و60.6 في المائة على التوالي، ومن ثم ارتفعت مجدداً لتستقر عند 63.2 في المائة و62.9 في المائة في نهاية عامي 2020 و2021 على التوالي (شكل 3-11). على المستوى الإفرادي، جاءت البنوك الجيبوتية والفلسطينية بالمرتبتين الأولى والثانية بنسب بلغت 82.1 في المائة و81.8 في المائة، في حين كانت أقل نسبة للبنوك السودانية، إذ بلغت النسبة حوالي 22.2 في المائة (شكل 3-12).

شكل (3-11): تطور نسبة الودائع إلى إجمالي المطلوبات لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2013-2021)

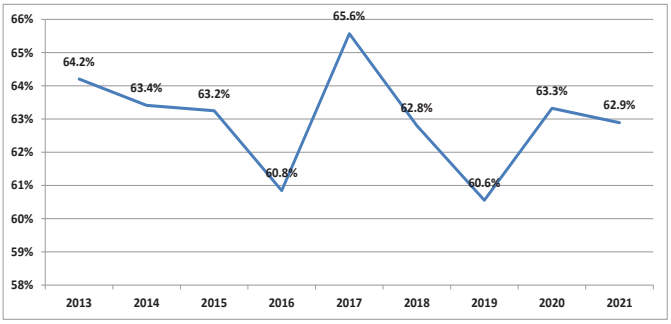

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (3-12): تطور نسبة الودائع إلى إجمالي المطلوبات لدى القطاع المصرفي العربي على المستوى الإفرادي في نهاية عام 2021

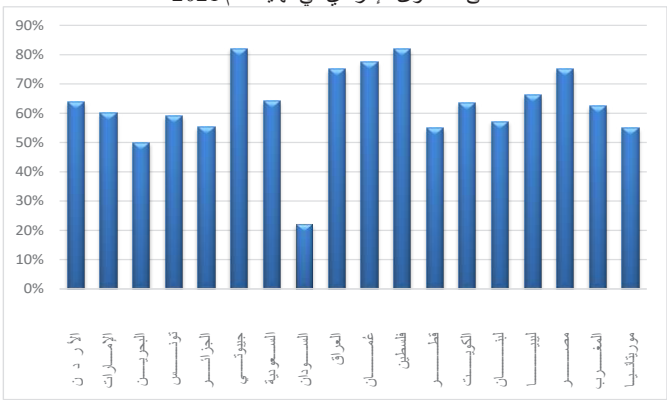

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

هذا وقد واصلت ودائع القطاع المصرفي ارتفاعها خلال الفترة (2013-2021) وتخطت عتبة الـ 2000 مليار دولار للعام الخامس على التوالي، حيث بلغ حجم الودائع مقوماً بالدولار حوالي 2,559 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021، مقابل 2,426 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020 وبمعدل نمو 5.5 في المائة، في حين بلغ حجم الودائع في نهاية الأعوام 2013، 2014 و2015 و2016 و2017 و2018 و2019 مقوماً بالدولار حوالي 1,728 مليار دولار، 1,876 مليار دولار، و1,926 مليار دولار، و1,964 مليار دولار، و2,096، و2,168 مليار دولار و2,168 مليار دولار على التوالي (شكل 3-13). يُذكر أن لارتفاع حجم الودائع

شكل (3-13): تطور حجم الودائع لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2013-2021)

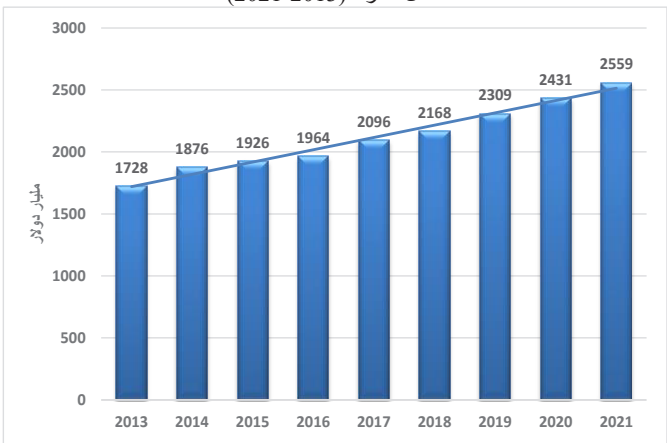

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

خلال الفترة (2013-2021) دلالات إيجابية عديدة منها على سبيل المثال: ثقة العملاء بالقطاع المصرفي العربي، نجاح سياسات البنوك بإجتذاب المزيد من المدخرات، نجاح سياسات/استراتيجيات الشمول المالي التي تبنتها السلطات الرقابية، الأثر الإيجابي للخدمات المالية التي تعتمد على التقنيات المالية بما يُعزز من فرص الوصول إلى التمويل والخدمات المالية.

أما عن هيكل الودائع لدى البنوك العربية فقد شكلت ودائع القطاع الخاص (الودائع الجارية والودائع الإدخارية والآجلة) ما نسبته 93.8 في المائة من إجمالي الودائع في نهاية عام 2021، مقابل ما نسبته 88.8 في المائة في عام 2020، و89.3 في المائة من إجمالي الودائع في نهاية عامي 2018 و2019، في حين بلغت النسبة حوالي 86.1 في المائة في نهاية عام 2017، علماً أن النسبة بلغت 85.7، و86.2، و90.7، و91.1 في المائة في نهاية الأعوام 2016، 2015، 2014 و2013 على التوالي، ويُشير ارتفاع النسبة إلى عدة دلائل إيجابية، منها ثقة القطاع الخاص بالقطاع المصرفي العربي، وتوفير المزيد من السيولة لدعم الإستثمار (شكل 3-14).

شكل (3-14): تطور نسبة ودائع القطاع الخاص إلى إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي في الدول العربي خلال الفترة (2013-2021)

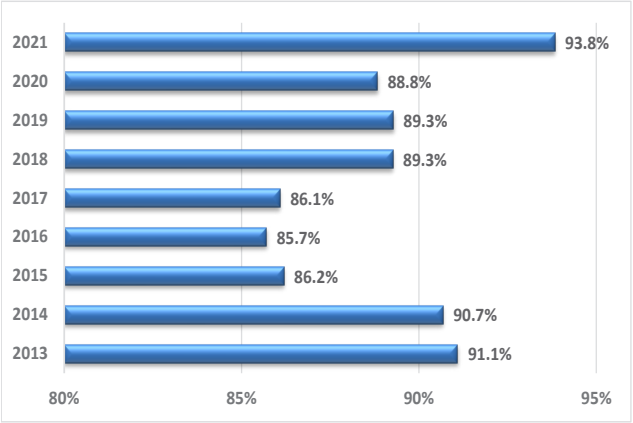

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

وفيما يخص مكونات ودائع القطاع الخاص، فقد بلغت الودائع الإدخارية والآجلة مقومة بالدولار 1,215 مليار دولار في نهاية عام 2021، مقابل حوالي 1,160 مليار دولار في نهاية عام 2020، و1,038 مليار دولار في نهاية عام 2019 محققةً بذلك أعلى قيمة خلال الفترة (2013-2021). في المقابل واصلت الودائع الجارية نموها بشكل ملحوظ للعام السادس على التوالي، إذ بلغ حجم الودائع الجارية مقوماً بالدولار حوالي 923 مليار دولار في نهاية عام 2021، مقابل حوالي 865 مليار دولار في نهاية عام 2020، و835 مليار دولار في نهاية عام 2019، أي بمعدل نمو بلغ 3.7 في المائة، علماً أن حجم الودائع الإدخارية حقق نمواً في نهاية عام 2021 بلغ حوالي 55.1 في المائة عما كان عليه في عام 2013 (شكل 3-15).

شكل (3-15): مكونات ودائع القطاع الخاص لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2021)

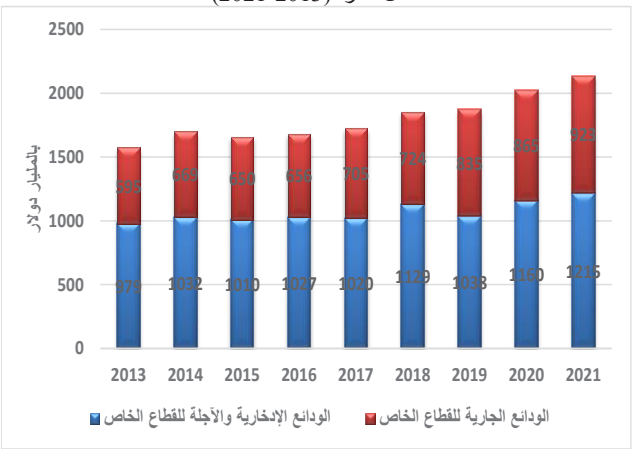

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

أما على المستوى الإفرادي، جاءت البنوك السعودية والإماراتية بالمرتبتين الأولى والثانية بحجم ودائع (مقوماً بالدولار) بلغ حوالي 561.2 مليار دولار و543.7 مليار دولار في نهاية عام 2021 على التوالي، في حين جاءت البنوك في كل من جيبوتي وموريتانيا بالمرتبتين الأخيرتين بحجم ودائع بلغ 2.1 مليار دولار 2.0 مليار دولار على التوالي (شكل 3-16).

شكل (3-16): حجم الودائع لدى القطاع المصرفي في الدول العربية حسب الدول، كما في نهاية عام 2021

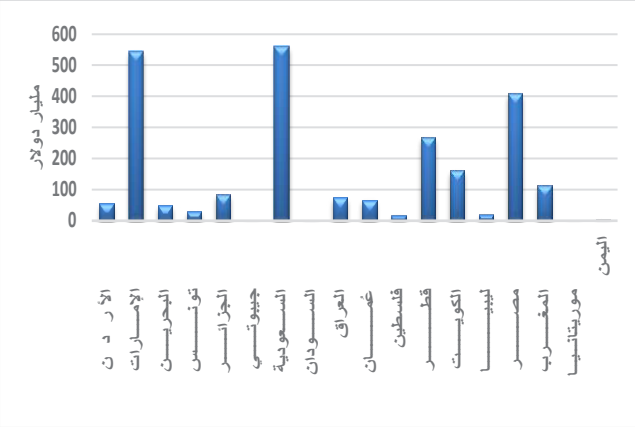

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

أما التوزيع النسبي للودائع لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، فقد إستحوذت بنوك دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على 64.4 في المائة من إجمالي حجم الودائع لدى القطاع المصرفي العربي في نهاية عام 2021، علماً أن البنوك السعودية والإماراتية والقطرية إستحوذت على ما نسبته 53.4 في المائة من إجمالي حجم الودائع في نهاية عام 2021. أما الدول العربية الأخرى (من غير دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية) فقد جاءت البنوك المصرية بالمرتبة الأولى (والثالثة عربياً)، إذ بلغت 16.0 في المائة في نهاية عام 2021 (شكل 3-17) .

شكل (3-17): التوزيع النسبي لحجم الودائع لدى القطاع المصرفي العربي، كما في نهاية عام 2021

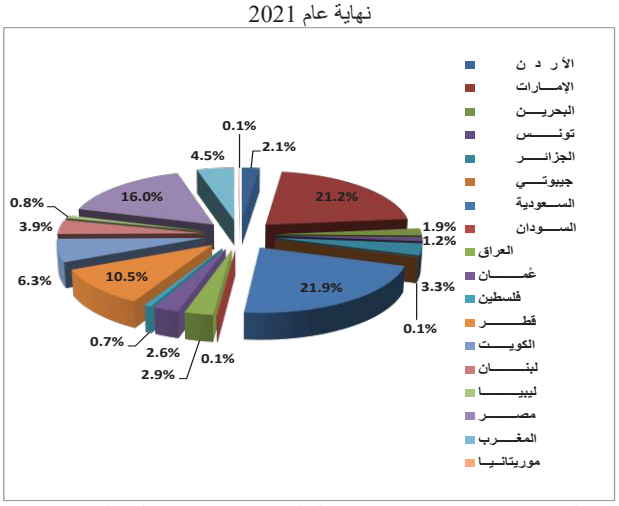

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

وعند مقارنة نسبة كل من المطلوبات والودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2021)، يتبين أن نسبة الودائع إلى الناتج المحلي الإجمالي إرتفعت بشكل واضح خلال الفترة (2013-2016)، قبل أن تنخفض قليلاً في نهاية عام 2018 لتصل إلى 80 في المائة، إلا أنها عاودت الإرتفاع لتصل حوالي 84 في المائة في نهاية عام 2019، ومن ثم قفزت في نهاية عام 2020 لتصل إلى 97 في المائة بسبب تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد وحدوث إنكماش إقتصادي لدى معظم الدول العربية، أما في عام 2021 فقد عاودت النسبة

شكل (3-18): تطور نسبة كل من الودائع، التسهيلات، المطلوبات والموجودات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2013-2021)

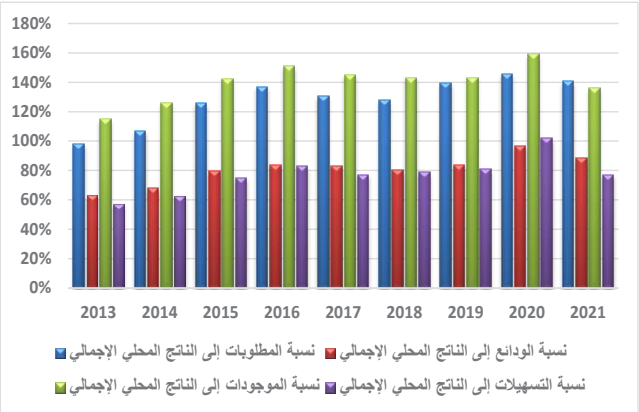

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

لتنسجم مع قيمها لفترة ما قبل جائحة فيروس كورونا المستجد لتصل إلى 77 في المائة. أما نسبة إجمالي المطلوبات إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد إنخفضت في نهاية عام 2021 لتصل إلى 141 في المائة، علماً أنها ارتفعت في نهاية عامي 2020 و2019 بعد أن أخذت اتجاهاً هبوطياً بشكل طفيف في نهاية عامي 2018 و2017 مقارنةً بنهاية عام 2016، إذ بلغت النسبة حوالي 146 في المائة و139 في المائة في عامي 2020 و2019 على التوالي (شكل 3-18).

فيما يخص نسبة القروض إلى الودائع، فقد ارتفعت النسبة من حوالي 90.5 في المائة في نهاية عام 2017 لتصل إلى حوالي 100.7 في المائة في نهاية عام 2018، أما في نهاية عام 2019 فقد إنخفضت النسبة بشكل طفيف لتبلغ 97.1 في المائة، ومن ثم عاودت الإرتفاع في نهاية عام 2020 لتصل إلى 102.3 في المائة بسبب ارتفاع الطلب على الإئتمان جراء أزمة فيروس كورونا المستجد. أما في نهاية عام 2021، فقد بلغت النسبة 95.3 في المائة، علماً أن هذه النسبة سجلت إرتفاعاً بشكل مستمر خلال الفترة (2013-2016) لتصل إلى أعلى مستوى لها في نهاية عام 2016، إذ بلغت حوالي 103.1 في المائة (شكل 3-19). يُذكر أن نسبة القروض إلى الودائع تُعتبر أداة هامة للتنبؤ بإمكانية تعرض البنوك لمخاطر سيولة، إضافة لقياس قدرة البنك على تغطية القروض بتمويل مستقر، وغالباً ما يتكون التمويل المستقر من ودائع الأفراد وودائع الشركات غير المالية، فعندما تتجاوز القروض قيمة الودائع، تواجه البنوك فجوة تمويل تؤدي إلى تقييد دخولها إلى الأسواق المالية. وكلما كانت فجوة التمويل كبيرة زادت إحتمالية تعرض البنوك لمخاطر سيولة، لكن في المقابل يؤخذ على هذه النسبة أنها لا تراعِ هيكل الإستحقاق لكل من التسهيلات والودائع، حيث من المعروف أن آجال التسهيلات تكون عادةً أطول زمنياً من آجال الودائع. لذا تبرز هنا أهمية إستخدام نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) (حسب مقررات بازل III) لقياس مخاطر السيولة لدى البنوك، كون هذه النسب أدق وتأخذ بالإعتبار هيكل الإستحقاقات لبسط ومقام كل نسبة.

شكل (3-19): نسبة القروض إلى الودائع لدى الجهاز المصرفي في الدول العربية كما في نهاية 2021

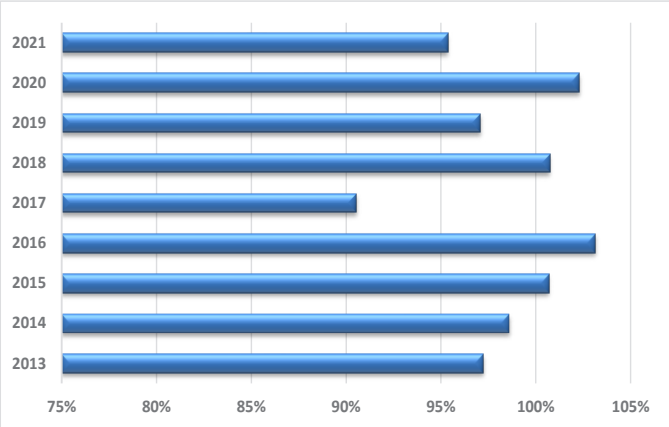

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

د. القواعد الرأسمالية للبنوك العربية

تواصل تحسن القواعد الرأسمالية للبنوك العربية للعام الثامن على التوالي، قد يرجع ذلك إلى الحرص الكبير الذي أولته السلطات الرقابية والبنوك ذاتها في تدعيم القواعد الرأسمالية لها، والوصول إلى مستويات آمنة تعزز من الإستقرار المالي في تلك الدول وتحافظ على سلامة الأوضاع المالية للبنوك وتحميها من أي تقلبات أو أزمات مستقبلية. فقد أظهرت البيانات المجمعة للقطاع المصرفي العربي نمو القواعد الرأسمالية لهذا القطاع خلال الفترة (2013-2021)، إذ بلغت القواعد الرأسمالية (مقومة بالدولار) حوالي 479.6 مليار دولار في نهاية عام 2021 مقابل 452.6 مليار دولار في نهاية عام 2020، أي بنسبة نمو بلغت حوالي 6.0 في المائة (شكل 3-20)، علماً أن القواعد الرأسمالية إرتفعت بنسبة 57.9 في المائة عما كانت عليه في نهاية عام 2013، الأمر الذي يُعزز من قدرة القطاع المصرفي على مواجهة المخاطر المحتملة ويعزز من قدرته على استيعاب الصدمات.

شكل (3-20): تطور قيمة القواعد الرأسمالية للقطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2021)

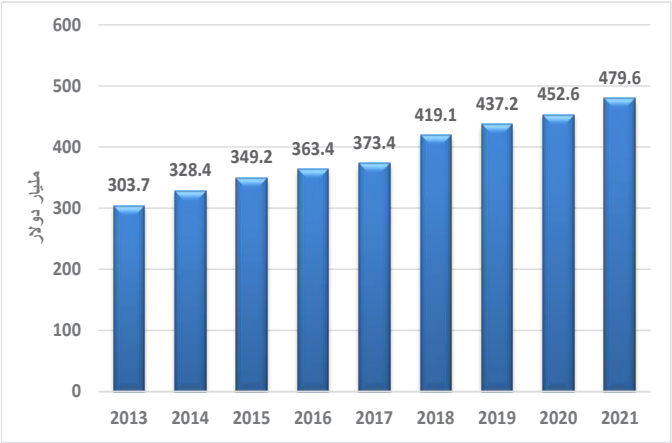

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

هـ. مؤشرات السلامة المالية

تُعتبر مؤشرات السلامة المالية بمثابة نظام إنذار مبكر حول الوضع المالي للبنك، إضافة إلى أنها تعكس مدى القدرة والكفاءة التشغيلية للبنك من حيث إدارة مطلوباته وموجوداته بكفاءة، والقيام بدوره في الوساطة المالية مع تمتعه بالملاءة المالية، وكذلك تبين قدرة البنك على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق مستويات مناسبة لكل منهما تعزز من قدرته على إستيعاب الصدمات المالية. يستعرض التقرير أبرز هذه المؤشرات في القطاع المصرفي لدى الدول العربية:

1. **مؤشر معدل كفاية رأس المال:** يعد رأس المال أداة مهمة تعزز من قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية والإقتصادية والمخاطر المرتفعة التي من الممكن أن تتعرض لها، وقد جاء الاهتمام بالملاءة المالية من قبل البنوك والسلطات الرقابية لما لها من أهمية كبيرة على سلامة المراكز المالية للبنوك. وتعتبر كفاية رأس المال من أهم النسب المستخدمة لقياس الملاءة المالية، حيث تقيس هذه النسبة قدرة البنوك على تحمل الصدمات وامتصاص الخسائر مما ينعكس إيجاباً على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك، وخلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة تبين أن عدداً من البنوك لم تمتلك رؤوس أموال ذات نوعية وجودة عالية تكفي لمواجهة المخاطر، وقد أدى إفراط البنوك في الديون داخل وخارج الميزانية لتآكل تدريجي لرؤوس أموالها وبالتالي تضاعف خسائرها الإئتمانية، وقد قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بإجراء مجموعة من التعديلات الجوهرية على مقررات لجنة بازل II من خلال إصدار إرشادات جديدة بخصوص رأس المال والسيولة (بازل III)، تهدف إلى تعزيز قدرة ونوعية رؤوس أموال البنوك لاستيعاب الصدمات. ولعل من أهم التعديلات ضمن معيار بازل III تتمثل بتعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس

الأموال لدى البنوك من خلال احتفاظ البنوك برؤوس أموال بجودة ونوعية عالية تمتاز بقدرة مرتفعة على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر. وقد ركز المعيار على إعادة تعريف رأس المال والتركيز على الجزء الذي يتصف بأعلى جودة والمسمى حقوق حملة الأسهم العادية (Tier1 Capital)، وبموجب مقررات بازل III فإن رأس المال التنظيمي للبنوك يجب ألا يقل عن 10.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر.

شكل (3-21): تطور متوسط نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013 - 2021)

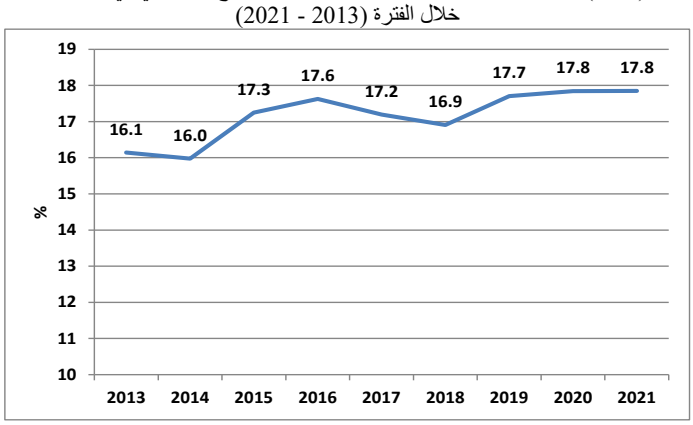

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

فيما يخص متوسط نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في البنوك العربية[6]، فقد حافظت النسبة على مستوياتها الجيدة خلال الفترة (2015-2021) وبنسب أعلى من تلك المطبقة دولياً حسب معيار بازل III، الأمر الذي يُشير إلى تمتع القطاع المصرفي العربي بملاءة عالية ويعزز من قدرته على استيعاب الخسائر المحتملة، حيث بلغ متوسط النسبة في نهاية الأعوام 2021 و2020 و2019 حوالي 17.8 و17.8 و17.7 في المائة على التوالي، مقابل 16.9 في المائة في عام 2018، في حين بلغت خلال الأعوام 2017، 2016، 2015، 2014، 2013 حوالي 17.2 في المائة، 17.6 في المائة، 17.3 في المائة ، 16.0 في المائة و16.1 في المائة على التوالي (شكل 3-21).

شكل (3-22): نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي للفترة (2013-2021)

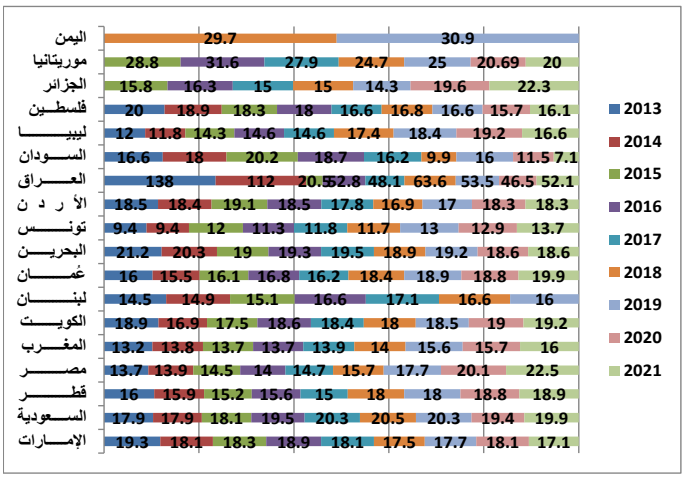

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

ولدى مقارنة نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي بين الدول العربية، يتبين أن البنوك العراقية والمصرية والجزائرية إحتلت المراتب الأولى والثانية والثالثة بنسبة كفاية رأسمال بلغت 52.1 في المائة و22.5 في المائة و22.3 في المائة على التوالي في عام 2021، في حين كانت النسبة الأقل لدى البنوك السودانية، إذ بلغت 7.1 في المائة، بما يقل عن النسبة المطبقة دولياً وفق مقررات بازل III وهي 10.5 في المائة، وذلك بسبب ارتفاع حجم الموجودات المرجحة بالمخاطر التي تضاعفت لأكثر من أربعة مرات مقارنةً مع عام 2020 نظراً للظروف والتحديات التي يواجهها الإقتصاد السوداني (شكل 3-22).

[6] تم إستثناء البنوك العراقية من إحتساب متوسط كفاية رأس المال نظراً لتحقيقها قيم كبيرة جداً (Outliers) بلغت 52.1 في المائة.

2. **مؤشر جودة الأصول:** تعتبر نسبة التسهيلات غير العاملة (التسهيلات المتعثرة) إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية من أهم النسب التي تقيس جودة الأصول لدى البنوك، حيث إن مخاطر الإعسار المالي للبنوك تبدأ في أغلبها من نوعية الأصول. إضافةً لذلك فإن هذه النسبة تعكس قدرة البنك على تحويل الأصول إلى سيولة. وكما جميع الدول في مختلف أنحاء العالم، تأثر القطاع المصرفي في الدول العربية بآثار أزمة فيروس كورونا المستجد، حيث إنعكست آثار الجائحة على التدفقات النقدية للأفراد والشركات، وقد ساهمت إجراءات المصارف المركزية المتمثلة بتأجيل أقساط المتضررين من جراء أزمة فيروس كورونا المستجد في ضبط نسبة التسهيلات غير العاملة لتبقى ضمن مستويات مقبولة في نهاية عامي 2020 و2021، إذ بلغ متوسط النسبة حوالي 8.4 في المائة و8.5 في المائة على التوالي، مقابل حوالي 7.2 و7.5 في المائة في نهاية عامي 2018 و2019 على التوالي، في حين بلغ 6.5 في المائة و6.6 في المائة و6.5 في المائة في نهاية الأعوام 2017 و2016 و2015 على التوالي، علماً أن المتوسط بلغ 6.7 في المائة و7.0 في المائة في نهاية الأعوام 2014، 2013 على التوالي (شكل 3-23)، وقد يُعزى الإرتفاع النسبي في متوسط نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات منذ نهاية عام 2018 (إضافةً لإرتفاعه بسبب أزمة فيروس كورونا المستجد في عام 2020) إلى بدء عدة دول بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9)، حيث يشمل نطاق تطبيق المعيار التسهيلات الائتمانية الجيدة وغير الجيدة، من الجدير ذكره أن تطبيق المعيار المذكور سيؤدي إلى تعزيز متانة وملاءة البنوك والتحوط للصدمات المحتملة، فالمخصصات الإضافية التي قد تنتج عن تطبيق المعيار (خاصة في بداية التطبيق) تزيد من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر وتمثل حماية إضافية لرأس المال، حيث يعزز هذا المعيار من تحوط البنوك للمخاطر من خلال بناء مخصصات تأخذ بالإعتبار البعد التنبؤي للخسائر (بما يشمل البعد الاقتصادي) من اليوم الأول لمنح الإئتمان، وهذا بدوره يمثل هامش تحوط إضافي يقلل العبء على رأس المال ويعزز من ملاءة البنوك.

شكل (3-23): تطور متوسط نسبة التسهيلات الإئتمانية غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية خلال الفترة (2013-2021)

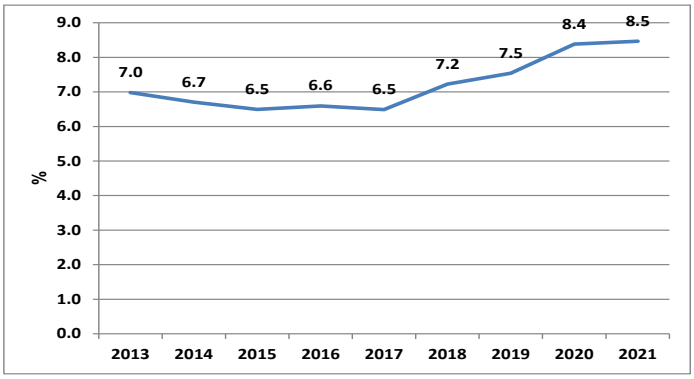

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

جاءت البنوك الجزائرية بالمرتبة الأولى من حيث النسبة الأعلى، حيث بلغت هذه النسبة لديها حوالي 22.6 في المائة في نهاية عام 2021. تليها كل من البنوك الليبية والعراقية بنسبة بلغت 21 في المائة. فيما يخص البنوك الجزائرية، فسبب إرتفاع النسبة يعود إلى إرتفاع نسب التعثر في القطاعات الزراعية والصناعية

شكل (3-24): نسبة التسهيلات غير العاملة إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي للفترة (2013-2021)، %

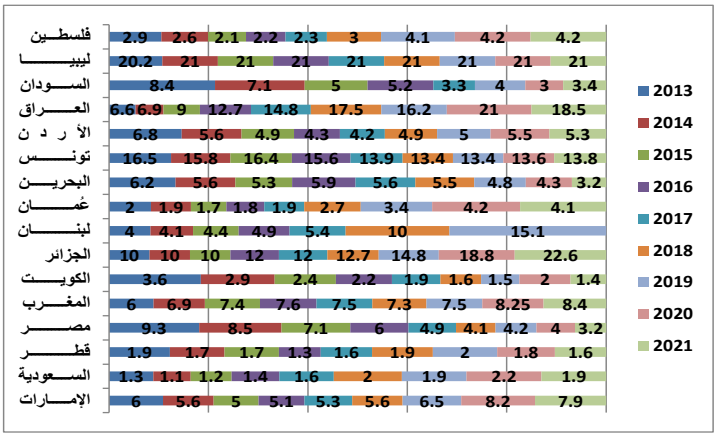

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

والعقارية، أما البنوك الليبية، فسبب الإرتفاع يُعزى إلى الظروف والتحديات التي لا تزال تُعاني منها. بالنسبة للبنوك العراقية، فقد جاء إرتفاع النسبة لديها بسبب ارتفاع القروض غير العاملة لدى البنوك الحكومية والتي تمنح قروضاً أكبر من البنوك الخاصة. بالإضافة إلى الظروف التي مر بها العراق بعد عام 2014 التي أثرت سلبياً على النشاط الاقتصادي بشكل عام وعلى قدرة المقترضين في تسديد القروض لاسيما من القطاع الخاص. فيما جاءت البنوك التونسية بالمرتبة الرابعة بنسبة بلغت 13.6 في المائة، حيث نتجت النسبة المرتفعة للتسهيلات غير العاملة لدى القطاع المصرفي إلى أسباب هيكلية ومؤسساتيّة ترجع إلى فترة ما قبل سنة 2010، وتعمل الهيئات الرقابية حالياً مع القطاع المصرفي على التخفيض التدريجي لهذه النسبة، أما الدول العربية الأخرى فقد جاءت النسبة لبنوكها أقل من 10 في المائة، علماً أن النسبة لدى كل من البنوك الكويتية والقطرية والسعودية كانت الأقل من بين الدول العربية، إذ كانت النسبة لديها 1.4 و1.6 و1.9 في المائة على التوالي (شكل 3-24).

أما فيما يخص نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، فقد حافظ متوسط هذه النسبة على مستوياته الجيدة في نهاية عام 2021، وذلك بالرغم من التحديات التي فرضتها أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد، حيث بلغ متوسط النسبة حوالي 91.1 في المائة في نهاية عام 2021، مقابل حوالي 87.3 في المائة في نهاية عام 2020 و87.8 في المائة في نهاية عام 2019، علماً أن نسبة تغطية المخصصات ارتفعت بشكل ملحوظ في نهاية عام 2018، وكما سبقت الإشارة إليه، فإن بعض الدول بدأت بتطبيق المعيار المحاسبي (IFRS9)، بموجب هذا المعيار يتم بناء مخصصات إضافية بشكل تحوطي منذ اليوم الأول لمنح الإئتمان، بحيث يأخذ بالإعتبار البعد التنبؤي لتعثر الإئتمان الأمر الذي يُعزز من قدرة البنوك على مواجهة مخاطر الإئتمان، وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي (شكل 3-25).

شكل (3-25): تطور نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة خلال الفترة (2013-2021)

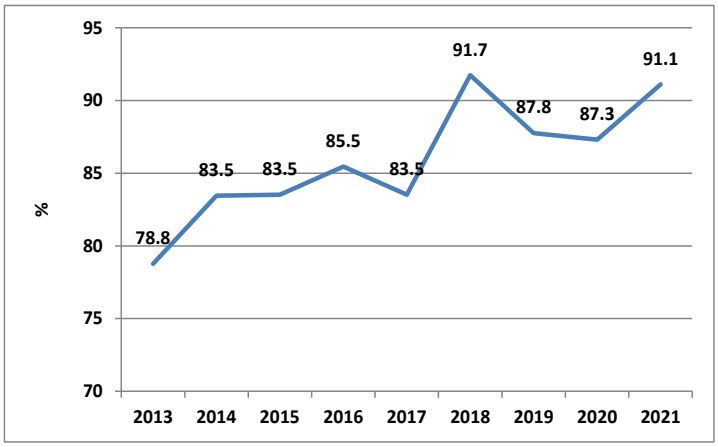

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (3-26): تطور نسبة تغطية مخصصات القروض إلى إجمالي القروض غير المنتظمة بشكل إفرادي خلال الفترة (2013-2021)، %

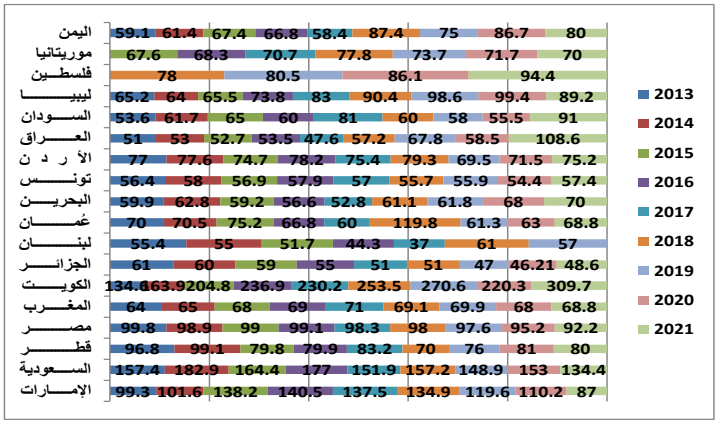

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

أما على صعيد الدول العربية بشكل إفرادي، فقد إحتلت البنوك الكويتية المرتبة الأولى بنسبة مرتفعة بلغت 309.7 في المائة في نهاية عام 2021، تلتها البنوك السعودية والعراقية بنسب بلغت 134.4 في المائة و108.6 في المائة على التوالي، فيما كانت أقل نسبة لدى البنوك التونسية إذ بلغت 57.4 في المائة على التوالي (شكل 3-26). وبشكل عام فإن إنخفاض هذه النسبة قد يُعطي مؤشراً على عدم قدرة البنوك على مواجهة المخاطر الناجمة عن عدم الإنتظام في سداد القروض، من جهة أخرى فإن تكوين المخصصات بصورة مبالغ فيها قد يعطي انطباع غير ملائم لدى المستثمرين، وقد يعكس توقعات بعدم الاستقرار وعدم الثقة في محفظة الإئتمان القائمة في المستقبل. إضافةً لذلك فإن المبالغة في تكوين المخصصات قد تحرم الاقتصاد من قدر كبير من الأرباح القابلة للتوزيع التي قد تسهم في تعزيز الإستهلاك والإستثمار، ومن ثم النمو الإقتصادي.

شكل (3-27): نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول لدى القطاع المصرفي في الدول العربية للفترة (2013-2021)

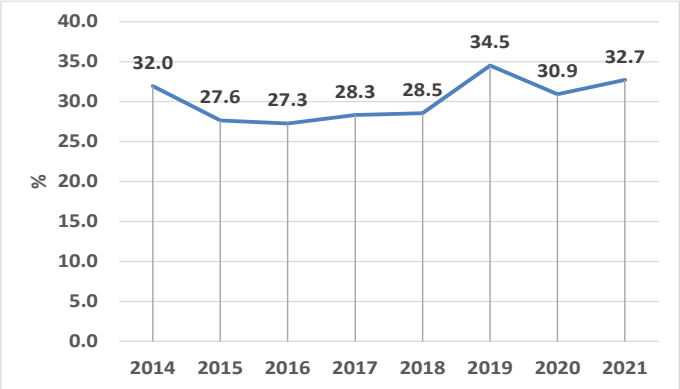

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

3. **مؤشر السيولة**: تُعتبر نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول من أهم النسب التي تقيس قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها بالإعتماد على أصول عالية الجودة وقابلة للتسييل بشكل أسرع من الأصول الأخرى، وقد حافظت هذه النسبة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية على مستويات جيدة تراوحت بين (27.3 في المائة- 34.5 في المائة)، فقد إرتفع متوسط النسبة في عام 2021 ليصل على 32.7 في المائة، مقابل حوالي 31.4 في المائة في نهاية عام 2020، و34.5 في المائة في نهاية عام 2019 (شكل 3-27)، وبالرغم من ضغوطات أزمة فيروس كورونا المستجد على السيولة لدى البنوك، وتراجع النسبة في عام 2020 مقارنةً مع عام 2019، إلا أن النسبة حققت إرتفاعاً في نهاية عام 2021. أما على صعيد الدول العربية بشكل إفرادي، فقد كانت أعلى نسبة للبنوك الليبية بنسبة بلغت 68.4 في المائة، تلتها البنوك الجزائرية والفلسطينية والأردنية بنسب بلغت 56.4 في المائة و46.6 في المائة و45.5 في المائة على التوالي، في حين كانت أقل نسبة للبنوك التونسية والتي بلغت النسبة لديها 8.4 في المائة، ويُعزى انخفاض هذه النسبة لدى البنوك التونسية إلى دخول تعليمات نسبة تغطية السيولة (LCR) حيز التنفيذ في يناير 2015، حيث تُحسب قيمة بسط النسبة على أساس مختلف ومقيّد أكثر من القيمة المستخدمة لحساب النسبة المئوية للفترات السابقة. وبالفعل، منذ دخول التعليمات الجديدة لنسبة تغطية السيولة حيز التنفيذ في يناير 2015 كما سبق وأن أشرنا، تم الاحتفاظ فقط بالموجودات السائلة الأعلى جودة في البسط (أذون الخزانة والأرصدة النقدية).

تجدر الإشارة إلى أن عدداً من الدول العربية بدأت بتطبيق معيار نسبة تغطية السيولة ومعيار نسبة صافي التمويل المستقر واللذان يعززان من قدرة القطاع المصرفي على إدارة سيولته، حيث تقيس نسبة تغطية السيولة قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل وتساوي الأصول عالية الجودة مقسومة على التدفقات النقدية

الخارجة (المتوقعة) تحت الأوضاع الضاغطة خلال الثلاثين يوم المقبلة. أما معيار نسبة صافي التمويل المستقر فيهدف إلى التأكد والتحقق من أن التمويل المستقر المتاح لدى البنك يكفي لمواجهة ومقابلة التمويل المستقر المطلوب، ويمكن تعريف التمويل المستقر المتاح (Available Stable Funding) بأنه مصادر التمويل على جانبي حقوق الملكية والمطلوبات لكل بنك التي تأخذ صفة الاستقرار، وذلك بالإستناد إلى تطبيق نسب ترجيحية لمعاملات التمويل المستقر المتاحة لها، التي يحددها المعيار في ضوء أهمية وطبيعة بنود هذه المصادر ودرجة استقرارها، حيث تتراوح نسب معامل التمويل المستقر المتاح التي يتم تطبيقها من 100 في المائة (الأكثر استقراراً) إلى 0 في المائة (الأقل استقراراً)، أما صافي التمويل المطلوب فيُعرف بموجب هذا المعيار بأنه استخدامات مصادر التمويل على جانبي الأصول داخل الميزانية وخارجها، والتي يجب أن يواجهها أو يقابلها تمويل مستقر استناداً إلى تطبيق نسب ترجيحية لمعاملات التمويل المستقر المطلوب لها والتي تتراوح من 0 إلى 100 في المائة، والشكل (3-28) يُبين نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر لدى القطاع المصرفي في بعض الدول العربية التي طبقت هذين المعيارين.

شكل (3-28): نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) لدى القطاع المصرفي في بعض الدول العربية في نهاية عام 2021

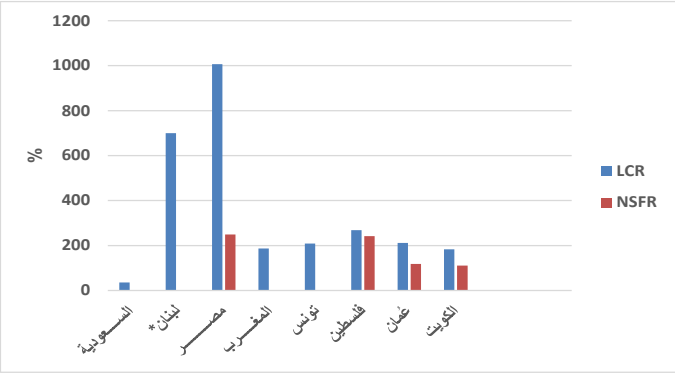

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

* النسبة لدى لبنان تخص عام 2019.

4. **مؤشرات الكفاءة التشغيلية**: يُعتبر صافي هامش الفائدة من أهم العوامل التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك، من خلال اعتمادها على تحقيق إيرادات من أعمالها الرئيسة المتمثلة بدورها كوسيط بين المدخرين والمستثمرين. وبعد أن انخفضت نسبة صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي العربي بشكل طفيف في نهاية عام 2020، إذ بلغت النسبة 68.2 في المائة، عاودت النسبة الإرتفاع لتصل إلى 69.0 في المائة في نهاية عام 2021، علماً أنها بلغت حوالي 70.8 في المائة في نهاية عام 2019، ويعود إنخفاض النسبة في عام 2020 إلى تأثير أزمة فيروس كورونا على قدرة الأفراد والشركات على الإنتظام بسداد مديونياتهم، إلا أن الإجراءات الحكومية بشكل عام وإجراءات المصارف المركزية بشكل خاص ساهمت في الحد من الإنعكاسات السلبية على القطاع المصرفي. مع ذلك، وبالرغم من هذا الإنخفاض الطفيف في متوسط صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل، إلا أن النسبة بقيت أعلى مما كانت عليه في نهاية الأعوام (2014-2017)، الأمر الذي يُشير الى إزدياد اعتماد البنوك على أعمالها الرئيسة المُتمثلة في التوسيط المالي. أما على صعيد الدول العربية بشكل

شكل (3-29): صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي العربي خلال الفترة (2014-2021)

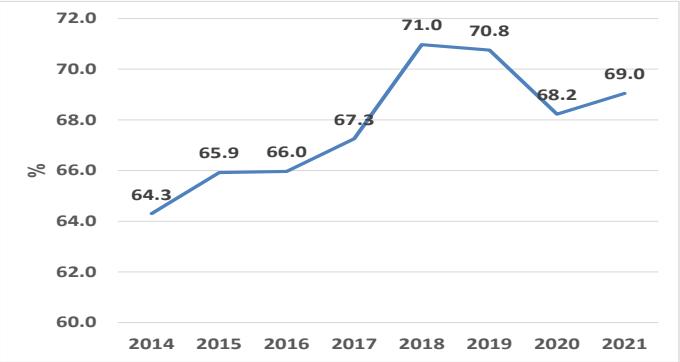

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

إفرادي، فقد كانت أعلى نسبة لدى كل من البنوك الأردنية والعُمانية والسعودية، إذ بلغت النسبة في نهاية عام 2021 لديهم 81.3 في المائة، و80.0 في المائة، 76.8 في المائة على التوالي، في حين كانت النسبة الأقل لدى كل من العراقية والتونسية، إذ بلغت النسبة لديهم حوالي 48.9 في المائة و51.6 على التوالي (شكل 3-30).

شكل (3-30): صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2014-2021)

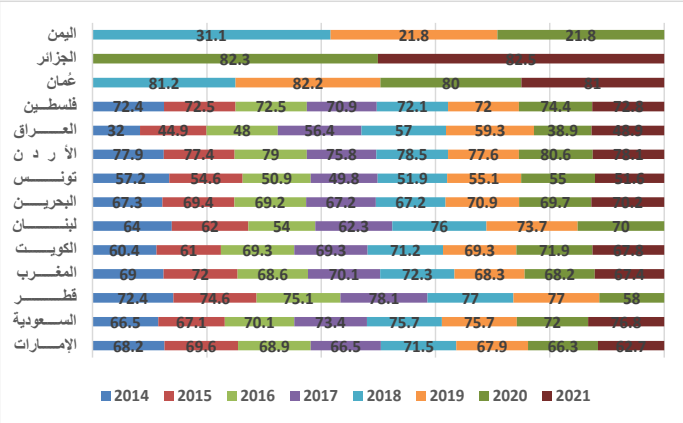

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

5. **مؤشرات الربحية:** تشمل معدل العائد على الموجودات ومعدل العائد على حقوق الملكية:

- **معدل العائد على الموجودات:** يُشير معدل العائد على الموجودات بصورة أساسية إلى كفاءة عملية منح الائتمان، وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول، وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، مما يعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي، وزيادة درجة الثقة في سلامته. وقد تحسن معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية في عام 2021 ليعود تقريباً لنفس المستويات لما قبل جائحة فيروس كورونا إذ بلغ 1.24 في المائة، علماً انه وفي عام 2020، وكما هو في سائر دول العالم، تأثرت أرباح القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل ملحوظ بسبب الجائحة، حيث إن الإنعكاسات السلبية للجائحة أثرت على ربحية البنوك، منها على سبيل المثال: الأثر السلبي على قدرة عملاء البنوك على السداد، وتراجع النشاط الاقتصادي، وإرتفاع المخصصات المرصودة إزاء القروض المتعثرة، وتأجيل أقساط المقترضين، ووضع قيود على توزيع الأرباح. ولمواجهة ذلك قامت المصارف المركزية بإتخاذ إجراءات تحفيزية تمثلت بتخفيض أدوات السياسة النقدية

شكل (3-31): تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2021)

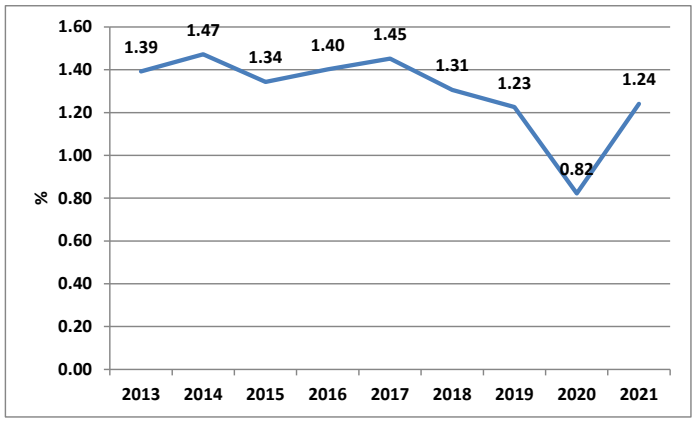

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

وتخفيض أو تحرير بعض المتطلبات الإحترازية والرقابية في بعض الدول. بالرغم من ذلك، حافظ القطاع المصرفي في الدول العربية على تحقيق معدلات عائد موجبة خلال عام 2020، إذ بلغ متوسط هذا المعدل حوالي 0.82 في المائة، في حين تراوح متوسط المعدل خلال الفترة (2013-2019) بين (1.23 في المائة -1.47 في المائة)، أما على صعيد الدول العربية بشكل إفرادي فقد حافظ القطاع المصرفي في الدول العربية على معدلات موجبة باستثناء البنوك اليمنية (شكل 3-31)، وقد حققت البنوك السودانية المرتبة الأولى بمعدل بلغ 4.2 في المائة، فيما جاءت البنوك السعودية في المرتبة الثانية بمعدل بلغ 1.8 في المائة، أما أقل نسبة موجبة فكانت البنوك العراقية والموريتانية بنسب بلغت 0.7 في المائة، ويُلاحظ من الشكل (3-32) أن القطاع المصرفي في الدول العربية (باستثناء البنوك اليمنية) حافظ على معدلات موجبة لهذه النسبة خلال الفترة (2013-2021) رغم الظروف والتحديات والصدمات التي واجهها الإقتصاد في الدول العربية بشكل عام، مما قد يشير إلى قدرة إدارات القطاع المصرفي على توظيف مصادر أمواله بشكل كفؤ إضافة إلى فاعليته في إدارة موجوداته.

شكل (3-32): تطور معدل العائد على الموجودات لدى القطاع المصرفي في الدول العربية بشكل إفرادي خلال الفترة (2013-2021)

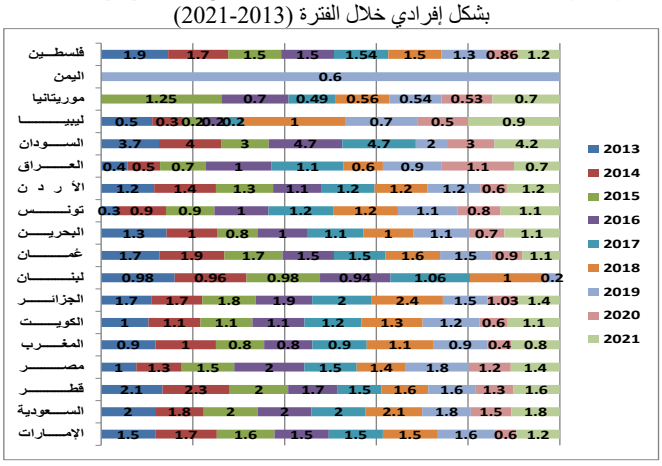

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

- **معدل العائد على حقوق الملكية[7] :**

كما هو الحال في معدل العائد على الموجودات، حقق معدل العائد على حقوق الملكية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية مستويات جيدة كما كان عليه الحال قبل جائحة فيروس كورونا المستجد، إذ بلغ متوسط هذا المعدل حوالي 11.76 في المائة في نهاية عام 2021، وقد تأثر معدل العائد على حقوق الملكية في القطاع المصرفي في الدول العربية بأزمة جائحة فيروس كورونا المستجد في عام 2020، إذ بلغ متوسط هذا المعدل حوالي 6.55 في المائة آنذاك، في حين تراوح المتوسط لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2013-2019) بين (11.53 في المائة -13.25 في المائة)، حيث بلغ المتوسط حوالي 11.53 في المائة في نهاية عام 2019 مقابل 12.63 في المائة في نهاية عام 2018، ويمكن القول بأن بقاء معدل العائد على حقوق الملكية ضمن مستويات موجبة جيدة يشير إلى الأداء الجيد للبنوك وفاعليتها في استخدام رأسمالها الأمر الذي يعزز من قدرتها على مواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها مستقبلاً (شكل 3-33).

[7] تم إستثناء البنوك السودانية من إحتساب معدل العائد على حقوق الملكية نظراً لتحقيقها قيم كبيرة جداً (Outliers) بلغت 75 في المائة.

وعلى صعيد الدول العربية بشكل إفرادي، فقد جاءت البنوك الليبية والفلسطينية بالمرتبتين الأولى والثانية بمعدل بلغ حوالي 18.5 في المائة و15.1 في المائة في نهاية عام 2021 على التوالي، في حين جاءت البنوك الفلسطينية بالمرتبة الثالثة بمعدل بلغ 13.9 في المائة، في حين كان أقل معدل موجب للبنوك العُمانية بمعدل بلغ 6.8 في المائة (شكل 3-34).

شكل (3-33): معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين) لدى القطاع المصرفي في الدول العربية للفترة (2013-2021)

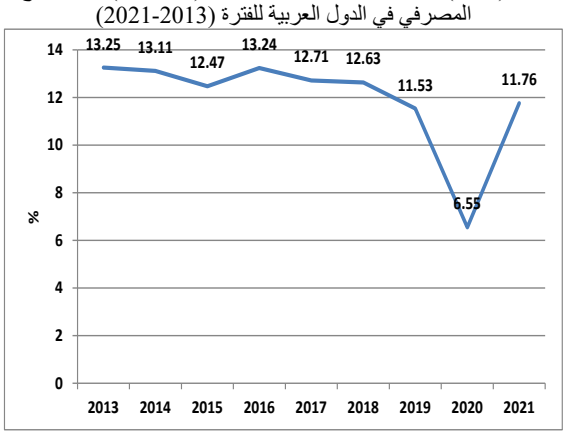

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (3-34): معدل العائد على حقوق الملكية (المساهمين) لدى القطاع المصرفي في الدول العربية (بشكل إفرادي) للفترة (2013-2021)

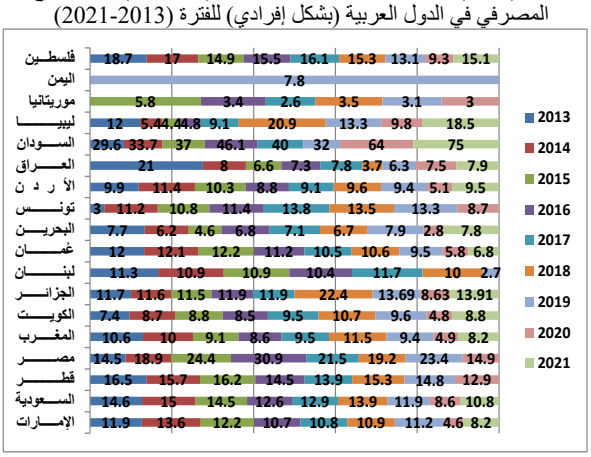

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

الخلاصة

من خلال ما تم تحليله في هذا الفصل، يُمكن الإستنتاج بأنه وبالرغم من أزمة فيروس كورونا المستجد والتطورات والتحديات والصدمات الإقتصادية التي شهدها العالم بشكل عام والمنطقة العربية بشكل خاص، وما رافق ذلك من صدمات مالية وسياسية خلال الفترة (2013-2021) إلا أن الجهاز المصرفي في الدول العربية كان مستقراً وقادراً بشكل عام على تحمل الصدمات، حيث إستطاع القطاع المصرفي في الدول العربية تجاوز أزمة فيروس كورونا المستجد دون حدوث آثار سلبية جوهرية على مراكزه المالية، حيث واصل دوره الهام في الإقتصاد، وذلك بإجتذاب السيولة وتوجيهها للإستثمار وبما يعزز من النمو الإقتصادي، كما بين الفصل أن الجهاز المصرفي في الدول العربية حقق مستويات جيدة من رأس المال والسيولة وجودة الأصول والربحية، الأمر الذي يعكس سياسات وجهود السلطات الرقابية لضمان سلامة القطاع المالي وبما يعزز من الإستقرار المالي، لكن لا زال على السلطات الرقابية - في ظل المخاطر والظروف المحيطة بالمنطقة العربية- مواصلة تعزيز رقابتها على القطاع المصرفي والتحقق بشكل مستمر من صحة أعماله وأدائه وتطوير البنية التحتية والتشريعية له، وصولاً لمتطلبات الأمان المصرفي والإستقرار المالي وفقاً لأفضل المعايير والممارسات الدولية.

لا بد من الإشارة إلى أن القطاع المصرفي في الدول العربية مرن وقادر على إستيعاب الصدمات المالية بشكل عام، فبالرغم من التحديات والمخاطر التي تعرض لها القطاع المصرفي في الدول العربية جراء أزمة فيروس كورونا المستجد، إلا أن مؤشرات المتانة المالية أظهرت أن القطاع بمراكز مالية قوية ومستقرة مكنته من تحمل صدمة جائحة كورونا والتحديات الأخرى، فقد تميّز القطاع المصرفي في الدول العربية بملاءة مالية مرتفعة أعلى من تلك المستهدفة دولياً حسب معيار بازل III البالغة 10.5 في المائة، الأمر الذي يُشير إلى تمتع القطاع المصرفي في

الدول العربية بملاءة عالية ويعزز من قدرته على استيعاب أية خسائر محتملة. كما حافظ القطاع المصرفي في الدول العربية على مستويات جيدة من مخصصات القروض بسبب قيام العديد من الدول العربية بتطبيق المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS9)، الذي أدى إلى تعزيز متانة وملاءة البنوك والتحوط للصدمات المحتملة وتحسين نوعية موجودات هذا القطاع. كما تجدر الإشارة إلى أن فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية قام خلال عام 2020 بإجراء اختبارات حساسية جزئية وكلية على عينة من البنوك تمثل نحو 80 في المائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي لدى عدد من الدول العربية، تم نشر نتائجها في تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية لعام 2020، حيث تم في هذا الصدد صياغة الفرضيات في ضوء المستجدات الاقتصادية المرتبطة بفيروس كورونا، التي قد ينتج عنها زيادة في مخاطر الائتمان، ومخاطر التركز الائتماني، ومخاطر سعر الصرف، وأسعار العائد، والسيولة. بيّنت النتائج في ضوء نتائج هذه الإختبارات، أن القطاع المصرفي العربي متين، حيث حقق نتائج إيجابية في معظم أنواع الإختبارات لدى معظم الدول العربية.

الفصل الرابع

تطورات أداء القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية والمخاطر المحتملة

بالرغم من أن حصة القطاع المالي غير المصرفي في النظام المالي في الدول العربية تُعتبر ضئيلة إذا ما قورنت بالقطاع المصرفي، حيث بلغ متوسط حجم موجودات القطاع المالي غير المصرفي (بدون صناديق التقاعد) إلى إجمالي موجودات القطاع المالي في نهاية حوالي 6.3 في المائة في نهاية عام 2021، مقابل حوالي 6.2 في المائة في نهاية عام 2020، في حين بلغ متوسط حجم موجوداته (بدون صناديق التقاعد) إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2021 حوالي 13.0 في المائة، مقابل حوالي 15.6 في المائة في نهاية عام 2020، إلا أن ذلك لا يقلل من أهمية هذا القطاع، حيث يُعتبر القطاع المالي غير المصرفي شريكاً للقطاع المصرفي في تعزيز النمو الإقتصادي والإستقرار المالي والإجتماعي في الدول العربية. كما يلعب هذا القطاع دوراً استراتيجياً في تعزيز الشمول المالي، بما يدعم الإستقرار المالي والإقتصادي. فعلى سبيل المثال، يُسهم قطاع التأمين في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي والتنمية بصفة عامة، بما يوفره من حماية لممتلكات الأفراد والمؤسسات والمحافظة على الثروة الوطنية، وكذلك بما يستقطبه من موارد ادخار ضخمة تسمح بتمويل الاستثمار على المدى المتوسط والبعيد. من ناحيةً أخرى، هناك قطاعات مالية أخرى لا تقل شأناً عن قطاع التأمين ومثال ذلك قطاع الأسواق المالية، حيث تلعب هذه الأسواق دوراً حيوياً في حشد المدخرات وتوجيهها لمجالات الاستثمار المتنوعة، وتوفير مصادر التمويل طويل الأجل للمشروعات الاقتصادية المختلفة. أما قطاع مؤسسات الإقراض (مثل: مؤسسات التمويل الأصغر، شركات التأجير التمويلي، شركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة) فتقوم أيضاً بدور اقتصادي هام عن طريق منح الإئتمان للفئات التي تواجه صعوبات في الوصول إلى التمويل المصرفي.

أما على مستوى العالم، فقد قدّر مجلس الإستقرار المالي مجموع الأصول غير المصرفية (بما في ذلك صناديق التقاعد وقطاع التأمين) بحوالي 226.5 تريليون دولار في نهاية عام 2020 مقابل حوالي 200.2 تريليون دولار أمريكي في نهاية عام 2019، ليشكل ما نسبته 49 في المائة تقريباً من مجموع أصول المؤسسات المالية في عام 2020، ومشكلةً ما نسبته 307.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام 2020، وقد تمت التوصية بأهمية الاهتمام بالمخاطر النظامية التي قد تنجم عن المؤسسات المالية غير المصرفية، بالإضافة إلى أهمية تعزيز وعي السلطات الرقابية بأنشطة هذه المؤسسات وترابطها مع نشاط المؤسسات المصرفية، بما يؤسس الى إحاطة أفضل بمستوى المخاطر النظامية الناشئة عن قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية عبر إتخاذ إجراءات تنظيمية ورقابية مناسبة.

يستعرض هذا الفصل تطورات القطاع المالي غير المصرفي ومخاطره في الدول العربية، حيث سيحلل تطورات قطاعات مالية غير مصرفية مهمة وهي: قطاع شركات التأمين، قطاع الأسواق المالية، قطاع شركات التمويل (قطاع مؤسسات التمويل الأصغر وقطاع شركات التمويل الأخرى) وأخيراً قطاع شركات الصرافة.

أ. قطاع شركات التأمين[8]

يعتبر قطاع التأمين عنصراً هاماً في تعزيز الإستقرار المالي، حيث يتمثل دوره كما سبقت الإشارة في حماية الأفراد والممتلكات من المخاطر، بالإضافة إلى تجميع المدخرات الوطنية وتنميتها لتعزيز التنمية الاقتصادية. في الدول العربية، يلعب قطاع التأمين دوراً هاماً في دعم الإقتصاد الوطني كونه من أهم قطاعات الخدمات المالية غير المصرفية، حيث يسهم في دعم الأنشطة الإقتصادية والمحافظة على استقرارها. وقد شهد قطاع التأمين في الدول العربية نمواً خلال السنوات الأخيرة تزامن مع التطورات التي تشهدها اقتصادات المنطقة العربية التي تعزز الحاجة لخدمات التأمين، حيث بلغ إجمالي أقساط التأمين القائمة في نهاية عام 2020 ما يُقارب 40.9 مليار دولار أميركي لجميع أنواع التأمين التقليدية والإسلامية، وعلى الرغم من النمو المسجّل في الرصيد القائم لأقساط التأمين، إلا أنه لا يزال بحاجة إلى التوسع، بما يعكس الفرص المتاحة لنمو القطاع، حيث لا يتجاوز متوسط هذه الأقساط نحو 1.8 في المائة من الناتج المحلي الاجمالي للدول العربية، وهي نسبة تقل عن النسب المماثلة للمجموعات الإقليمية الأخرى. كما تمثل الأقساط المكتتبة 0.64 في المائة من مجموع الأقساط المكتتبة في السوق العالمية للتأمين، وهو مستوى لا يزال ضعيفاً مقارنة بمساهمة قطاع التأمين في الدول العربية في الناتج الاجمالي العالمي.

وعليه يفرض هذا الواقع تحديات على السلطات الاشرافية في الدول العربية بخصوص تطوير القطاع المالي غير المصرفي وزيادة الوعي بأهميته وفهم مخاطره، وسنلقي فيما يلي المزيد من الضوء على أبرز المؤشرات المتعلقة في هذا القطاع.

1. **إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين:** بلغ إجمالي أقساط التأمين المكتتبة لدى شركات التأمين العربية مقوماً بالدولار الأمريكي حوالي 40,860 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، مقابل حوالي 40,555 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020، أي بمعدل نمو طفيف بلغ حوالي 0.75 في المائة، علماً أن إجمالي أقساط التأمين المكتتبة على مستوى العالم بلغت حوالي 6,287,044 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020، لتمثل بذلك أقساط التأمين لدى شركات التأمين العربية أقل من واحد في المائة من سوق التأمين العالمية. وهذه تُعتبر حصة متواضعة إذا ما قورنت بالحصص السوقية للقارات بشكل عام، الأمر الذي يعكس أهمية قيام السلطات الإشرافية في الدول العربية بمواصلة جهودها الساعية إلى تطوير هذا القطاع (شكل 4-1).

شكل (4-1): الحصة السوقية للقارات من سوق التأمين العالمية في عام 2019

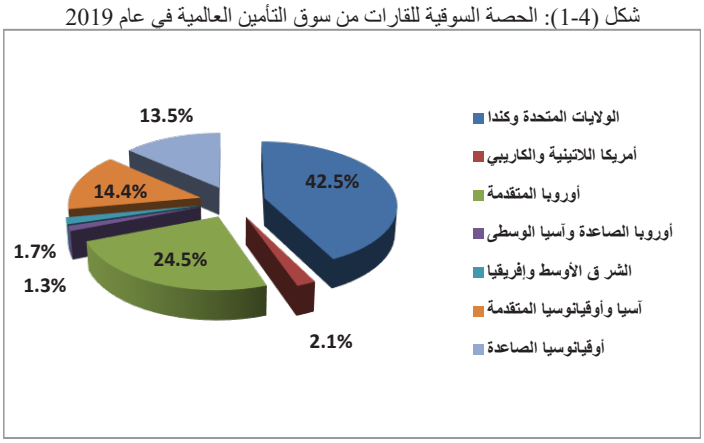

• المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re.

8 مصدر البيانات: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re، البنوك المركزية العربية والتقارير السنوية لهيئات قطاع التأمين العربية، ويشمل هذا الفصل الدول العربية التالية: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، السعودية، السودان، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، لبنان، مصر والمغرب ما لم يتم ذكر خلاف ذلك.

في هذا الإطار، على مستوى شركات التأمين العربية، جاءت شركات التأمين الإماراتية بالمرتبة الأولى من حيث إجمالي أقساط التأمين المكتتبة، إذ بلغت لديها حوالي 11,506 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، تلتها شركات التأمين السعودية والتي بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لديها حوالي 11,208 مليون دولار أمريكي، فيما إحتلت شركات التأمين الفلسطينية المرتبة الأخيرة بإجمالي أقساط تأمين مكتتبة بلغ حوالي 300 مليون دولار (شكل 4-2). تجدر الإشارة إلى أن إجمالي أقساط التأمين على الحياة شكّل في عام 2021 حوالي 18.6 في المائة فقط من إجمالي الأقساط المكتتبة للقطاع، في حين شكّل إجمالي أقساط التأمينات العامة (من غير التأمين على الحياة) ما نسبته 81.4 في المائة (شكل 4-3).

شكل (4-2): إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين العربية خلال الفترة (2016-2021)

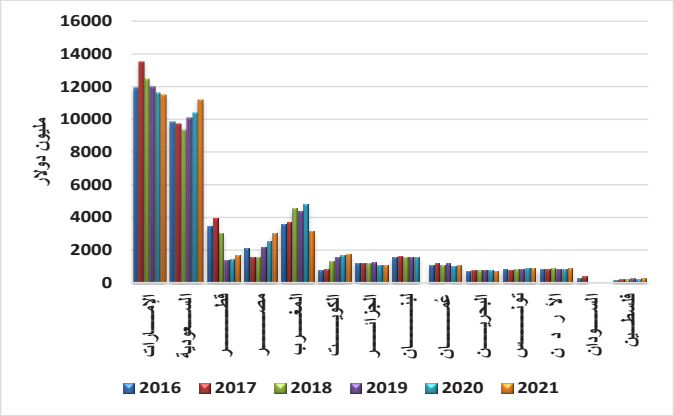

- المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re، والمصارف المركزية، والهيئات الرقابية على قطاع التأمين.

شكل (4-3): إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين العربية حسب نوع التأمين خلال الفترة (2016-2021)

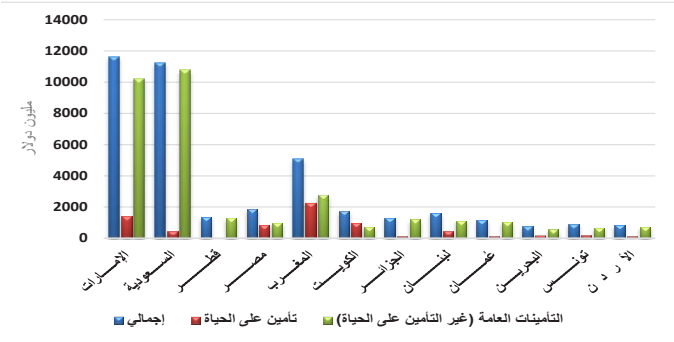

- المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re، والمصارف المركزية، والهيئات الرقابية على قطاع التأمين.

عمق التأمين في الدول العربية: يُقاس عمق التأمين دولياً من خلال إحتساب إجمالي الأقساط المكتتبة لشركات التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي. وقد بلغ متوسط إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.8 في المائة في نهاية عام 2021، أي بتحسن طفيف مقارنة بالنسبة المسجلة عام 2020 البالغة 1.9 في المائة، في حين بلغ إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العالم حوالي 7.4 في المائة في نهاية عام 2020.

شكل (4-4): نسبة إجمالي الأقساط المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (عمق التأمين) لدى شركات التأمين العربية خلال عام 2021

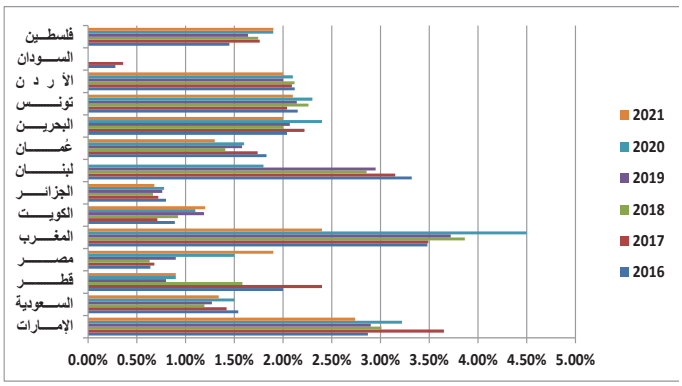

- المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re، والمصارف المركزية، والهيئات الرقابية على قطاع التأمين.

وقد حققت شركات التأمين الإماراتية أعلى نسبة عمق تأمين، إذ بلغت حوالي 2.7 في المائة في نهاية عام 2021، تليها شركات التأمين المغربية التي بلغت النسبة لديها 2.4 في المائة، في حين أقل نسبة لدى الشركات القطرية والجزائرية، إذ بلغت النسبة لديهما حوالي 0.9 في المائة و0.7 في المائة على التوالي (شكل 4-4).

2. إجمالي التعويضات من الأقساط المكتتبة:

فيما يخص إجمالي التعويضات المدفوعة لدى شركات التأمين العربية، فقد بلغ متوسط التعويضات المدفوعة إلى الأقساط المكتتبة حوالي 57.2 في المائة في نهاية عام 2021، أي بتراجع طفيف عما كانت عليه في نهاية عام 2020، حيث بلغت النسبة آنذاك حوالي 58.8 في المائة. علماً أن النسبة بلغت 60.1 في المائة و65.1 في المائة و61.4 في المائة في نهاية الأعوام 2019 و2018 و2017 على التوالي (شكل 4-5).

شكل (4-5): نسبة إجمالي التعويضات المدفوعة إلى إجمالي الأقساط المكتتبة لدى شركات التأمين العربية خلال الفترة (2016-2021)

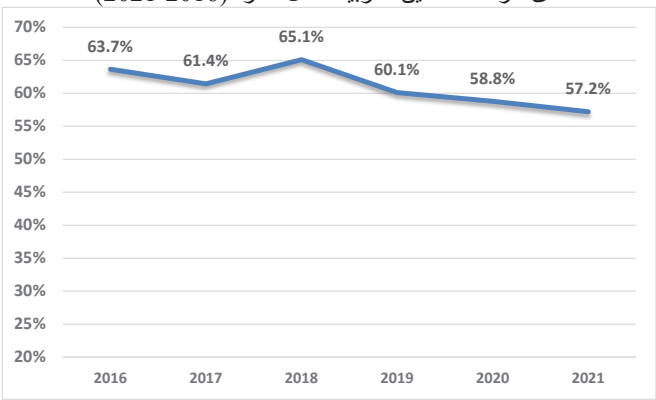

- المصدر: التقرير السنوي لشركة إعادة التأمين العالمية- معهد Swiss Re، والتقارير السنوية لهيئات الرقابة على التأمين.

ب. الأسواق المالية العربية[9]

تكمن أهمية الأسواق المالية في دورها الحيوي والهام في دعم ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك من خلال تعبئة المدخرات الوطنية، حيث تسهم سوق الأوراق المالية في تنمية العادات الادخارية من خلال تشجيع الأفراد على استثمار فوائض أموالهم في قنوات إدخارية تؤمن لهم دخلاً إضافياً، وتوفر لهم درجة كبيرة من السيولة عند بيع الأسهم العائدة لهم. كذلك توفر الأسواق المالية السيولة اللازمة للمستثمرين التي تدعم المشاريع الإقتصادية المختلفة في مختلف الإقتصادات، إذ ارتبط دورها الريادي في تعبئة الموارد المالية والمدخرات وتوجيهها نحو الإستثمارات المنتجة. كذلك تُعطي الأسواق المالية مؤشراً يتم التنبؤ من خلاله بحالة الإقتصاد فهي بمثابة إنذار مبكر لصانعي القرار عند إنخفاض قيمة الأسهم، حيث إن إنخفاض قيمة الأسهم بشكل مستمر يُعطي مؤشراً على إقبال الإقتصاد على مرحلة الكساد، وارتفاعها يُعطي مؤشراً على إقبال الإقتصاد على مرحلة الإزدهار أو الإنتعاش، وبعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة في عام 2008، إكتسبت الأسواق المالية أهمية بالغة من خلال دخول المؤشر القياسي لأسعار الأسهم كجزء أساسي من الدورة المالية، والتي يتم التنبؤ من خلالها بتراكم المخاطر النظامية وبالتالي حدوث أزمة لاحقاً، حيث إن إرتفاع المؤشر بشكل كبير لا يُعطي بالضرورة إنطباعاً إيجابياً، حيث إن إرتفاعه بشكل كبير قد يُنبئ بحدوث فقاعة سعرية تؤدي إلى حدوث الأزمة[10]، سنستعرض فيما يلي أبرز تطورات الأسواق المالية وأدائها لدى الدول العربية:

9 مصدر البيانات: النشرات الفصلية لقاعدة بيانات أسواق المال العربية - صندوق النقد العربي، ونشرات أسواق المال العربية، وموقع زاوية داوجونز لبيانات الأسواق المالية.

10 تقدم الدورة المالية بشكل رئيسي وصفاً لسلوك كل من: نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، حجم الإئتمان، وأسعار الأصول (الأسهم والعقارات)، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع لـ: Akerlof, G, What have we learned? Macroeconomic Policy after crisis, London: The MIT press Cambridge, Massachusetts, 2014, p 71-83.

1. **مؤشرات التداول في الأسواق المالية العربية:** إرتفع عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية في عام 2021 بشكل ملحوظ مقارنةً مع عام 2020، إذ قارب الإرتفاع حوالي 32 في المائة، حيث بلغ عدد الأسهم المتداولة في عام 2021 حوالي 493 مليار سهم مقابل حوالي 373 مليار سهم في عام 2020، كذلك إرتفعت قيمة الأسهم المتداولة من 708.5 مليار دولار في عام 2020 إلى 830.7 مليار دولار أمريكي في عام 2021 أي بنسبة إرتفاع تجاوزت 17.2 في المائة. يُعزى ذلك بشكل أساسي، إلى التحسن الملموس في مستويات السيولة في بورصتي أبوظبي، والسعودية، التي ارتفعت فيها قيمة الأسهم المتداولة خلال هذا العام بنحو 80.8 و39.5 مليار دولار على التوالي. وقد ساهم في إرتفاع قيم التداول في السوقين، إدراج وبدء التداول على أسهم عدد من الشركات الضخمة، كما سيتم توضيحه لاحقاً. كما سجلت بورصات الكويت، ومصر، والمغرب، ودبي، وقطر وعمّان، ومسقط ارتفاعاتٍ تراوحت بين 10.2 و1.0 مليار دولار، وسجلت كذلك بورصات البحرين، وتونس، ودمشق، وفلسطين، وبيروت ارتفاعاتٍ محدودة في قيم التداول تقل عن 270 مليون دولار.

شكل (4-6): عدد الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2016-2021)

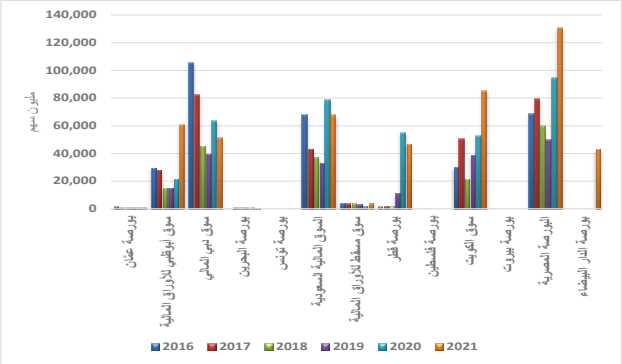

- المصدر: صندوق النقد العربي.

وكعدد أسهم متداولة، إحتلت البورصة المصرية المرتبة الأولى بعدد أسهم متداولة بلغ 130 مليار سهم تقريباً يليها سوق الكويت بعدد أسهم متداولة بلغ 85 مليار سهم تقريباً، أما من حيث قيمة الأسهم، فقد حققت السوق المالية السعودية المرتبة الأولى بقيمة بلغت 596.2 مليار دولار تقريباً، يليها سوق أبو ظبي للأوراق المالية بقيمة بلغت حوالي 100.6 مليار دولار، من الجدير ذكره أن قيمة الأسهم المتداولة في السوق المالية السعودية شكلت ما نسبته 71.2 في المائة من قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية (شكل 4-6) و(شكل 4-7).

شكل (4-7): قيمة الأسهم المتداولة في الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2016-2021)

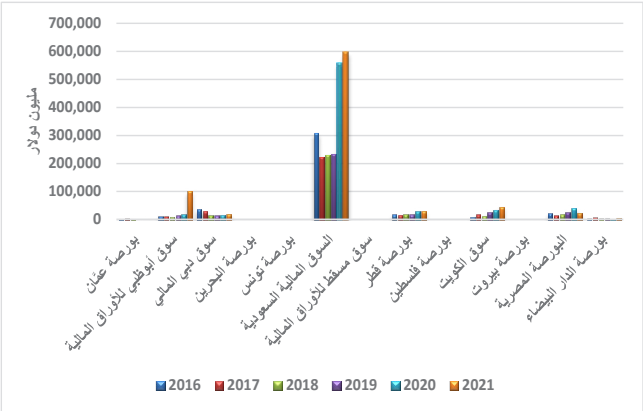

- المصدر: صندوق النقد العربي.

أما فيما يخص معدل دوران السهم، والتي تحسب من خلال إيجاد قيمة الأوراق المالية المتداولة مقسوماً على القيمة السوقية للأوراق المالية المدرجة بنهاية السنة، فقد بلغ معدل الدوران في عام 2021 حوالي 21.8 في المائة مقابل 22.0 في المائة في عام 2020، وقد كان أكبر معدل دوران للبورصة المصرية، حيث بلغ 48.4 في المائة، يليها سوق الكويت بمعدل دوران بلغ 33.1 في المائة، أما أقل معدل دوران فقد كان لبورصة البحرين إذ بلغ معدل الدوران فيها 1.8 في المائة (شكل 4-8).

شكل (4-8): معدل دوران السهم في الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2016-2021

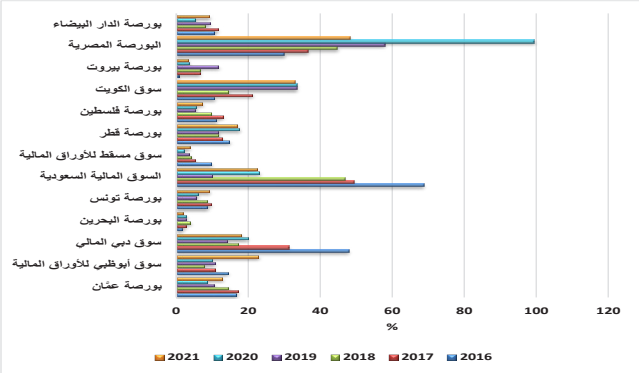

- المصدر: صندوق النقد العربي.

بخصوص معاملات المستثمرين الأجانب، فقد بلغت معاملات الشراء خلال عام 2021 حوالي 119.6 مليار دولار، أي 14.4 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة، في حين بلغت معاملات البيع حوالي 107.2 مليار دولار، أي 12.9 في المائة من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة في نفس العام، وقد بلغ متوسط نسبة تعاملات الأجانب من التداول في الأسواق المالية العربية حوالي 13.7 في المائة، وقد إحتلت سوق أبو ظبي للأوراق المالية المرتبة الأولى من حيث معاملات الشراء والبيع للمستثمرين الأجانب، حيث بلغ حجم تلك المعاملات 32.2 مليار دولار و28.0 مليار دولار على التوالي (شكل 4-9). أما نسبة تعاملات الأجانب من التداول، فقد كانت المرتبة الأولى من نصيب سوق دبي المالي، حيث بلغت النسبة لديه 46.1 في المائة في نهاية عام 2021 (شكل 4-10).

شكل (4-9): حجم معاملات المستثمرين الأجانب (بيع، شراء وصافي) في الأسواق المالية العربية في عام 2021

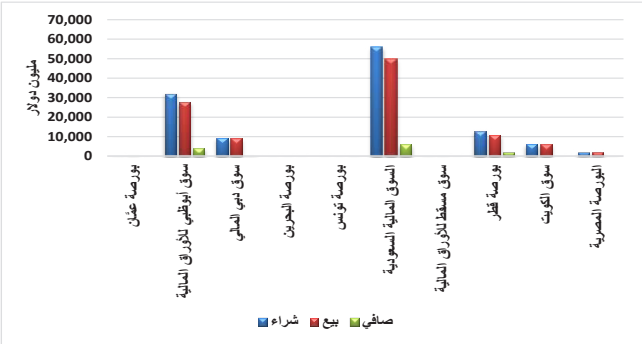

- المصدر: صندوق النقد العربي.

شكل (4-10): نسبة تعاملات المستثمرين الأجانب من التداول في الأسواق المالية العربية في عام 2021

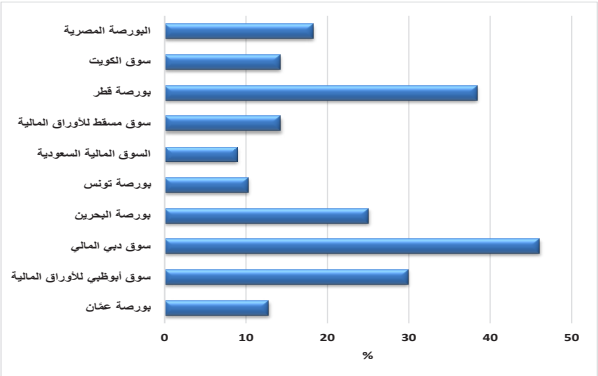

- المصدر: صندوق النقد العربي.

2. **مؤشرات أداء الأسواق العربية:** بالرغم من التحديات التي فرضتها أزمة فيروس كورونا المستجد منذ عام 2020، إلا أن الأسواق العربية حافظت على أدائها الإيجابي في عام 2021، حيث إرتفعت القيمة السوقية لأسهم الأسواق العربية من حوالي 3,217.5 مليار دولار تقريباً في نهاية عام 2020 إلى حوالي 3,800.2 مليار دولار في نهاية عام 2021، أي بمعدل نمو بلغ 18.1 في المائة. على صعيد الأسواق العربية بشكل إفرادي، وقد ساهم في الإرتفاع الكبير في القيمة السوقية لمجموع البورصات العربية عن عام 2021 بشكل أساسي، إدراج أسهم عدد من الشركات، أبرزها شركة أعمال المياه والطاقة الدولية "أكوا باور" في السوق المالية السعودية، وشركتي ألفا ظبي القابضة، والياه للاتصالات الفضائية "الياه سات" في سوق أبو ظبي للأوراق المالية. على صعيد الأسواق العربية بشكل فردي، كانت بورصتي أبو ظبي، ودمشق أكثر البورصات العربية ارتفاعاً من حيث القيمة السوقية خلال 2021، بمعدل بلغ نحو 119 و110 في المائة على الترتيب. وقد ساهم في ارتفاع القيمة السوقية لسوق أبو ظبي للأوراق المالية، إدراج أسهم شركتي ألفا ظبي القابضة، والياه للاتصالات الفضائية "الياه سات" كما هو مبين أعلاه. وفي سوق دمشق للأوراق المالية، ساهم إعادة التداول على سهم شركة سيريتل موبايل تيليكوم، في ارتفاع القيمة السوقية. كما ارتفعت القيمة السوقية لبورصات فلسطين وبيروت والكويت بنسبة 80.0 و57.7 و28.8 في المائة على الترتيب. كذلك، ارتفعت هذه القيمة في بورصات كل من عمّان، ودبي، والبحرين، والسعودية، ومسقط، وقطر، ومصر بنسب تراوحت بين 22.0 و9.0 في المائة. في المقابل، كانت بورصة تونس الوحيدة من بين الأسواق المالية التي حققت تراجعاً في قيمتها السوقية في عام 2021، إذا بلغ معدل الإنخفاض في القيمة السوقية حوالي 4.6 في المائة مقارنةً في عام 2020 (شكل 4-11).

شكل (4-11): القيمة السوقية لأسهم الأسواق المالية العربية خلال الفترة (2016-2021)

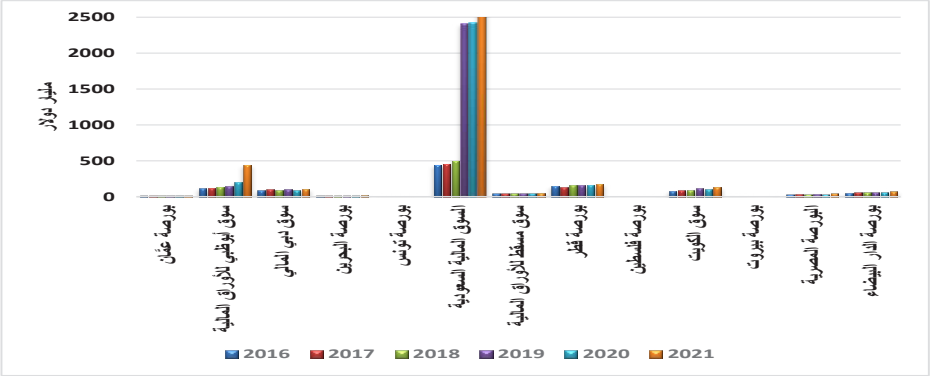

- المصدر: صندوق النقد العربي.

أما بخصوص نسبة القيمة السوقية لأسهم الأسواق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى البورصات العربية بشكل إجمالي، فقد إرتفعت إلى 178.9 في المائة في نهاية عام 2021 مقابل 131.2 في المائة في نهاية عام 2020، وذلك بفعل ارتفاع القيمة السوقية لدى عدد من البورصات العربية أهمها سوق أبو ظبي للأوراق

المالية والسوق المالية السعودية من جهة، ومن جهة أخرى تراجع الناتج المحلي الإجمالي لدى معظم الدول العربية بسبب تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد. أما من حيث نسبة القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي على المستوى الإفرادي للدول العربية، فقد إحتلت السوق المالية السعودية المرتبة الأولى محققةً 320.2 في المائة، وإحتل سوق أبو ظبي للأوراق المالية المرتبة الثانية محققاً نسبة بلغت 105.5 في المائة، تلاها سوق الكويت بنسبة بلغت 88.8 في المائة (شكل 4-12).

شكل (4-12): نسبة القيمة السوقية لأسهم الأسواق العربية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021

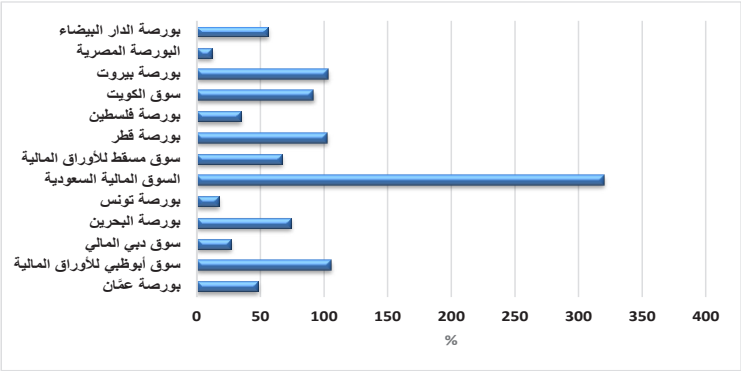

- المصدر: صندوق النقد العربي.

3. **مؤشرات الأسعار في الأسواق المالية العربية:** عكس المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء البورصات العربية مجتمعة، تلك التطورات في مؤشرات الأسعار وسجل ارتفاعاً بنحو 15.8 في المائة بنهاية العام 2021، مقابل ارتفاعه بنسبة 9.1 في المائة عن العام السابق. عند المقارنة مع الأسواق المالية الأخرى، جاء أداء أسواق المال العربية أفضل بشكل عام مع أداء غالبية الأسواق المالية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، حيث سجل مؤشر (MSCI) للأسواق الناشئة في أوروبا الشرقية ارتفاعاً بنحو 10.0 في المائة، فيما انخفضت مؤشرات (MSCI) للأسواق الناشئة في كل من شرق وجنوب آسيا، وأمريكا اللاتينية، بنحو 6.5 و13.1 في المائة على التوالي خلال العام. كما ارتفعت المؤشرات العالمية "كاك 40" الفرنسي (CAC 40)، و"ستاندرد أند بورز" (S&P-500) و"داو جونز" (DJI) الأمريكيين بنحو 28.9 و26.9 و18.8 في المائة على الترتيب. كذلك سجل مؤشري "داكس" (DAX) الألماني و"نيكاي 225" (NIKKEI 225) الياباني ارتفاعاتٍ بنحو 15.8 و4.9 في المائة على التـوالي. فيما يخص الأسواق المالية العربية، قد إحتل سوق دمشق للأوراق المالية المرتبة الأولى من حيث إرتفاع قيمة المؤشر، إذ إرتفع المؤشر في نهاية عام 2021 بمقدار 116.4 في المائة، يليها سوق أبو ظبي للأوراق المالية بإرتفاع بلغ 68.2 في المائة، في حين كان أقل ارتفاع لبورصة تونس بنسبة 2.3 في المائة (شكل 4-13).

شكل (4-13): تطور مؤشر الأسعار للأسواق المالية العربية خلال الفترة (2016-2021)

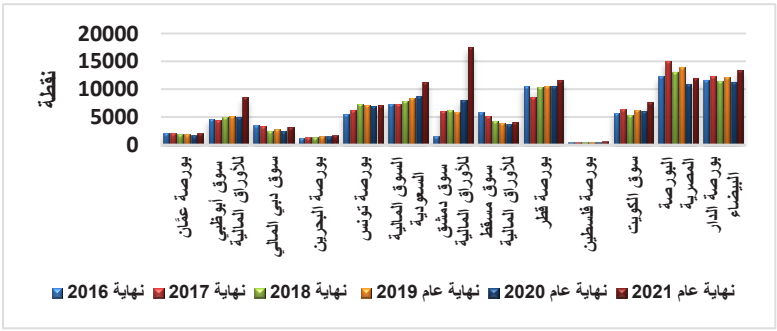

ج. شركات التمويل غير المصرفية

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، برزت الحاجة لوضع إطار عمل للسياسات والاجراءات الرقابية لتنظيم نشاط المؤسسات المالية غير المصرفية، انطلاقاً من ثلاث مرتكزات أساسية وهي: تعريف نشاط هذه المؤسسات وتحديده على وجه دقيق وخلق شبكة من المعلومات والبيانات حوله، وتحديد وفهم نوع المخاطر التي يحملها هذا النشاط والتركيز على النظامية منها، وأخيراً، وبعد تحديد هذه المخاطر، تحديد السياسات والإجراءات الاحترازية التي يتوجب اتخاذها لتنظيم نشاط هذه المؤسسات. بالرغم من أن البنوك هي المكون الرئيسي للنظام المالي كما سبق أن أشرنا، إلا أن العديد من البنوك المركزية دأبت لإخضاع العديد من هذه المؤسسات لمظلتها الرقابية، وذلك إدراكاً منها لأهمية هذا القطاع ودوره في تعزيز الإستقرار المالي والنمو الإقتصادي، كون هذا القطاع يعزز من الشمول المالي من خلال تقديم التمويل بشكل أساسي للفئات التي تواجه صعوبات في الحصول على الإئتمان من البنوك، إلا أن غياب الرقابة عن هذا القطاع في بعض الدول وغياب التمويل المسؤول لديه، قد يؤدي إلى حدوث مخاطر نظامية تتمثل بإثقال كاهل الأفراد (وبالذات محدودي الدخل) بالمديونية، الأمر الذي يزيد من إحتمالية تعثر الأفراد مما قد قد يؤدي إلى زعزعة الإستقرار المالي والإجتماعي.

في الدول العربية، خطت العديد من البنوك المركزية خطوات هامة في توسيع مظلتها الرقابية لتشمل أكبر قدر ممكن من مؤسسات هذا القطاع خصوصاً صيرفة الظل (Shadow Banking)، ولإدراك حجم وواقع وتحديات القطاع المالي غير المصرفي (بما في ذلك صيرفة الظل)، تبرز أهمية قيام البنوك المركزية بدراسة معمقة حول واقع القطاع في الدولة، للوقوف على حجمه وطبيعته والتحديات التي تواجهه ومخاطره، حيث إن الرقابة على الجهاز المصرفي وحده لا تكفي لتحقيق الإستقرار المالي، ونظراً لأهمية دور هذا القطاع في إقتصادات الدول العربية، نستعرض فيما يلي تطورات هذا القطاع ومخاطره، حيث سيتم إبتداءً تحليل تطورات قطاع مؤسسات التمويل الأصغر ومخاطره، ومن ثم سيتم تحليل تطورات شركات التمويل الأخرى ومخاطرها بشكل عام كونه لا يوجد تعريف واضح لهذه الشركات، وتختلف أنشطتها ومسمياتها وتبعيتها من دولة عربية إلى أخرى.

1. **قطاع مؤسسات التمويل الأصغر:** تعتبر عملية توفير خدمات التمويل للأشخاص ذوي الدخل المتدني و/أو للأشخاص الذين لا يتمكنون من الحصول على الخدمات المالية من القطاع المصرفي، والتي عادةً ما تكون من خلال قنوات قطاع التمويل الأصغر، عملية لها دور محوري في تعزيز الشمول المالي وبالتالي التنمية البشرية والاقتصادية، حيث إن تقديم التمويل لهذه الفئات يساعد في تعزيز الإستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي من خلال تحويل هذه الفئات من فئات متلقية للمساعدات إلى فئات منتجة ومدرة للدخل، وللعمل على تعزيز وتطوير دور قطاع التمويل الأصغر وتحقيق الاستدامة له؛ برزت أهمية وجود مظلة رقابية على هذا القطاع، حيث قامت العديد من البنوك المركزية بإخضاع مؤسسات التمويل الأصغر لرقابتها نظراً لدورها الهام في تعزيز الإستقرار

المالي والإقتصادي والإجتماعي كما ذكرنا أعلاه، وسنستعرض فيما يلي نظرة على هذا القطاع الواعد والهام في الدول العربية والذي قارب حجم موجوداته مقوماً بالدولار الأمريكي 2 مليار دولار أمريكي[11].

لمحة عن قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية: يخضع قطاع التمويل الأصغر في **المملكة الأردنية الهاشمية** لرقابة وإشراف البنك المركزي، حيث بدأ العمل في الاردن في عام 1994، وهو قطاع صغير الحجم نسبياً إذا ما قورن بحجم موجودات القطاع المالي في الأردن، حيث بلغ حجم موجودات القطاع حوالي 423.9 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020، وبلغت نسبة موجودات قطاع التمويل الأصغر إلى موجودات القطاع المالي حوالي 0.5 في المائة في نهاية عام 2020، في حين بلغت نسبة إجمالي موجودات القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 0.97 في المائة في نهاية عام 2020.

بالنسبة لقطاع التمويل الأصغر في **الجمهورية التونسية**، حسب أحكام المرسوم عدد 117 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير، تحدث مؤسسات التمويل الصغير في شكل شركات خفية الإسم برأس مال لا يقل عن ثلاثة ملايين دينار، أو في شكل جمعيات خاضعة لأحكام المرسوم عدد 88 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم الجمعيات، باعتماد جمعياتي أدنى بمائتي ألف دينار، تسند مؤسسات التمويل الصغير القروض الصغيرة طبقاً للشروط الواردة بالمرسوم عدد 117 لسنة 2011 ونصوصه التطبيقية. كما تقوم في إطار نشاط إسناد القروض الصغيرة بجميع العمليات المرتبطة بتأطير مبادرات الحرفاء وتكوينهم ومرافقتهم. ويعتبر قرضاً صغيراً كل قرض يهدف إلى المساعدة على الإدماج الاقتصادي والاجتماعي. ويتم إسناد القروض الصغيرة لتمويل نشاط مدر للدخل ومحدث لمواطن شغل. كما يمكن إسناد هذه القروض لتمويل مستلزمات تحسين ظروف العيش. ويحدد المبلغ الأقصى للقرض الصغير وشروط إسناده بقرار من وزير المالية. تُكلف سلطة رقابة التمويل الصغير حسب الفصل 43 من المرسوم عدد 117 لسنة 2011 المتعلق بتنظيم نشاط مؤسسات التمويل الصغير بما يلي:

- دراسة ملفات الترخيص لمؤسسات التمويل الصغير وإبداء الرأي فيها.
- إعلام مؤسسات التمويل الصغير بقرار الترخيص الصادر عن وزير المالية.
- مراقبة الوثائق والمراقبة على عين المكان لمؤسسات التمويل الصغير واتحاداتها والجمعيات التي قامت بتفريع نشاطها.
- تعيين متصرف وقتي لمؤسسة التمويل الصغير حسب شروط يتم ضبطها بمقرر من وزير المالية.
- تسليط عقوبات إدارية، ما عدا سحب الترخيص، في حالة مخالفة أحكام هذا المرسوم ونصوصه التطبيقية.
- تسليط خطايا، في حالة مخالفة أحكام هذا المرسوم ونصوصه التطبيقية، تستخلص لفائدة خزينة الدولة وتحدد مبالغها بقرار من وزير المالية.

[11] بيانات الجزء المتعلق بمؤسسات التمويل الأصغر تشمل الدول العربية التالية: الأردن، تونس، السودان، العراق، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب، ومصادر البيانات هي: إستبيان تقرير الاستقرار المالي (2021)، تقرير مدى الإنتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكس، والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية (ما لم يتم ذكر خلاف ذلك).

- تقديم مقترح معلل لوزير المالية حول سحب الترخيص لمؤسسات التمويل الصغير واتحاداتها.

- إرساء منظومة لتجميع المخاطر المتعلقة بالقطاع وتبليغها لمؤسسات التمويل الصغير عند طلبها، ويمكن لها للغرض أن تطلب من مؤسسات التمويل الصغير أن تمدها بجميع الإحصائيات والمعلومات التي تسمح لها بالإطلاع على تطور نشاطها. كما يمكن لها إبرام عقود شراكة مع سلطة رقابة مماثلة لتبادل المعلومات.

- إبداء رأيها لوزير المالية بخصوص المشاريع المتعلقة بالتمويل الصغير.

في هذا السياق، بلغت نسبة موجودات شركات التمويل الأصغر إلى إجمالي موجودات القطاع المالي في تونس حوالي 0.9 في المائة في نهاية عام 2021، في حين بلغت نسبة موجودات شركات التمويل الأصغر إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1.3 في المائة في نهاية عام 2021. أما حجم موجودات هذا القطاع فقد بلغ 605 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020، مقابل 415 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2019.

أما بخصوص قطاع التمويل الأصغر في **دولة فلسطين**، يعتبر القطاع رافعة أساسية ودعامة مركزية من دعائم الإستقرار المالي والإجتماعي، كما يعتبر لبنة أساسية في الإقتصاد الوطني الفلسطيني من خال دوره التنموي والإجتماعي وذلك بالوصول للفئات المهمشة والأقل حظاً ومنحهم فرصة الإندماج بالقطاع المالي الرسمي، وتزويدهم بالمنتجات والخدمات المالية الأساسية التي تعتبر ضرورية للمشاركة في الدورة الإقتصادية. ويعمل في القطاع حتى تاريخه تسع مؤسسات إقراض، تم البدء بترخيص هذه المؤسسات منذ العام 2014 وحتى بداية العام 2022 وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم "132" لسنة 2011. وأطلقت سلطة النقد، وبدعم من البنك الدولي، إستراتيجية لتعزيز صناعة التمويل الأصغر في فلسطين للأعوام (2019-2023) والتي تركز على :

- تعزيز الرسالة الإجتماعية للوصول للعملاء المهمشين والنساء والعملاء في المناطق الريفية والمخيمات.
- تشجيع مؤسسات الإقراض على توسيع وتنويع خدماتها ومنتجاتها لخدمة المزيد من القطاعات غير المغطاة.
- تشجيع استخدام التكنولوجيا الرقمية، وزيادة المنافسة بالسوق بغرض تحسين كفاءة القطاع.
- تطبيق لوائح تنظيمية متدرجة تسمح بزيادة أنواع المؤسسات، كما تشمل أيضاً تشجيع المصارف على ممارسة أعمال التمويل الأصغر.
- المحافظة على إستقرار القطاع بالتركيز على معايير حوكمة مؤسسات الإقراض والحد من المخاطر النظامية.

من جانب آخر، يبلغ عدد مؤسسات الإقراض 8 مؤسسات حتى نهاية العام 2021، وتبلغ موجودات القطاع حوالي 338 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، كما بلغت نسبة موجودات مؤسسات التمويل الأصغر إلى إجمالي موجودات القطاع المالي حوالي 1.53 في المائة في نهاية عام 2021، علماً أن نسبة موجودات مؤسسات التمويل الأصغر إلى الناتج المحلي الإجمالي بلغت حوالي 0.47 في المائة في نهاية عام 2021.

يتم تنظيم القطاع والرقابة عليه من قبل سلطة النقد الفلسطينية وذلك بموجب المرسوم الرئاسي رقم "132" لسنة 2011 والتعليمات الصادرة عنه.

أما فيما يخص المخاطر والتحديات التي تواجه القطاع، فهي كما يلي:

- تؤدي التحديات السياسية إلى صعوبة وجود بيئة داعمة يمكن التنبؤ بها، ومن شأن ذلك عدم تشجيع الإستثمار والابتكار وتحمل المخاطر.
- إن التدخلات والمبادرات أو وجود لوائح تنظيمية غير متوازنة مثل وضع سقوف لأسعار الفائدة والإقراض المدعوم لها الأثر السلبي على قطاع التمويل الأصغر.
- تعتبر أسعار الفائدة السائدة في قطاع الإقراض المتخصص في فلسطين من أدنى المعدلات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

فيما يخص قطاع التمويل الأصغر في **جمهورية مصر العربية**، فيخضع قطاع التمويل الأصغر لإشراف ورقابة الهيئة العامة للرقابة المالية، وقد قامت جهات التمويل بزيادة تواجدها وانتشارها الجغرافي عن طريق 3,156 منفذ تمويل بنهاية عام 2021، تغطي معظم مراكز ومدن الجمهورية، مقارنة بـعدد 2,818 منفذاً بنهاية عام 2020.

أما بالنسبة **للمملكة المغربية**، يلعب قطاع القروض الصغيرة دوراً رئيساً في تطوير الشمول المالي. ويقدم الخدمات للفئات الهشة اقتصادياً، خصوصاً تلك التي يصعب عليها التعامل مع البنوك. تخضع جمعيات السلفات الصغرى لمراقبة بنك المغرب بمقتضى القانون البنكي لسنة 2006، كما تم بمقتضى القانون البنكي الصادر سنة 2014 إخضاع هذه المؤسسات لجميع مقتضياته بما فيها الإعتماد، المراقبة، حماية العملاء ومعالجة الصعوبات. تجدر الإشارة إلى أن حجم موجودات قطاع التمويل الأصغر في نهاية عام 2021 بلغ 970 مليون دولار أمريكي، مقابل 927 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020.

بالنسبة للدول العربية الأخرى، تخضع شركات التمويل في **مملكة البحرين** لإشراف ورقابة مصرف البحرين المركزي (إدارة رقابة مصارف التجزئة)، وكذلك الحال في **المملكة العربية السعودية وجمهورية السودان وسلطنة عُمان ودولة قطر** فيخضع القطاع لرقابة البنك المركزي فيها.

القروض الممنوحة من مؤسسات التمويل الأصغر: بلغ حجم محفظة القروض المقدمة من مؤسسات التمويل الأصغر في نهاية عام 2021 مقوماً بالدولار الأمريكي حوالي 3.8 مليار دولار أمريكي، مقابل 3.4 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020، أي بمعدل نمو بلغ 11.8 في المائة، الأمر الذي يعكس إستمرار التطور في هذا القطاع ويعزز من دوره في تعزيز الشمول المالي، وقد إحتلت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية المرتبة الأولى بمحفظة قروض بلغ حجمها حوالي 1,651 مليون دولار أمريكي، تلتها مؤسسات التمويل الأصغر المغربية بمحفظة قروض بلغ حجمها حوالي 770 مليون دولار أمريكي (شكل 4-

شكل (4-14): تطور محفظة القروض لدى مؤسسات التمويل الأصغر في الدول العربية خلال (2016-2021)

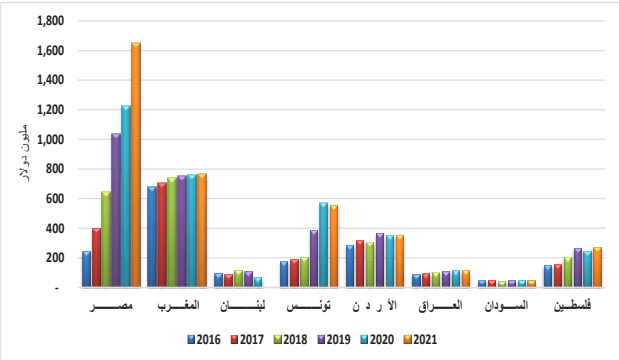

- المصدر: المصارف المركزية العربية، وتقرير مدى الإنتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكس، والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

أمريكي (شكل 4-14)، وقد بلغ متوسط حجم القرض/عميل لدى قطاع التمويل الأصغر في الدول العربية حوالي 1,715 دولار/عميل في عام 2021، علماً أن أعلى متوسط لحجم القرض الممنوح لكل عميل كان لمؤسسات التمويل الأصغر الفلسطينية (شكل 4-15).

شكل (4-15): متوسط حجم القرض/عميل لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية خلال (2017-2021)

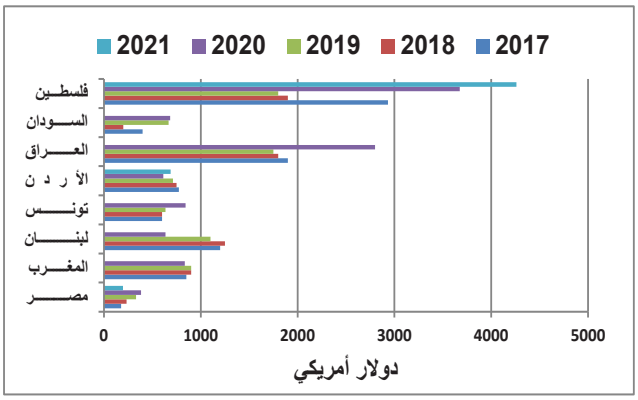

- المصدر: المصارف المركزية العربية، وتقرير مدى الإنتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكس، والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

أما فيما يخص عدد العملاء النشطين لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية، فقد بلغ خلال عام 2021 حوالي 10,663 ألف عميل مقابل 5,721 ألف عميل خلال عام 2020، مدفوعاً بالنمو الواضح لدى مؤسسات التمويل الأصغر المصرية، إذ إرتفع عدد العملاء النشطين لديها من 3.4 مليون عميل في نهاية عام 2020 إلى 8.4 مليون عميل في نهاية عام 2021، تلتها مؤسسات التمويل الأصغر المغربية بعدد عملاء نشطين بلغ حوالي 837 ألف عميل (شكل 4-16).

شكل (4-16): عدد العملاء النشطين في مؤسسات التمويل الأصغر العربية خلال (2016-2021)

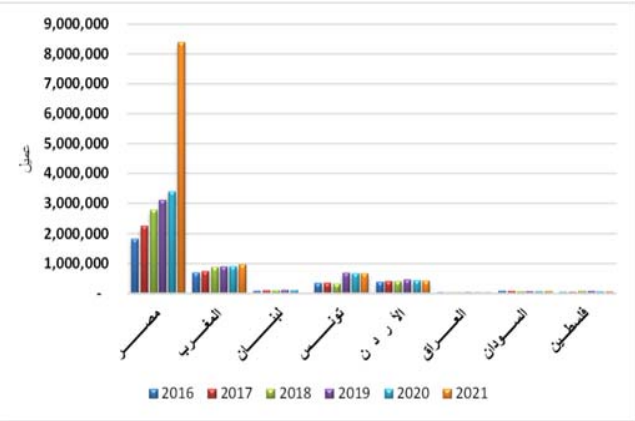

- المصدر: المصارف المركزية العربية، تقرير مدى الإنتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء

بالنسبة لجودة محفظة القروض لدى مؤسسات التمويل الأصغر العربية، فتُشير البيانات إلى أن المحفظة ذات جودة عالية، إذ بلغ متوسط النسبة المئوية لمحفظة القروض الخطرة لأكثر من 30 يوم حوالي 4.7 في المائة في نهاية عام 2020، علماً أن مؤسسات التمويل الأصغر العراقية كانت لديها النسبة الأعلى، حيث بلغت النسبة لديها حوالي 10 في المائة، في حين كانت النسبة الأقل لمؤسسات التمويل الأصغر التونسية، إذ بلغت حوالي 2 في المائة. أما معدل شطب الديون المعدومة فقد كان منخفضاً، حيث بلغ متوسط هذا المعدل حوالي 0.32 في المائة، علماً أن جميع مؤسسات التمويل الأصغر

شكل (4-17): النسبة المئوية لمحفظة القروض الخطرة لأكثر من 30 يوم ومعدل شطب الديون المعدومة في نهاية عام 2020، %

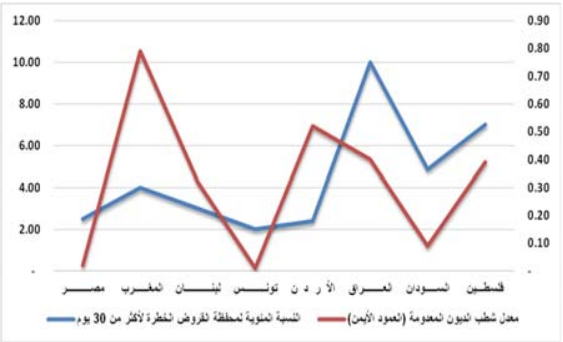

- المصدر: المصارف المركزية العربية، وتقرير شبكات التمويل الأصغر للدول العربية (سنابل)، وتقرير مدى الإنتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكس والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

** مصدر بيانات تونس: الموقع الإلكتروني لسلطة الرقابة على التمويل الصغير في تونس.

العربية كان لها معدل أقل من واحد في المائة، الأمر الذي قد يُشير إلى كفاءة هذه المؤسسات في تقييم العملاء قبل منحهم القروض. كذلك يمكن الإستنتاج بأنه وفي ضوء بيانات هذا القطاع، فإن المخاطر الناجمة عن هذا القطاع على الإستقرار المالي منخفضة وغير مقلقة خصوصاً أن هذا القطاع لا زال صغير الحجم نسبياً (شكل 4-17).

أخيراً وفيما يخص ربحية مؤسسات التمويل الأصغر العربية لعام 2020 (كونه لم تتوفر بيانات لعام 2021)، فقد حققت تلك المؤسسات عوائد جيدة؛ إذ بلغ كل من متوسط معدل العائد على الأصول ومعدل العائد على حقوق الملكية حوالي 5.0 في المائة و15.1 في المائة على التوالي، مما يُشير إلى كفاءة عملية منح القروض من قبل مؤسسات التمويل الأصغر، وقدرتها على المحافظة على الأصول وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، إضافةً إلى فاعليتها في إستخدام رأسمالها. هذا وقد حققت مؤسسات التمويل الأصغر السودانية المرتبة الأولى من حيث تحقيق أعلى معدل للعائد على الأصول بمعدل بلغ 13.3 في المائة، فيما حققت مؤسسات التمويل الأصغر المصرية المرتبة الأولى من حيث العائد على حقوق الملكية بمعدل بلغ 33.6 في المائة (شكل 4-18).

شكل (4-18): معدل العائد على الأصول ROA ومعدل العائد على حقوق الملكية ROE لمؤسسات التمويل الأصغر العربية خلال عام 2020

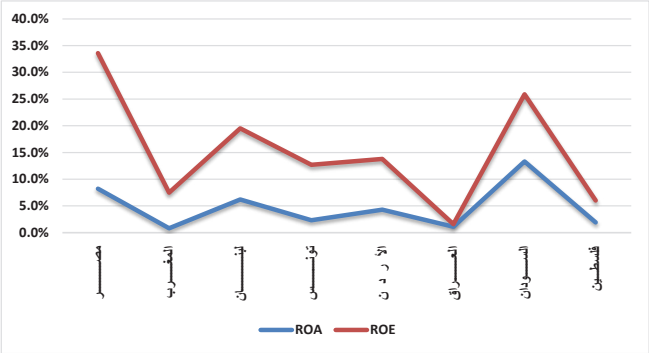

- المصدر: المصارف المركزية العربية، وتقرير شبكات التمويل الأصغر للدول العربية (سنابل)، وتقرير مدى الإنتشار العالمي وأسس مقارنة الأداء المالي الصادر عن سوق مكس والمواقع الإلكترونية للجهات الرقابية الرسمية.

2. شركات التمويل الأخرى[12]: يُعتبر قطاع شركات التمويل قطاع حيوي وهام في توفير التمويل في الإقتصاد جنباً إلى جنب مع القطاع المصرفي، حيث واصلت البنوك المركزية في الدول العربية إهتمامها في تطوير هذا القطاع الهام، ونظراً لاختلاف مكونات هذا القطاع وتبعيته في الدول العربية، تم تحليل هذا القطاع لكل دولة عربية على حدا، نستعرض فيما يلي نبذة عن أهم مكونات هذا القطاع في عدد من الدول العربية حسب ما توفر من بيانات.

في **المملكة الأردنية الهاشمية** يتكون قطاع الشركات المالية غير المصرفية من شركات الصرافة وشركات التأجير التمويلي وشركات التمويل المتعدد وشركات تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات المالية الأخرى، إضافة إلى شركات التأمين وشركات التمويل الأصغر والتي سبق تحليلها، وقد قام البنك المركزي الأردني بإخضاع شركات التمويل الأصغر إلى رقابته في عام 2015، ويسعى لإخضاع كافة شركات التمويل الأخرى إلى رقابته.

بلغت موجودات شركات التأجير التمويلي التابعة للبنوك في الأردن في نهاية عام 2020 حوالي 649.4 مليون دينار، مقابل 604.6 مليون دينار في نهاية عام 2019، أي بنسبة نمو بلغت 17 في المائة، وقد بلغت كل من نسبة إجمالي موجودات القطاع إلى إجمالي موجودات القطاع المالي ونسبة إجمالي موجودات القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 حوالي 1.2 في المائة و2.1 في المائة على التوالي. كما إرتفعت حقوق المساهمين في عام 2020 لتبلغ 333.3 مليون دينار مقابل 323 مليون دينار في عام 2019، أما فيما يتعلق بنتائج أعمال هذه

[12] مصدر البيانات: المواقع الإلكترونية للبنوك المركزية العربية وتقارير الإستقرار المالي والتقرير السنوي عن البنوك المركزية العربية، ويشمل هذا البند كل من: الأردن، الإمارات، البحرين، تونس، السعودية، السودان، عُمان، فلسطين، قطر، الكويت، مصر، المغرب.

الشركات، فقد إنخفض صافي الأرباح بعد الضريبة من 21.8 مليون دينار في عام 2019 إلى 13.4 مليون دينار في عام 2020، أي بنسبة تراجع 38.5 في المائة وذلك بسبب تداعيات جائحة كورونا، كما إنخفض العائد على حقوق المساهمين من 6.9 في المائة لعام 2019 إلى 4.05 لعام 2020، كما إنخفض معدل العائد على الموجودات من 3.7 في المائة في عام 2019 إلى 2.08 في المائة في عام 2020.

وفي **دولة الإمارات العربية المتحدة**[13]، بلغ إجمالي أصول شركات التمويل النشطة في 2020 ما نسبته 1 في المائة من إجمالي أصول النظام المصرفي، مما قد يُشير إلى إمكانية محدودة للغاية لإنتقال المخاطر النظامية إلى النظام المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة. وعلى غرار القطاع المالي العالمي، بقيت ربحية وجودة أصول قطاع شركات التمويل تحت الضغط خلال 2020. لكن بالرغم من ذلك، كانت شركات التمويل تتمتع برأس مال كافٍ، في حين وصلت نسبة السيولة الإجمالية للقطاع إلى مستوى أعلى من الحد الأدنى المطلوب، رغم وجود بعض التباينات الملحوظة بين شركات التمويل الفردية. وقد سبق أن أصدر المصرف المركزي نظاماً خاصاً بشركات التمويل في عام 2018، مع تحديد فترة تنفيذ مدتها ثلاث سنوات. وبسبب تداعيات الجائحة، عمد المصرف المركزي إلى تمديد الفترة الإنتقالية الأصلية حتى 30 يونيو 2023، مع الإمتثال العام لما يقرب من 70 في المائة في عام 2020. هذا وقد إنخفض إجمالي أصول 22 شركة تمويل نشطة تعمل في دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة 15.5 في المائة لتصل إلى 31.6 مليار درهم (حوالي 8.6 مليار دولار أمريكي)، علماً أن أصول هذا القطاع تبلغ حوالي 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي، وحوالي 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الإسمي غير النفطي.

علاوةً على ذلك، استحوذت شركات التمويل المملوكة للبنوك على حوالي 25.2 في المائة من إجمالي أصول القطاع، في حين تملكت شركات التمويل االإسلامية حوالي 55.6 في المائة من أصول القطاع، وسجلت جميع قطاعات شركات التمويل إنخفاضاً في الأصول خلال عام 2020. وقد بقيت القروض المكون الرئيس لأصول شركات التمويل، حيث استحوذت على ما نسبته 55.9 في المائة من إجمالي الأصول في عام 2020، تليها المعاملات النقدية وعمليات الإيداع والإستثمارات والأصول الثابتة والأصول الأخرى.

هذا وقد خفضت شركات التمويل أنشطة الإكتتاب الخاصة بها بشكل كبير خلال عام 2020 بسبب تداعيات جائحة كورونا، ما أدى إلى إنخفاض إجمالي القروض بنسبة 22.9 في المائة لتصل إلى 17.7 مليار درهم (4.8 مليار دولار أمريكي). علماً أن محفظة الإقراض لشركات التمويل تتكون بشكل أساسي من القروض العقارية التي شكلت 39.6 في المائة من إجمالي المحفظة، تليها قروض الشركات وبطاقات الإئتمان والقروض الشخصية، وذلك خلال عام 2020، حيث سجلت جميع قطاعات القروض المذكورة إنخفاضاً في الإقراض.

فيما يخص مؤشرات المتانة المالية، شهدت نسبة الأصول السائلة الإجمالي لشركات التمويل تحسناً في عام 2020، إذ بلغت 30.6 في المائة، وهي أعلى بكثير من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية البالغة 10 في المائة، ويُعزى هذا

[13] مصدر البيانات: تقرير الاستقرار المالي لعام 2020، الصادر عن مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي.

الإرتفاع بشكل جزئي إلى تفضيل السيولة الإحترازية بسبب حالة عدم اليقين الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد، إضافةً إلى ضعف الطلب على التمويل الجديد خلال العام.

أما جودة الأصول لشركات التمويل، فقد تراجعت جودة أصول القطاع خلال عام 2020، وارتفع معدل صافي القروض المتعثرة إلى 6.1 في المائة، ويرجع ذلك في المقام الأول إلى التأثير السلبي لجائحة كورونا، مقارنة مع 5.2 في المائة في عام 2019. لكن في المقابل، بقيت نسبة تغطية المخصصات مستقرة عند 97 في المائة في عام 2020، حيث كان الإرتفاع في إجمالي المخصصات متناسباً مع الإرتفاع في القروض المتعثرة.

بالنسبة لكفاية رأس المال، تمكن قطاع شركات التمويل من الحفاظ على مستويات جيدة من رأس المال في عام 2020، حيث بلغت نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول حوالي 40.6 في المائة، وتحسنت نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول بنحو 5 نقاط مئوية مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. ورغم إنخفاض إجمالي رؤوس الأموال، إلا أن الإنخفاض الأعلى في إجمالي الأصول أسهم في تحسين نسبة رأس المال. علاوة على ذلك، سجلت شركات التمويل المملوكة للبنوك معدل أعلى لنسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول مقارنة بالشركات غير المملوكة للبنوك.

أخيراً، فيما يخص ربحية القطاع، فقد أثرت جائحة كورونا على بيئة التشغيل في هذا القطاع، علماً أن نصف شركات التمويل حققت أرباح خلال عام 2020. وقد أسهم كذلك استمرار إرتفاع معدل التكلفة إلى الدخل (البالغ 75.2 في المائة لشركات التمويل)، إضافةً إلى إرتفاع رسوم إنخفاض القيمة بسبب الجائحة، إلى تسجيل خسائر لدى عدد من شركات القطاع.

وفي **مملكة البحرين**، إستطاعت شركات التمويل العاملة بالبحرين تحقيق تقدم كبير في المعاملات والخدمات التي تقدمها للجمهور وكذلك في جودة منتجاتها. وتتخصص شركات التمويل في توفير التمويل للأفراد (الإسكان، السيارات، القروض الشخصية) والشركات، حيث بلغ عدد هذه الشركات المرخصة 5 شركات في نهاية عام 2021. في الربع الأخير من عام 2021، بلغ إجمالي القروض المقدمة من شركات التمويل 1,028.7 مليون دولار. أي بإنخفاض بنسبة 6.3 في المائة مقارنة بالربع الأخير من عام 2020. وعلى مدى السنوات الست الماضية، شهد إجمالي القروض المقدمة ارتفاعاً تدريجياً من 907.2 مليون دولار في عام 2013، إلى 1,352.7 مليون دولار في عام 2019، لتنخفض بعد ذلك في عامي 2020 و2021 بسبب تداعيات فيروس كورونا المستجد.

وفي **الجمهورية التونسية**، تخضع البنوك والمؤسسات المالية الى رقابة البنك المركزي التونسي حسب القانون عدد 35 لسنة 2016، والقانون عدد 48 لسنة 2016 بغرض الحفاظ على متانتها وحماية المودعين ومستعملي الخدمات البنكية، بما يساهم في حسن سير القطاع البنكي وتحقيق الاستقرار المالي. تُعرّف المؤسسة المالية حسب القانون عدد 48 لسنة 2016 بأنها كل شخص معنوي يمارس بصفة اعتيادية العمليات البنكية الاتية: عمليّات منح القروض بجميع أشكالها، وعمليّات الإيجار المالي، وعمليّات خدمة إدارة القروض "الفكتورينغ"، وعمليّات الصيرفة الإسلامية.

بلغ إجمالي الموجودات لقطاع شركات الإيجار المالي والبنوك غير المقيمة وشركات الفكتورينغ حوالي 3.8 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 مقابل 4.1 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020، علماً أن نسبة حجم

موجودات شركات التأجير التمويلي إلى إجمالي موجودات القطاع المالي بلغت في نهاية عام 2021 ما نسبته 3.0 في المائة، وبلغت نسبة إجمالي موجودات شركات التأجير التمويلي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 3.7 في المائة في نهاية عام 2021.

وفي **المملكة العربية السعودية**، بلغ عدد شركات التمويل المرخصة في السعودية 43 شركة في عام 2021، مقابل 36 شركة في عام 2020، حيث تتكون هذه الشركات من شركات تمويل عقاري، وشركات تمويل غير عقاري، وشركة لإعادة التمويل، وشركة للتمويل المصغر، وشركة للتمويل الإستهلاكي المصغر. بلغت نسبة أصول قطاع شركات التمويل (العقاري وغير العقاري) من إجمالي أصول القطاع المالي 2.0 في المائة في نهاية 2021، كما بلغت نسبة أصول هذا القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي 7.8 في المائة في نهاية عام 2021. هذا وقد حققت مؤشرات هذا القطاع في عام 2021 نسب متفاوتة مقارنةً بعام 2020، حيث إرتفع رأس المال المجمع بما يقارب 36.1 في المائة ليصل إلى 5.2 مليار دولار أمريكي، وبلغ صافي الربح للقطاع 496 ألف دولار أمريكي لنفس الفترة بنسبة ارتفاع بلغت 109 في المائة عما كانت عليه في عام 2020، فيما إرتفع إجمالي الأصول بنسبة 17.5 في المائة ليصل إلى 14.3 مليار دولار أمريكي.

أما **في سلطنة عُمان** فقد قد منح الترخيص لشركات التمويل والتأجير وإخضاعها بصفة عامة لأحكام القانون المصرفي. ويغطي التعميم الرئيسي رقم (ف م 19) الصادر بتاريخ 11 فبراير 2006 المتطلبات الرقابية اللازمة المتعلقة بأعمال هذه الشركات. يجب على شركات التمويل والتأجير توفير رأسمال بحد أدنى قدره 25 مليون ريال عماني وتقييد التزامها الخارجية بخمسة أضعاف صافي قيمتها فقط. توجد حالياً 6 شركات تمويل وتأجير تمارس العمل ولها 43 فرعاً.

وفي **دولة فلسطين**، تقوم هيئة سوق رأس المال الفلسطينية بالرقابة والإشراف على شركات التأجير التمويلي استناداً لأحكام المادة (3) من قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004، كما أن المادة (7) من "قرار بقانون رقم (6) لسنة 2014 بشأن التأجير التمويلي" حددت مهام الهيئة في الرقابة والتنظيم والإشراف على نشاط التأجير التمويلي.

تتمثل التحديات الحالية التي تواجه شركات التأجير التمويلي في التوسع وإحداث إختراق، وذلك بقيام أحد الشركات العالمية في الإستثمار في السوق الفلسطيني ورفع مستوى التعاملات في نشاط وعقود التأجير التمويلي. إضافةً إلى قيام الشركات القائمة بالتوسع في القطاعات الإنتاجية والعقارية والإنشائية، وهي تواجه تحديات في ذلك نظراً لعدم إكتمال التعليمات المنظمة لتسجيل الأموال غير المنقولة والمستأجرة تأجيراً تمويلياً، وعدم وجود تعليمات بما يخص استفادة المؤجر من الإعفاءات الضريبية الممنوحة للمستأجر، كالإعفاء الجمركي للإستثمار، أو التأجير التمويلي لذوي الاحتياجات الخاصة.

إضافة إلى ذلك، تواجه شركات التأجير التمويلي العاملة في فلسطين صعوبة الوصول إلى مصادر تمويل مستدامة، للمساهمة في التوسع بعملياتها، إضافة إلى عدم توفر الوعي التام بهذا الخيار التمويلي وأهميته بين المواطنين وأصحاب المشاريع.

فيما يخص أهم المؤشرات المتعلقة بهذا القطاع، فقد شكلت نسبة حجم أصول التأجير التمويلي إلى إجمالي أصول القطاع المالي في فلسطين حوالي 0.76 في المائة في نهاية عام 2021، أما نسبة حجم الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت 0.93 في المائة في نهاية عام 2021، تقدم 9 شركات خدمات التأجير التمويلي للأفراد وللشركات لمختلف الأصول الاستهلاكية والانتاجية، هذا وقد بلغ حجم نشاط التأجير التمويلي 102.1 مليون دولار للعام 2021 و69 مليون دولار للعام 2020، وقامت الهيئة خلال السنوات الماضية باستحداث الأطر التشريعية والرقابية المناسبة لعمل شركات التأجير التمويلي، الامر الذي انعكس ايجاباً على تطور هذا القطاع وتحقيقه معدلات نمو خلال فترة زمنية قياسية، حيث تم إصدار ما يلي:

- إعداد قرار بقانون رقم (6) لسنة 2014 بشأن التأجير التمويلي.
- تعليمات رقم (1) لسنة 2016 بترخيص شركات التأجير التمويلي والرقابة عليها .
- إصدار تعميم بخصوص قرار معلومات عقد التأجير التمويلي رقم (1) لسنة 2016.
- إصدار تعميم بخصوص رفع كفاءة قطاع التأجير التمويلي في عمليات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.
- التعاون مع وزارة النقل والمواصلات الفلسطينية للعمل على إصدار تعليمات تعالج كافة النواحي الفنية والقانونية لتسجيل المركبات والمعدات الهندسية المؤجرة تأجيرا تمويلياً.
- التعاون مع دائرتي ضريبة الدخل والقيمة المضافة والعمل على إصدار تعليمات متخصصة في المعالجة الضريبية (الدخل والقيمة المضافة) لعقود التأجير التمويلي .
- التعاون والمشاركة مع وزارة الاقتصاد في مراجعة مسودة قانون ضمان الحق في المال المنقول والذي صدر في العام 2016.

تتمثل أبرز التحديات الحالية التي تواجه شركات التأجير التمويلي في التوسع وإحداث إختراق في القطاعات الإنتاجية والعقارية والانشائية، نظرا لعدم اكتمال البيئة القانونية الملائمة والمنظمة لعمل هذه القطاعات، بما يشمل آلية عمل النشاط وخصوصيته، وبخاصة تلك المتعلقة بتعليمات تسجيل الاصول المؤجرة تأجيراً تمويلياً (والمال غير المنقول)، وكذلك ما يخص إستفادة المؤجر من الاعفاءات الممنوحة للمستأجر، كالإعفاء الجمركي للإستثمار، أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

كما تواجه شركات التأجير التمويلي العاملة في فلسطين صعوبة في الوصول إلى مصادر تمويل مستدامة، للمساهمة في التوسع بعملياتها، إضافة إلى عدم توفر الوعي التام بهذا الخيار التمويلي وأهميته بين الموطنين وأصحاب المشاريع.

فيما يخص مؤشرات أداء القطاع، قد بلغت نسبة العائد على الأصول 0.29 في المائة للعام 2020، ونسبة العائد على حقوق الملكية 0.91 في المائة، وبلغت نسبة الإلتزامات إلى حقوق الملكية (المديونية) 2.11 في المائة.

من جهة أخرى، وفيما يخص قطاع تمويل الرهن العقاري في فلسطين، وتقوم هيئة سوق رأس المال بالرقابة والإشراف على شركات تمويل الرهن العقاري استناداً لأحكام المادة (3) من قانون هيئة سوق رأس المال رقم (13) لسنة 2004.

في هذا الإطار، يعمل في هذا القطاع شركة واحدة فقط وهي شركة تمويل الرهن العقاري الفلسطينية، والتي تعمل في السوق الثانوي لقطاع تمويل الرهن العقاري من خلال إعادة تمويل محافظ القروض للمصارف العاملة في السوق الأولي نظراً للسيولة العالية التي يتمتع بها القطاع المصرفي الفلسطيني، الأمر الذي شكل تحدياً أمام شركات تمويل الرهن العقاري في المنافسة والعمل ضمن السوق المباشر (الأولي) لقطاع تمويل الرهن العقاري.

وتتمثل التحديات التي تواجه هذا القطاع بما يلي:

- وجود فائض في السيولة لدى القطاع البنكي بالتالي إستخدام البنوك لأموالها وعدم اللجوء الى شركات تمويل الرهن العقاري وطلب إعادة تمويل محافظها. كما ان فائض السيولة لدى القطاع المصرفي يشكل تحديا أمام شركات تمويل الرهن العقاري في المنافسة والعمل إلى جانبها في السوق الأولي وتقديم خدمات الإقراض المباشر للمواطنين.
- عدم إكتمال وتحديث البيئة التشريعية المنظمة للقطاع العقاري، والتي تشكل الأساس لتطور ونمو القطاع العقاري من تحديث لقانون الرهن العقاري، وتنظيم عمل المطورين العقاريين والبيع بالتقسيط وغيرها من الأمور المهمة.
- محدودية الاراضي المسجلة رسمياً في دوائر تسجيل الأراضي (الطابو) والتي يمكن أن تتم عمليات الرهن عليها.
- إنتشار وتوسع قطاع الإسكان غير الرسمي بحيث تتم عمليات البيع والتقسيط مباشرة ما بين المطور والمستهلك دون وجود ضوابط تحدد حقوق والتزامات أطراف العلاقة.

وفي **دولة قطر**، بلغت موجودات شركات التمويل في نهاية عام 2021 حوالي 944.9 مليون دولار، مقابل 993.2 مليون دولار في نهاية عام 2020، أي بمعدل إنخفاض بلغ 4.9 في المائة. كما بلغت أنشطة التمويل الإسلامي التي تقدمها شركات التمويل المرخصة في قطر حوالي 708.2 مليون دولار في نهاية عام 2021، مقابل 772.8 مليون دولار في نهاية عام 2020، أي بمعدل انخفاض 8.4 في المائة. بالنسبة لحقوق المساهمين فقد بلغت 608.1 مليون دولار في نهاية عام 2021، مقابل 651.2 مليون دولار في نهاية عام 2020، أي بمعدل تراجع بلغ 6.6 في المائة.

وفي **دولة الكويت** يقوم بنك الكويت المركزي بالرقابة على شركات الإستثمار التقليدية والإسلامية فيما يخص نشاط التمويل فقط، وقد إستمرت شركات الإستثمار التقليدية –البالغ عددها 22 شركة- بتقديم خدماتها المالية. وقد بلغ حجم موجودات هذه الشركات في نهاية عام 2021 حوالي 7739.2 مليون دولار أمريكي، علماً أن حجم الموجودات في نهاية عام 2020 بلغ حوالي 8,596.3 مليون دولار أمريكي، مقابل 10,693 مليون دولار و9,922.8 مليون دولار و8,993.3 مليون دولار في نهاية الأعوام 2017 و2018 و2019 على التوالي، ويُعزى هذا التراجع في حجم الموجودات إلى إنخفاض عدد شركات الإستثمار التقليدية من 29 شركة في نهاية عام 2017 إلى 22 شركة

في نهاية عام 2021. وقد بلغت كل من نسبة إجمالي موجودات شركات التمويل والإقراض ونسبة إجمالي موجودات القطاع إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2021 حوالي 6.8 في المائة و18.4 في المائة على التوالي.

من جانب آخر، بلغ حجم التسهيلات الإئتمانية المقدمة من هذه الشركات حوالي 864.8 مليون دولار في نهاية عام 2021، مقابل 896.0 مليون دولار في نهاية عام 2020، مقابل 1,027.9 مليون دولار في نهاية عام 2019، علماً أن حجم التسهيلات الائتمانية بلغ حوالي 1,141.8 مليون دولار و1,109.9 مليون دولار في نهاية عامي 2017 و2018 على التوالي، في حين بلغ حجم إستثمارات هذه الشركات حوالي 3,084.7 مليون دولار و2,971.2 مليون دولار في نهاية عامي 2021 و2020، مقابل حوالي 3,192 مليون دولار في نهاية عام 2019، في حين بلغ حجم الإستثمارات حوالي 3,254.8 مليون دولار و3,305.3 مليون دولار في نهاية عامي 2017 و2018 على التوالي. أما شركات الإستثمار الإسلامية والبالغ عددها 25 شركة، فقد بلغ حجم موجوداتها 9,357.5 مليون دولار و10,411.4 مليون دولار في نهاية عامي 2021 و2020 مقابل 11,694.4 مليون دولار في نهاية عام 2019، هذا وقد بلغ حجم موجودات هذه الشركات 13,989.8 مليون دولار و12,107.3 مليون دولار في نهاية عامي 2017 و2018. علماً أن عدد شركات الإستثمار الإسلامية بلغ 39 شركة و37 شركة و35 شركة في الأعوام 2017 و2018 و2019 على التوالي، ثم إنخفض إلى 32 شركة في نهاية عام 2020 و25 شركة في نهاية عام 2021 كما سبق ذكره. وقد بلغ حجم التمويل المقدم من هذه الشركات حوالي 871.1 مليون دولار و925.8 مليون دولار في نهاية عامي 2021 و2020 على التوالي، علماً أن حجم التمويل بلغ حوالي 1,071.8 في نهاية عام 2019، مقابل حوالي 1,062.6 مليون دولار و1,024.2 مليون دولار في نهاية عامي 2017 و2018 على التوالي، أما حجم الإستثمارات المالية فقد بلغ حوالي 2,850.5 مليون دولار و3,402.9 مليون دولار في نهاية عامي 2021 و2020 على التوالي، علماً أن حجم الإستثمارات بلغ حوالي 3,771.8 مليون دولار في نهاية عام 2019، مقابل حوالي 4,086.4 مليون دولار و3,964.6 مليون دولار في نهاية عامي 2017 و2018 على التوالي.

وفي **دولة ليبيا** توجد شركة واحدة في الوقت الحالي تزاول نشاط التأجير التمويلي، وهي أصبحت خاضعة لرقابة مصرف ليبيا المركزي وليس لوزارة الإقتصاد كما كان في السابق، كذلك تقدمت بعض المصارف بطلبات لمصرف ليبيا المركزي للموافقة على تأسيس شركات تأجير تمويلي ولازالت هذه الطلبات قيد الدراسة.

في **جمهورية مصر العربية**، بلغ عدد الشركات الحاصلة على رخصة مزاولة التمويل العقاري في السوق المصري 16 شركة بنهاية عام 2021 (منها شركة واحدة لإعادة التمويل العقاري)، وقامت شركات التمويل العقاري بمنح 8.1 مليار جنيه لعملائها خلال عام 2021 مقارنة بـ 3.4 مليار جنيه خلال عام 2020 بمعدل نمو بلغ 138.2 في المائة. ويعزى ذلك جزئياً إلى تعافي السوق العقاري بشكل كبير من جراء جائحة كورونا، بإضافة إلى توجه شركات التطوير العقارى للتعامل مع شركات التمويل العقاري بشكل أكبر .

أما فيما يخص التأجير التمويلي، فقد بلغ إجمالي عدد الشركات المسجلة لدى الهيئة عدد 46 شركة بنهاية عام 2021، كما بلغت قيمة عقود التأجير التمويلي 79.8 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بـ 58.9 خلال عام 2020 بمعدل ارتفاع بلغ 35.5 في المائة. وقد يعزى هذا الإرتفاع إلى تعافي نشاط التأجير التمويلي من حالة التباطؤ التي سادت عام 2020 نتيجة لتأثر الأنشطة الاقتصادية بتداعيات جائحة كورونا. بالنسبة لنشاط التخصيم، فيُعد هذا

النشاط أحد الركائز الهامة لتوفير رأس المال، وقد بلغت قيمة الأوراق المخصمة 20.3 مليار جنيه خلال عام 2021 مقارنة بـ 11.3 مليار جنيه خلال عام 2020 محققة معدل نمو بلغ 79.6 في المائة، ويرجع ذلك بشكل كبير إلى إقبال الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية في الحصول على ترخيص مزاولة نشاط التخصيم، وزيادة عدد شركات التخصيم، إضافة إلى إستحداث نشاط التخصيم الإستهلاكي.

من جانب آخر، فيما يخص التمويل الإستهلاكي، يُعد هذا النشاط أحد الوسائل الرئيسة لتحقيق العدالة الإجتماعية، حيث يتيح للطبقات متوسطة ومحدودة الدخل الوصول إلى الخدمات المالية، مما يسهم في تحقيق الشمول المالي الذي يعد أحد الأركان الأساسية لأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أقرتها منظمة الأمم المتحدة، كما يمثل عنصرًا رئيسيًا في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030. يعد نشاط التمويل الاستهلاكي أحدث الأنشطة المالية غير المصرفية التي خضعت لرقابة الهيئة العامة للرقابة المالية وفقًا لأحكام القانون رقم (18) لسنة 2020. وقد بلغت قيمة التمويل الاستهلاكي الممنوح 17 مليار جنيه خلال عام 2021، مقارنة بـ 8.4 مليار جنيه خلال عام 2020، محققًا معدل نمو بلغ 102.4 في المائة.

وفي **المملكة المغربية**، يخضع قطاع شركات التمويل لرقابة بنك المغرب. ويتكون هذا القطاع في سنة 2021، من 12 شركة متخصصة في قروض الاستهلاك، و7 شركات متخصصة في قروض التأجير، وشركتين للقروض العقارية، وشركتين لتحصيل وشراء الديون، وشركة للكفالة، و3 شركات متخصصة في تمويلات أخرى. ويبلغ إجمالي موجودات هذا القطاع حوالي 13 مليار دولار.

إضافةً إلى ما سبق، فقد صادق البرلمان (مجلس المستشارين) في يناير 2021 على قانون جديد حول التمويل التعاوني أو الجماعي (Crowdfunding)، وهي آلية جديدة لتمويل المشاريع، تتم من خلال جمع تمويلات المساهمين عبر منصة إلكترونية، بهدف تمويل المبادرات سواء ربحية أو غير ربحية.

قطاع شركات الصرافة[14]

يُعتبر قطاع شركات الصرافة قطاعاً هاماً في الدول العربية، حيث يلعب القطاع دوراً فاعلاً في الاقتصاد من خلال تلبية الإحتياجات المحلية من العملات الأجنبية لمجموعة متنوعة من المعاملات الإقتصادية غير المنظورة مثل السفر إلى الخارج لأغراض السياحة أو التعليم أو الصحة. ولكن أهم دور تؤديه هذه الشركات هو تحويل الأموال من قبل المقيمين في الخارج إلى عائلاتهم في بلدانهم الأصلية، ونظراً لمحدودية البيانات الرسمية المنشورة لهذا القطاع، نستعرض فيما يلي تطورات هذا القطاع في بعض الدول العربية.

في **المملكة الأردنية الهاشمية** تتولى دائرة مراقبة أعمال الصرافة من خلال الرقابة المكتبية والميدانية مهمة التأكد من مدى التزام شركات الصرافة بأحكام قانون أعمال الصرافة، والذي يشكل الإطار التشريعي الناظم للنشاط الصيرفي والأنظمة والتعليمات الصادرة بمقتضاه وأية تشريعات أخرى ذات علاقة، كما تساهم الدائرة بتعزيز

[14] مصدر البيانات: المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

منظومة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل إنتشار أسلحة الدمار الشامل، حيث تتبع الدائرة في ذلك المنهج المبني على المخاطر (RBA)، إضافة إلى قيامها بدراسة طلبات الترخيص لمزاولة أعمال الصرافة، وطلبات تفرع شركات الصرافة المرخصة، وتجديد تراخيصها وإعداد الدراسات التحليلية للبيانات المقدمة من شركات الصرافة حول تعاملها بالعملات الأجنبية والمعادن الثمينة، كما تستجيب الدائرة لأية مستجدات أو ظروف طارئة من خلال وضع التعليمات والإجراءات والإرشادات اللازمة لضمان استمرار عمل القطاع الصيرفي ضمن بيئة صيرفية آمنة ومستقرة، وتوظيف وإستخدام الموارد المتاحة للدائرة والوسائل الرقابية وبما ينسجم مع أي مستجدات وظروف طارئة وضمن تدابير إحترازية ملائمة للأوضاع والظروف المستجدة، وذلك استمراراً للدور الرقابي المُناط بالدائرة على القطاع الصيرفي. كما وتساهم الدائرة بشكل مباشر بتحقيق غاية البنك المركزي الإستراتيجية المتمثلة بتعزيز رقابة البنك المركزي على القطاع الصيرفي وتطويره. في هذا السياق، بلغ عدد شركات الصرافة المرخصة في المملكة (117) شركة عاملة وذلك من خلال مراكزها الرئيسة، إضافة إلى (162) فرعاً موزعة في كافة محافظات الأردن وبما مجموعه 279 موقعا صيرفياً مختلفة من حيث الإنتشار وحجم الأعمال، كما بلغ إجمالي رؤوس أموال شركات الصرافة خلال عام 2021 (98,3) مليون دينار أردني (138.6 مليون دولار أمريكي). بالنسبة للمؤشرات المالية للقطاع الصيرفي كما في نهاية 2020، فقد بلغ معدل العائد على الموجودات 2.34 في المائة، ومعدل العائد علة حقوق الملكية 3.84 في المائة، ومعدل العائد على رأس المال 3.96 في المائة، وإجمالي مشتريات ومبيعات العملات الأجنبية 5154 مليون دينار و5169 مليون دينار على التوالي.

وفي دولة **الإمارات العربية المتحدة**، تعد الإمارات مركزاً عالمياً لتحويل العملات ونقل الأموال من الشرق الأوسط وآسيا وإفريقيا، بفضل العمالة الوافدة، ونمو الأعمال والسياحة. وبلغت قيمة تحويلات العاملين الصادرة باتجاه بلدانهم في عام 2020 حوالي 156.8 مليار درهم (حوالي 42.7 مليار دولار)، استحوذت البنوك على 72 في المائة منها، فيما تنفذ شركات الصرافة البقية. وقد بلغ عدد شركات الصرافة 88 شركة في نهاية عام 2020، مقابل 104 شركات و123 شركة في نهاية عامي 2019 و2018 على التوالي. تمثل التحويلات الشخصية الموجهة للخارج، تحويلات المغتربين وكذلك تحويلات المواطنين الشخصية. وخلال عام 2020، تراجعت التحويلات بما قيمته 8.3 مليار درهم مقارنة الفترة نفسها من عام 2019، وهو ما يُعزى بشكل رئيس، إلى انخفاض التحويلات الشخصية الموجهة للخارج، التي جرى تسويتها من خلال شركات الصرافة بنسبة 13.8 في المائة أو 18.1 مليار درهم. وفي الوقت نفسه، سجلت التحويلات الشخصية الموجهة للخارج، والتي جرت تسويتها من خلال البنوك زيادة بنسبة 28.8 في المائة أو 9.8 مليار درهم مقارنة بنفس الفترة من عام 2019.

فيما يخص مؤشرات أداء القطاع، فقد بلغ إجمالي الأصول التي سجلها قطاع الصرافة 10 مليارات درهم في عام 2020. بشكل عام، يتمتع القطاع بحجم كاف من رأس المال بمقدار 2.5 مليار درهم، وهو ما يمثل حوالي 25 في المائة من إجمالي الأصول. ويبلغ الحد الأدنى لرأس المال المدفوع المطلوب لشركات الصرافة وفقاً لنظام المصرف المركزي 50 مليون درهم للكيانات التي تم تأسيسها كشركات ذات مسؤولية محدودة، أما بالنسبة لشركات الصرافة العاملة كمؤسسات فردية أو شراكات، فإن الحد الأدنى لرأس المال المدفوع يتراوح من مليونين إلى 10 ملايين

درهم. وحسب متطلبات المصرف المركزي، يجب على شركات الصرافة الحفاظ على سيولة كافية. ووفقاً لأنظمته، يجب أن تمثل الأصول المتداولة لشركات الصرافة 1.2 ضعف الخصوم المتداولة على الأقل.

وفي **مملكة البحرين** تشمل المؤسسات المالية غير المصرفية في البحرين مؤسسات الصرافة المتخصصة في التحويلات المالية السريعة والموثوقة وصرف العملات، والتي تقدم خدماتها للأفراد والشركات والمؤسسات في مجال استبدال العملات والتحويلات المالية. واعتباراً من ديسمبر 2018، كان هناك 18 مؤسسة مرخصة للصرافة، وكلهم مدرجون محلياً. ويشهد سوق الصرافة والتحويلات المالية في البحرين نمواً خلال السنوات القليلة الماضية، مما يشجع شركات الصرافة على التوسع، وقد بلغ حجم موجودات قطاع شركات الصرافة في نهاية عام 2021 حوالي 288 مليون دولار أمريكي، مقابل حوالي 248 مليون دولار في نهاية عام 2020، أي بمعدل نمو بلغ 16.1 في المائة، وذلك نتيجة للتحسن الواضح في بندي النقد والموجودات الأخرى. أما في جانب المطلوبات، فقد إرتفع رأس المال والإحتياطي لدى شركات الصرافة في البحرين بمعدل 12 في المائة في نهاية عام 2020، إذ بلغت قيمة إجمالي رأس المال والإحتياطي في نهاية عام 2021 حوالي 175.1 مليون دولار أمريكي، مقابل 156.3 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020.

وفي **الجمهورية التونسية** تم السماح بإحداث مكاتب الصرف وتوسيع نشاطهم بتمكين الشخص الواحد من فتح أكثر من مكتب، يضبط منشور البنك المركزي التونسي عدد 07 لسنة 2018 المؤرخ في 30 يوليو 2018 شروط ممارسة نشاط الصرف اليدوي من قبل الأشخاص الطبيعيين عن طريق فتح مكاتب صرف، وقد بلغ عدد مكاتب الصرف المرخص لها من قبل البنك المركزي 211 مكتب، منها 186 مكتباً باشرت نشاطها وموزعة على 19 ولاية في تونس. وقد بلغ حجم المبالغ بالعملات التي تم إحالتها لدى مكاتب الصرف في نهاية ديسمبر 2020 حوالي 500 مليون دولار.

وفي **دولة فلسطين** يعتبر قطاع الصرافة ركناً أساسياً من عناصر الإستقرار المالي كون شركات الصرافة تلعب دوراً مهماً في تلبية احتياجات الجمهور من العملات المختلفة، فضلاً عن تقديم الخدمات الأخرى "تحويل الأموال، شراء الشيكات"، كما تلعب دوراً مهماً في تعزيز الشمول المالي وضمان وصول الخدمات المالية لكافة المناطق في فلسطين. وسعياً من سلطة النقد بشكل مستمر لتطوير المنهجيات والأدوات الرقابية بما يتلاءم مع التطورات الرقابية والتكنولوجية، فقد قامت بتطوير نظام آلي لتسهيل عمليات الرقابة المكتبية والميدانية على قطاع الصرافين، وذلك من أجل تحسين كفاءة هذه العمليات وتحسين فعالية مخرجاتها.

يتم الإشراف على قطاع الصرافة بموجب أحكام القرار رقم (41) لسنة 2016 والتعليمات الرقابية المنظمة للعمل الصيرفي، وتم خلال العام 2020 إصدار تعليمات رقم (2020/29) بشأن تنظيم عمل الصرافين كوكلاء لمقدمي خدمات الدفع. وتهدف سلطة النقد من الرقابة على القطاع إلى مجموعة من الأهداف فيما يلي أهمها:

1. المساهمة في إستراتيجية الشمول المالي وتعزيز الإستقرار المالي.
2. حماية حقوق جمهور المواطنين المتعاملين مع الصرافين (حماية المستهلك).
3. تنظيم العلاقة ما بين المصارف والصرافين .
4. ربط اشكال ومتطلبات الترخيص بالخدمات المقدمة.
5. حماية القطاع الصيرفي بشكل عام.

وقد شكلت نسبة حجم الأصول إلى حجم أصول القطاع المصرفي في فلسطين حوالي 0.4 في المائة في نهاية عام 2020، أما نسبة حجم الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت 0.5 في المائة في نهاية عام 2020، ويمارس قطاع الصرافة مهنة الصرافة من خلال تقديم خدمات بيع وشراء العملات المختلفة وإرسال وإستقبال الحوالات المالية بمختلف أشكالها، وتقديم خدمات أخرى مثل شراء الشيكات وخدمات الدفع كوكلاء، وينتشر في فلسطين 241 شركة/ محل صرافة منها 35 شركة ومحل في قطاع غزة. وقد بلغ رأس مال القطاع حوالي 73.3 مليون دولار، وإجمالي موجودات بحوالي 84.3 مليون دولار، وموجودات متداولة بحوالي 80.8 مليون دولار كما في نهاية عام 2021. ومن أبرز المخاطر والتحديات التي تواجه القطاع هو الزيادة المستمرة في ترخيص شركات الصرافة في ظل محدودية السوق.

وفي **دولة قطر** بلغ حجم أصول قطاع شركات الصرافة في قطر حوالي 567.9 مليون دولار في نهاية عام 2020، مقابل 623.6 مليون دولار في نهاية عام 2019، أي بنسبة إنخفاض بلغت 9.0 في المائة. في حين إرتفع رأس المال المدفوع للقطاع من 211.5 مليون دولار في نهاية عام 2019 إلى 218.4 مليون دولار في نهاية عام 2020. أما عن مؤشرات أداء القطاع فقد كانت جيدة، إذ إرتفعت الأرباح المدورة للقطاع من 40.7 مليون دولار في نهاية عام 2019 إلى 54.0 مليون دولار في نهاية عام 2020، وكذلك إرتفعت نسبة حقوق المساهمين من 307.7 مليون دولار في نهاية عام 2019 إلى 335.3 مليون دولار في نهاية عام 2020، محققةً نمواً بمعدل 9.0 في المائة.

وفي **دولة الكويت** بلغ عدد شركات الصرافة 32 شركة في نهاية عام 2021 مقابل 38 شركة صرافة في نهاية عام 2020، وقد بلغ حجم أصول هذا القطاع نحو 874.1 مليون دولار في نهاية عام 2021، مقابل حوالي 805.9 مليون دولار في نهاية عام 2020، وحوالي 752.5 مليون دولار في نهاية عام 2019، وقد شكلت نسبة حجم الأصول إلى حجم أصول القطاع المالي في الكويت حوالي 0.3 في المائة في نهاية عام 2021، أما نسبة حجم الأصول إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغت 0.8 في المائة في نهاية عام 2021. وقد عوضت شركات الصرافة تراجع أرباحها في عام 2019، الذي تراجع آنذاك بنسبة 2.3 في المائة مقارنةً بعام 2018، إلا أن هذه الشركات حققت أرباحاً بلغت حوالي 149.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، و120.3 مليون دولار في نهاية عام 2020 مقابل 45.0 مليون دولار لنفس الفترة من عام 2019، علماً أن هذه الشركات حققت صافي أرباح حوالي 59.3 مليون دولار في نهاية عام 2019 مقابل حوالي 60.5 مليون دولار في نهاية عام 2018، وقد ارتفع صافي أرباح الشركات بشكل أساسي بسبب ارتفاع إيرادات بيع العملات من جهة، وتراجع بند المخصصات من جهة أخرى، الأمر الذي يُشير إلى كفاءة هذه الشركات بتحقيق إيرادات من أعمالها الرئيسية.

الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية

كدرس مُستفاد من الأزمة المالية العالمية في عام 2008، برزت الحاجة إلى تنظيم كافة مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي وخصوصاً شركات التمويل بكافة أنواعها (بما في ذلك صيرفة الظل Shadow Banking). فغياب البيانات اللازمة حول القطاع وعدم توفر المتابعة والرقابة الكافية عليه، قد يترتب عنه نشوء فقاعات أصول ومخاطر نظامية تؤثر سلباً على الإستقرار المالي. وعليه، من الأهمية بمكان، قيام السلطات الرقابية بدراسة واقع هذا القطاع وتعريف نشاطه وتحدياته بشكل دقيق مع التركيز على توفير بيانات دقيقة تمكن من متابعة القطاع، وذلك للوقوف على حجمه ومخاطره. كما يتطلب الأمر تنسيقاً أكبر بين مختلف السلطات الإشرافية والرقابية على القطاع المالي والمصرفي. في هذا السياق، إن أساليب الرقابة على القطاع المالي غير المصرفي قد تختلف من دولة عربية إلى أخرى (مثل باقي دول العالم)، فبعض الدول أوكلت مهام الرقابة على معظم مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي إلى البنك المركزي، في حين أن بعض الدول لديها هيئات رقابية متعددة على القطاع، مع وجود تنسيق فيما بينها، حيث إن التنسيق بين السلطات الرقابية والإشرافية أساس لنجاح قياس المخاطر الناشئة عن القطاع المالي غير المصرفي بشكل فعّال، على أن تتوفر لدى الجهة الرقابية القدرة والصلاحية والأدوات المناسبة لمعالجة مخاطر القطاع بما يعزز من الإستقرار المالي.

في هذا السياق، في حال كان التوجه الإشرافي في الدولة، لوجود هيئات إشرافية مستقلة متعددة على القطاع المالي غير المصرفي، من المناسب التنسيق بين المصرف المركزي وهذه الهيئات، قد يكون من خلال توقيع مذكرات تفاهم بخصوص الجوانب التي تهم المصرف المركزي، مثل قضايا المخاطر النظامية (بما في ذلك مخاطر العدوى)، وحماية المستهلك المالي، والشمول المالي، والإستقرار المالي. كذلك تبرز أهمية تشكيل لجنة إدارة أزمات أو لجنة استقرار مالي داخل المصرف المركزي وبرئاسته، على أن تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة المالية وهيئة الأوراق المالية وهيئة التأمين والسلطات الإشرافية على المؤسسات المالية غير المصرفية، للتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الإحترازية الجزئية والكلية وقياس مخاطر قطاع المؤسسات المالية غير المصرفية

شكل (4-19): السلطات الرقابية على مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية

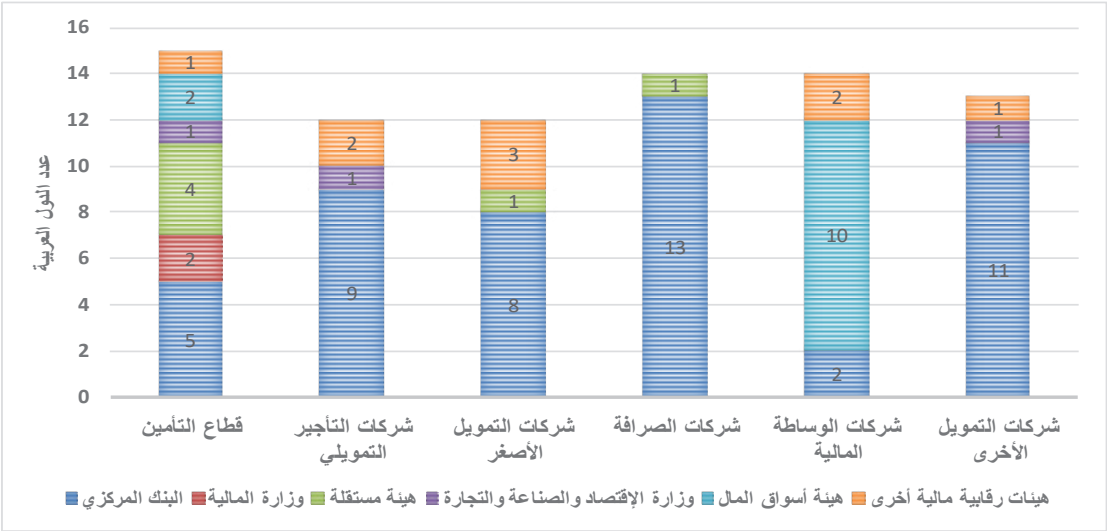

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

بالقدر الكافي. إضافةً إلى تعزيز فعالية السياسة الإحترازية الكلية والتطبيق الأمثل لأدواتها. يبين الشكل (4-19) والجدول (4-1) تفاصيل شكل الرقابة على مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية.

جدول (4-1): السلطات الرقابية على مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية

الدولة	قطاع التأمين	شركات التمويل الأصغر	شركات التأجير التمويلي	شركات الصرافة	شركات الوساطة المالية	شركات التمويل الأخرى
الأردن	تم إقرار قانون تنظيم أعمال التأمين 12 لسنة 2021 والذي تم بموجبه نقل مهام الرقابة على أعمال التأمين من وزارة الصناعة والتجارة إلى البنك المركزي الأردني وقد أصبح القانون نافذ بتاريخ 2021/6/15	البنك المركزي	وزارة الصناعة والتجارة	البنك المركزي	هيئة الاوراق المالية	وزارة الصناعة والتجارة
الإمارات	البنك المركزي	-	-	البنك المركزي	هيئة الأوراق المالية والسلع	البنك المركزي
البحرين	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي
تونس	الهيئة العامة للتأمين-وزارة المالية	سلطة الرقابة على التمويل الصغير	البنك المركزي	البنك المركزي	هيئة السوق المالية	-
السعودية	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	هيئة السوق المالية	البنك المركزي
السودان	هيئة الرقابة على التأمين	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	هيئة أسواق المال	-
العراق	ديوان التأمين-وزارة المالية	أخرى	أخرى	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي
عُمان	الهيئة العامة لسوق المال	البنك المركزي	البنك المركزي	البنك المركزي	الهيئة العامة لسوق المال	البنك المركزي
فلسطين	هيئة سوق رأس المال	سلطة النقد	هيئة سوق رأس المال	سلطة النقد	هيئة سوق رأس المال	-
قطر	البنك المركزي	البنك المركزي	-	البنك المركزي	هيئة قطر للأسواق المالية	البنك المركزي
الكويت	وزارة التجارة والصناعة، لاحقاً تم إنشاء وحدة تنظيم التأمين وذلك بدءً من 1-9-2019.	-	البنك المركزي	بنك الكويت المركزي (المؤسسات الفردية والشركات التي لا تقوم بتحويل أموال، تخضع لوزارة التجارة والصناعة)	هيئة أسواق المال	البنك المركزي
لبنان	وزارة الإقتصاد والتجارة	لجنة الرقابة على المصارف	لجنة الرقابة على المصارف	لجنة الرقابة على المصارف	هيئة الأسواق المالية	لجنة الرقابة على المصارف
ليبيا	هيئة الإشراف والرقابة على التأمين	-	البنك المركزي	البنك المركزي	سوق الأوراق المالية-البنك المركزي	البنك المركزي
مصر	الهيئة العامة للرقابة المالية	الهيئة العامة للرقابة المالية	الهيئة العامة للرقابة المالية	البنك المركزي	الهيئة العامة للرقابة المالية	الهيئة العامة للرقابة المالية
المغرب	هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الإجتماعي	البنك المركزي	البنك المركزي	مكتب الصرف	الهيئة المغربية لسوق الرساميل	البنك المركزي

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2021، صندوق النقد العربي.

الخلاصة

إنطلاقاً مما تقدم، يُمكن الإستنتاج بأن القطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية، وإن كان حجمه النسبي قليل بالمقارنة مع المجموعات الإقليمية الأخرى، وبالمقارنة مع حجم القطاع المصرفي في الدول العربية، إلا أنه قطاع متين ومستقر ولا يستدعي القلق بالرغم من الظروف والتحديات التي تواجهها بعض الدول العربية، إضافةً إلى الأثر العميق لأزمة فيروس كورونا المُستجد وإنعكاساتها على إقتصادات الدول العربية.

من جانب آخر، وفي إطار حرص صندوق النقد العربي على مواكبة دوله الأعضاء في مجال الإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية الهادفة إلى تعزيز الإستقرار المالي في المنطقة العربية، ولتعزيز الإهتمام بالقطاع المالي غير المصرفي في الدول العربية، ودوره في الشمول المالي والتنمية الإقتصادية، وحماية القطاع من المخاطر التي قد يتعرض لها، قام الصندوق خلال عام 2021 بإصدار المبادئ الإرشادية حول تعزيز الدور الإشرافي للمصارف المركزية في التعامل مع مخاطر المؤسسات المالية غير المصرفية في الدول العربية (ملحق 1). حيث تضمنت المبادئ الإرشادية مجموعة من التوصيات المتعلقة بسياسة المصرف المركزي وتعزيز دوره في تقييم مخاطر المؤسسات المالية غير المصرفية، حيث تؤكد على قيام المصرف المركزي بالتعاون مع الجهات الرسمية المعنية، بوضع تعريف دقيق على مستوى الدولة لمؤسسات القطاع المالي غير المصرفي التي يُفترض أن تخضع لإشرافه، والقيام بدراسة معمقة حول واقع القطاع في الدولة، للوقوف على حجمه وطبيعته والتحديات التي تواجهه.

كما أكدت المبادئ على ضرورة تحديد المتطلبات الإشرافية للقطاع المالي غير المصرفي، بما يشمل بحد أدنى: متطلبات الترخيص والتفرع، والحوكمة، ومتطلبات كفاية رأس المال والسيولة، والإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخطط الإحلال والتعاقب الوظيفي، والإفصاح، والبيانات والتقارير الدورية، وإعداد وإعتماد خطط معتمدة من الإدارة العليا للمصرف المركزي، حول كيفية تنفيذ المهام الخاصة بالتفتيش الميداني والرقابة المكتبية على المؤسسات المالية غير المصرفية، ومؤشرات تقييم أدائها.

كذلك أوصت المبادئ بأهمية قيام إدارات الإستقرار المالي في المصارف المركزية بتقييم المخاطر النظامية الناشئة عن القطاع المالي غير المصرفي بشكل مستمر، والنظر في وضع الأطر الملاءمة لتوسيع قاعدة البيانات لدى شركات المعلومات الإئتمانية لتشمل عمليات مؤسسات وشركات القطاع المالي غير المصرفي. على صعيد آخر، أشارت المبادئ الإرشادية إلى أهمية قيام المصرف المركزي بتوسيع شمولية نطاق حماية المستهلك المالي في المصارف المركزية، بحيث تغطي كافة عملاء القطاع المالي غير المصرفي، وإلزام مؤسسات القطاع بإنشاء وحدات شكاوى، وتطبيق التعليمات في هذا الشأن.

إضافةً لما تقدم، تطرقت المبادئ إلى العديد من الجوانب التي تهم قضايا القطاع المالي غير المصرفي، أهمها المتطلبات الرقابية والإحترازية، ومنظومة إدارة المخاطر، واختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية والجزئية، وخطط استمرارية العمل، وخطط التعافي، والتقنيات المالية الحديثة، والشمول المالي الرقمي، وإدارة الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ وغيرها من الجوانب التي تعزز من الإستقرار المالي.

إختبارات الضغط (التحمل) ونتائجها على مستوى الجهاز المصرفي في الدول العربية

تعد اختبارات الضغط أحد الأدوات التحليلية الرئيسة للسياسة الإحترازية الجزئية والكلية ذات البعد المستقبلي، والتي تهدف إلى تقييم مدى قدرة كل بنك والقطاع المصرفي على مواجهة المخاطر والصدمات المختلفة في ظل ظروف إستثنائية معاكسة ذات احتمالية حدوث منخفضة، وذلك من خلال قياس تأثيرها على مجموعة المؤشرات المالية متمثلة بشكل أساسي في الربحية ومدى كفاية رأس المال والسيولة، وذلك بناءً على مجموعة من السيناريوهات التي تعكس الظروف المحلية أو العالمية. وتتفاوت السيناريوهات المستخدمة لإجراء اختبارات الضغط في حدة تأثيرها، حيث تتدرج من الإفتراضات الأساسية منخفضة الحدة، ثم المتوسطة، وصولاً للإفتراضات الأشد تأثيراً على المركز المالي للبنك والقطاع المصرفي.

هذا ويهدف تطبيق الإختبارات بناءً على السيناريوهات المستخدمة - سواء على المستوى الكلي أو البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً أو على المستوى الجزئي - إلى تحديد أهم المخاطر، والتحقق من قدرة البنوك على مواجهة تلك المخاطر مع الإحتفاظ بمؤشرات سلامة مالية جيدة. وبناءً على نتائج إختبارات الضغط على المستوى الكلي، يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة مثل تعزيز الإجراءات الإحترازية والإستباقية بعد تحديد المخاطر النظامية بهدف تعزيز الإستقرار المالي. وعلى المستوى الجزئي، فيمكن إتخاذ القرارات التي تخص تعديل إستراتيجية وسياسة وحدود المخاطر لدى البنك، إضافة إلى تطوير خطط الطوارئ للتعامل مع المخاطر المختلفة وتفعيل أدوات تخفيف المخاطر مثل أدوات التحوط والضمانات المقبولة، الأمر الذي يساهم في الحد من الخسائر غير المتوقعة. إلى جانب ذلك، تُمكن نتائج اختبارات الضغط البنوك من إجراء عملية التخطيط الرأسمالي من خلال التقييم الداخلي لكفاية رأس المال لمواجهة كافة المخاطر الجوهرية، والحد من تأثير المخاطر على أدائها المالي.

ويتم بناء سيناريوهات إختبارات الضغط بحيث تعكس التداعيات المتوقعة للأزمات والصدمات المختلفة، وذلك بهدف تقدير قيمة رأس المال الإضافي المطلوب تكوينه أو متطلبات السيولة اللازمة لاستيعاب الخسائر الناتجة عن الآثار السلبية والتحديات المرتبطة بتلك الأزمات، مثل التغيرات المناخية، والكوارث الطبيعية، والأزمات الصحية مثل جائحة فيروس كورونا المستجد، والأحداث السياسية مثل الحرب الروسية – الأوكرانية الحالية وما نتج عنها من تهديد لسلاسل الإمداد العالمية، والتأثير السلبي على حركة التجارة العالمية، وتقلبات الأسواق المالية، مما ترتب عليه إرتفاع مستويات المخاطر وعدم اليقين، وبالتالي تقلبات رؤوس الأموال الأجنبية وإحتمالية تراجع الأداء المالي للحكومات وإرتفاع مؤشرات المخاطر للقطاع المصرفي.

وتنقسم إختبارات الضغط بشكل أساسي إلى إختبارات الحساسية، وإختبارات السيناريوهات. ووفقاً لإختبارات الحساسية، يتم دراسة تأثير الصدمات على متغير واحد مع إفتراض ثبات المتغيرات الأخرى، وذلك بهدف تحديد العوامل ذات المخاطر المرتفعة والأكثر تأثيراً على كفاية رأس المال ومستوى السيولة للبنك أو القطاع المصرفي

ككل. أما عن اختبارات السيناريوهات، فتهدف إلى تقييم تأثير عدة متغيرات مجتمعة في ذات الوقت - لمجموعة من السيناريوهات المرتبطة بالمخاطر المختلفة - على المؤشرات المالية للبنك أو للقطاع المصرفي، وقد يتم صياغة السيناريوهات في إطار هذه الاختبارات بناءً على أحداث تاريخية وقعت بالفعل أو افتراضية بناءً على الظروف المحيطة.

وفي إطار إختبارات السيناريوهات، يمكن إجراء إختبارات الضغط الكلية باستخدام نماذج قياسية مبنية على معلومات تاريخية مستندة إلى نموذج ناقل (Satellite model)، وذلك لتقدير تأثير العديد من المتغيرات على قيمة القروض غير العاملة سواء الداخلية التي تخص القطاع المصرفي ذاته أو المتغيرات على مستوى البيئة الإقتصادية المحيطة مثل أسعار العائد (الفائدة) ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي. وهناك اختبارات الضغط العكسية (Reverse stress test)، والتي تعد إختبارات تكميلية للإختبارات الأخرى، والتي وتقوم على البحث عن العوامل أو الإفتراضات التي يترتب عليها تجاوز النسب الرقابية المختلفة (مثل قيمة القروض غير العاملة التي يترتب عليها انخفاض نسبة كفاية رأس المال عن الحد الأدنى الرقابي المقرر). ومن ناحية أخرى، يمكن تطبيق إختبارات الضغط على مستوى القطاع المصرفي بواسطة البنك المركزي (Top-down Approach) أو من خلال البنك ذاته باستخدام سيناريوهات بتم تحديدها بواسطة السلطة الرقابية (Bottom-up Approach).

في هذا السياق، تقوم البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بإجراء أنواع متنوعة من اختبارات الضغط طبقاً لمنهجيات مختلفة، وقد استخدمت غالبية الدول العربية سيناريو جائحة كورونا في تطبيق اختبارات الضغط خلال الفترة 2020-2021 لتقييم تأثيرها على الملاءة المالية ومستوى السيولة على المستوى الجزئي للبنك الواحد، ومستوى القطاع المصرفي ككل، كما تتعدد الاختبارات التي تقوم بتطبيقها وفقاً لأنواع المخاطر مثل مخاطر الإئتمان والتركز والسوق والسيولة، ومخاطر إنتقال العدوى بين البنوك، وإختبارات الضغط الكلية والعكسية. ويتم نشر تلك الإختبارات من خلال تقارير الإستقرار المالي أو المواقع الالكترونية الخاصة بالبنوك المركزية، وتتفاوت درجة الإفصاح عن تفاصيل منهجيات ونتائج الإختبارات من دولة إلى أخرى.

وفى ضوء حرص صندوق النقد العربي على تعزيز الإستقرار المالي في المنطقة العربية، وتدعيم منظومة المخاطر، فقد اقترح مبادئ إرشادية حول تطوير منهجيات اختبارات الضغط لقياس مخاطر القطاع المالي (ملحق 4)، ومن بينها أن تكون جزأ لا يتجزأ من منظومة الحوكمة وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية، وان يتم أخذ نتائج الإختبارات في الإعتبار عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية وتحديد مستوى قبول المخاطر(Risk Appetite)، مع توفير البنية التحتية اللازمة لتطبيق الاختبارات، وتوفير البرامج الإحصائية المناسبة والبيانات الشاملة والتاريخية لضمان نجاح التطبيق الفعال لها. هذا بالإضافة إلى تكثيف دورية الإختبارات بالنسبة للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، واستخدام فرضيات تلائم هذه النوعية من البنوك مثل استخدام فرضيات لقياس مخاطر العدوى. ومن بين هذه المبادئ أيضاً قيام البنوك المركزية والمؤسسات المالية بمراجعة وتطوير المنهجيات المستخدمة في اختبارات الضغط بشكل دوري أو كلما اقتضت الحاجة ذلك، إضافة إلى مواكبة التطورات ذات الأهمية مثل الأزمات المالية والاقتصادية، وتغيرات المناخ، والكوارث الطبيعية، ومخاطر الأمن السيبراني.

أولاً: تطبيقات اختبارات الضغط بواسطة البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية

تتعدد إختبارات الضغط التي تقوم البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية بإجرائها، ومنها إختبارات الحساسية وإختبارات السيناريوهات، والتي تتنوع في درجة تأثيرها بين السيناريوهات المعتدلة والشديدة، وتتوافق مع طبيعة الظروف المحيطة، وطبيعة البيئة الاقتصادية الخاصة بكل دولة - سواء مجموعة الدول العربية المصدرة للنفط (الإمارات، العراق، الكويت، عُمان، قطر، البحرين)، أو غير المصدرة له (الأردن، فلسطين، مصر، تونس، المغرب) والتي تؤثر بدورها على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي. وبشكل عام، يمكن تقسيم تلك الإختبارات إلى إختبارات الملاءة المالية (تشمل مخاطر الإئتمان والتركز والسوق والتشغيل)، والإختبارات الخاصة بمخاطر السيولة، ومخاطر إنتقال العدوى بين البنوك والمخاطر العابرة للحدود، وإختبارات الضغط الكلية، وإختبارات الضغط العكسية.

نبذة عامة عن اختبارات الضغط التي يتم إجراؤها بواسطة البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية

مجموعة الدول المصدرة للنفط

الإمارات العربية المتحدة

قام البنك المركزي بإجراء اختبارات الضغط في عام 2021 ونشر النتائج المجمعة لثمانية عشر بنكاً مشارك في هذا الاختبار، والتي تغطى أكثر من 90 في المائة من أصول القطاع المصرفي، تهدف إلى تقييم مرونة البنوك تجاه مجموعة مشتركة من السيناريوهات لتحديد نقاط الضعف المحتملة في القطاع المصرفي في ظل جائحة فيروس كورونا، حيث إستند السيناريو المعاكس الإفتراضي إلى ركود مزدوج ناتج عن موجات جديدة من فيروس كورونا المستجد، مع انتقال الصدمات المعاكسة إلى معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط، ورأس المال، وأسواق العقارات في دولة الإمارات.

مملكة البحرين

قام بنك البحرين المركزي خلال عام 2020-2021 بتطبيق اختبارات الضغط من خلال وضع سلسلة من الصدمات في سياق سيناريوهات افتراضية مع تغيير درجة المخاطر. وشملت اختبارات الضغط البنوك التقليدية والإسلامية، وبنوك قطاع التجزئة والجملة، والبنوك المحلية والأجنبية، والبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً. وركزت السيناريوهات على مخاطر الائتمان والسوق والسيولة باعتبارها أكبر التحديات المحتملة. وعلى جانب مخاطر الائتمان، تم افتراض ارتفاع نسبة القروض غير العاملة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، والتي تأثرت بشل مباشر أثناء جائحة كورونا، وارتفاعها أيضاً في القطاع العقاري. وبالنسبة لمخاطر السيولة، تم افتراض سحب الودائع المحلية (تحب الطلب والتوفير والأجل)، وسحب الودائع الأجنبية، وسحب الودائع بالدينار البحريني، وسحب الودائع بالعملات الأجنبية.

بالإضافة إلى ما سبق، قام البنك المركزي خلال جائحة كورونا بإجراء عدد من اختبارات الضغط المتعلقة بتأثير الجائحة على القطاع المصرفي ضمن مخاطر الائتمان ومدى تأثير تأجيل القروض ضمن الإجراءات المتخذة لتأجيل أقساط الائتمان على نسبة كفاية رأس المال وسيولة البنوك، كما قام البنك المركزي بتقديم إرشاداته إلى البنوك بشأن المتطلبات الرئيسية لاختبارات الضغط وإجراءها بشكل منتظم (نصف سنوي على الأقل) بحيث

تغطي المخاطر الرئيسية. كما يقوم البنك المركزي حاليا بتطوير اختبارات الضغط لتشمل المخاطر السيبرانية، والنظر في كيفية ادخال مخاطر تغير المناخ والكوارث الطبيعية ضمن اختبارات الضغط. وقد أظهرت نتائج اختبارات الضغط لعام 2021 صلابة القطاع المصرفي وقدرته على تحمل الصدمات المرتفعة نتيجة تمتع البنوك بمستويات مرتفعة من رأس المال والسيولة.

جمهورية العراق

نظرًا إلى طبيعة الإقتصاد العراقي، تم إجراء اختبارات الضغط الكلية من خلال اختيار بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية، وهي أسعار النفط العالمية لتأثيرها الواضح على الأوضاع المالية في العراق، ومعدل النمو الاقتصادي الذي يعكس كافة التطورات في الاقتصاد الكلي وتأثيره على القطاع المصرفي وخاصةً القروض غير العاملة، فضلًا عن متغير الإنفاق الحكومي الذي يُعد من المؤشرات ذات التأثير الواضح في الإستهلاك والإستثمار الكلي، ومن ثَم في قدرة المشروعات والأفراد على الالتزام بمعاملاتهم المالية مع البنوك. وتم إستخدام نسبة القروض غير العاملة كمقياس للإخفاق المالي، وذلك نظراً لعدم توافر البيانات بشكل ربع سنوي، ولمدة تسمح بإجراء اختبارات الضغط.

سلطنة عُمان

يقوم البنك المركزي العُماني بإجراء اختبارات الضغط لتقييم مرونة البنوك وقدرتها على مواجهة تدهور بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية والمالية بدرجة مقبولة خلال أفق زمني يبلغ عاماً واحداً. وتفترض اختبارات الضغط الخاصة بالملاءة المالية تزامن حدوث مخاطر الائتمان ومخاطر السوق. إلى جانب ذلك، يتم استخدام اختبارات الحساسية باستخدام عوامل مخاطر الائتمان ومخاطر السوق، كل على حدى، بافتراض ثبات المتغيرات الأخرى. ويتم قياس تأثير نتائج اختبارات الضغط على نسبة كفاية رأس المال، ومقارنته بالحد الأدنى الرقابي المقرر 12.25 في المائة.

دولة قطر

قام مصرف قطر المركزي بإجراء اختبارات الضغط على المحفظة الإئتمانية للقطاع المصرفي من خلال إفتراض مستويات مرتفعة من القروض غير العاملة في القطاع الخاص، إلى جانب الضغط على إئتمان القطاع الإستهلاكي بمعدل أعلى، إضافة إلى سيناريوهات خاصة بمخاطر أسعار العائد (الفائدة) من خلال إجراء تمرين قيمة الأرباح المعرضة للمخاطر، ومخاطر سعر الصرف، كما تم تطبيق افتراضات مختلفة لمعدلات سحب الودائع حسب آجال الاستحقاق في سياق اختبارات الضغط المرتبطة بمخاطر السيولة، هذا إلى جانب إختبارات الضغط الخاصة بمخاطر إنتقال العدوى في سوق الانتربنك المحلي، والمخاطر العابرة للحدود.

دولة الكويت

شهد عام 2020 تطبيق إطار العمل الجديد لاختبارات الضغط في بنك الكويت المركزي المبني على الأسلوب التنازلي. ويمكّن هذا النموذج الجديد من وضع سيناريوهات محتملة عديدة، ويساهم في الاستخدام الأمثل للبيانات التفصيلية مع إمكانية ترجمة الآثار اللاحقة للصدمة الأولية. وأثبت الإطار الجديد إمكانية تطبيقه ومواكبته للبيئة الاقتصادية المتغيرة بسبب الأزمة، حيث أظهرت النتائج فاعليته في تصنيف وتحديد مخاطر الائتمان ومخاطر المحفظة الاستثمارية وأثر مخاطر أسعار العائد على البنوك.

وقد تضمنت الاختبارات ثلاث سيناريوهات نموذجية مع زيادة درجة شدة التأثير على الناتج المحلي الإجمالي. وتضمن السيناريو الأول افتراض حدوث صدمة قطاعية في صورة تدهور قطاع العقارات، ويفترض السيناريو الثاني حدوث صدمة على مستوى الدولة في شكل عجز مالي حاد يضرب العديد من القطاعات، أما السيناريو الثالث فيتناول افتراض حدوث صدمة عالمية تتمثل في استمرار جائحة فيروس كورونا المستجد لفترة طويلة.

مجموعة الدول غير المصدرة للنفط

المملكة الأردنية الهاشمية

يتم إجراء اختبارات الحساسية لقياس تأثير التحركات في عوامل المخاطر – كل على حدى – على الوضع المالي للبنك مثل ارتفاع نسبة القروض غير العاملة، التغيرات في أسعار العائد (الفائدة) وسعر الصرف، والتغيرات في أسعار الأسهم، إضافة إلى اختبارات السيناريوهات والتي يتم تطبيقها على عدد من عوامل المخاطر لدى البنوك العاملة في المملكة. وقد تم توظيف النموذج الناقل (Satellite Model) للتنبؤ بنسبة القروض غير العاملة خلال الفترة من 2021 وحتى 2023، وبهذا الصدد تم إفتراض مجموعة من السيناريوهات الكلية متوسطة الشدة والأكثر شدة والتي تمثل حالات إفتراضية تم تصميمها بهدف تقييم قدرة البنوك على تحمل الصدمات.

وقد تم إفتراض تزايد التداعيات السلبية الناتجة عن جائحة فيروس كورونا المستجد وما يشكله من تحديات للإقتصاد الوطني من خلال انخفاض الدخل من السياحة والاستثمار المباشر، وتراجع الصادرات الوطنية وعودة العاملين من الخارج، وما يترتب على ذلك من تراجع كبير في معدلات النمو الإقتصادي مقارنة بالمتوقع، وارتفاع مستوى البطالة وتراجع مؤشرات سوق المال، وكذلك ارتفاع أسعار العائد للحد من الضغوط التضخمية وللحفاظ على قيمة الدينار الأردني كعملة ادخارية. ولقياس تأثير هذه الإفتراضات، تم استخدام معدل النمو الاقتصادي كأحد المتغيرات الاقتصادية الرئيسية التي تؤثر على القروض غير العاملة، ومن ثم نسبة كفاية رأس المال الرقابي ورأس المال الأساسي لدى البنك، كما تم استخدام متغيرات أخرى مثل أسعار العائد وأسعار الأسهم ونسبة البطالة للتنبؤ بنسبة القروض غير العاملة بعد الضغط.

الجمهورية التونسية

قام البنك المركزي التونسي بإجراء اختبارثاني للضغط في نوفمبر 2021 بعد اجراء اختبار الضغط الأول في مايو 2020، وذلك بهدف رصد مدى تأثير تواصل الأزمة الصحية والاقتصادية على القطاع المصرفي. وتم إجراء الاختبار على 11 بنك مقيم تستحوذ على أكثر من 90 في المائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي. وتقوم المنهجية المعتمدة على تطبيق اختبار من قبل البنوك (Bottom-up Approach) وذلك بناء على افتراضات عامة موحدة يحددها البنك المركزي التونسي، مع ادراج كل بنك للمخاطر الخاصة المتعلقة به. وفي مرحلة لاحقة يتم تطبيق اختبار الضغط من قبل البنك المركزي (Top-down Approach) بهدف مقارنة ومناقشة النتائج المرسلة من قبل البنوك في إطار متابعة الملاءة المالية ومخاطر الائتمان. وتم استخدام سيناريوهين للأوضاع الضاغطة هما السيناريو الأساسي والسيناريو الحاد حسب تقدير البنك المركزي لحدة

الصدمة على مختلف القطاعات الاقتصادية، وذلك بهدف تصميم افتراضات متدرجة الشدة مع استخدام الانحراف المعيارية لبناء حدة الصدمة على مستوى مخاطر الائتمان.

دولة فلسطين

كجزء من أدوات الإنذار المبكر المستخدمة من قبل سلطة النقد الفلسطينية، تم بناء ومحاكاة مجموعة من الصدمات المتعلقة بالملاءة والسيولة للتعرف على مدى مرونة وقدرة البنوك على الصمود في ظل الأوضاع الضاغطة المفترضة. بلغت نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في فلسطين في نهاية العام 2021 قبل الاختبارات 16.13 في المائة، وهي أعلى من الحد الادنى المستهدف رقابيا عند 13 في المائة، والذي يتضمن هامش رأس المال التحفظي البالغ 2.5 في المائة.

نطاق الاختبارات: شملت جولة الإختبارات التي أجريت جميع البنوك العاملة في فلسطين وعددها ثلاثة عشر بنكاً كما في نهاية العام 2021. جرى تعريض المراكز المالية للبنوك لصدمات عكسية شديدة الأثر تضمنت ارتفاع المخصصات نتيجة انخفاض قيمة الضمانات، بالإضافة الى افتراض ارتفاع الديون المتعثرة، وزيادة في أسعار الفائدة، وتغير أسعار صرف العملات.

معدل العقبة/ الحاجز: لأغراض هذه الاختبارات تم اعتماد معدل العقبة (Hurdle Rate) عند 10.5 في المائة لتقييم أداء المصارف عند محاكاة الصدمات المختلفة وهذه النسبة تمثل نسبة كفاية رأس المال بدون اية هوامش اضافية.

جمهورية مصر العربية

تم تطبيق اختبارات الضغط على كل مكون من مكونات النظام المالي المصري، لتقييم مدى قدرة كل من القطاع المصرفي وأنشطة القطاع المالي غير المصرفي على مواجهة الخسائر التي قد تنتج في ضوء سيناريو افتراضي لاستمرار التبعات السلبية لجائحة كوفيد، وسيناريو افتراضي للمخاطر المرتبطة بالتغيرات المناخية والبيئية، وذلك لتقدير مدى الحاجة الي اتخاذ الإجراءات الاحترازية اللازمة لاحتواء تلك التبعات من قبل الجهات الرقابية المتمثلة في كل من البنك المركزي والهيئة العامة للرقابة المالية.

هذا وقد تم تطبيق هذه الإفتراضات على المستوى الكلي لعدد 15 بنك والتي تمثل 84.7 في المائة من إجمالي المركز المالي للقطاع المصرفي، متضمنة مجموعة متنوعة من البنوك - ومن ضمنها البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً - ومنها بنوك القطاع العام، والبنوك الخاصة، والبنوك المتخصصة، وتلك التي يغلب عليها نشاط البنوك الإسلامية. وقد سجلت هذه المجموعة من البنوك معدل لكفاية رأس المال بلغ نحو 18.9 في المائة في نهاية يونيو 2021، ومعدل لكفاية الشريحة الأولى من رأس المال بلغ 16.6 في المائة، مقابل نسبتي 19 في المائة و16.8 في المائة، على التوالي، للقطاع المصرفي.

وأظهرت نتائج كافة الاختبارات المرتبطة بمخاطر الملاءة المالية مقدرة القواعد الرأسمالية للبنوك، والقطاع المصرفي على استيعاب كافة الخسائر الناتجة عن الصدمات المفترضة بكل من السيناريو الأساسي، والسيناريو الأكثر حدة، حيث جاءت النتائج الخاصة بمعدل كفاية رأس المال، وكفاية الشريحة الأولى من رأس المال أعلى من الحد الأدنى الرقابي المطلوب (12.5 في المائة، و8.5 في المائة)، وأعلى من متطلبات بازل (10.5 في المائة) فيما يخص معدل كفاية رأس المال.

ومن ناحية أخرى، يقوم البنك المركزي بتطبيق عدد من اختبارات الضغط بصورة دورية ربع سنوية، إضافة إلى التقييم السنوي، لكل بنك على حده وللقطاع المصرفي ككل، وذلك من خلال مجموعة من الإفتراضات والسيناريوهات التي يتم تعديلها حسب الظروف والتطورات الاقتصادية المحلية والعالمية. وتعتمد منهجية الاختبارات على استخدام ثلاث سيناريوهات تتضمن السيناريو الأساسي، والسيناريو متوسط الحدة، والسيناريو الأكثر حدة، ويتضمن نطاق الاختبارات كل من محفظة التسهيلات الإئتمانية، ومحفظة الإستثمارات المالية الحكومية بالعملة المحلية، ومخاطر سعر العائد لمحفظة السندات وسعر الصرف، ومخاطر السيولة. كما يتم إجراء اختبار ضغط مجمع للملاءة المالية يقوم على دمج أثر الاختبارات السابقة، مع قياس تأثيرها على صافي الأرباح والقاعدة الرأسمالية لكل بنك وللقطاع المصرفي ككل، مع تقييم مدي الحاجة لاتخاذ إجراءات استباقية للتحوط ضد المخاطر.

كما يلزم البنك المركزي المصري البنوك بموافاته بتقرير التقييم الداخلي لمدى كفاية رأس المال (ICAAP)، والذي يتضمن إعداد مجموعة متنوعة من اختبارات الضغط لمختلف أنواع المخاطر، خاصة فيما يتعلق بمخاطر الدعامة الثانية، والمخاطر الأخرى مثل مخاطر الاستراتيجية والسمعة وذلك بهدف إدراك البنك لحجم المخاطر التي يتعرض لها ومدى كفاية راس المال، وبالتالي القيام بعملية تخطيط رأس المال وضمان الحفاظ على معدلات مرتفعة لمعدل كفاية راس المال بناءً على هذه الاختبارات.

وفيما يلي عرض لتطبيقات البنوك المركزية وسلطات النقد العربية اختبارات الضغوط وفقا لأنواع المخاطر:

اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الائتمان

تعد مخاطر الإئتمان من أهم المخاطر التي تواجه العمل المصرفي نظراً لطبيعة عمل البنوك، وبالتالي فإن إختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الائتمان أحد الأنواع الرئيسة لاختبارات الضغط التي يتم تطبيقها بواسطة البنوك المركزية وسلطات النقد العربية. وتقوم دول (الأردن، تونس، عُمان، فلسطين، قطر، مصر) بإجراء إختبارات الضغط على المحفظة الإئتمانية على النحو التالي:

المملكة الأردنية الهاشمية

- إختبارات الضغط لقطاع الشركات غير المالية الحاصلة على تسهيلات ائتمانية:

تم إجراء بعض إختبارات الضغط على عدد من الشركات المساهمة العامة غير المالية لقياس صحة وسلامة قطاع الشركات وقدرته على تحمل الصدمات، وبالتالي تقييم قدرة هذه الشركات على سداد مديونياتهم تجاه البنوك والقطاع المالي بشكل عام. هذا وقد تم بناء نموذج لاختبارات الضغط لقطاع الشركات من قبل دائرة الاستقرار المالي في البنك المركزي الأردني، حيث تم الاعتماد على نسبة تغطية العوائد البنكية للشركات المقترضة (Interest Coverage Ratio ICR). في هذا النموذج، وتُعرف بانها نسبة الربح قبل مصروفات العوائد والضرائب إلى مصاريف العوائد البنكية المدفوعة على القروض، حيث أن هذه النسبة تقيس قدرة الشركات المقترضة على تغطية مصروفات العوائد للقروض الممنوحة لهم باستخدام إيرادات الفترة الحالية، وتعتبر هذه النسبة آمنة اذا تجاوزت

150 في المائة، في حين تعتبر مديونية الشركة غير آمنة (Debt at Risk) اذا تراوحت النسبة بين 100 في المائة و150 في المائة، وتعتبر المديونية غير مغطاة إذا انخفضت النسبة عن 100 في المائة.

وفي إطار هذه الاختبارات، تم إفتراض بعض الصدمات التي تتعلق بارتفاع أسعار العائد (الفائدة) أو انخفاض أرباح الشركات نتيجة تراجع النشاط الاقتصادي في المملكة والآثار المحتملة لجائحة كورونا، ثم قياس أثر كل صدمة على نسبة تغطية العوائد وبالتالي تقييم قدرة الشركات على سداد مديونياتهم تجاه البنوك وذلك على النحو التالي.

السيناريو الأول: صدمة ارتفاع أسعار العائد (الفائدة): بإفتراض ارتفاع أسعار العائد على القروض الممنوحة للشركات بمقدار 200 نقطة أساس، تنخفض نسبة تغطية العوائد لهذه الشركات من 202 في المائة إلى 154 في المائة، حيث ستبقى النسبة أعلى من 150 في المائة بهامش بسيط وهو الحد الأدنى لإعتبار المديونية آمنة، مما يعني أن أثر هذه الصدمة على الشركات بشكل أجمالي سيكون محدوداً نسبياً. أما على المستوى الجزئي، تنخفض عدد الشركات ذات المديونية الآمنة من 33 إلى 31 شركة، ويرتفع عدد الشركات التي لديها نسبة تغطية العوائد بين 100 في المائة و150 في المائة من 4 شركات إلى 6 شركات، وسيبقى عدد الشركات التي لديها نسبة تغطية العوائد أقل من 100 في المائة عند نفس العدد والبالغ 49 شركة. وعلى المستوى القطاعي، فستنخفض متوسط نسبة تغطية العوائد للشركات الصناعية من 305 في المائة إلى 227 في المائة، وللشركات الخدمية من 90 في المائة إلى 70 في المائة، علما بأن النسبة الفعلية سجلت 225 في المائة في عام 2019، إلا أنها تراجعت بشكل كبير في عام 2020 إلى 90 في المائة بسبب تأثر القطاع بشكل كبير بتداعيات الجائحة، أما بالنسبة للشركات العقارية فلديها نسبة تغطية فعلية سالبة نظراً لتحقيق معظم الشركات العقارية خسائر في عام 2020.

السيناريو الثاني: صدمة انخفاض أرباح الشركات المقترضة: بإفتراض إنخفاض أرباح الشركات المقترضة بنسبة 25 في المائة نتيجة ضعف النشاط الإقتصادي في المملكة في ظل تداعيات جائحة كورونا، فسوف يترتب على ذلك إنخفاض نسبة تغطية العوائد لهذه الشركات من 202 في المائة إلى 117 في المائة، أي أن تأثير هذه الصدمة سيكون أعلى من أثر صدمة ارتفاع أسعار العائد. أما على المستوى الجزئي، يرتفع عدد الشركات التي لديها نسبة تغطية العوائد أقل من 100 في المائة من 49 شركة إلى 50 شركة، وسيزداد عدد الشركات التي لديها نسبة تغطية الفائدة بين 100 في المائة و150 في المائة من عدد 4 شركات إلى 8 شركات. وعلى المستوى القطاعي، فسينخفض متوسط نسبة تغطية العوائد للشركات الصناعية من 305 في المائة إلى 209 في المائة، وللشركات الخدمية من 90 في المائة إلى 24 في المائة، أما بالنسبة للشركات العقارية، فقد حققت نسبة تغطية فعلية سالبة خلال عام 2020.

- إختبارات الحساسية لمخاطر الائتمان:

تم إفتراض حدوث زيادة في القروض غير العاملة في عام 2021 مقارنة بعام 2020، وذلك بافتراض استمرار تداعيات جائحة كورونا وأثرها على الأوضاع الإقتصادية في الأردن، كما تم افتراض أن تبلغ نسبة الخسارة عند التعثر (LGD) 65 في المائة من قيمة القروض غير العاملة، وبعد تأثير الصدمة ستبقى النسبة أعلى من الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال المطبقة في الأردن والبالغة 12 في المائة. أما على المستوى الجزئي، فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12 في المائة لدى 20 بنك وستنخفض عن 12 في المائة لدى 4 بنوك، وهذا يدل على قدرة معظم البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة.

شكل (5-1): نتائج إختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الإئتمان لدى القطاع المصرفي في المملكة الأردنية الهاشمية

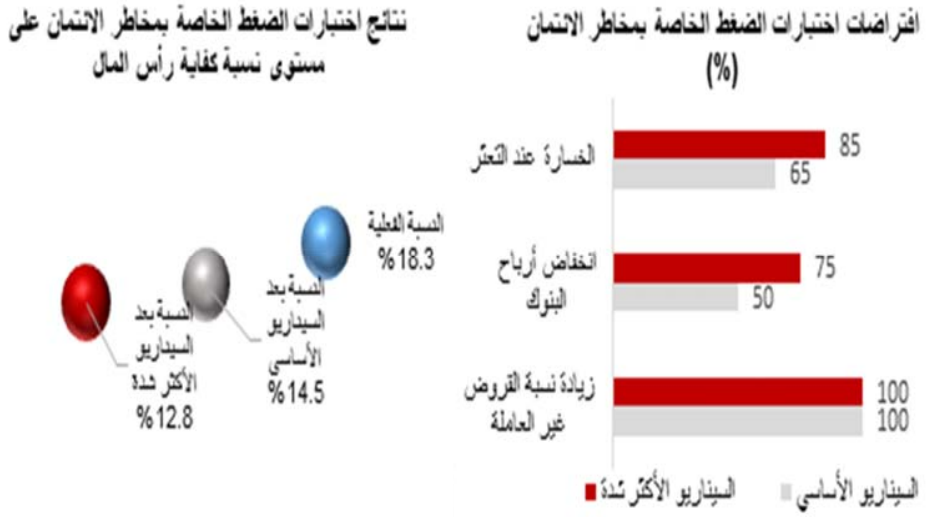

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

وبهدف تقييم قدرة البنوك على تحمل تداعيات أكبر لجائحة كورونا، فقد تم إجراء نفس الاختبار، لكن مع زيادة شدة الافتراضات المستخدمة، وأظهرت النتائج أيضاً أن القطاع المصرفي على المستوى الكلي لديه القدرة على تحمل هذه الصدمة. أما على المستوى الجزئي، فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12 في المائة لدى 16 بنك وستنخفض عن 12 في المائة لدى 8 بنوك، ثلاثة منهم ستبقى نسبة كفاية رأس المال لديهم أعلى من 10.5 في المائة.

الجمهورية التونسية

قام البنك المركزي التونسي بإجراء اختبارات الضغط التي تشمل مخاطر الائتمان والتركز القطاعي، والتركز على مستوى على كبار عملاء البنوك، وذلك على مدار ثلاث سنوات (2021 و2022 و2023)، وتم تقدير نتائج اختبار الضغط بناءً على البيانات في نهاية عام 2020، وذلك باستخدام نسبة الملاءة المالية، والربحية، وحصة القروض غير العاملة.

السيناريو الأساسي: يفترض حدوث انتعاش اقتصادي ابتداءً من سنة 2022 والذي من يحد من الانكماش الحاد الذي تعرض له الاقتصاد التونسي عام 2020 وعدم كفاية الانتعاش المسجل عام 2021، مع رصد تداعيات هذه الافتراضات على مستوى التوازنات الاقتصادية وعلى مؤشرات القطاع المصرفي، وأهمها مؤشر القروض غير العاملة في ظل الرفع التدريجي للإجراءات الاستثنائية وخاصة انتهاء فترة تأجيل أقساط القروض في سبتمبر 2021.

السيناريو الحاد: يفترض استمرار التباطؤ الاقتصادي خلال عامي 2022 و2023 وزيادة الضغوط على سيولة البنوك وارتفاع تكلفة الموارد اللازمة لتمويل الفاعلين الاقتصاديين، مع شدة الصعوبات المالية للمؤسسات الاقتصادية، وما يتبع ذلك من تأثير على نسبة القروض غير العاملة خاصةً بعد رفع الإجراءات الاستثنائية. وقد قام

البنك المركزي التونسي بإعداد نموذج موحد لهذا الاختبار مع وصف دقيق لمنهجية العمل، وذلك لضمان تطبيق موحد للعملية من قبل جميع البنوك وللتمكن من تجميع ومقارنة نتائج الاختبار. كما تم عقد اجتماعات مع كبار مديري البنوك لمناقشة الخيارات فيما يتعلق باستراتيجية تطوير الأعمال للسنوات الثلاث القادمة، ولعرض النتائج الرئيسية للاختبار وانعكاساتها على سياسة المخاطر لكل بنك على حدة.

وعلى المستوى الإجمالي، أظهرت نتائج الاختبار مستوى مرضي للصلابة المالية للقطاع المصرفي التونسي، بشرط اتباع سياسة حذرة من قبل البنوك في توزيع الأرباح على مدار الأعوام القادمة مع ضمان التغطية الكافية للمخاطر الكامنة. كما أظهرت النتائج احتفاظ القطاع المصرفي بمستوى مرتفع من الملاءة المالية على الرغم من تأثير سيناريوهات الضغط على حصة القروض المصنفة، وذلك نتيجة لعمليات دعم الأموال الذاتية للقطاع المصرفي خلال الفترة التي سبقت الأزمة الصحية، إلى جانب السياسة الحذرة المتبعة من قبل البنك المركزي في مجال تكوين المدخرات الجماعية والترخيص في توزيع الأرباح.

سلطنة عُمان

- الصدمة الأولى: الزيادة في نسبة القروض غير العاملة

تم إجراء اختبارات الحساسية لمخاطر الائتمان وفقاً للبيانات في نهاية ديسمبر 2020 بناءً على ثلاث سيناريوهات، حيث تم افتراض الزيادة في قيمة القروض غير العاملة بالبنوك المحلية بمعدل 50 في المائة وفقاً للسيناريو الأساسي، و100 في المائة وفقاً للسيناريو المتوسط الشدة، و200 في المائة وفقاً للسيناريو الأكثر شدة، وبافتراض نسبة مخصصات 65 في المائة، ويتم خصم قيمة المخصصات بعد تطبيق الافتراضات من القاعدة الرأسمالية مباشرةً، دون الأخذ في الاعتبار قيمة الأرباح كخط الدفاع الأول. وأظهرت نتائج الاختبارات احتفاظ القطاع المصرفي بنسبة لكفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى الرقابي المطلوب (12.25 في المائة) وفقاً للسيناريوهات الثلاثة. وتنخفض

شكل (5-2): نتائج إختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الإئتمان لدى القطاع المصرفي في سلطنة عُمان على مستوى كفاية رأس المال (%)

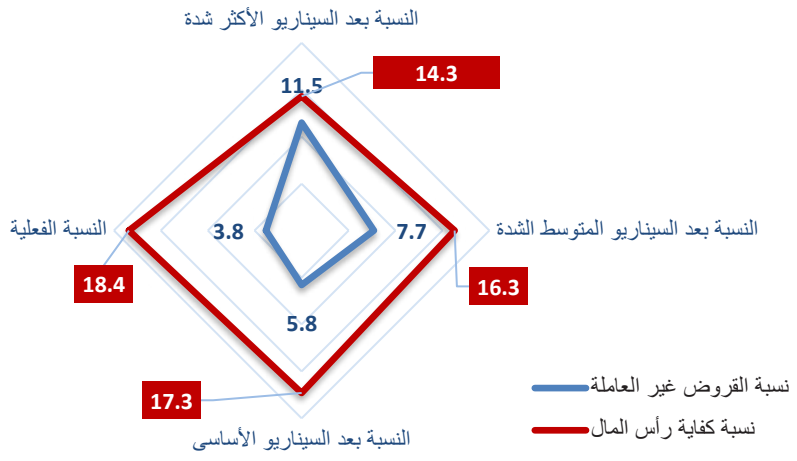

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

نسبة كفاية رأس المال إلى أقل من الحد الأدنى الرقابي على المستوى الجزئي في أربعة بنوك، والتي تظل أعلى من 10 في المائة.

- الصدمة الثانية: الزيادة في نسبة القروض غير العاملة الخاصة بالقروض التي تم تأجيل المستحقات الخاصة بها وفقاً لهذه الصدمة، تم إفتراض اخفاق نسبة من محفظة الشركات الصغيرة والمتوسطة والقروض الأخرى التي تم تأجيل المستحقات الخاصة بها، مع إفتراض نسبة مخصصات 65 في المائة مع خصم هذه المخصصات مباشرةً من القاعدة الرأسمالية. ونتج عن تطبيق الاختبار انخفاض نسبة كفاية رأس المال من 18.4 في المائة إلى 17.5 في المائة، و16.7 في المائة، و15.1 في المائة طبقاً للسيناريوهات الثلاثة، لتظل أعلى من الحد الأدنى الرقابي المقرر 12.25 في المائة، ومتطلبات بازل 10.5 في المائة.

شكل (5-3): الإفتراضات الخاصة بإختبارات الضغط لمخاطر الإئتمان- صدمة إخفاق نسبة من محفظة القروض التي تم تأجيل مستحقاتها في القطاع المصرفي العُماني

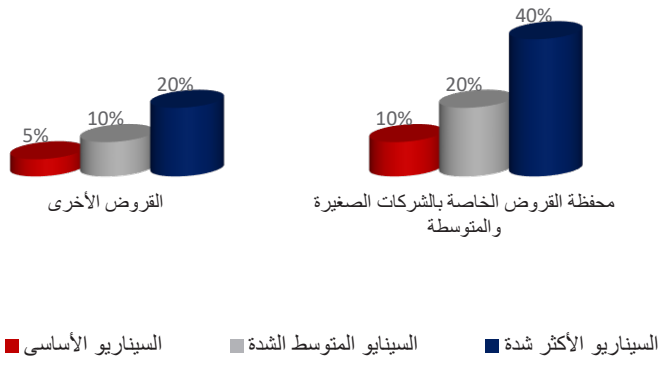

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

دولة فلسطين

في إطار اختبارات الضغط للملاءة المالية الخاصة بمخاطر الائتمان، تم استخدام السيناريوهات التالية:

- السيناريو الأول: صدمة انخفاض قيمة الضمانات المقبولة إلى النصف (Collateral's haircut): تم افتراض انخفاض قيمة الضمانات المقبولة بنسبة 50 في المائة، وأظهرت نتيجة محاكاة هذه الصدمة إنخفاض نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في فلسطين بـ 0.42 في المائة، لتصل الى 15.71 في المائة. وعلى المستوى الجزئي، أظهرت نتائج محاكاة الصدمة نجاح جميع البنوك في المحافظة على نسبة كفاية رأس مال أعلى من 10.5 في المائة.

- السيناريو الثاني: صدمة محاكاة أثر تدهور جودة الائتمان والارتفاع في قيمة القروض غير العاملة: تم بناء هذه الصدمة بعد حساب التغير في قيمة القروض غير العاملة بشكل ربع سنوي للفترة 2005-2021، ثم حساب الانحراف المعياري لهذه القيم، وافتراض ارتفاع قيمة القروض غير العاملة بمقدار ثلاث إنحرافات معيارية عن متوسط تلك البيانات. وأظهرت النتائج ارتفاع نسبة القروض غير العاملة الى اجمالي التسهيلات الائتمانية لتصل الى 5.25 في المائة مقارنةً مع مستواها الحالي البالغ 4.15 في المائة. وعلى المستوى الإجمالي للبنوك، انخفضت نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في فلسطين بمقدار 0.43 في المائة عن مستواها بعد صدمة انخفاض قيمة الضمانات لتصل الى حوالي 15.28 في المائة. وعلى المستوى الجزئي، أظهرت نتائج محاكاة الصدمة نجاح كافة البنوك في الاحتفاظ بنسبة كفاية رأس مال أعلى من 10.5 في المائة.

دولة قطر

إرتفع إحتمال الإخفاق في السداد الذي يتم قياسه من خلال نسبة القروض غير العاملة في القطاع المصرفي القطري بشكل هامشي بمقدار 0.2 في المائة، ومن حيث القيمة المطلقة، إرتفعت القروض غير العاملة بنحو 20 في المائة خلال العام. وأظهرت نسب القروض غير العاملة القطاعية تطورات مختلطة. وقد انخفضت نسبة القروض غير العاملة لقطاع الشركات التي تستحوذ على حوالي 41.5 في المائة من إجمالي الإئتمان، في حين إرتفعت نسبة القروض غير العاملة لقطاع الأفراد وغير المقيمين. ومن أجل تقييم تأثير المخاطر المحتملة بسبب الضغط على ميزانية أرصدة قطاع الشركات والأفراد، تم إفتراض مستويات مرتفعة من القروض غير العاملة في القطاع الخاص، ومعدلات أعلى في القطاع الاستهلاكي حيث إن قطاع الأفراد يحتفظ بأكثر من نصف إجمالي القروض غير المنتظمة، كما تم إفتراض حالة ضغط معتدلة لجميع القطاعات الأخرى باستثناء القطاع العام.

وأظهرت نتائج اختبار الضغط لمخاطر الإئتمان إنخفاض نسب كفاية رأس المال للبنوك ما بين 3 في المائة إلى 5.8 في المائة، كما أظهرت النتائج حاجة بعض البنوك على المستوى الجزئي إلى زيادة مستوى رأس المال لديها للإلتزام بالحد الأدنى الرقابي المحدد.

شكل (5-4): النسبة الفعلية للقروض غير المنتظمة لدى القطاع المصرفي القطري حسب القطاعات الإقتصادية (%)

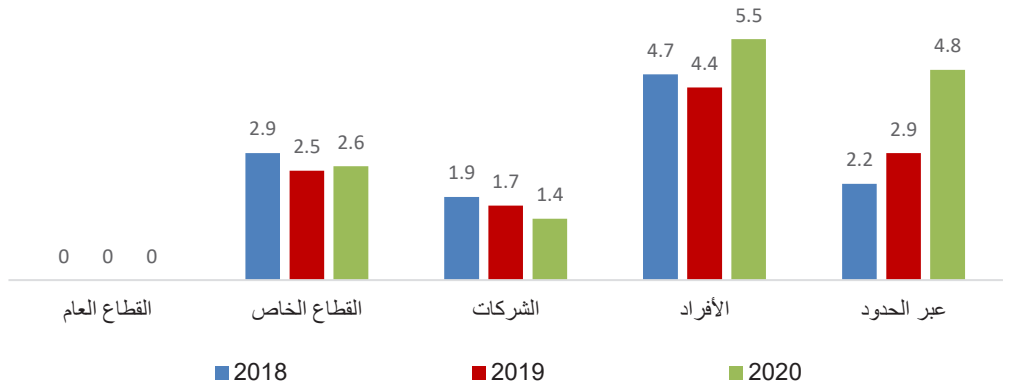

- المصدر: تقرير الاستقرار المالي 2020، مصرف قطر المركزي.

جمهورية مصر العربية

تشمل اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الإئتمان اختبارات مخاطر الإئتمان السيادية الناتجة عن توظيفات البنوك في الأوراق المالية الحكومية والقروض والتسهيلات الائتمانية للجهات السيادية، بالإضافة إلى اختبارات مخاطر الائتمان لمحفظة القروض والتسهيلات الائتمانية للمؤسسات غير المالية والشركات المتوسطة، ومحفظة ائتمان المشروعات متناهية الصغر والصغيرة، ومحفظة التجزئة المصرفية التي تشمل كل من محفظة القروض الاستهلاكية والقروض العقارية لإسكان شخصي.

- مخاطر الإئتمان السيادية: في إطار سيناريو المخاطر الاقتصادية والمالية الكلية، وما يرتبط به من تراجع الأداء المالي الحكومية، وانخفاض التقييم الائتماني للدولة، تم تطبيق أوزان مخاطر على المطالبات على الجهات السيادية، متضمنة الأوراق المالية الحكومية والقروض والتسهيلات لجهات سيادية بالعملة المحلية، وذلك استرشاداً بمقترحات لجنة بازل لمراجعة المعاملة التفضيلية للتعرضات الحكومية من الناحية الرقابية، والتي تضمنت تطبيق أوزان مخاطر من 7 في المائة إلى 9 في المائة للجهات السيادية ذات تقييم ائتماني أقل من (BBB-). وقد انخفضت توظيفات القطاع المصرفي في الأوراق المالية الحكومية خلال الفترة من يونيو 2020 وحتى يونيو 2021، والتي تشمل كل من أذون الخزانة والسندات الصادرة من الحكومة المصرية، وتتسم بأنها أصول ذات درجة مخاطر صفر في المائة مقارنةً بالأصول المالية الأخرى، كما تتسم بدرجة عالية من السيولة. وتتضمن الافتراضات زيادة وزن المخاطر المطبق على الأوراق المالية والقروض الحكومية بالعملة المحلية من صفر في المائة الي 7 في المائة وفقاً للسيناريو الأساسي، و9 في المائة وفقاً للسيناريو الأكثر حدة. أما على المستوى الجزئي وفيما يخص تطبيقات إختبارات الضغط لمخاطر الائتمان، تم افتراض إعادة توظيف الأموال المستثمرة في الأصول ذات اوزان مخاطر منخفضة مثل جزء من الاموال المستثمرة في أذون الخزانة والسندات الحكومية بالعملة المحلية في اصول ذات أوزان مخاطر مرتفعة.

شكل (5-5): تطور نسبة الأوراق المالية الحكومية إلى إجمالي الأصول لدى القطاع المصرفي المصري

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

- مخاطر إئتمان الشركات: تم إجراء اختبارات الضغط الخاصة بمحفظة إئتمان الشركات بتطبيق سيناريو إرتفاع إحتمال الإخفاق، وبالتالي إنخفاض درجة التقييم الإئتماني المرجحة لنسبة من محفظة القروض والتسهيلات الإئتمانية الممنوحة للشركات التي تنتمي إلى بعض القطاعات الإقتصادية المتأثرة بالتبعات السلبية لجائحة كورونا، والتي تتفاوت في درجة تعرضها للمخاطر، فهناك بعض القطاعات عالية التعرض مثل قطاعي السياحة، والنقل والطيران، ومتوسطة التعرض مثل قطاعات البترول والغاز الطبيعي، والبتروكيماويات، وصناعة وتجارة الأغذية والمشروبات، في حين أن هناك بعض القطاعات منخفضة التعرض مثل قطاعات صناعة وتجارة الأدوية والرعاية الصحية، والإتصالات.
- سيناريو جائحة فيروس كورونا المستجد: باستخدام سيناريو جائحة فيروس كورونا المستجد، تم إفتراض تراجع درجة الجدارة الإئتمانية لنسبة 100 في المائة من التسهيلات الإئتمانية المستخدمة في القطاعات عالية التعرض، وتراجعها لنسبة 50 في المائة من التسهيلات الإئتمانية في القطاعات متوسطة التعرض وذلك بدرجة واحدة طبقاً للسيناريو الأساسي، ودرجتين طبقاً للسيناريو الاكثر حدة.

- تأثير التغيرات المناخية: تم تطبيق سيناريو إرتفاع درجة المخاطر الإئتمانية الناتجة عن التغيرات المناخية، وإفتراض تراجع درجة التقييم الائتماني المرجحة لنسبة 50 في المائة من التسهيلات الإئتمانية المستخدمة في القطاعات عالية التعرض للتغيرات المناخية والبيئية مثل قطاعات الزراعة، والسياحة، وصناعة وتجارة التبغ، وتراجعها لنسبة 25 في المائة من التسهيلات الإئتمانية المستخدمة في القطاعات متوسطة التعرض مثل قطاعات التشييد والبناء، والبترول والغاز الطبيعي، والبتروكيماويات، والأسمدة، وصناعة وتجارة المعادن، وتجارة البلاستيك والسيراميك والرخام، وذلك بمقدار درجة واحدة طبقاً للسيناريو الأساسي، ودرجتين طبقاً للسيناريو الأكثر حدة.

- مخاطر الائتمان الخاصة بمحفظة الشركات متناهية الصغر والصغيرة، ومحفظة التجزئة المصرفية: تم إفتراض إرتفاع إحتمال إخفاق كل من قطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة، وكذلك القروض والتسهيلات الإئتمانية للأفراد، وذلك في ضوء التأثير السلبي لجائحة فيروس كورونا المستجد على مستويات الدخول، وما يرتبط بالأزمة من فقدان للوظائف نتيجة تضرر القطاعات كثيفة العمالة، وقطاع المشروعات متناهية الصغر والصغيرة. وفى هذا الإطار، تم إفتراض اخفاق نسبة 10 في المائة من محفظة القروض الاستهلاكية والقروض العقارية لإسكان شخصي، وكذلك نسبة 20 في المائة من محفظة القروض الممنوحة للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة، إلى فئة "دون المستوى".

وقد تم تقييم نتائج إختبارات الإئتمان باستخدام ثلاث مستويات من المخاطر وفقاً لنسب كفاية رأس المال الناتجة بعد تطبيق كل من السيناريو الأساسي، والسيناريو الأكثر حدة، على كافة أنواع المخاطر المرتبطة بالملاءة المالية. وأظهر القطاع تعرضه لمستوى منخفض لكافة المخاطر، باستثناء بعض المخاطر التي ظهرت بمستوى متوسط، وهي مخاطر الإئتمان السيادية بالسيناريو الأكثر حدة.

- مخاطر الإئتمان الخاصة بمحفظة التسهيلات الائتمانية على المستوى الجزئي: على مستوى البنك الواحد، يتم تخفيض الجدارة الإئتمانية للتسهيلات الممنوحة للمؤسسات والشركات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وكذا القروض الاستهلاكية، وذلك وفقاً للنظرة المستقبلية المتوقعة للقطاعات الاقتصادية المختلفة في مصر ومدي تأثرها بتفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، مما قد يؤثر بالسلب على أداء الشركات في تلك القطاعات، كما يتم تجميع النتائج على مستوى القطاع المصرفي.

شكل (5-6): مستوى المخاطر وفقاً لنتائج إختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الإئتمان لدى القطاع المصرفي المصري

	السيناريو الأساسي	السيناريو الأكثر حدة
مخاطر الائتمان السيادية	منخفضة	متوسطة
مخاطر ائتمان محفظة الشركات	منخفضة	منخفضة
	منخفضة	منخفضة
مخاطر الائتمان الخاصة بمحفظة الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر	منخفضة	منخفضة
مخاطر الائتمان الخاصة بمحفظة القروض الاستهلاكية والقروض العقارية لإسكان شخصي	منخفضة	منخفضة

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركز

تم إجراء اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركز - سواء على مستوى المحفظة الائتمانية أو محفظة الاستثمارات المالية - من قبل البنك المركزي الأردني، وسلطة النقد الفلسطينية، والبنك المركزي المصري على النحو التالي:

المملكة الأردنية الهاشمية

- السيناريو الأول: صدمة تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها): على مستوى إجمالي القطاع المصرفي، فإن نسبة كفاية رأس المال سوف تنخفض من 18.3 في المائة إلى14.6 في المائة، أي أن النسبة على مستوى إجمالي القطاع ستبقى أعلى من الحد الأدنى المطلوب. وفيما يخص المستوى الجزئي لكل بنك، فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى أعلى من الحد الأدنى والبالغ 12 في المائة لدى 17 بنك، وستنخفض عن 12 في المائة لدى 7 بنوك، ثلاثة منهم ستبقى النسبة لديهم أعلى من متطلبات بازل والبالغ 10.5 في المائة.
- السيناريو الثاني: صدمة تعثر أكبر ستة مقترضين (باستثناء تسهيلات الحكومة الأردنية والتسهيلات المكفولة من قبلها): على مستوى إجمالي القطاع المصرفي ستنخفض النسبة من 18.3 في المائة إلى 12.4 في المائة، أي ستظل أعلى من الحد الأدنى الرقابي المطلوب. وعلى مستوى كل بنك، فإن نسبة كفاية رأس المال ستبقى

أعلى من 12 في المائة لدى عدد 14 بنك، في حين ستنخفض عن 12 في المائة لدى 10 بنوك، مما يدل على أن بعض البنوك بحاجة إلى تخفيض مخاطر التركز لديها، علماً بان البنك المركزي يتابع باستمرار مخاطر التركز لدى البنوك من خلال تعليمات التركز الإئتماني.

دولة فلسطين

تتمثل الصدمات المستخدمة في إطار اختبارات الضغط لمخاطر التركز فيما يلي:

- السيناريو الأول: صدمة تعثر أكبر مقترض (لا تشمل الحكومة): أظهرت هذه الصدمة إرتفاع حجم التركز في الإئتمان الممنوح من جانب البنوك العاملة في فلسطين، حيث أسفرت محاكاة صدمة تعثر أكبر مقترض عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال على المستوى الإجمالي للبنوك بمقدار 2.07 في المائة عن مستواها بعد صدمة انخفاض قيمة الضمانات لتصل إلى حوالي 13.6 في المائة، وهي أعلى من متطلبات بازل عند 10.5 في المائة. وعلى المستوى الجزئي للبنوك، أظهرت نتائج المحاكاة انخفاض النسبة لدى بنك واحد عن متطلبات بازل من أصل 13 بنك خضعت للإختبار.
- السيناريو الثاني: صدمة تعثر أكبر ثلاثة مقترضين (لا تشمل الحكومة): أظهرت محاكاة هذه الصدمة ارتفاع حجم التركز القائم في الائتمان المقدم من جانب البنوك العاملة في فلسطين، حيث أسفرت محاكاة الصدمة عن انخفاض نسبة كفاية رأس المال على المستوى الاجمالي إلى 11.29 في المائة بعد انخفاضها بمقدار 4.42 في المائة عن مستواها بعد صدمة انخفاض قيمة الضمانات مع بقائها أعلى من متطلبات بازل عند 10.5 في المائة. كما إرتفع عدد البنوك التي لم تنجح في الحفاظ على مستوى كفاية رأس فوق متطلبات بازل إلى أربعة بنوك.

جمهورية مصر العربية

مخاطر تركز التوظيفات في الأوراق المالية والقروض الحكومية بالعملة المحلية: تم تطبيق إختبار الضغط لمخاطر التركز في توظيفات الأوراق المالية والقروض الحكومية بالعملة المحلية - وذلك استرشاداً بمقترحات لجنة بازل لمراجعة المعاملة التفضيلية للمطالبات على الحكومة والجهات السيادية - من خلال تطبيق وزن مخاطر إضافي على تلك التوظيفات، والذي يتم تحديده طبقاً لنسبة مطالبات القطاع المصرفي على الجهات السيادية بالعملة المحلية إلى الشريحة الأولى من رأس المال، وذلك باستخدام مجموعة من الأوزان تتراوح بين 5 في المائة إلى 30 في المائة، والتي تطبق بشكل تصاعدي على شرائح تجاوز تلك المطالبات إلى الشريحة الأولى من رأس المال. وأظهر القطاع تعرضه لمستوى متوسط من مخاطر تركز التوظيفات في الأوراق المالية والقروض الحكومية بكلا السيناريوهين.

أوزان المخاطر الإضافية المقترحة بناءً على مراجعات لجنة بازل طبقاً لنسبة التعرضات للجهات السيادية من الشريحة الاولى من رأس المال

التعرضات للجهات السيادية (٪الشريحة الأولى من رأس المال)	<%100	-100 %150	-150 %200	-200 %250	-250 %300	>%300
إضافة وزن مخاطر إضافي	صفر%	%5	%6	%9	%15	%30

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

مخاطر التركز في محفظة ائتمان الشركات: تم قياس مخاطر الائتمان الناتجة عن التركز في محفظة ائتمان الشركات من خلال افتراض إخفاق أكبر ثلاثة عملاء على مستوى كل بنك وذلك في السيناريو الأساسي، وإخفاق أكبر خمسة عملاء وفقاً للسيناريو الأكثر حدة، بعد استبعاد صافي القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للجهات السيادية.

شكل (5-7): مستوى المخاطر وفقاً لنتائج إختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركز لدى القطاع المصرفي المصري

	السيناريو الأساسي	السيناريو الأكثر حدة
مخاطر تركز التوظيفات في الأوراق المالية الحكومية بالعملة المحلية	متوسطة	متوسطة
مخاطر التركز في محفظة ائتمان الشركات	منخفضة	منخفضة

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

اختبارات الضغط لمخاطر السوق

تم تطبيق إختبارات الضغط الخاصة بمخاطر السوق بواسطة البنوك المركزية وسلطات النقد في كل من (الأردن، عُمان، فلسطين، قطر، مصر)، أخذاً في الإعتبار عوامل السوق المختلفة مثل التغيرات في أسعار العائد، وسعر الصرف، وأسعار الأسهم.

المملكة الأردنية الهاشمية

تم إجراء بعض الاختبارات لتقييم حساسية البنوك لمخاطر السوق وتأثيرها على كفاية رأس المال. وقد تم تطبيق التحليل على ثلاثة أنواع من الصدمات وهي أسعار العائد، وسعر الصرف، وأسعار الأسهم.

- صدمة تغير أسعار العائد: تم إفتراض إرتفاع سعر العائد بمقدار 200 نقطة أساس، وفي هذه الحالة لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي، أما على المستوى الجزئي، فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12 في المائة لدى 23 بنك من أصل 24 بنك كما هو الحال قبل الصدمة، مما يدل على قدرة البنوك في الأردن على تحمل هذه الصدمة. وبافتراض انخفاض سعر العائد بمقدار 200 نقطة أساس، فلن تتأثر نسبة كفاية رأس المال على مستوى القطاع المصرفي وعلى المستوى الجزئي للبنوك.
- صدمة تغير سعر الصرف: بافتراض إنخفاض سعر صرف الدينار بنسبة 25 في المائة مقابل جميع العملات الأجنبية، لن تتأثر نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن، مما يعني أن القطاع المصرفي قادراً بشكل كبير على تحمل هذه الصدمة، وذلك بسبب تغطية الأصول بالعملة الأجنبية لالتزامات البنوك بالعملة الأجنبية

بهامش مرتفع، أي وجود مراكز موجبة بالعملة الأجنبية لدى معظم البنوك. وعلى المستوى الجزئي، فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12 في المائة لدى 23 بنك من أصل 24 بنك كما هو الحال قبل الصدمة.

- صدمة انخفاض أسعار الأسهم: بافتراض انخفاض أسعار الأسهم في السوق المالي بنسبة 30 في المائة، ففي هذه الحالة سوف تنخفض نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي في الأردن بشكل بسيط، وعلى المستوى الجزئي فإن النسبة سوف تبقى أعلى من 12 في المائة لدى 23 بنك كما هو الحال قبل الصدمة، وذلك نتيجة انخفاض تعرض البنوك للسوق المالي في الأردن.

شكل (5-8): نتائج إختبارات الضغط لمخاطر السوق على مستوى نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي الأردني

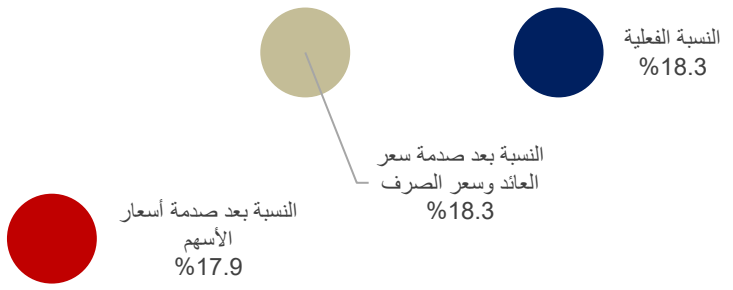

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

سلطنة عُمان

- صدمة تغير أسعار العائد: تم إفتراض ارتفاع سعر العائد بنحو 200 نقطة أساس، مما سيكون له تأثير سلبي على أداء البنوك في عُمان، وقد بلغت الخسائر وفقاً لهذه الصدمة حوالي 397.5 مليون ريال عماني، ويحتفظ القطاع المصرفي بعد هذه الصدمة بنسبة لكفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى الرقابي.

- صدمة تغير سعر الصرف: تم افتراض انخفاض قيمة الريال العماني مقابل الدولار الأمريكي بنسبة 15 في المائة، وكان تأثير هذه الصدمة محدوداً نظراً لانخفاض قيمة صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية.

- صدمة انخفاض أسعار الأسهم: تمثل محفظة الإستثمارات المالية في الأسهم 5.3 في المائة فقط من إجمالي رأس مال القطاع المصرفي، ولذلك فإن افتراض انخفاض أسعار الأسهم سيكون له تأثيراً محدوداً على نسبة كفاية رأس المال.

دولة فلسطين

- صدمة تغير أسعار الفائدة/العائد: تم تحديد ثلاث قنوات خاصة بانتقال أثر صدمة ارتفاع أسعار العائد إلى البيانات المالية للبنوك وهي الخسائر التي من الممكن ان تنتج عن وجود فجوات الاستحقاق وإعادة التسعير، والخسائر الناتجة عن انخفاض أسعار السندات حيث توجد علاقة عكسية بين ارتفاع سعر العائد وقيمة السندات،

فعند ارتفاع سعر العائد، تنخفض أسعار السندات القائمة نظراً لأن العائد عليها يصبح أقل جاذبية في ظل وجود فرص استثمارية في السوق بعائد أفضل، وتتمثل القناة الثالثة في التعثر الناتج عن ارتفاع أعباء الدين. وقد تم محاكاة التأثير غير المباشر لصدمة ارتفاع أسعار العائد بافتراض إخفاق 1 في المائة من القروض العاملة نتيجة ارتفاع أعباء الدين. وقد أظهر التأثير المجمع لمحاكاة صدمة ارتفاع أسعار العائد - من خلال افتراض ارتفاع سعر العائد بمقدار 300 نقطة أساس- عبر قنوات انتقالها الثلاثة بقاء نسبة كفاية رأس المال أعلى من متطلبات بازل البالغة 10.5 في المائة، وذلك على المستويين الكلى والجزئي.

- صدمة تغير سعر الصرف: لا يوجد في فلسطين عملة وطنية لقياس تأثير انخفاضها مقابل العملات الأخرى. ولأغراض اختبارات الضغط، تم التعامل مع الشيكل الإسرائيلي كعملة واقع (De facto currency) عند اجراء الاختبارات، وقياس تأثير انخفاض قيمته مقابل العملات الأخرى. وتم تحديد قناتين لانتقال أثر صدمة تغير سعر الصرف إلى البيانات المالية للبنوك وهي محاكاة التأثير المباشر لصدمة تغير سعر الصرف، وتم من خلالها افتراض انخفاض سعر صرف عملة الشيكل بـ 15 في المائة مقابل العملات الأخرى المتداولة في فلسطين. أما القناة الثانية، فقد تمثلت في محاكاة التأثير غير المباشر لصدمة تغير سعر الصرف من خلال افتراض إخفاق 10 في المائة من القروض بالعملات الأخرى، بخلاف عملة الشيكل. وأسفرت نتائج محاكاة صدمة تغير سعر الصرف عبر قنوات انتقالها – على المستويين الكلي والجزئي - عن تحقيق نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في فلسطين أعلى من متطلبات بازل.

شكل (5-9): نتائج إختبارات الضغط لمخاطر السوق على مستوى نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي الفلسطيني

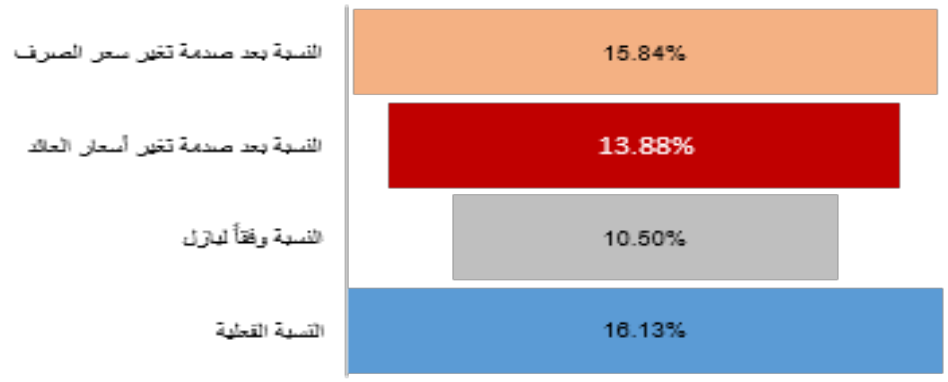

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

دولة قطر

بلغ معدل نمو المحفظة الإستثمارية - التي تتكون بشكل رئيسي من أذون الخزانة والسندات الحكومية – نحو 8.4 في المائة في الربع الأخير من عام 2020، وتحتفظ البنوك بمعظم هذه الأصول الاستثمارية حتى تاريخ الاستحقاق، وبالتالي فإن مخاطر السوق تعد محدودة. وعلى الرغم من تلك الزيادة، فقد إنخفضت الإستثمارات قصيرة الأجل الأكثر عرضة لمخاطر السوق بنسبة 6.4 في المائة مما يحد من تلك المخاطر.

فيما يخص جانب مخاطر أسعار العائد - ونظراً لأن البنوك لديها فجوة تمويل سالبة في الأجل القصير- فمن المتوقع أن يكون لانخفاض سعر العائد تأثير إيجابي على الربحية بسبب إعادة تسعير الالتزامات بشكل أسرع مقارنة بالأصول. ووفقاً لذلك، فإن التغير الإيجابي في الهامش سيضمن نمو صافي دخل العائد، وبالتالي الربحية. ومن أجل فحص تأثير الحركة السلبية في أسعار العائد، تم إجراء تمرين الأرباح المعرضة للخطر، حيث ترتب على زيادة سعر العائد بمقدار 100 نقطة أساس انخفاض صافي الدخل من العوائد للبنوك بمقدار 2.83 مليار ريال قطري على المستوى الإجمالي. كما تم افتراض انخفاض 75 في المائة في سوق الأسهم، وكان لذلك تأثير مباشر ضئيل، حيث تراوح انخفاض كفاية رأس المال من 0.01 في المائة إلى 0.22 في المائة بالنسبة للمركز الرأسمالي للبنوك المحلية.

وقد ارتفعت أصول القطاع المصرفي بالعملات الأجنبية خلال العام بنسبة 9.3 في المائة بينما ارتفعت التزامات التحويل النقدي بنسبة 16.7 في المائة، أي أن عدم تطابق الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية قد اتجه نحو المركز القصير. وتقترن الالتزامات المرتفعة بالعملات الأجنبية بارتفاع مخاطر السوق وذلك في حالة انخفاض قيمة الريال القطري مقابل العملات الأخرى، إلا أن معظم أصول والتزامات القطاع المصرفي بالدولار الأمريكي، وبالتالي فإن تعرض القطاع المصرفي لمخاطر السوق الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف محدوداً نظراً لارتباطها بالدولار. وتشير نتائج اختبار الضغط الذي تم إجراؤه بافتراض انخفاض قيمة الدولار الأمريكي بنسبة 25 في المائة مقابل جميع العملات الأخرى إلى تأثيره المحدود على القطاع المصرفي.

جمهورية مصر العربية

تشمل إختبارات الضغط لمخاطر السوق كل من الاختبارات الخاصة بمخاطر سعر العائد، ومخاطر سعر الصرف، وتم صياغة الافتراضات الخاصة بمخاطر السوق في اطار سيناريو المخاطر الإقتصادية والمالية الكلية لاستمرار تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد، وما قد ينتج عنها من الضغط على قيمة العملة المحلية بسبب تراجع موارد النقد الأجنبي، وارتفاع سعر العائد لاحتواء الضغوط التضخمية، وتم تقييم تأثير التغيرات المفترضة في سعر العائد من خلال إعادة تقييم السندات الحكومية بمحفظة الإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر، وبالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر باستخدام أسلوب القيمة الحالية. كما تم تقييم تأثير التغير في سعر الصرف على صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية في توزان العملات.

- صدمة تغير أسعار العائد: تم إفتراض ارتفاع سعر العائد بنسبة 1 في المائة بالسيناريو الأساسي، و3 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة.

- صدمة تغير سعر الصرف: تم افتراض انخفاض قيمة الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية بنسبة 10 في المائة بالسيناريو الأساسي، و20 في المائة بالسيناريو الأكثر حدة.

شكل (5-10): مستوى المخاطر وفقاً لنتائج إختبارات الضغط لمخاطر السوق لدى القطاع المصرفي المصري

	السيناريو الأساسي	السيناريو الأكثر حدة
مخاطر سعر العائد	منخفضة	متوسطة
مخاطر سعر الصرف	منخفضة	منخفضة
التأثير المجمع لمخاطر السوق	منخفضة	متوسطة

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

اختبارات الضغط المجمعة للملاءة المالية (الاختبارات متعددة العوامل)

سلطنة عُمان

تعتمد إختبارات السيناريوهات على محاكاة التأثير المجمع للصدمات الخاصة بمخاطر الإئتمان ومخاطر السوق على مدار فترة زمنية عام، باستخدام بيانات ديسمبر 2020. وقد أظهر القطاع المصرفي بشكل عام صلابته في مواجهة الخسائر الناتجة عن هذا الاختبار، حيث احتفظ بنسبة كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى الرقابي، باستثناء بنكين فقط.

شكل (5-11): نتائج إختبارات السيناريوهات وفقاً للسيناريو المتوسط الشدة لدى القطاع المصرفي العُماني (%)

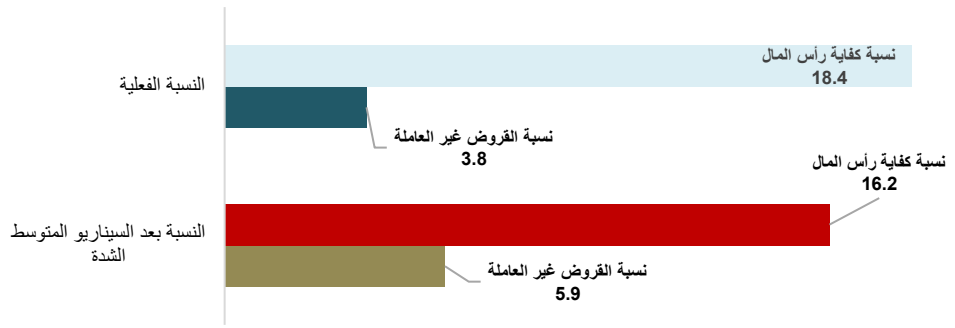

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

دولة فلسطين

تم تطبيق إختبار متعدد العوامل من خلال محاكاة صدمة متزامنة تضمنت افتراض ارتفاع أسعار العائد بمقدار 300 نقطة أساس، وارتفاع نسبة الإخفاق من مستواها الحالي عند 4.15 في المائة لتصل إلى 5.25 في المائة من إجمالي الائتمان الممنوح، بالإضافة إلى افتراض انخفاض في قيمة الشيكل الذي يمثل عملة الواقع مقابل العملات الاخرى بنسبة 15 في المائة. ويعكس المزيج السابق سيناريو سلبي نادر الحدوث، ولكنه واقعي. كما تم تعديل الوضع الأولي للبنوك من ناحية المخصصات الإضافية المطلوبة في حالة افتراض انخفاض قيمة الضمانات المقبولة إلى النصف.

وكنتيجة لمحاكاة السيناريو المتعدد، انخفضت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي من 16.13 في المائة إلى 12.65 في المائة، مع بقائها أعلى من متطلبات بازل البالغة 10.5 في المائة. وعلى المستوى الجزئي للبنوك، فقد انخفضت نسبة كفاية رأس المال لعدد 4 بنوك من أصل 13 بنك دون 10.5 في المائة بشكل بسيط، وهو ما يدل على قوة وسلامة المراكز المالية للبنوك ومرونتها في التعامل مع هذا السيناريو الذي يصنف بأنه عالي الشدة ونادر الحدوث.

اختبارات الضغط لمخاطر السيولة

تم تطبيق اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر السيولة بواسطة البنوك المركزية وسلطات النقد فى كل من (عمان، فلسطين، قطر، مصر)، باستخدام مؤشرات السيولة المختلفة مثل نسبة تغطية السيولة، وصافي التمويل المستقر، والتدفقات النقدية للسيولة.

سلطنة عُمان

يقوم البنك المركزي العُماني بتقييم قدرة البنوك على مواجهة صدمة التدفقات النقدية الخارجة خلال فترة زمنية قصيرة من خلال اللجوء إلى الأصول السائلة، بافتراض عدم توافر التمويل من خلال سوق المال وسوق الانتربنك. وقد ساهم ارتفاع رصيد السندات الحكومية على مدار فترة الخمس سنوات السابقة في تأمين سيولة إضافية للبنوك عند الحاجة. وقد أظهرت نتائج الاختبارات التي تم إجراؤها وفقاً لموقف ديسمبر 2020 مقدرة البنوك المحلية على مواجهة صدمة السحب المفاجئ للودائع لفترة 5 أيام على الأقل.

جدول (5-1): القطاع المصرفي العُماني: الافتراضات الخاصة باختبارات الضغط لمخاطر السيولة

البيان	مستوى الصدمة
الودائع تحت الطلب المسحوبة خلال فترة يوم	
ودائع المقيمين	%5
ودائع غير المقيمين	%10
الودائع لأجل المسحوبة خلال فترة يوم	
ودائع المقيمين	%3
ودائع غير المقيمين	%5
الأصول السائلة المتاحة خلال اليوم	%90
الأصول الأخرى المتاحة خلال اليوم	%1
الفترة التي تم تقييم السيولة على مدارها	5 أيام

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

- **دولة فلسطين**

تم إجراء اختبار ضغط السيولة من خلال محاكاة حدوث عمليات سحب يومية تراكمية لدى جميع البنوك (Run on all bank). ولفحص مدى قدرة البنوك على مواجهة هذه الصدمة، تم افتراض ما يلي:

جدول (5-2): القطاع المصرفي الفلسطيني: الافتراضات الخاصة بمخاطر اختبارات الضغط لمخاطر السيولة

نسبة المسحوبات اليومية	الودائع تحت الطلب بعملة الشيكل	الودائع تحت الطلب بالعملات الأخرى	الودائع الآجلة بعملة الشيكل	الودائع الآجلة بالعملات الأخرى	الأصول السائلة المتوفرة خلال اليوم	الأصول غير السائلة المتوفرة خلال اليوم
	%15	%10	%5	%5	%95	%1

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

وأظهرت نتيجة محاكاة صدمة السيولة مقدرة البنوك الجيدة على التعامل مع هذا الوضع الضاغط وعلى مدار خمسة أيام متتالية قبل أن تبدأ سيولة بعضها في النفاذ.

دولة قطر

لتقييم تأثير مخاطر السحب من قبل المودعين في جميع القطاعات الإقتصادية إلى جانب مخاطر ترحيل المؤسسات المالية الأجنبية، فقد تم تطبيق افتراضات مختلفة لمعدلات سحب الودائع حسب آجال الاستحقاق، حيث يرتبط أجل الاستحقاق القصير بمخاطر أعلى. وتشير نتائج اختبارات الضغط إلى أن جميع البنوك - باستثناء بنك واحد - لديها احتياطي كافي من السيولة المتاحة لمواجهة المخاطر، كما يمكن لبعض البنوك تغطية نقص السيولة لديها في حالة حدوث صدمة سيولة مفترضة دون استخدام خيار إعادة الشراء.

جمهورية مصر العربية

تم إجراء اختبارات الضغط لمخاطر السيولة في إطار سيناريو الضغط المرتبط بارتفاع مخاطر الائتمان السيادية، وانخفاض درجة التقييم الائتماني للدولة، وهو ما قد يؤدي إلى اتجاه البنوك إلى بيع السندات الحكومية في السوق الثانوي خلال فترة زمنية قصيرة، وانخفاض قيمة أذون الخزانة المتخذة كضمانة في عمليات الريبو، وزيادة نسب سحب الودائع، وذلك باستخدام نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية، والعملة الأجنبية، ونسبة صافي التمويل المستقر بالعملة المحلية، والتدفقات النقدية للسيولة بالعملة المحلية وأهم العملات الأجنبية.

وفيما يتعلق بنسبة تغطية السيولة التي تقيس مدى كفاية الاصول السائلة عالية الجودة لمقابلة الالتزامات من خلال تحويلها إلى نقدية على مدى شهر، تم افتراض سيناريو أكثر حدة من السيناريو المفترض من لجنة بازل، مثل تطبيق نسب خصم أعلى لبعض فئات الاصول السائلة عالية الجودة، أو نسب سحب أعلى للودائع كتدفقات نقدية خارجة خلال شهر.

أما فيما يخص أوضاع السيولة طويلة الأجل خلال أزمات السيولة، فقد تم استخدام نسبة صافي التمويل المستقر، وذلك بافتراض ارتفاع مخاطر عدم توافق هيكل التمويل طويل الأجل لتغطية التوظيفات في الاصول وأي مطالبات تمويلية أخرى، من خلال تطبيق أوزان ترجيحية أقل للودائع في بسط النسبة بما يشير إلى انخفاض درجة استقرارها، وتطبيق أوزان ترجيحية أعلى لبند الأوراق المالية الحكومية في مقام النسبة في ضوء انخفاض درجة سيولته مما يعنى أنه يتطلب تمويل أكثر استقراراً.

وعلى جانب التدفقات النقدية للسيولة، تم قياس مدى كفاية الاصول السائلة لتغطية الفجوات الناتجة من عدم تطابق آجال استحقاق الاصول والالتزامات، على مستوى الفجوة الجارية الخاصة بكل أجل استحقاق، والفجوة التراكمية التي تمثل مجموع الفجوات الجارية، وذلك بعد تطبيق نسب خصم على الأوراق المالية الحكومية التي يتم اللجوء اليها لتغطية الفجوات، وتطبيق نسب افتراضية للتدفقات النقدية الداخلة وذلك لبند القروض والأوراق التجارية المخصومة، والأصول الأخرى، وكذا نسب سحب للودائع التي تمثل التدفقات النقدية الخارجة.

جدول (5-3): القطاع المصرفي المصري: الإفتراضات الخاصة باختبارات الضغط لمخاطر السيولة

السيناريو الأول (تم تطبيقه على بسط النسب)		السيناريو الثانى (تم تطبيقه على مقام النسب)	
نسبة تغطية السيولة			
تطبيق نسبة خصم على اذون الخزانة الصادرة من الحكومة المصرية بالعملة المحلية بنسبة	%10	زيادة نسبة السحب المطبقة على ودائع الافراد والمنشآت الصغيرة باستثناء شهادات الادخار بنسبة	%15
تطبيق نسبة خصم على الأوراق المالية الحكومية الصادرة من الحكومة المصرية بالعملات الأجنبية بنسبة	%25		
تطبيق نسبة خصم على السندات الحكومية بالعملة المحلية مستبعدا منها السندات المدرجة بمحفظة المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق ذات أجل استحقاق أكثر من شهر	**%40**	زيادة نسب السحب لودائع كافة المؤسسات بنسبة	**%25**
نسبة صافي التمويل المستقر بالعملة المحلية			
تخفيض الوزن الترجيحي المطبق على ودائع الأفراد والمنشآت متناهية الصغر بنسبة	%15	زيادة الوزن المطبق على أذون الخزانة الصادرة من الحكومة المصرية بنسبة	**%10**
تخفيض الوزن الترجيحي المطبق على ودائع الشركات غير المالية والمؤسسات المالية بنسبة	%25	زيادة الوزن المطبق على السندات الحكومية بنسبة	%40
معدلات التدفقات النقدية الداخلة			
القروض والتسهيلات للعملاء والبنوك والأوراق التجارية (سيتم تجديدها بالكامل)			صفر%
الأرصدة المدينة والأصول الأخرى			%100
معدلات التدفقات النقدية الخارجة			
أرصدة مستحقة للبنوك			%10
ودائع العملاء			%15
التزامات أخرى بخلاف حقوق الملكية			صفر%
نسب الخصم على الاصول السائلة لمواجهة الفجوات			
أذون الخزانة وأرصدة لدى البنوك			%10
السندات الحكومية			%40
النقدية			صفر%

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

هذا وأظهرت نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر السيولة تعرض القطاع المصرفي المصري لمستوى منخفض من مخاطر السيولة، ليتخطى كل من نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر الحد الأدنى المقرر والذي يبلغ 100 في المائة وفقاً للجنة بازل، كما نتج عن استخدام هيكل آجال الاستحقاق قدرة الاصول السائلة لكافة البنوك - بعد تطبيق الضغط عليها - على تغطية الفجوات السالبة بنسبة 100 في المائة ، كما حققت البنوك فجوات تراكمية موجبة بين الاصول والالتزامات حتى الفترة الزمنية (عام واحد) لكل من العملة المحلية والدولار الأمريكي.

وقد تم تقييم نتائج الاختبارات باستخدام ثلاث مستويات من المخاطر وفقاً لنسب السيولة المختلفة الناتجة، ونسب التغطية للفجوات الجارية والتراكمية بين الاصول والالتزامات حتى عام، بعد تطبيق كل من السيناريو الأساسي، والسيناريو الأكثر حدة، وأظهر القطاع تعرضه لمستوى منخفض من مخاطر السيولة بالضغط على نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية، ومستوى متوسط من مخاطر السيولة بالضغط على كل من نسبة تغطية السيولة بالعملة الأجنبية، ونسبة صافي التمويل المستقر بالعملة المحلية.

شكل (5-12): مستوى المخاطر وفقاً لنتائج إختبارات الضغط لمخاطر السيولة لدى القطاع المصرفي المصري

	السيناريو الأساسي	السيناريو الأكثر حدة
نسبة تغطية السيولة بالعملة المحلية	منخفضة	منخفضة
نسبة تغطية السيولة بالعملة الأجنبية	متوسطة	متوسطة
نسبة صافي التمويل المستقر بالعملة المحلية	متوسطة	متوسطة
التدفقات النقدية للسيولة	منخفضة	منخفضة

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

اختبارات الضغط الكلية

المملكة الأردنية الهاشمية

تعتمد منهجية اختبارات الضغط على استخدام النموذج الناقل والذي تضمن افتراض ثلاث سيناريوهات لتوقع قيمة المتغير التابع (نسبة القروض غير العاملة)، ودراسة تأثيرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك خلال الأعوام القادمة، وتتدرج هذه السيناريوهات في درجة شدتها. وقد تم استخدام النموذج التالي للتنبؤ بنسبة القروض غير العاملة:

$$NPL_t = C + B_1\, NPL_{t-1} + B_2\, RGDP_{t-1} + B_3\, UNEMP_{t-1} + B_4\, RIR_t + B_5\, ASE100_t$$

حيث أن:

NPL_t= نسبة القروض غير العاملة المتوقعة لعام 2021.

C= عدد ثابت.

NPL_{t-1}= نسبة القروض غير العاملة للعام السابق.

$RGDP_{t-1}$= معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (معدل النمو الاقتصادي)

$UNEMP_{t-1}$= نسبة البطالة للعام السابق

RIR_t= أسعار العائد الفعلية

$ASE100_t$= المؤشر العام لأسعار أسهم البورصة

وبناءً على الاختبارات الإحصائية التي تم إجراؤها، فقد تبين وجود علاقة عكسية مؤثرة (Significant) بين نسبة القروض غير العاملة وكل من معدل النمو الاقتصادي وأسعار الأسهم، إلى جانب وجود علاقة طردية مؤثرة بين نسبة القروض غير العاملة وكل من نسبة البطالة وأسعار العائد. وقد قام البنك المركزي بتطوير اختبارات الضغط بحيث أصبح من الممكن التنبؤ بنسبة القروض غير العاملة وتأثيرها على نسبة كفاية رأس المال لدى البنوك لعدة أعوام قادمة (Multiple–Period Stress Testing) بدلاً من عام واحد فقط، خلال الفترة من 2021 وحتى 2023 بناءً على التغير المفترض في معدل النمو الاقتصادي، ونسبة البطالة، وأسعار العائد، وأسعار الأسهم، وقد تم بناء النموذج بافتراض انخفاض أرباح البنوك في عام 2021 بنسبة 50 في المائة مقارنة بالأرباح التي تم تحقيقها في عام 2020 نتيجة تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، مع افتراض وصول نسبة الخسارة عند التعثر (LGD) إلى 65 في المائة من القروض غير العاملة. وقد تم افتراض السيناريوهات وفقاً للمنهجية التالية:

السيناريو الكلي المتوسط الشدة: معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2021 مطروحا منه انحراف معياري واحد لبيانات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1994 حتى 2020، ونسبة البطالة لعام 2020 مضافا إليها انحراف معياري واحد لبيانات نسبة البطالة خلال نفس الفترة. كما تم افتراض ارتفاع أسعار العائد بمقدار 100 نقطة أساس، وانخفاض أسعار الأسهم بمقدار 25 في المائة.

السيناريو الكلي الأكثر شدة: معدل النمو الاقتصادي المتوقع لعام 2021 مطروحا منه انحرافين معياريين لبيانات معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1994 حتى 2020، ونسبة البطالة لعام 2020 مضافا إليها انحرافين معياريين لبيانات نسبة البطالة خلال نفس الفترة. كما تم افتراض ارتفاع أسعار العائد بمقدار 150 نقطة أساس، وانخفاض أسعار الأسهم بمقدار 50 في المائة.

وبناءً على نتائج اختبارات الضغط خلال الفترة من 2021 وحتى 2023، فإن القطاع المصرفي قادراً بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة الناتجة عن تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الاقتصاد الوطني، إذ أن نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي ستسجل17.2 في المائة ، 15.4 في المائة و 13 في المائة للأعوام 2021 و 2022 و2023 على التوالي وذلك بافتراض حدوث السيناريو الأكثر شدة، وتعود هذه النتائج الإيجابية إلى تمتع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من رأس المال والأرباح، مما يمكنها من استيعاب المخصصات والخسائر الإضافية الناتجة عن الصدمات المفترضة.

كما تلاحظ من نتائج اختبارات الحساسية أن مخاطر التركز الائتماني لها تأثير أكبر على بعض البنوك مقارنة مع المخاطر الأخرى، مما يدل على أن بعض البنوك في حاجة إلى تخفيض مخاطر التركز لديها. هذا ويستمر البنك المركزي في تطوير هذه الاختبارات وإجراء المزيد منها أخذاً في الاعتبار تطورات المخاطر على المستوى المحلي والدولي الإقليمي للتأكد من سلامة القطاع المصرفي الأردني.

شكل (5-13): الإفتراضات الخاصة بالمؤشرات الاقتصادية الكلية وفقاً لسيناريوهات إختبارات الضغط لدى القطاع المصرفي الأردني

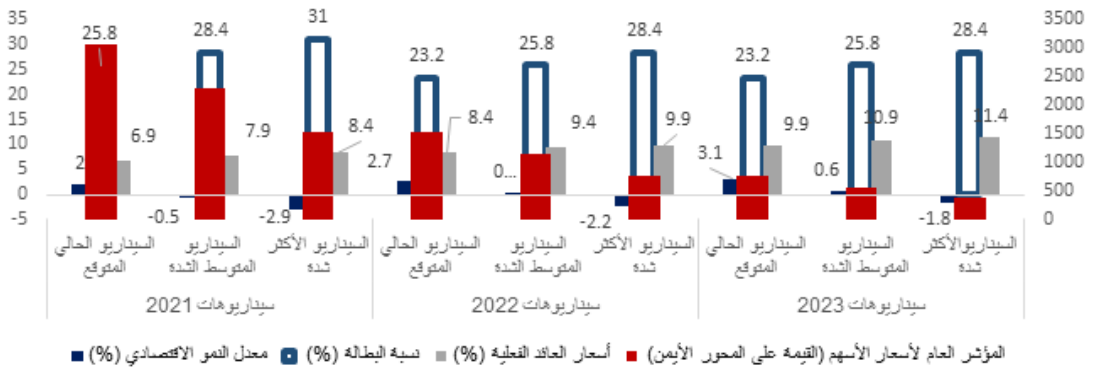

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

دولة الامارات العربية المتحدة

اعتمد السيناريو الأساسي على إسقاط افتراضي لأفق تنبؤ مدته ثلاث سنوات، بافتراض الانتعاش الاقتصادي التدريجي، أما عن السيناريو المعاكس، فقد افترض موجات جديدة من تفشي فيروس كورونا المستجد، مما يشير إلى ركود مزدوج في الإمارات العربية المتحدة وتأخر كبير في التعافي. إضافة إلى ذلك، تضمن السيناريو المعاكس أيضاً ركوداً عالمياً متزامناً، وتراجعاً مستمراً في أسعار النفط، وضغوط الملاءة المالية والسيولة في قطاعي الشركات والكيانات الحكومية ذات الصلة، والمزيد من الانخفاض في أسعار الأسهم والمساكن، وارتفاع في هوامش الائتمان، والضغط على البنوك. وقد تمت محاكاة المسارات المتغيرة للسيناريو بناءً على نموذج داخلي للبنك المركزي الإماراتي والتحليل التاريخي وآراء بعض الخبراء.

جدول (5-4): القطاع المصرفي بدولة الإمارات العربية المتحدة: مقاييس المخاطر السلبية للسيناريو لمتغيرات مختارة في إطار اختبارات الضغط

اسم المتغير	التغيير من نهاية 2020 إلى أقل مستوى
سعر العقارات (دبي)	%13.5-
سعر العقارات (ابو ظبي)	%14.5-
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة الإمارات العربية المتحدة	%3.2-
الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي للإمارات	%6.9-
متوسط سعر برميل النفط	%32.3-

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

هذا وأظهرت نتائج اختبار الضغط أن البنوك الإماراتية ستكون قادرة على الصمود في مواجهة انكماش اقتصادي افتراضي حاد، حيث انخفض متوسط نسبة حقوق الملكية العادية – الشريحة الأولى بمقدار 288 نقطة أساس من 14 في المائة إلى 11.2 في المائة في ظل السيناريو السلبي الإفتراضي.

كما أظهرت النتائج زيادة كبيرة في معدلات التأخر في السداد في جميع فئات التعرض، حيث تساهم قطاعات الشركات والتجزئة بشكل أكبر في تخفيض نسبة حقوق الملكية العادية – الشريحة الأولى، وتشمل القطاعات الأخرى التي ساهمت في خسارة مخاطر الائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة، سندات الدين، الحكومات، البنوك، والبنود خارج الميزانية العمومية.

بشكل عام، أظهرت نتائج اختبار الضغط أن القطاع المصرفي الإماراتي يمكنه تحمل الصدمات الكبيرة والحفاظ على مستويات رأس المال أعلى من الحد الأدنى من المتطلبات، على الرغم من وضع البداية المجهد والسيناريو المعاكس الشديد إلى حد ما.

شكل (5-14): نتائج إختبارات الضغط على مستوى الشريحة الأولى لرأس المال لدى القطاع المصرفي الإماراتي

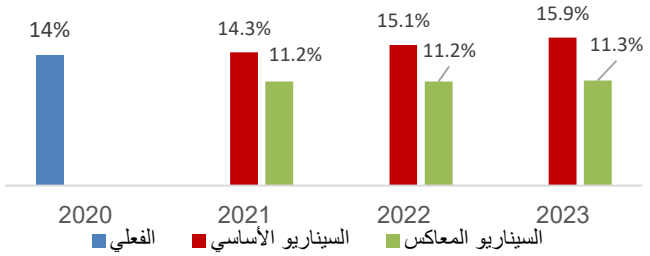

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (5-15): تحليل إنخفاض نسبة الشريحة الأولى لرأس المال في إختبارات الضغط لدى القطاع المصرفي الإماراتي

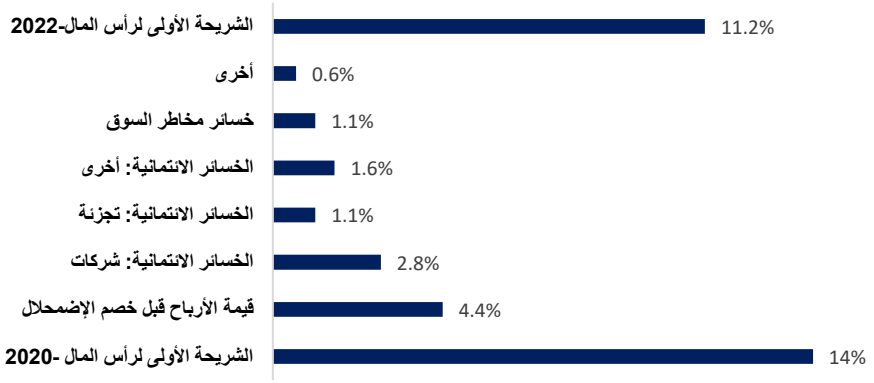

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

جمهورية العراق

قام البنك المركزي العراقي بإجراء اختبارات الضغط الكلية بهدف تقدير العلاقة بين الاخفاق المالي للبنوك، وأيّة صدمات ذات صلة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية لقياس تأثيرها في معدل نمو القروض غير العاملة خلال الفترة من الربع الأول 2021 حتى الربع الرابع 2021، وقد اتخذ النموذج الشكل الدالي الآتي:

$$NPL = F\ (GGDP,\ GOILP,\ GEG)$$

NPL: نسبة القروض غير العاملة.

GGDP: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

GOILP: أسعار النفط.

GEG: معدل نمو الإنفاق الحكومي.

وقد تم اجراء الاختبار وفقاً لثلاثة سيناريوهات، تمثل الأول في السيناريو الأساسي، وتم من خلاله التنبؤ بقيم المتغيرات الداخلة في النموذج، أما السيناريوهان الآخران فهما السيناريو المتوسط الشدة، والسيناريو المرتفع الشدّة، وقد تمَّ إجراء الاختبارات لكل متغيّر على حِدَة، بافتراض ثبات المتغيرات الأُخَرى خلال الفترة من الربع الأول من عام 2010 حتى الربع الرابع من عام 2020. وتم تقدير السيناريو المتوسط الشدة من خلال حساب معدل نمو المتغير للسيناريو الأساسي، مطروحًا منه انحراف معياري واحد لسلسلة معدل نمو المتغير. وبالنسبة للسيناريو الأكثر شدة، تم تقديره من خلال حساب معدل نمو المتغير للسيناريو الأساسي المتوقع، مطروحاً منه انحرافان معياريان لسلسلة معدل نمو المتغير.

وقد أظهر النموذج ارتفاع نسبة القروض غير العاملة طبقاً للسيناريوهات الأساسي والمتوسط والمرتفع الشدّة خلال عام 2021 على التوالي، ويؤكد التأثير الطفيف لانخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي على نسبة القروض غير العاملة ضعف العلاقة بينهما، كما أن الصدمة السلبية في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى ارتفاع نسبة الديون غير العاملة للسيناريو متوسط الشدة والسيناريو الأكثر شدة عن السيناريو الأساس بنسب طفيفة جداً خلال عام 2021.

أما عن تأثير أسعار النفط، فقد أظهرت نتائج الاختبارات وجود علاقة عكسية ومعنوية بين أسعار النفط ونسبة القروض غير العاملة لدى القطاع المصرفي العراقي، إذ يمكن لأسعار النفط العالمية ان تؤثر بشكل كبير على دخل الفرد المتاح في العراق، خاصةً وان أغلب النفقات الحكومية ستتأثر بأسعار النفط العالمية، مما يعني انخفاض الدخول وبالتالي ارتفاع معدلات الاخفاق في السداد لمستحقات القروض، كما أن قدرة الحكومة على امتصاص الصدمة سيكون محدوداً لفترة معينة لتظهر بعدها أزمة صعوبة سداد مستحقات النفقات الجارية والإستثمارية.

وبالنسبة لتأثير معدل نمو الإنفاق الحكومي، فقد أظهرت النتائج العلاقة العكسية والمعنوية بين معدل نمو الإنفاق الحكومي ونسبة القروض غير العاملة في العراق، وقد يعود اتجاه هذه العلاقة إلى قوة تأثر الإنفاق الحكومي بالأزمات الاقتصادية في العراق، وخاصةَ الإنفاق الجاري منه، حيث أن الحكومة غالبًا ما تحافظ على مستوى الإنفاق الجاري، وتهيّئ مصادر بديلة لتمويله حال انخفاض المصادر الأساسية، كما أن تعرض الإقتصاد إلى أزمة طويلة الأمد قد يؤدي إلى نفاد مصادر التمويل البديلة، مما قد يجعل السياسة المالية عائقاً لجهود الاستقرار المالي أو

شكل (5-16): نتائج إختبارات الضغط الكلية على مستوى نسبة كفاية رأس المال لدى القطاع المصرفي العراقي (%)

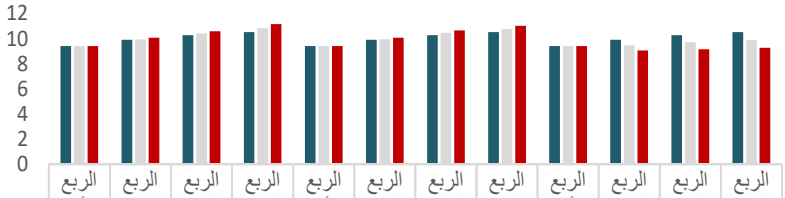

	صدمة الناتج المحلي الإجمالي				صدمة أسعار النفط العالمية				صدمة الانفاق الحكومي			
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع
السيناريو الأساسي	9.408	9.902	10.274	10.513	9.409	9.902	10.274	10.513	9.408	9.901	10.274	10.513
السيناريو المتوسط الشدة	9.408	9.934	10.426	10.837	9.409	9.954	10.468	10.766	9.408	9.477	9.714	9.888
السيناريو الأكثر شدة	9.408	10.066	10.578	11.162	9.409	10.066	10.662	11.019	9.408	9.053	9.153	9.264

السيناريو الأساسي — السيناريو المتوسط الشدة — السيناريو الأكثر شدة

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

المصرفي، لذلك لابد من بناء دعامات مالية إضافية لمواجهة الأزمات عند حدوثها تساعد الحد من إنتقال آثار السياسة المالية إلى الإستقرار المالي.

سلطنة عُمان

تم إجراء إختبارات الضغط الكلية بهدف تقييم مدى صلابة القطاع المصرفي العُماني في مواجهة المخاطر النظامية، وذلك من خلال قياس تأثير التغير في بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية على نسبة القروض غير العاملة (مثل أسعار النفط، ومعدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ومعدل التضخم، وأسعار العائد، وسعر الصرف، والعائد على الأسهم). وقد تم استخدام نموذج الانحدار المتعدد (Multivariate regression) بهدف تقدير درجة مرونة هذه المتغيرات طبقاً للسيناريو المتوسط الشدة والأكثر شدة، بافتراض نسبة مخصصات 65 في المائة من قيمة القروض غير العاملة الجديدة. وقد أسفرت نتائج الاختبار في كلا السيناريوهين عن تحقيق نسبة كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى الرقابي المقرر ومتطلبات بازل.

جدول (5-5): إفتراضات إختبارات الضغط الكلية لدى القطاع المصرفي العُماني

المتغيرات الاقتصادية الكلية	الأساسي	السيناريو المتوسط الشدة	السيناريو الأكثر شدة
سعر برميل النفط	$60	$40	$25
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	%2.1	%0.7	%0
معدل التضخم	%3	%5	%7
أسعار العائد	%5.5	%7.5	%9
صدمة تغير سعر الصرف	%0	%10-	%15-
العائد على الأسهم	%8-	%25-	%50-
معدلات الإخفاق	%1.5	%2.6	%4

المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (5-17): نتائج إختبارات الضغط الكلية لدى القطاع المصرفي العُماني (%)

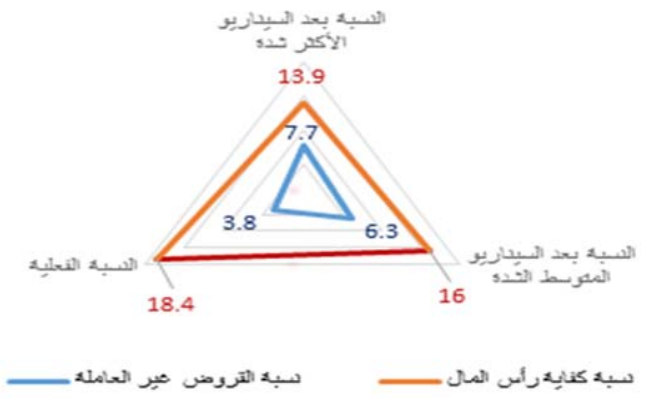

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

دولة فلسطين

تم إجراء محاكاة لآلية انتقال الصدمات من القطاع الحقيقي إلى القطاع المصرفي، باستخدام نموذج تصحيح الخطأ للمتجه الانحدار الذاتي للمتجه (Vector Error Correction Model-VECM)، من خلال افتراض حدوث بعض الصدمات في مستويات المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلة في النموذج، وبافتراض وجود علاقة عكسية بين نسبة القروض غير العاملة ومعدل النمو الاقتصادي، وعلاقة طردية بين نسبة القروض غير العاملة وكل من سعر العائد على الإقراض بعملة الدولار ومعدل البطالة. ولمعرفة آثار هذه الصدمات على مستويات القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض تم استخدام النموذج التالي:

$$\Delta L(NPL_t) = \alpha + \gamma * e_t + \sum_{1=1}^{4} a_i * \Delta L(NPL_{t-i}) + \sum_{i=1}^{4} b_i * \Delta L(RGDP_{t-i}) + C * \Delta il + D * \Delta UNEMP$$

حيث أن:

$\mathbf{e}_t$: معامل تصحيح الخطأ

$\Delta L(NPL_{t-i})$: النمو في القروض المتعثرة خلال الفترة السابقة

$\Delta L(RGDP_{t-i})$: النمو الحقيقي الناتج المحلي خلال الفترة السابقة

Δil: التغير في سعر العائد على الإقراض بعملة الدولار الأمريكي.

$\Delta UNEMP$: التغير في معدل البطالة.

وقد تم إجراء اختبار الضغط الكلي ضمن سيناريوهين (السيناريو الأساسي والسيناريو المعاكس) يعكسان افتراضات مختلفة ومحتملة الحدوث. ففي سيناريو الأساس، تم افتراض استمرار الوضع القائم حالياً، بمعنى استمرار حالة الاستقرار النسبي في الأوضاع الصحية، وتواصل تعافي مؤشرات الطلب المحلي والقيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وتعافي مستويات التحويلات الخارجية للقطاع الخاص، مع تحسن مستويات التسهيلات الائتمانية. وعلى خلفية هذه الافتراضات، يتوقع أن يسجل الاقتصاد الفلسطيني نمواً في مستويات النمو الحقيقي خلال عام 2022 بنحو 2.9 في المائة، على الأساس السنوي، وانخفاض معدل البطالة إلى 24.8 في المائة مقابل 26.4 في المائة في العام السابق، وبالتالي يتوقع أن ينعكس هذا التحسن في القطاع الحقيقي بشكل إيجابي على مؤشرات الأداء في القطاع المصرفي الفلسطيني، لتنخفض نسبة القروض غير العاملة إلى 3.9 في المائة في عام 2022 مقارنة مع 4.2 في المائة في العام السابق.

وفي المقابل، يتضمن السيناريو المعاكس بعض المخاطر المحتملة الحدوث في المدى القريب، ومن بينها انخفاض كبير في حجم المنح والمساعدات الدولية، وتراجع مستويات التحويلات الخارجية للقطاع الخاص، وتشديد الأوضاع النقدية في الدول المصدرة للعملات في الاقتصاد الفلسطيني بوتيرة متسارعة من خلال رفع سعر العائد. ففي ظل هذه المخاطر يتوقع حدوث انكماش في الاقتصاد الفلسطيني بنسبة 1.7 في المائة في عام 2022، وارتفاع معدل البطالة إلى 30 في المائة، وعلى ضوء نتائج هذا السيناريو، يتوقع ارتفاع نسبة القروض غير العاملة إلى قرابة 6.8 في المائة في عام 2022.

شكل (5-18): نتائج إختبارات الضغط الكلية على مستوى نسبة القروض غير العاملة خلال عام 2022 لدى القطاع المصرفي الفلسطيني (%)

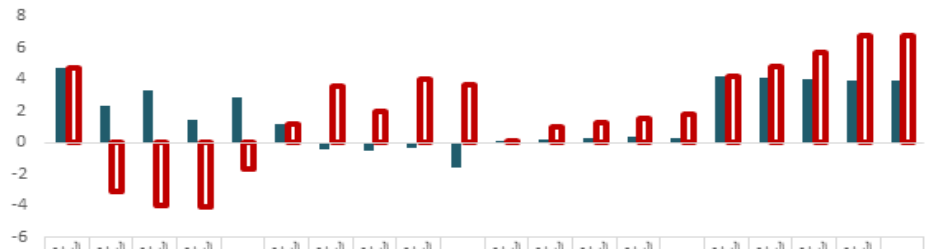

	النمو في الناتج الحقيقي (%)					التغير في معدل البطالة					التغير في سعر العائد على القروض					نسبة القروض غير العاملة إلى اجمالي القروض				
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2020	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2020	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2020	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	2020
السيناريو الأساسي	4.7	2.3	3.3	1.4	2.9	1.2	-0.4	-0.5	-0.3	-1.6	0.1	0.2	0.3	0.4	0.3	4.2	4.1	4	3.9	3.9
السيناريو المعاكس	4.7	-3.1	-4	-4.1	-1.7	1.2	3.6	2	4	3.7	0.1	1	1.3	1.5	1.8	4.2	4.8	5.7	6.8	6.8

السيناريو الأساسي ■ السيناريو المعاكس ■

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

دولة الكويت

تم إستخدام ثلاث سيناريوهات على النحو التالي:

السيناريو الأول: يظهر الاعتماد المحلي الكبير على العقارات في شكل استثمارات وضمانات وانكشافات تمويلية من البنوك، وبالتالي فإن أي انخفاض حاد في أسعار العقارات قد يشكل مخاطر مرتفعة حيث سينتقل من القنوات

المشار إليها، إضافة إلى زيادة الضغوط على قطاع الإنشاءات. أما المتغيرات الكلية الأساسية شديدة التأثر في هذا السيناريو، فتتمثل في تراجع الناتج المحلي الإجمالي وأسعار العقارات مما قد يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي. ويتوقع أن يكون التأثير على الناتج المحلي الإجمالي معتدلًا حيث إنه من المفترض أن يستمر السيناريو لفترة عامين.

السيناريو الثاني: يتناول الهيمنة المالية والاعتماد الاقتصادي على الإنفاق الحكومي في دولة الكويت (سواء في شكل أجور ومرتبات أو دعم أو مشروعات رأسمالية)، حيث أن أي تراجع مفاجئ في الإنفاق قد يكون له تأثير مادي ومباشر على الاقتصاد. وفي هذا السيناريو، فإن التغيرات الأساسية في المتغيرات الكلية تتمثل في انخفاض الإيرادات النفطية والناتج المحلي الإجمالي والإنفاق الحكومي. كما يتوقع أن يكون التأثير على الناتج المحلي الإجمالي سلبي ويستمر لفترة ثلاث سنوات، مع احتمال أن يكون تأثيره بعيد المدى على القطاعات الاقتصادية.

السيناريو الثالث: يفترض حدوث صدمة عالمية واسعة النطاق، حيث تمتد آثار التراجع الاقتصادي على كل من العرض والطلب مما قد يؤدي إلى انخفاض حاد في أسعار النفط وقيم الأصول للأربع أعوام القادمة. وتتمثل المتغيرات الكلية الرئيسية في هذا السيناريو في تراجع الناتج المحلي الإجمالي وإيرادات النفط والإنفاق الحكومي، مع ارتفاع معدلات البطالة. ويتوقع شدة التأثير السلبي على الناتج المحلي الإجمالي.

وأظهرت النتائج أهمية قطاع العقارات في الاقتصاد المحلي، حيث أدت الصدمة في هذا القطاع إلى تأثير أكبر على أرباح البنوك من الصدمة على مستوى الدولة في سيناريو تصاعد العجز المالي. وجاء التأثير في السيناريو الأول شديد نتيجة لتزايد القروض غير العاملة، مع انكشاف البنوك المرتفع نسبيًا تجاه قطاع العقارات. وكان التأثير في السيناريو الثاني ممتدًا بشكل أكبر حيث يؤثر تراجع نمو القروض الناتج عن تراجع النمو الاقتصادي على أرباح البنوك. وقد جاءت النتائج في السيناريو الثاني أقل تأثيرا من السيناريو الأول حيث أن الصدمة جاءت على مستوى النظام ولم تكن محددة على قطاع تركز عليه البنوك (قطاع العقارات).

وفي السيناريو الثالث، يؤدي تزايد القروض غير العاملة بمعدلات كبيرة إلى جانب الآثار اللاحقة إلى انخفاض شديد في الأرباح في عام 2022. تأتي جميع هذه الآثار في شكل تكاليف متزايدة للأموال، حيث تواجه البنوك التي تصل إلى حد متطلبات الملاءة مشكلة سحب الودائع وارتفاع تكلفة التمويل قصير الأجل من البنوك الأخرى. وعلى الرغم من أن الافتراضات الخاصة بالقروض غير العاملة مختلفة بين القطاعات، إلا أن التأثير يمتد إلى كافة القطاعات بما في ذلك قطاع القروض الشخصية، وتعود الأرباح للارتفاع في العام الثالث من السيناريو مع تلاشي آثار جائحة فيروس كورونا المستجد. وقد ظلت نسبة كفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى لمتطلبات لجنة بازل، على الرغم من أن تجاوزه كان وشيكاً في السنة الثانية من السيناريو الثالث. لذلك، فإن السماح للبنوك باستغلال المخصصات الاحترازية المكونة لاستيعاب الصدمات غير المتوقعة من شأنه أن يرفع معدل كفاية رأس المال بمتوسط نقطتان مئويتان في كل الأعوام بالسيناريو الثالث.

وأخيراً تستمر السيولة على مستوياتها الجيدة في كل الأعوام بالسيناريو الأول والسيناريو الثاني، في حين تواجه البنوك مشكلات سيولة في السيناريو الأكثر شدة فقط نتيجة لظهور الآثار اللاحقة والمترتبة على تجاوز الحد المطلوب لهذه الاختبارات. كما تظل قدرات الإقراض عند مستويات قوية في جميع الأعوام لكافة السيناريوهات،

حيث أن الحد الأقصى للإقراض ما زال أقل بكثير من 100 في المائة، مما يضمن للبنوك قدرة كافية على أداء دورها في تمويل الأنشطة الإقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أن بنك الكويت المركزي أجرى بالتنسيق مع جهة استشارية عالمية متخصصة اختبارات ضغط بناء على سيناريوهات تم تصميمها تأخذ بالاعتبار تداعيات الجائحة، وانعكاساتها على جانبي العرض والطلب محلياً وعالمياً، وأثر الانخفاض الحاد في أسعار النفط وانعكاسات ذلك على السياسة المالية للدولة بما في ذلك سياسة الإنفاق العام. هذا وقد تم دراسة وتحليل كافة السيناريوهات المحتملة للتعافي الاقتصادي والتي تم تحديدها في ضوء عاملين أساسين، يتمثل الأول في انتشار الفيروس واستجابة الجهات الصحية ومدى قدرتها على الحد من انتشاره، فيما يتمثل العامل الثاني في السياسات الاقتصادية المتخذة للحد من تداعيات هذه الأزمة على الأوضاع الاقتصادية والمصرفية، والآثار المترتبة عليها. وقد خلصت الدراسات إلى تسليط الضوء على سيناريوهين محتملين:

1. سيناريو التعافي المتردد (Muted U' Recovery) والذي يستند إلى فرضية عودة الأعمال بشكل تدريجي، وأن الخسائر المتوقعة في إيرادات القطاعات المتضررة قد تنخفض بنحو 30 في المائة، وأن تعافي الاقتصاد سوق يستغرق مدة عام كامل.
2. سيناريو التعافي المتأخر (Extended U Recovery) والذي يستند إلى فرضية عودة الأعمال بشكل تدريجي مع إمكانية إعادة الإغلاق في حال ظهور موجة جديدة من انتشار الفايروس، وبالتالي فإن الخسائر المتوقعة في ايرادات القطاعات المتضررة قد تنخفض بنسبة أعلى من السيناريو الأول لتصل إلى نحو 40 في المائة، وأن تعافي الإقتصاد سيستغرق عامين كاملين.

ويفترض كلا السيناريوهين تعرض القطاع العقاري وسوق الأوراق المالية لصدمات يترتب عليها تراجع مؤثر في جودة أصول البنوك ويشمل ذلك قيم استثماراتها ومحافظها التمويلية وما لديها من ضمانات في صورة أسهم وعقارات مقابل مديونية العملاء المعرضين للتعثر.

وقد أظهرت نتائج اختبارات الضغط وفقاً للسيناريو الأشد، ولرؤية مستقبلية حتى نهاية 2020 أن متوسط الكفاية الرأسمالية للبنوك الكويتية سوف يبلغ نحو 11.6 في المائة، وذلك يفوق متطلبات لجنة بازل لمعيار كفاية رأس المال والتي يصل حدها الأدنى إلى 8 في المائة (دون المصدة التحوطية البالغة 2.5 في المائة).

المملكة المغربية

لتقييم متانة البنوك المغربية الرئيسية في مواجهة الصدمات التي تحاكي تدهور ظروف الإقتصاد الكلي، يقوم بنك المغرب بإجراء اختبارات الضغط الكلية في القطاع المصرفي (على 8 بنوك محلية رئيسية). وبعد إندلاع الأزمة الصحية، تم إجراء أربع تطبيقات في شهري يونيو وديسمبر من كل عام (2020 و2021) بناءً على سيناريوهين للاقتصاد الكلي وهما السيناريو الأساسي والسيناريو الحاد على مدار عامين. وقد اعتمدت الاختبارات التي تم تطبيقها في عام 2020 على سيناريوهات حادة في البداية لمحاكاة ركود بنسبة 5 في المائة في يونيو 2020 ثم 10 في المائة في ديسمبر 2020. وأظهرت النتائج مرونة البنوك في الالتزام بمتطلبات رأس المال الرقابي في ظل مختلف السيناريوهات المقترحة.

مخاطر انتقال العدوى بين البنوك

دولة فلسطين

تم إجراء الاختبار المتعلق بمخاطر انتقال العدوى بين البنوك للوقوف على نسبة كفاية رأس المال في حالة فشل أحد البنوك في الوفاء بالتزاماته تجاه البنوك الأخرى. وقد استند هذا الفحص إلى البيانات الخاصة بسوق الودائع ما بين البنوك في نهاية عام 2021، وعلى اعتبار أن الودائع البينية بين البنوك ودائع تبادلية يمكن استخدامها لسداد التزامات البنوك تجاه بعضها البعض دون شرط أو قيد. وقد أظهرت نتائج محاكاة هذا الإختبار ضعف إنتقال مخاطر العدوى بين البنوك نتيجة لضعف حجم الأرصدة التبادلية فيما بينها، حيث تمكنت البنوك من تحقيق نسبة كفاية رأس مال أعلى من معدل 10.5 في المائة، والذي تم إعتماده لتقييم أداء البنوك عند محاكاة الصدمات المختلفة.

دولة قطر

تم إستخدام البيانات المتعلقة بمتوسط الإقتراض والإقراض بين البنوك في سوق الإنتربنك بين البنوك المحلية لرسم خريطة الترابط بين البنوك خلال العام. وفي حالة ضعف إدارة السيولة في عدد أقل من البنوك، فإن الترابط المرتفع لهذه البنوك في سوق الإنتربنك قد يشكل بعض نقاط الضعف. كما تم فحص بعض هياكل الشبكات لسوق ما بين البنوك لليلة واحدة لتحليل المخاطر. أما عن المخاطر العابرة للحدود، فقد انخفضت على جانب الأصول، حيث قام القطاع المصرفي بتخفيض درجة تعرضه للخارج في عام 2020. وقد قامت البنوك بتنويع تعرضها للمناطق الجغرافية بشكل أكبر من خلال الحد من تعرضها للدول الأوروبية بينما زادت درجة التعرض مع منطقة أمريكا الشمالية. ومن ناحية أخرى، زادت البنوك من الاعتماد على جانب الالتزامات الخارجية بشكل كبير، مما يؤدى إلى التعرض لمخاطر تدهور السيولة في حالة زيادة نقاط الضعف سواء الخارجية أو الداخلية. وقد أظهر التوزيع المتوازن للمناطق الجغرافية أن الزيادة في الالتزامات عبر الحدود كانت في الغالب واسعة النطاق، كما أظهرت البيانات المتعلقة بالودائع والالتزامات غير المقيمة للمؤسسات المالية الأجنبية أن البنوك قد قامت بإطالة آجال استحقاقها، مما يحد من مخاطر سحبها.

وقد أظهر إختبار الضغط الذي تم إجراؤه لتقييم قدرة البنوك على تمويل أي مخاطر سحب من الودائع عبر الحدود أن البنوك لديها مستوى أعلى من نقطة التعادل، إلا أن هناك بنكاً واحداً فقط كان يعاني من نقص في السيولة بالعملة الأجنبية للوفاء بالإلتزامات، وذلك بافتراض سيناريو ضغط بنسبة 50 في المائة في الأجل القصير (أقل من سنة واحدة) و15 في المائة من الودائع طويلة الأجل لغير المقيمين.

جمهورية مصر العربية

تم استخدام مصفوفة العلاقات الترابطية لصافي الأرصدة المستحقة بين البنوك المحلية لقياس مخاطر العدوى، حيث تم افتراض اخفاق كل بنك من البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، ثم تقدير تأثير هذا الإخفاق على البنوك الأخرى بالقطاع من خلال حساب نسبة كفاية رأس المال لها في حالة اخفاق كل بنك ذات أهمية نظامية في سداد صافي أرصدته المدينة، ثم يتم تكرار هذا الافتراض، حيث يترتب على اخفاق البنوك في الموجة الأولى من الإخفاقات

اخفاق بنوك أخرى، والتي تعد بدورها مصدر المخاطر للبنوك الأخرى، ويتم توقف تكرار هذه الموجات عندما لا ينتج عن المصفوفة اخفاق أي بنك. وقد أظهرت كافة البنوك نسبة لكفاية رأس المال أعلى من الحد الأدنى الرقابي المقرر، نظراً لمحدودية قيمة صافي الأرصدة المستحقة على البنوك المحلية.

اختبارات الضغط العكسية

دولة قطر

لفحص الحدود الدنيا للقروض غير العاملة التي يمكن للقطاع المصرفي استيعابها دون التأثير سلباً على الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال، وهو 12.5 في المائة لدى القطاع المصرفي في قطر، يجب أن يتحول ما لا يقل عن 12 في المائة من القروض العاملة لجميع القطاعات باستثناء القطاع العام في نهاية ديسمبر 2020 إلى قروض غير عاملة لكي تقل نسبة كفاية رأس المال عن الحد الأدنى المطلوب.

اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التشغيل

جمهورية مصر العربية

تم إفتراض إرتفاع الخسائر الناشئة عن التلف المادي لبعض الاصول نتيجة الكوارث الطبيعية، والتأثير على استمرارية العمل، وتعرض سلسلة التوريد للبنوك للخطر - وذلك في إطار سيناريو تغير العوامل المناخية - وتم قياس تأثير هذا الافتراض على الملاءة المالية للقطاع المصرفي باستخدام أسلوب المؤشر الأساسي، من خلال مضاعفة المتطلب الرأسمالي لمخاطر التشغيل. وأظهر القطاع تعرضه لمستوى منخفض من مخاطر التشغيل.

ثانياً: تطبيق اختبارات الضغط على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية

تم إجراء اختبارات للضغط على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية، باستخدام سيناريوهات وافتراضات موحدة، وذلك على مستوى القطاع المصرفي الكلي لمخاطر إئتمان القطاع الخاص ومخاطر الإئتمان السيادية، وعلى مستوى البنوك المنفردة والمستوى الإجمالي للبنوك التي تمثل نحو 80 في المائة من إجمالي أصول القطاع المصرفي للإختبارات المرتبطة بمخاطر التركز ومخاطر السوق والسيولة، وذلك بهدف قياس مدى كفاية رأس المال والسيولة لامتصاص الخسائر غير المتوقعة، وبالتالي تقييم مدى صلابتها في مواجهة سيناريو لتفاقم التداعيات السلبية للأزمة الروسية – الأوكرانية على الاقتصاد العالمي وإقتصاد المنطقة العربية.

الإطار العام لتطبيقات اختبارات الضغط وفقاً لأنواع المخاطر

تهدف اختبارات الضغط المرتبطة بمخاطر الإئتمان إلى قياس تأثير مخاطر الائتمان على كل من الربحية وكفاية رأس المال على مستوى البنك والقطاع المصرفي، وذلك باستخدام افتراضات تراجع جودة محفظة الإئتمان، على سبيل المثال تخفيض درجة التقييم الائتماني للعملاء ببعض القطاعات الاقتصادية المعرضة للمخاطر، أو تخفيض درجة التقييم الائتماني لبعض العملاء بالمحفظة الائتمانية إلى فئات الجدارة الأقل انتظاماً أو إلى فئات الجدارة القروض غير العاملة، أو زيادة نسبة القروض غير العاملة حسب درجة تأثرهم بالعوامل الخارجية، ويتم ترجمة

الخسائر الائتمانية المتوقعة في صورة زيادة في قيمة المخصصات المكونة المقابلة لمخاطر الإئتمان، والتي تساوي $ECL = PD \times LGD \times EAD$ وذلك في حالة توافر بيانات عن تلك المدخلات.

وبالنسبة لاختبارات الضغط المتعلقة بمخاطر الائتمان السيادية فتهدف إلى حساب الخسائر الإئتمانية المتوقعة الناتجة عن ارتفاع احتمال إخفاق الجهات السيادية في سداد المستحقات الخاصة بأدوات الدين المدرجة بمحفظة الإستثمارات المالية للبنوك أو القروض الحكومية بالمحفظة الإئتمانية. أما على جانب نخاطر التركز فيتم إجراء اختبارات الضغط بواسطة قياس تأثير اخفاق توظيفات كبار العملاء في البنك أو القطاعات الاقتصادية التي تتركز بها توظيفات البنوك. وفى إطار اختبارات الضغط الكلية، يتم قياس مدى تأثر نسبة القروض غير العاملة - كمؤشر لمخاطر الإئتمان - ببعض المتغيرات الإقتصادية والمالية الكلية مثل (معدل النمو في الناتج المحلى الإجمالي، معدل التضخم، العائد على أذون الخزانة، معدل العائد على الإقراض) وذلك باستخدام نماذج إحصائية كمية.

وعلى جانب إختبارات الضغط المرتبطة بمخاطر السوق، فتهدف إلى تقييم مدى صلابة البنوك في مواجهة عوامل السوق المختلفة مثل التغيرات في أسعار العائد وأسعار الصرف. ويتم تطبيق اختبارات الضغط لمخاطر أسعار العائد باستخدام فجوات إعادة التسعير والتي تشمل مجموعة متجانسة من الأصول أو الالتزامات من حيث الحساسية للتغير في سعر العائد، وفي حالة تحقيق فجوة موجبة لإعادة التسعير والتي تشير إلى إعادة تسعير الأصول بشكل أسرع من الإلتزامات، فيترتب عليها تحقيق البنوك لزيادة في الربح من صافي الدخل من العائد، وذلك في حالة ارتفاع سعر العائد وخسارتها في حالة إنخفاض سعر العائد، والعكس صحيح بالنسبة للبنوك ذات الفجوة السالبة. أما عن التأثير غير المباشر لمخاطر سعر العائد، فيتم قياسه من خلال تأثيره على مخاطر الإئتمان، حيث يمثل الارتفاع في سعر العائد على الإقراض ارتفاعاً في تكلفة الاقتراض التي يتحملها عملاء الإئتمان بالبنك، بما يؤثر سلباً على جودة المحفظة.

ومن ناحية أخرى، يتم قياس تأثير التغير في سعر العائد على محفظة الأوراق المالية لدى البنوك بواسطة إعادة تقييم السندات الحكومية وسندات الشركات ويتم قياس تلك المخاطر من خلال حساب المدة الزمنية لكل سند وللمحفظة ككل، ثم حساب المتوسط المرجح للفترات الزمنية مرجحة بقيمة كل سند، وباستخدام أسلوب الفترة الزمنية المعدلة (Modified duration approach)، ثم تقدير الخسائر أو الأرباح المتوقعة والناتجة عن إعادة التقييم كناتج ضرب قيمة محفظة السندات ومتوسط المدة الزمنية المعدلة والتغير في سعر العائد، بحيث يؤدى ارتفاع سعر العائد إلى خسائر تقييم في محفظة السندات والعكس صحيح. أما بالنسبة للصدمات المتعلقة بمخاطر سعر الصرف، فيتم قياس تأثيرها من خلال تقدير الخسائر أو الأرباح الناتجة من ضرب صافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية والتغير في سعر الصرف حسب السيناريو المستخدم، فإذا كان هناك فائضاً في صافي المركز المفتوح بالعملة الأجنبية لدى البنك، فيحقق أرباحاً في حالة انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، في حين يتحمل البنك خسائر في حالة ارتفاع قيمة العملة المحلية، والعكس صحيح في حالة وجود عجز في صافي المراكز المفتوحة بالعملات الأجنبية.

تهدف إختبارات الضغط الخاصة بمخاطر السيولة إلى قياس قدرة البنوك على مواجهة أزمات السيولة خلال فترات زمنية معينة، وذلك باستخدام المنهجية القائمة على الأرصدة (Stock-based approach)، أو منهجية التدفقات

النقدية للسيولة (Cash-flow based approach). وتشمل المنهجية القائمة على استخدام الأرصدة تطبيق سيناريوهات صدمات السيولة على نسبة تغطية السيولة أو نسبة صافي التمويل المستقر أو متوسط نسب السيولة. وتقيس اختبارات الضغط القائمة على نسبة تغطية السيولة مدى كفاية الأصول السائلة عالية الجودة لمقابلة الالتزامات من خلال تحويلها إلى نقدية (على مدى 30 يوم) وذلك بافتراض سيناريو معاكس لأوضاع السيولة لدى البنك أكثر حدة من تلك المفترضة بواسطة لجنة بازل، مثل حساب نسب خصم أعلى (haircuts) للأصول السائلة، أو نسب سحب أكبر للتدفقات النقدية الخارجة (مثل الودائع). أما باستخدام النسبة التقليدية للسيولة سواء بالعملة المحلية أو العملات الأجنبية في إعداد تلك الاختبارات، فيتم تطبيق أوزان ترجيحية أقل لبعض الأصول السائلة في بسط النسبة (مثل السندات الحكومية المحلية)، ثم قياس مدى تغطيتها للالتزامات قصيرة الأجل. وبالنسبة لمنهجية التدفقات النقدية للسيولة باستخدام هيكل آجال الاستحقاق، فيتم قياس مدى مقدرة الأصول السائلة على تغطية الفجوات التراكمية الناتجة عن عدم تطابق آجال استحقاق الأصول والالتزامات من خلال تطبيق نسب افتراضية للبنود التي تمثل تدفقات نقدية داخلة أو خارجة، ثم حساب الفجوة الناتجة عن ذلك، إضافة إلى تطبيق نسب خصم للأصول السائلة التي تلجأ البنوك إليها لتغطية تلك الفجوات حسب السيناريو المستخدم.

سيناريو إختبارات الضغط

تم صياغة سيناريو الضغط على مدار فترة زمنية لعام واحد، وذلك بافتراض إستمرار التبعات السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد - بشكل أقل - والتي تنتهي حين تتمكن كافة الدول من الوصول للقاحات من الإنتهاء من التطعيم، ولحين التخلي التام عن إجراءات الإغلاق- هذا إلى جانب استمرار حدة تداعيات التطورات العالمية المرتبطة بأحداث الحرب الأوكرانية – الروسية، والتي نتج عنها ارتفاع أسعار العديد من السلع الزراعية والصناعية ومواد الطاقة، في ضوء التحديات المرتبطة بتباطؤ سلاسل التوريد العالمية، والمتأثرة فيما سبق سلباً بجائحة فيروس كورونا المستجد، مما نتج عنه موجة أعلى من الضغوط التضخمية، والركود الاقتصادي مع تراجع القوة الشرائية خاصة بالنسبة للأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط، فضلاً عن انتشار المخاوف بشأن الأمن الغذائي العالمي، حيث تعد كل من روسيا وأوكرانيا مجتمعتين من بين أهم منتجي السلع الزراعية في العالم خاصة فيما يتعلق بالشعير والقمح والذرة، وهو ما يشكل أكثر من ثلث صادرات الحبوب العالمية، كما تمثل ما يزيد قليلاً عن نصف الإنتاج العالمي من زيت عباد الشمس، وبما يتبع ذلك من ارتفاع تكلفة الحصول على تلك السلع الاستراتيجية، والضغط على موارد العديد من الدول العربية من النقد الأجنبي، وخاصةً الدول المستوردة للنفط.

هذا مع تزايد مستويات المخاطر وعدم اليقين، والذي يصاحبه خروج رؤوس الأموال الأجنبية، الأمر الذي يخلق المزيد من الضغوط على أسعار صرف العديد من العملات العربية، في ظل اتجاه البنوك المركزية العالمية نحو السياسة النقدية التقييدية، ومواكبة البنوك المركزية وسلطات النقد العربية لهذا الاتجاه، مما يترتب عليه ارتفاع مخاطر الإئتمان بشكل غير مباشر، وذلك نظراً لارتفاع تكلفة الإقراض لكل من المؤسسات غير المالية والأفراد، خاصةً مع تراجع الطلب وانخفاض حجم المبيعات، بسبب الارتفاع الشديد والمتوالي للأسعار. وقد يؤثر ذلك سلباً على مستويات السيولة لدى البنوك في حالة ارتفاع معدلات سحب الودائع الخاصة بالأفراد والشركات، الناتج عن

تراجع دخول الافراد وإيرادات الشركات. هذا فضلاً عن ارتفاع مخاطر الائتمان السيادية المقترن باحتمال تراجع التصنيف الائتماني لبعض الدول في إطار تفاقم حجم الدين العام المحلى الداخلي وكذلك المديونية الخارجية.

شكل (5-18): المخاطر طبقاً لسيناريو الضغط المطبق على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية

معدلات النمو الاقتصادى والتضخم

- تباين تأثير استمرار تداعيات الحرب الروسية - الأوكرانية بين الدول المصدرة للنفط والدول المستوردة له من حيث معدلات النمو الاقتصادى، ستستفيد الدول المصدرة للنفط من ارتفاع أسعارالنفط بعكس الدول العربية المستوردة له، والتى قد تواجه المزيد من التحديات على مستوى تراجع الاستهلاك والاستثمار، إلى جانب انخفاض معدلات النمو فى الدول العربية ككل نتيجة لتراجع الطلب العالمي.
- تراجع حجم الإستهلاك بفعل تدهور القوة الشرائية للمستهلكين في كافة الدول العربية نتيجة ارتفاع أسعار السلع الأساسية، ومن ثم انخفاض مستويات الطلب على السلع والخدمات الأخرى، خاصة في بعض الدول العربية التي ينخفض بها متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ما دون المتوسط العربي والعالمي، هذا فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة نظراً لاتجاه العديد من قطاعات الأعمال والشركات نحو تسريح العمالة فى ظل الظروف الاقتصادية التى تواجهها على جانب ارتفاع النفقات ونقص المواد الخام المستوردة واللازمة للإنتاج. هذا إلى جانب انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى ظل ظروف عدم اليقين المحيطة بالاقتصاد العالمى.
- زيادة الركود الناتج عن حدة الموجة التضخمية العالمية وامتداد نطاقها، لتؤثر على المنطقة العربية بأكملها، وحدوث المزيد من الارتفاع فى أسعار المواد الغذائية والصناعية، وأسعار المعادن والمواد الخام، ومواد الطاقة لاسيما الغاز الطبيعي والفحم مدفوعة بعدم انتظام التوريد الناتج عن استمرار الحرب الروسية - الأوكرانية والتعرض التجارى للعديد من الدول العربية لكل منهما، فضلا عن عدم التعافى الكامل من تبعات ظروف الإغلاق المرتبطة بجائحة كوفيد-19، بالإضافة إلى الاضطرابات في مستويات المعروض من بعض السلع الزراعية نتيجة للظروف المناخية.

القطاع الخارجى

- تفاقم مشكلة المديونيات الخارجية والعجز فى موازين المدفوعات بسبب ظروف تراجع درجات التصنيف الائتمانى، وانخفاض الموارد من النقد الأجنبى، فعلى مستوى التجارة الدولية وما يواجهها من القيود المفروضة على حركة البضائع، قد تؤدى استمرار ظروف الحرب إلى ارتفاع قيمة الصادرات العربية للدول المصدرة للنفط، بفعل الزيادة المسجلة في الأسعار العالمية له، بينما سترتفع قيمة الواردات للدول العربية المستوردة للنفط.
- بينما ستؤدي تلك التطورات من جهة أخرى إلى ارتفاع قيمة واردات الدول العربية من السلع الزراعية والمواد الخام، علاوةً على مخاوف عدم كفاية المخزونات الأساسية من بعض السلع الاستراتيجية مثل القمح في ظل ظروف الحرب وارتفاع تكلفة استيراده، مما يمثل عبئاً إضافياً على موازين المدفوعات في عدة دول عربية، إضافةً إلى آثار اتخاذ بعض الدول العربية لعدد من الإجراءات الاحترازية للحد من مستويات الطلب على العملة الأجنبية في تلك الدول.
- كما سيتأثر أداء ميزان المعاملات الجارية بالارتفاع المتوقع في المستويات العالمية لأسعار العائد، وما ينتج عنها من خروج رؤوس الأموال من الأسواق الناشئة، هذا إلى جانب التراجع الشديد فى موارد النقد الاجنبى من قطاع السياحة.

الأوضاع النقدية

- اتجاه البنوك المركزية وسلطات النقد فى الدول العربية إلى تبنى سياسات نقدية تقييدية بما يعكس توجهات البنوك المركزية الدولية لتبنى جولات رفع متعاقبة لأسعار العائد لاحتواء الضغوط التضخمية، خاصةً في ظل تبني عدد من الدول العربية لأنظمة سعر الصرف الثابت خاصة مقابل الدولار الأمريكي، وتوجه مماثل من بعض الدول العربية التي تتبنى نظما مرنة للصرف أيضاً للحد من التضخم والضغوط التي تواجه أسواق الصرف الأجنبي، خاصة بالنسبة للدول التى لديها مستويات مرتفعة من عجز ميزان المعاملات الجارية ومعدلات مرتفعة للمديونية الخارجية، وذلك بهدف الحد من تبعات خروج رؤوس الأموال الأجنبية.

المالية العامة ومستويات الدين العام الحكومى

- تأخر التعافى الاقتصادى من الآثار السلبية لجائحة كوفيد-19، وحدوث المزيد من الارتفاع فى عجز الموازنات العامة فى الدول العربية الناتج عن زيادة مستويات المديونيات العامة فى ظل الحاجة إلى طرح حزم من الدعم الحكومى، والاستدانة الداخلية - وذلك على الرغم من توقع الزيادة فى أسعار النفط وأثرها الإيجابى على مجموعة الدول المصدرة للنفط - وذلك فى ضوء ظروف عدم اليقين التي تحيط بالاقتصاد العالمي.
- قد تؤدى مخاطر تزايد وتيرة الارتفاع فى نسب المديونية العامة، وتنامى المخاوف بشأن استدامة أوضاع المالية العامة وعدم مقدرة الحكومات على خدمة الدين، وانخفاض ثقة المستثمرين إلى تراجع درجة التصنيف الائتمانى للعديد من الدول، وارتفاع تكلفة التمويل.

- المصدر: فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، صندوق النقد العربي.

اختبارات الضغط الخاصة بالملاءة المالية

تشمل هذه الاختبارات[15] مخاطر الإئتمان السيادية، ومخاطر الإئتمان الخاص، ومخاطر التركز، إضافة إلى مخاطر السوق والتي تشمل مخاطر أسعار العائد وسعر الصرف. وقد تم خصم قيمة الخسائر الناتجة عن كافة الاختبارات من القاعدة الرأسمالية مباشرةً، دون الأخذ في الاعتبار صافي الأرباح كخط أول للدفاع.

(1) اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الائتمان السيادية

في إطار السيناريو الموحد الذى تم تطبيقه على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية، تم افتراض ارتفاع نسبة القروض غير العاملة للقطاع الحكومي وانتقالها إلى فئة الديون الرديئة (والتي يقابلها نسبة مخصص 100 في المائة) وذلك على مستوى القطاع المصرفي في دول (الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، فلسطين، الكويت، المغرب) في الربع الرابع من عام 2021 مقارنةً بالربع الرابع من عام 2020[16]، حيث يفترض السيناريو الأساسي زيادة اخفاق محفظة إئتمان القطاع الحكومي بنسبة 10 في المائة، في حين يفترض السيناريو الثاني الأكثر حدة زيادة اخفاق المحفظة بنسبة 20 في المائة ، وذلك بافتراض أن نسبة القروض التي تم افتراض اخفاقها في هذه المحفظة غير مكون لها مخصصات فعلية.

وقد أظهرت نتائج الاختبار كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن إخفاق نسبة من محفظة ائتمان القطاع الحكومي على مستوى القطاعات المصرفية في بعض الدول العربية المطبق عليها الاختبار، وذلك وفقاً للسيناريوهين الأساسي والأكثر حدة، حيث تظل نسب كفاية رأس المال بعد الضغط أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة)، بناءً على البيانات الفعلية في الربع الرابع من عامي 2020 و2021. وقد بلغ معدل الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال ووفقاً للسيناريو الأكثر حدة بناءً على بيانات عام 2021 نحو 24.1 في المائة للقطاع المصرفي في الإمارات، 7.2 في المائة للبحرين، 18.9 في المائة لتونس، 1.3 في المائة للجزائر، 26.3 في المائة لفلسطين، 16.0 في المائة للمغرب، و5.2 في المائة للكويت.

شكل (5-19): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الائتمان السيادية على مستوى نسبة كفاية رأس المال وفقاً للموقف فى الربع الرابع من عام 2021 (%)

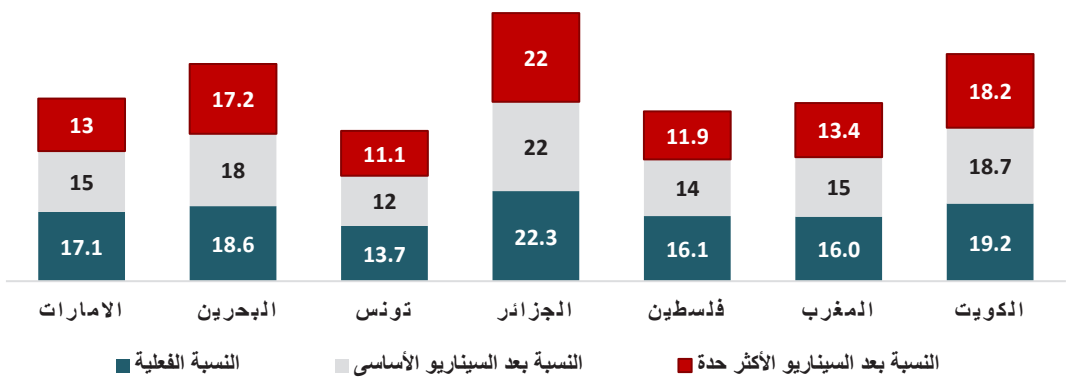

[15] تم تطبيق اختبارات الضغوط المختلفة على القطاعات المصرفية في الدول العربية طبقاً لمدى توافر البيانات من جانب البنوك المركزية وسلطات النقد العربية.
[16] باستثناء المملكة المغربية، حيث تم الاعتماد على البيانات المتوافرة في الربع الثاني من عامي المقارنة.

شكل (5-20): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الائتمان السيادية على مستوى نسبة كفاية رأس المال وفقاً للموقف فى الربع الرابع من عام 2020 (%)

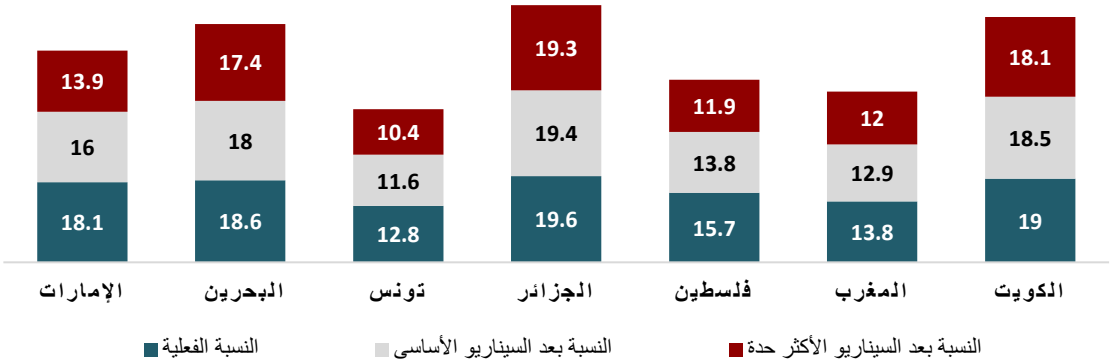

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

(2) اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر الإئتمان الخاص

طبقاً لهذ الإختبار، تم إفتراض زيادة نسبة القروض غير العاملة للقطاع الخاص وانتقالها إلى فئة الديون المشكوك في تحصيلها (والتي يقابلها نسبة مخصص 100 في المائة) وذلك على مستوى القطاع المصرفي في دول (الإمارات، البحرين، تونس، الجزائر، العراق، فلسطين، الكويت، ليبيا، المغرب) في الربع الرابع من عام 2021 مقارنةً بالربع الرابع من عام 2020، حيث يفترض السيناريو الأساسي زيادة اخفاق محفظة ائتمان القطاع الخاص بنسبة 5 في المائة ، في حين يفترض السيناريو الثاني الأكثر حدة زيادة اخفاق المحفظة بنسبة 10 في المائة، وذلك بافتراض أن نسبة القروض التي تم افتراض اخفاقها في هذه المحفظة غير مكون لها مخصصات فعلية.

شكل (5-21): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر إئتمان القطاع الخاص على مستوى نسبة كفاية رأس المال وفقاً للموقف فى الربع الرابع من عام 2020 (%)

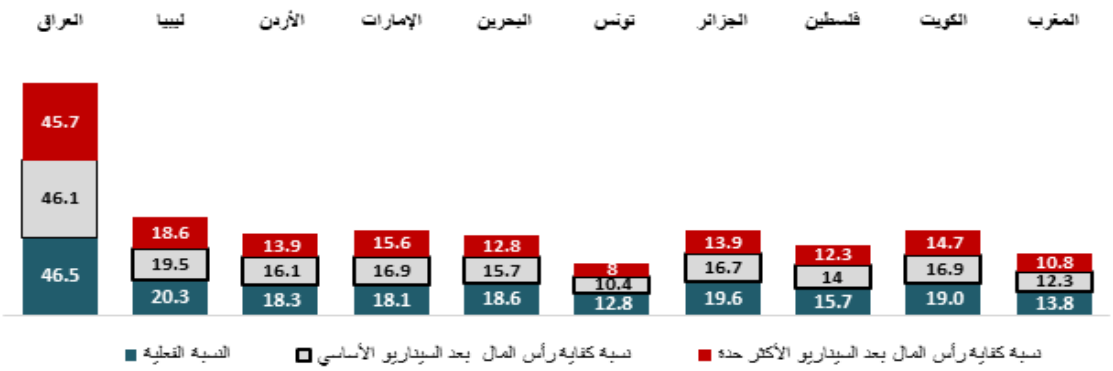

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (5-22): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر إئتمان القطاع الخاص على مستوى نسبة كفاية رأس المال وفقاً للموقف في الربع الرابع من عام 2021 (%)

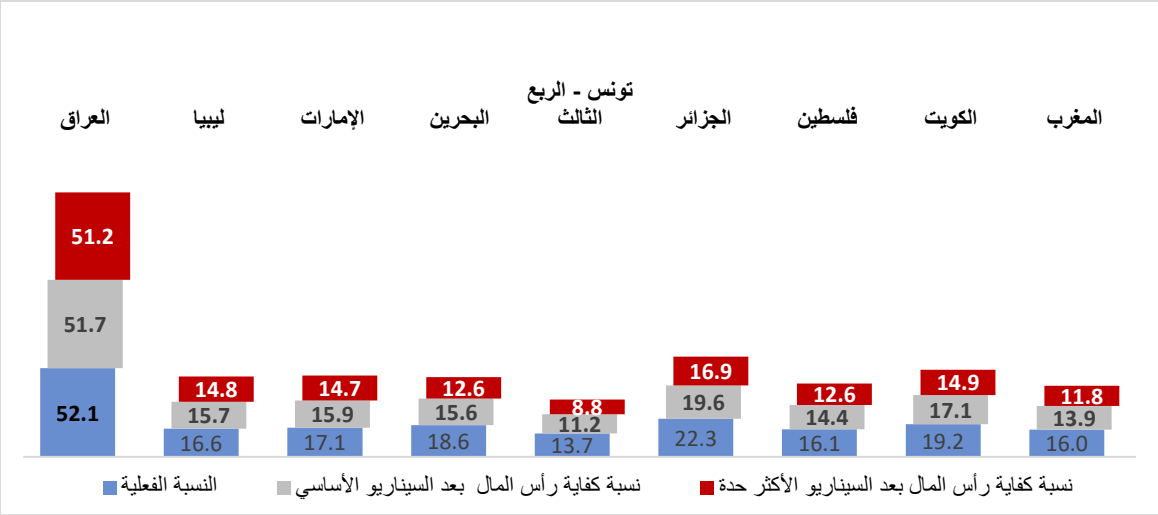

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

وقد أظهرت نتائج الاختبار كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن إخفاق نسبة من محفظة ائتمان القطاع الخاص على مستوى القطاعات المصرفية في بعض الدول العربية المطبق عليها الاختبار، وذلك وفقاً للسيناريوهين الأساسي والأكثر حدة، حيث تظل نسب كفاية رأس المال بعد الضغط أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة)، بناءً على البيانات الفعلية في الربع الرابع من عامي 2020 و2021، باستثناء القطاع المصرفي في دولة واحدة وفقاً للسيناريو الأكثر حدة والذي انخفض نسبة كفاية رأس المال له بعد السيناريو الأكثر حدة إلى 8.8 في المائة وفقاً لبيانات الربع الرابع من عام 2021. وبلغ معدل الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال وفقاً للسيناريو الأكثر حدة بناءً على بيانات عام 2021 نحو 1.7 في المائة للقطاع المصرفي في العراق، 10.5 في المائة لليبيا، 14 في المائة للإمارات، 32.3 في المائة للبحرين، 36 في المائة لتونس، 24 في المائة للجزائر، 22 في المائة لفلسطين، 22.8 في المائة للكويت، و26.1 في المائة للمغرب.

(3) إختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركز

تتمثل الإفتراضات الخاصة باختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركز في افتراض إخفاق نسبة 5 في المائة من التوظيفات الخاصة بأكبر 5 عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة في السيناريو الأساسي، ونسبة 7 في المائة من التوظيفات الخاصة بأكبر 10عملاء مقترضين وأطرافهم المرتبطة في السيناريو الأكثر حدة، وذلك لتقدير قيمة الخسائر المترتبة على اخفاق توظيفات كبار العملاء - دون الأخذ في الاعتبار قيمة المخصصات المكونة بالفعل لتلك التوظيفات - وفقاً للموقف المالي في كل من ديسمبر 2020 و2021، وذلك على مستوى إجمالي أكبر البنوك في القطاع المصرفي في ثلاث دول عربية (الجزائر، فلسطين ، المغرب)، وعلى المستوى الجزئي لكل بنك منهم.

وقد أظهرت نتائج الاختبار كفاية رأس المال لاستيعاب الخسائر الناتجة عن إخفاق نسبة من توظيفات كبار العملاء على مستوى أكبر البنوك في القطاعات المصرفية لبعض الدول العربية المطبق عليها الاختبار، وذلك وفقاً

شكل (5-23): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركز لدى القطاع المصرفي الجزائري (%)

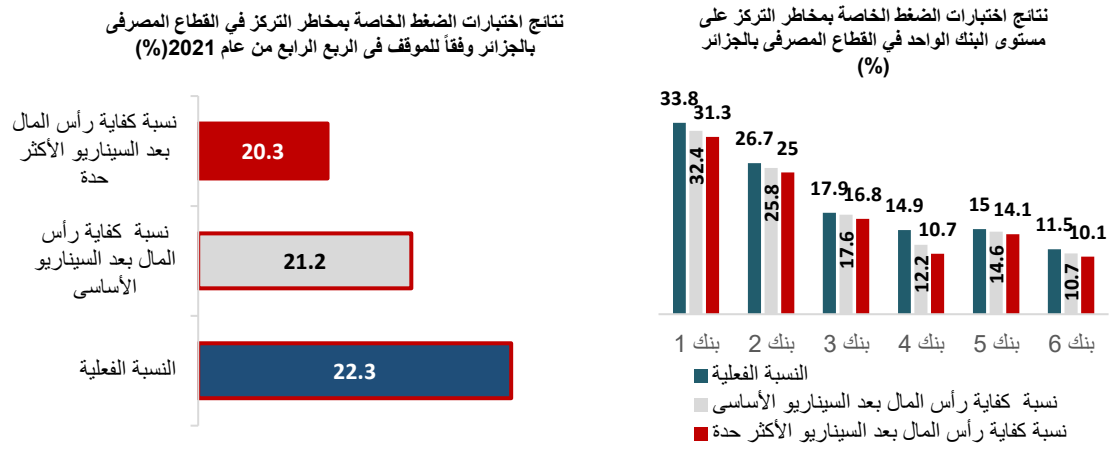

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

للسيناريوهين الأساسي والأكثر حدة، حيث تظل نسب كفاية رأس المال بعد الضغط أعلى من النسبة المقررة وفقاً لبازل (10.5 في المائة)، بناءً على البيانات الفعلية في الربع الرابع من عامى2020 و2021، وذلك باستثناء بنك واحد في القطاع المصرفي لدولة فلسطين وفقاً للسيناريو الأكثر حدة حيث بلغت نسبة كفاية رأس المال له بناءً على بيانات الربع الرابع من عام 2021 نسبة 10 في المائة ، بالإضافة إلى بنك واحد في الجزائر والذى انخفضت النسبة به إلى 10.1 في المائة وفقاً لسيناريو الأكثر حدة. هذا وقد بلغ معدل الانخفاض في نسبة كفاية رأس المال وفقاً للسيناريو الأكثر حدة بناءً على بيانات عام 2021 نحو 8.6 في المائة للقطاع المصرفي في الجزائر، 20.1 في المائة لفلسطين، و8.1 في المائة للمغرب. كما بلغ معدل الانخفاض بناءً على بيانات عام 2020 نحو 8.1 في المائة للقطاع المصرفي في الجزائر، 21.6 في المائة لفلسطين، و8.2 في المائة للمغرب.

شكل (5-24): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركز لدى القطاع المصرفي الفلسطيني (%)

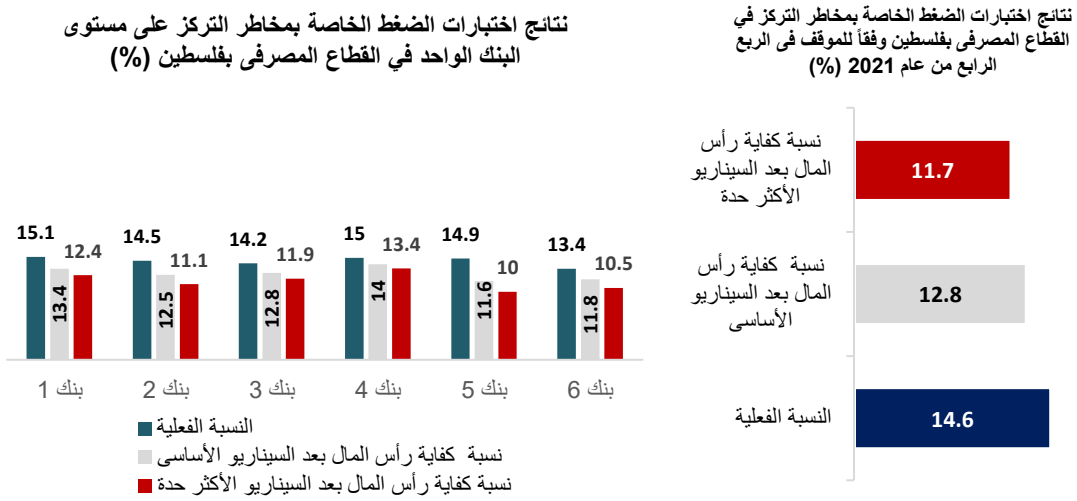

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (5-25): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر التركز لدى القطاع المصرفي المغربي (%)

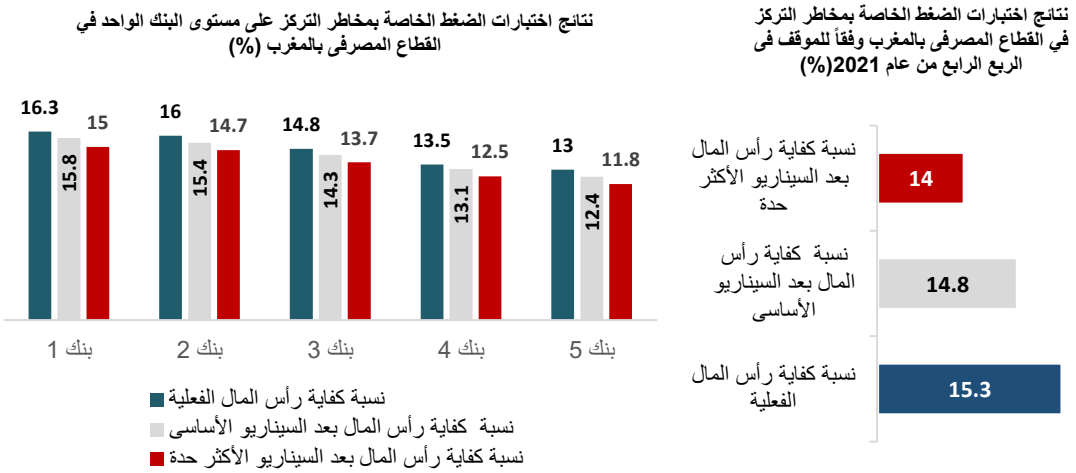

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

(4) إختبارات الضغط لمخاطر السوق

تتضمن إختبارات الضغط الخاصة بمخاطر السوق كل من مخاطر سعر الصرف، ومخاطر أسعار العائد. وفي إطار السيناريو الموحد المستخدم، تم افتراض انخفاض قيمة العملات المحلية في الدول العربية مقابل العملات الأجنبية وذلك بنسبة 10 في المائة طبقاً للسيناريو الأساسي، و20 في المائة طبقاً للسيناريو الأكثر حدة، ثم تقدير نتائج ذلك على نسب كفاية رأس المال باستخدام صافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية لأكبر البنوك بالقطاعات المصرفية في ثلاث دول عربية (الجزائر، الكويت، المغرب) وذلك في ديسمبر 2021، مقارنةً بديسمبر 2020. وعلى جانب الأوضاع النقدية، تم افتراض ارتفاع سعر العائد بنسبة 1 في المائة في السيناريو الأساسي، و3 في المائة في السيناريو الأكثر حدة، وذلك باستخدام البيانات الخاصة بفجوات إعادة التسعير لأكبر البنوك بالقطاعات المصرفية في ثلاث دول (عُمان، فلسطين، المغرب).

مخاطر التغير في سعر الصرف

حقق القطاع المصرفي في دولتي الجزائر والكويت فائضاً بصافي المراكز المفتوحة للعملات الأجنبية على المستوى الإجمالي لأكبر البنوك وفقاً لبيانات ديسمبر 2021، مما ترتب عليه تحقيقها لأرباح طبقاً لافتراض انخفاض قيمة العملة المحلية في كل من السيناريوهين الأساسي والأكثر حدة، وبالتالي ارتفاع نسبة كفاية رأس المال لهما وفقاً للسيناريو الأكثر حدة بمعدل 2 في المائة للجزائر، و1 في المائة للكويت. وقد بلغ معدل الزيادة في نسبة كفاية رأس المال وفقاً للسيناريو الأكثر حدة بناءً على بيانات ديسمبر 2020 نحو 1.3 في المائة للكويت، 1.6 في المائة للجزائر، حيث حققت الدولتين صافي مركز مفتوح موجب. أما بالنسبة للمغرب، فقد بينت نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر سعر الصرف على مستوى البنك الواحد أن القطاع المصرفي المغربي قادر بشكل عام على إستيعاب صدمة التغير في سعر الصرف، حيث بقيت مستويات كفاية رأس المال ضمن مستويات جيدة (شكل 5-29).

شكل (5-26): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر سعر الصرف على مستوى كفاية رأس المال وفقاً للموقف في ديسمبر 2021 مقارنةً بديسمبر 2020 (%)

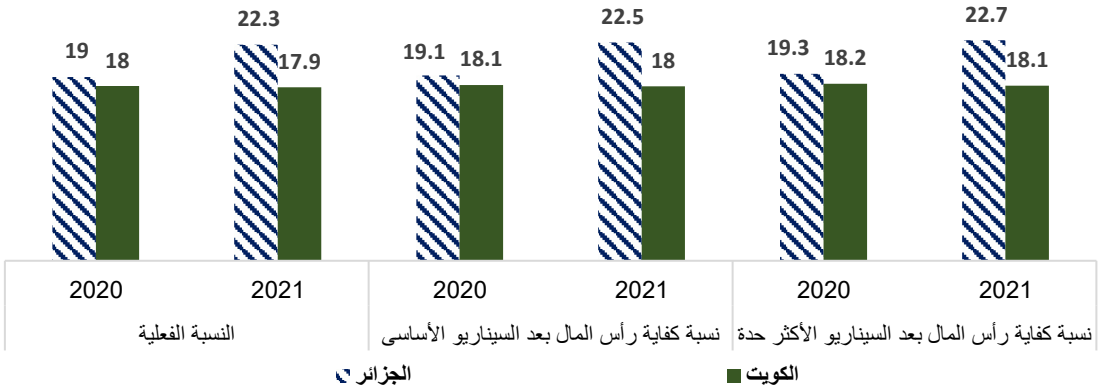

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (5-27): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر سعر الصرف على مستوى البنك الواحد لدى القطاع المصرفي الجزائري (%)

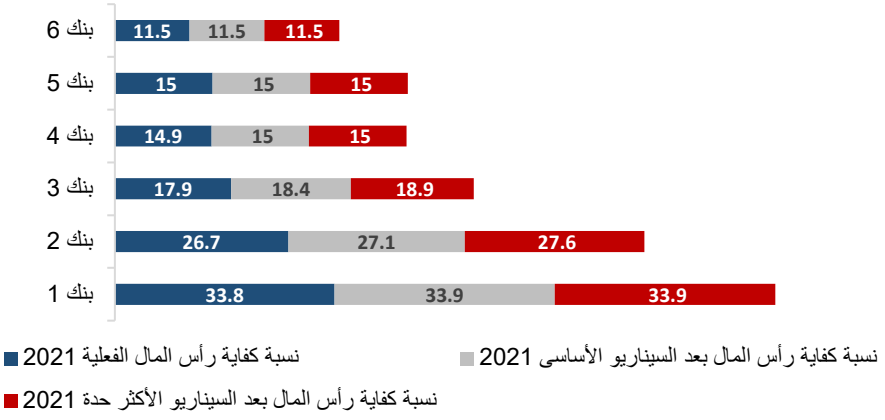

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (5-28): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر سعر الصرف على مستوى البنك الواحد لدى القطاع المصرفي الكويتي (%)

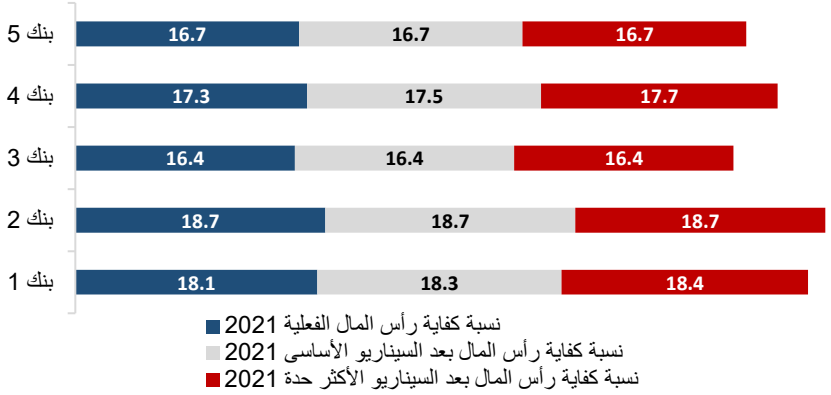

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (5-29): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر سعر الصرف على مستوى البنك الواحد لدى القطاع المصرفي المغربي (%)

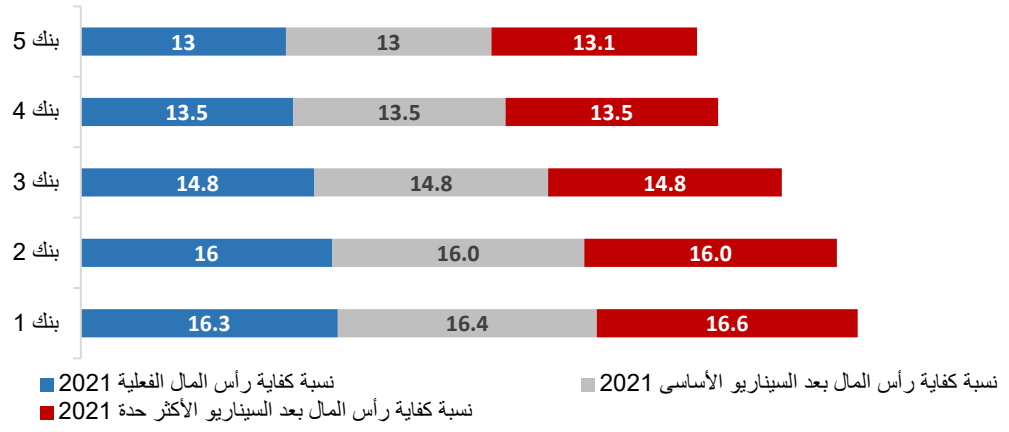

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

مخاطر التغير في أسعار العائد (الفائدة)

تم إجراء اختبارات الضغط لمخاطر أسعار العائد إستناداً إلى حساب الفجوات التراكمية لإعادة التسعير خلال الفترة قصيرة الأجل (حتى 3 شهور)، ومتوسطة الأجل (حتى عام). وعلى مستوى الأجل القصير (حتى 3 شهور) بناءً على بيانات ديسمبر 2021، أظهرت أكبر البنوك بالقطاع المصرفي في دولتي فلسطين والمغرب فجوات سالبة لإعادة التسعير، مما ترتب عليه إنخفاض صافي الدخل من العائد ونسبة كفاية رأس المال نتيجة لارتفاع أسعار العائد، لكن بقيت مستويات كفاية رأس المال مقبولة بما يعكس قدرة البنوك على تحمل الصدمة (شكل 6-30). في المقابل، أظهرت أكبر البنوك بالقطاع المصرفي في عُمان فجوة موجبة لإعادة التسعير (حتى 3 شهور)، ونتج عن ذلك إرتفاع صافي الدخل من العائد ونسبة كفاية رأس المال. وعلى مستوى الأجل المتوسط (حتى عام) بناءً على بيانات ديسمبر 2021، أظهرت أكبر البنوك في الدول الثلاثة فجوات سالبة لإعادة التسعير، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض نسبة كفاية رأس المال، لكن بقيت مستويات كفاية رأس المال ضمن مستويات مقبولة تعكس قدرة البنوك على إستيعاب الصدمة.

شكل (5-30): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر أسعار العائد على مستوى نسبة كفاية رأس المال وفقاً للموقف في ديسمبر 2021 مقارنةً بديسمبر 2020 (%)

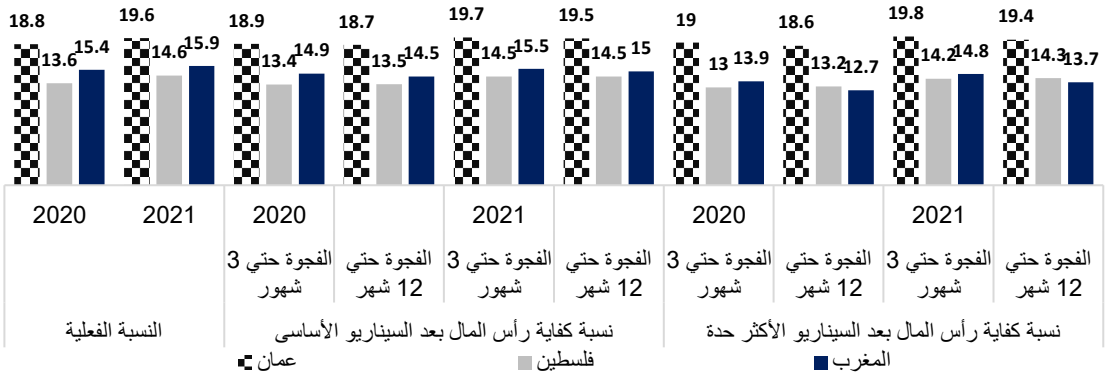

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (5-31): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر أسعار العائد على مستوى البنك الواحد في فلسطين وفقاً للموقف في ديسمبر 2021 (%)

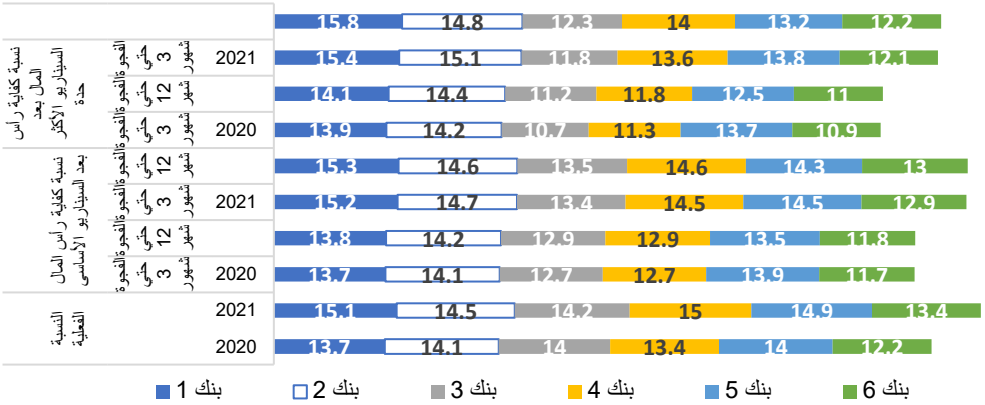

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (5-32): نتائج اختبارات الضغط الخاصة بمخاطر أسعار العائد على مستوى البنك الواحد في المغرب وفقاً للموقف في ديسمبر 2021 (%)

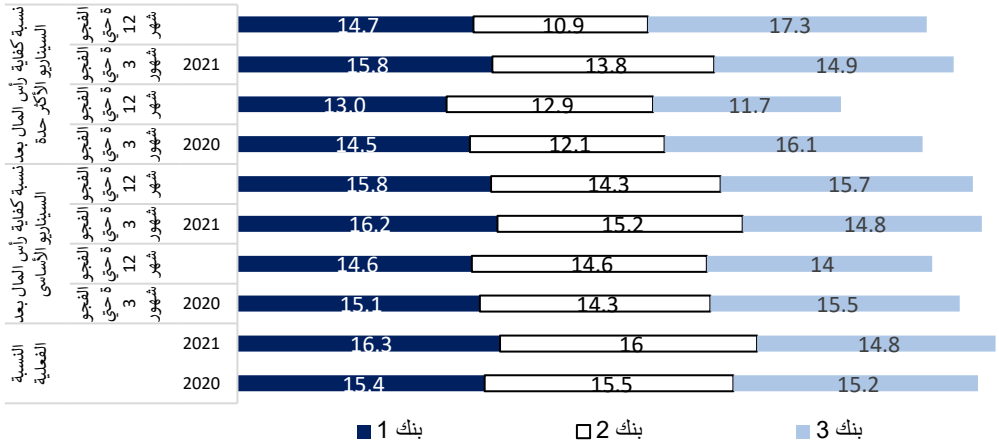

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

اختبارات الضغط لمخاطر السيولة

تم تقييم تأثير اختبارات الضغط لمخاطر السيولة على نسبة تغطية السيولة في أكبر البنوك بالقطاع المصرفي بكل من عُمان وفلسطين، وتتمثل الإفتراضات المستخدمة في هذا الاختبار في تخفيض الوزن الترجيحي للأوراق المالية الحكومية المحلية كأصل سائل في بسط نسبة تغطية السيولة بنسبة 10 في المائة وفقاً السيناريو الأول المطبق على بسط النسبة، كما تم افتراض زيادة سحب كافة الودائع (باستثناء الودائع المضمونة من قبل مؤسسات ضمان الودائع) بنسبة 15 في المائة عن معدلات السحب المطبقة فعلياً وفقاً للسيناريو الثاني المطبق على مقام النسبة.

وقد أظهرت نتائج الاختبارات بكل من السيناريو الأول والثاني اجتياز أكبر البنوك في القطاع المصرفي لكل من عُمان وفلسطين للحد المقرر من بازل (100 في المائة)، حيث أسفرت النتائج على مستوى السيناريو الأول لسلطنة عُمان انخفاض نسبة تغطية السيولة بمقدار 7.5 في المائة لتسجل 196.7 في المائة بناءً على بيانات ديسمبر 2021، وبمقدار 6.9 في المائة لتسجل 199.8 في المائة بناءً على بيانات ديسمبر 2020. أما عن السيناريو الثاني، فقد أسفر عن انخفاض النسبة بمقدار 90.3 في المائة لتسجل 113.9 في المائة بناءً على بيانات ديسمبر 2021، وبمقدار 96.7 في المائة لتسجل 110 في المائة بناءً على بيانات ديسمبر 2020. في حين نتج عن تطبيق الاختبار عدم تأثر نسبة تغطية السيولة لأكبر البنوك في القطاع المصرفي بفلسطين بسبب عدم توافر استثمارات مالية في أوراق الدين الحكومية المحلية في ضوء الطبيعة الخاصة للاقتصاد الفلسطيني، وذلك في موقفي ديسمبر 2020 و2021. وعلى مستوى السيناريو الثاني، فقد انخفضت نسبة تغطية السيولة بمقدار 140.3 في المائة لتصل إلى 137.2 في المائة بناءً على بيانات ديسمبر 2021، وبمقدار 149.5 في المائة لتصل إلى 126.4 في المائة بناءً على بيانات ديسمبر 2020.

شكل (5-33): نتائج اختبارات الضغط الخاصة على مستوى نسبة تغطية السيولة في القطاع المصرفي العُماني (%)

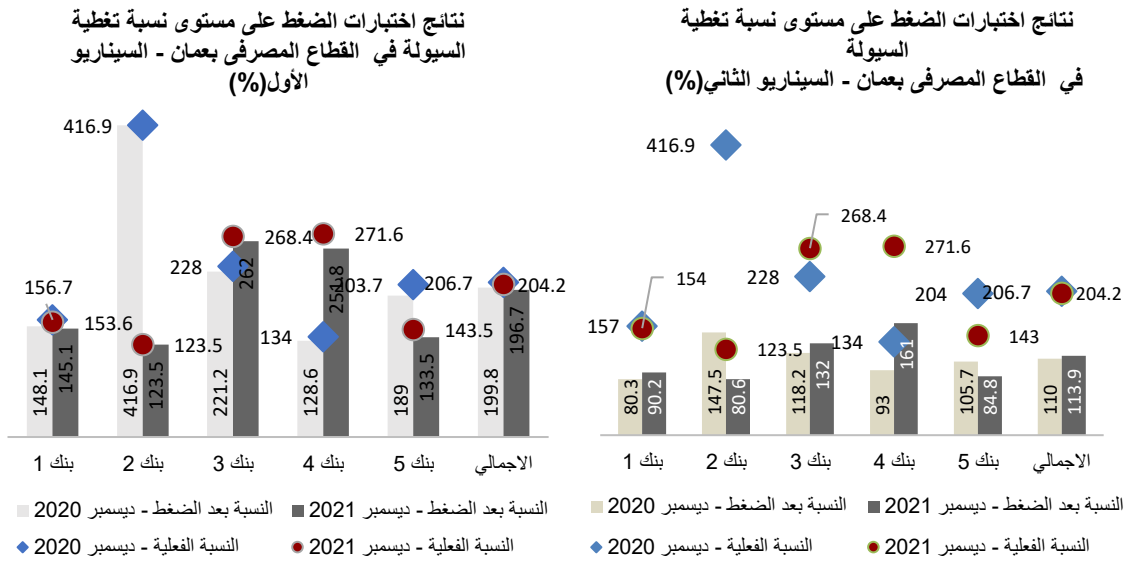

• المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (5-34): نتائج اختبارات الضغط الخاصة على مستوى نسبة تغطية السيولة في القطاع المصرفي الفلسطيني (%)

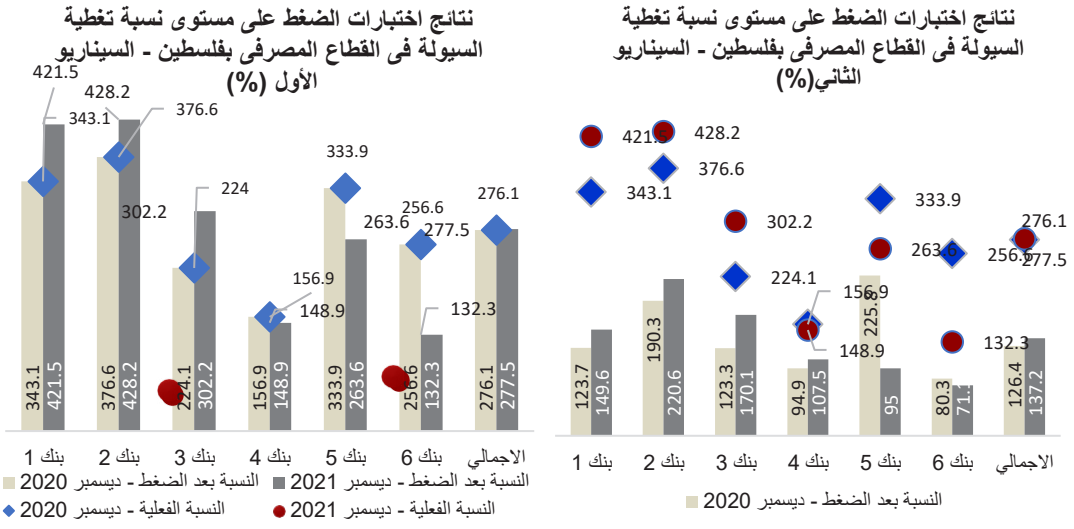

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

الخلاصة

تعد اختبارات الضغط أحد أدوات التحليلية للسياسة الاحترازية الجزئية والكلية ذات البعد المستقبلي، والتي تهدف إلى تقييم مدى قدرة كل بنك والقطاع المصرفي على مواجهة المخاطر والصدمات المختلفة في ظل الظروف الاستثنائية المعاكسة ذات احتمالية حدوث منخفضة، وذلك من خلال قياس تأثيرها على مجموعة المؤشرات المالية متمثلة بشكل أساسي في الربحية ومدى كفاية رأس المال والسيولة، وذلك بناءً على مجموعة من السيناريوهات التي تعكس الظروف المحلية والعالمية. هذا ويهدف تطبيق الاختبارات بناءً على السيناريوهات المستخدمة - سواء على المستوى الكلى أو البنوك ذات الأهمية النظامية محليا أو على المستوى الجزئي - إلى تحديد أهم المخاطر، والتحقق من قدرة البنوك على مواجهة تلك المخاطر مع الاحتفاظ بمؤشرات سلامة مالية جيدة. وبناءً على نتائج اختبارات الضغط على المستوى الكلى، يتم اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة مثل تعزيز الإجراءات الوقائية والاستباقية بعد تحديد المخاطر النظامية بهدف ضمان دعم الاستقرار المالي.

وفيما يخص البنوك المركزية وسلطات النقد في الدول العربية، فتقوم بإجراء أنواع متنوعة من اختبارات الضغط طبقاً لمنهجيات مختلفة، وقد استخدمت غالبية الدول العربية سيناريو جائحة فيروس كورونا المستجد في تطبيق اختبارات الضغط خلال الفترة السابقة لتقييم تأثيرها على الملاءة المالية ومستوى السيولة على المستوى الجزئي للبنك الواحد، ومستوى القطاع المصرفي ككل، كما تتعدد الاختبارات التي تقوم بتطبيقها وفقاً لأنواع المخاطر مثل مخاطر الائتمان والتركز والسوق والسيولة، ومخاطر انتقال العدوى بين البنوك، واختبارات الضغط الكلية والعكسية.

هذا وقد تم إجراء اختبارات الضغط على بعض القطاعات المصرفية في الدول العربية باستخدام سيناريوهات وإفتراضات موحدة، وذلك على مستوى القطاع المصرفي للاختبارات الخاصة بمخاطر الائتمان السيادية، ومخاطر ائتمان القطاع الخاص وعلى مستوى البنوك المنفردة والمستوى الإجمالي للبنوك التي تمثل نحو 80 في المائة من

إجمالي أصول القطاع المصرفي لاختبارات الضغط المرتبطة بمخاطر التركز ومخاطر السوق والسيولة، وذلك بهدف قياس مدى كفاية رأس المال ومتطلبات السيولة لامتصاص الخسائر غير المتوقعة، وبالتالي تقييم مدى صلابتها في مواجهة سيناريو لتفاقم التداعيات السلبية للأزمة الروسية – الأوكرانية على الاقتصاد العالمي واقتصاد المنطقة العربية.

وأظهرت نتائج الاختبارات قدرة القطاعات المصرفية في الدول العربية – التي تم تطبيق اختبارات الضغط عليها - على امتصاص الخسائر غير المتوقعة والتي قد تنتج من الصدمات المختلفة المرتبطة بمخاطر الائتمان السيادية، ومخاطر ائتمان القطاع الخاص، ومخاطر التركز، ومخاطر السوق، حيث نتج عن كافة الافتراضات تحقيق معظم البنوك بها لنسب كفاية رأس المال أعلى من متطلبات بازل في إطار السيناريو الأساسي، والسيناريو الأكثر حدة، إلى جانب تمتعها بمستويات جيدة من السيولة تمكنها من مواجهة صدمات التدفقات النقدية السالبة.

الفصل السادس

مخاطر القطاع العقاري في الدول العربية

يمثل القطاع العقاري في الدول العربية أحد القطاعات الإقتصادية الرئيسة في النمو الإقتصادي، حيث تُعتبر مؤشرات هذا القطاع أحد المؤشرات الرئيسة للأداء الاقتصادي، من خلال دورها الحيوي في توظيف العمالة ورفع النمو الاقتصادي وتنشيط القطاعات الإقتصادية المختلفة. إلا أنه في نفس الوقت يجب أن تتنبه السلطات الرقابية ممثلة بالمصارف المركزية بالمخاطر النظامية التي قد تنشأ عن هذا القطاع، حيث بينت الدروس المستفادة من الأزمة المالية العالمية في عام 2008 أهمية التقييم المستمر للمخاطر النظامية الناشئة عن القطاع العقاري ومدى وجود فقاعة سعرية فيه، حيث تراكمت منذ بداية العام 2004 العوامل التي أدّت إلى الأزمة المالية العالمية في العام 2008. وقد نشأت فقاعة عقارية في الولايات المتحدة الأميركية نتيجة قيام المصارف بإقراض ذوي الدخل المحدود مبالغ باهظة من أجل شراء منازل، ومن ثم كانت المصارف الاستثمارية تعتمد على التمويل بالجملة (Wholesale Funding) قصير الأجل لشراء هذه القروض العقارية وتسنيدها (Securitization) لجعلها اوراقاً مالية قابلة للتداول. وقد تمّ التسويق لهذه السندات على أنّها أصول سائلة عالية الجودة وتتمتع بتصنيف إئتماني مرتفع، فاستثمرت المصارف وصناديق الإستثمار وشركات التأمين فيها معمقة الترابط (Interconnectedness) بين مكونات القطاع المالي من جهة، وبين القطاع المالي والقطاع العقاري من جهة أخرى. ومع تعثّر القروض السكنية وقيام البنوك التجارية بالإستحواذ على المنازل سداداً للديون وإعادة بيعها، إنخفضت أسعار العقارات بشكل كبير. وبدأت عمليات الإفلاس في البنوك الأمريكية، وتدهورت البورصات في العالم مع إنتشار أزمة الرهون العقارية بفعل الترابط فيما بين مؤسسات القطاع المالي، مما استدعى إلى تدخل المصارف المركزية لدعم المؤسسات المالية.

سيتم في هذا الفصل تقييم مخاطر القطاع العقاري في الدول العربية، وحجم تعرض القطاع المصرفي في الدول العربية للقطاع العقاري، علماً أن القطاع العقاري في الدول العربية يُعتبر أحد أهم القطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي.

أولا: تعرض القطاع المصرفي لمخاطر السوق العقاري في الدول العربية

إرتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري لمجموعة الدول العربية[17] حوالي 28 مليار دولار، حيث بلغ إجمالي التسهيلات الإئتمانية العقارية في نهاية عام 2021 حوالي 245 مليار دولار مقارنة بنهاية عام 2020 الذي بلغ حوالي 217 مليار دولار، أي بنسبة ارتفاع بلغت 12.9 في المائة (شكل 6-1).

[17] بيانات هذا الفصل تشمل الدول التالية ما لم يتم ذكر خلاف ذلك: الأردن، والإمارات، وتونس، والجزائر، والسعودية، وعُمان، وفلسطين، ومصر، والمغرب. ومصدر بيانات هذا الفصل: إستبيان تقرير الاستقرار المالي لعام 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (6-1): تطور إجمالي التسهيلات الإئتمانية العقارية في الدول العربية (مقومة بالدولار) خلال عامي 2020 و2021 (بالمليون دولار)

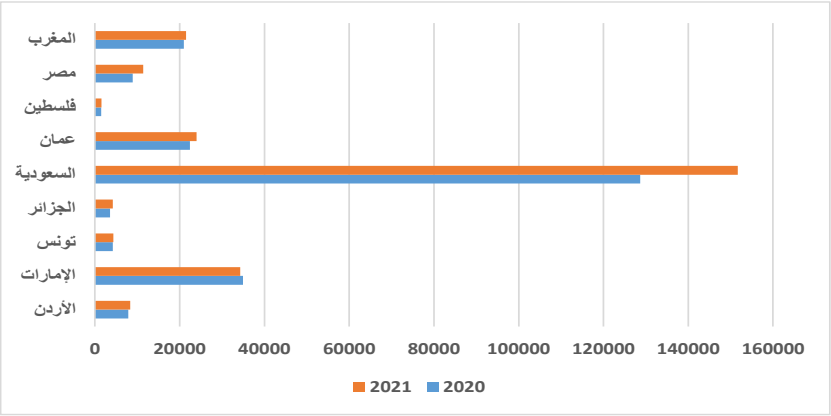

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

أما فيما يخص نسبة التسهيلات العقارية إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية على المستوى الإفرادي للدول العربية، فقد إحتلت السعودية والمغرب والإمارات المراتب الثلاث الأولى، حيث بلغت النسب لديهم في نهاية عام 2021 حوالي 27.6 في المائة و27.4 في المائة و26.0 في المائة على التوالي، أما أقل النسب فقد كانت لدى كل من الجزائر ومصر، إذ بلغت لديهما حوالي 7.9 في المائة و5.8 في المائة على التوالي، وذلك في نهاية عام 2021 (شكل 6-2).

شكل (6-2): تطور نسبة التسهيلات العقارية إلى إجمالي التسهيلات الإئتمانية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية خلال الفترة (2015-2021) (%)

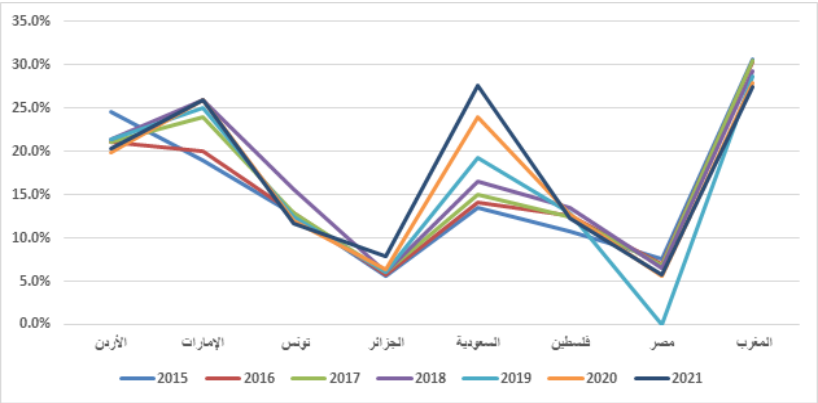

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

أما بخصوص نسبة التسهيلات السكنية الممنوحة لقطاع الأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية، فقد كانت النسبة الأعلى للمغرب يليها الأردن بنسبة 27.9 في المائة و14.7 في المائة على التوالي، في حين كانت أقل نسبة لدى مصر بنسبة 0.8 في المائة، كما في نهاية عام 2021 (شكل 6-3).

شكل (6-3): تطور نسبة التسهيلات السكنية الممنوحة لقطاع الأفراد إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية خلال الفترة (2016-2021) (%)

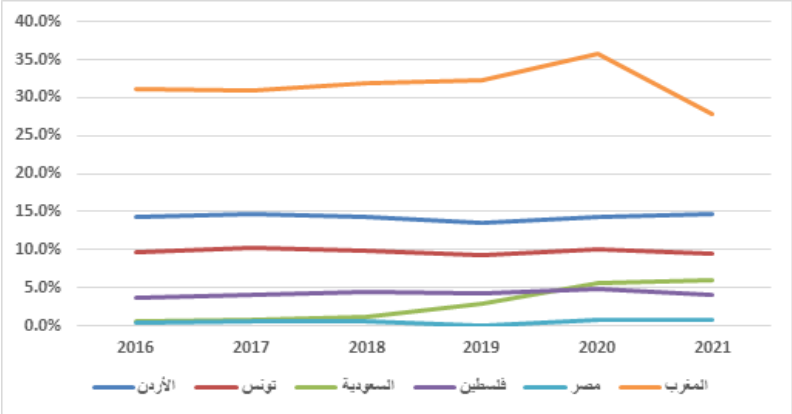

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

أما فيما يخص نسبة التسهيلات العقارية إلى الناتج المحلي الإجمالي كما في نهاية عام 2021، فقد كانت النسبة الأعلى لدى السعودية 21.8 في المائة، تليها الأردن بنسبة 18.4 في المائة، ومن ثم تونس وفلسطين بنسبتي 9.5 في المائة و8.3 في المائة على التوالي، في حين بلغت أقل نسبة لدى مصر إذ بلغت 2.8 في المائة، كما في نهاية عام 2021 (شكل 6-4).

شكل (6-4): نسبة التسهيلات العقارية إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية في نهاية عام 2021 (%)

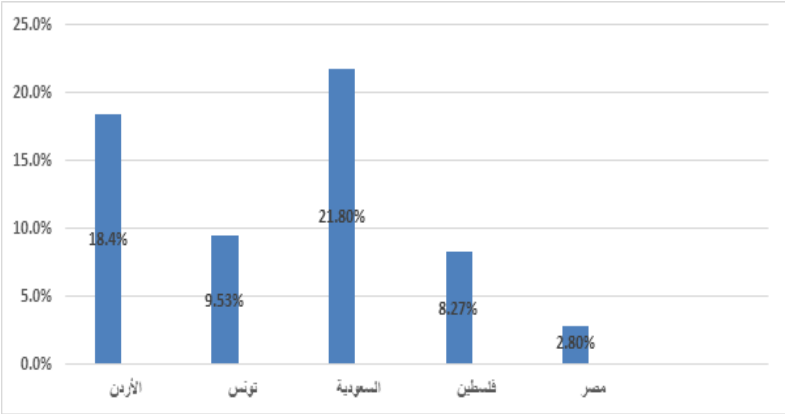

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

من جانب آخر، فيما يخص حجم التسهيلات الإئتمانية العقارية التجارية، فقد إحتلت الإمارات المرتبة الأولى، إذ بلغ حجم التسهيلات العقارية التجارية لديها 25.6 مليار دولار أمريكي، تلتها مصر بقيمة 8.3 مليار دولار أمريكي، في حين كانت الحجم الأقل في الجزائر، إذ بلغ 0.2 مليار دولار أمريكي (شكل 6-5).

شكل (6-5): إجمالي التسهيلات العقارية التجارية في الدول العربية (مقومة بالدولار) خلال عام 2021 (بالمليون دولار)

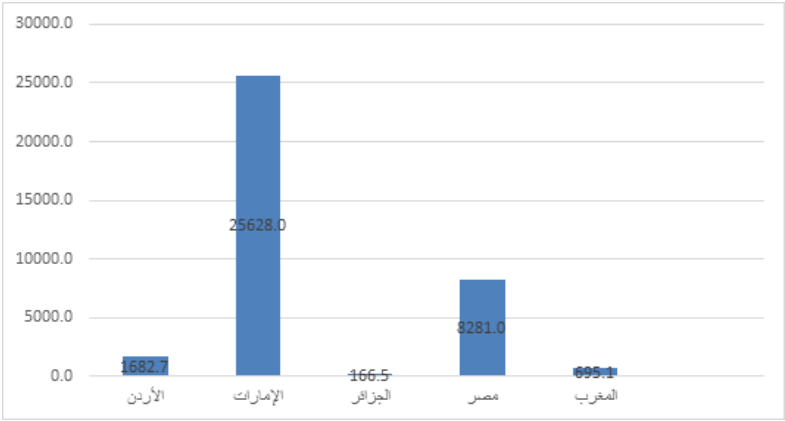

المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

أخيراً، ارتفع إجمالي التسهيلات الممنوحة مقابل ضمانات عقارية في الدول التي توافرت البيانات عنها، في الأردن بلغ إجمالي التسهيلات الممنوحة مقابل ضمانات عقارية 10.5 مليار دولار أمريكي، أما في مصر فقد بلغ 3.9 مليار دولار أمريكي، في حين بلغ في فلسطين 0.5 مليار دولار أمريكي، وذلك كما في نهاية عام 2021.

ثانياً: متابعة وتقييم مخاطر القطاع العقاري على الاستقرار المالي في الدول العربية

كما أشرنا سابقاً، ازداد الإهتمام بمخاطر القطاع العقاري والتمويلات الممنوحة له بعد الأزمة المالية العالمية وما تبعها من آثار طالت معظم اقتصادات العالم ومنها الدول العربية. يقوم **البنك المركزي الأردني**، بقياس مدى تعرض البنوك العاملة في المملكة لمخاطر السوق العقاري من خلال تحليل تطور أسعار العقارات في المملكة باستخدام مؤشر الرقم القياسي لأسعار العقارات، من حيث حجم التسهيلات الممنوحة لهذا القطاع ومكوناتها، وتعتبر نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون من أهم النسب والمؤشرات التي يجب مراقبتها لتقدير مستوى تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري وتحقيق الاستقرار المالي.

أما **مصرف البحرين المركزي**، فيقوم بمتابعة أداء السوق العقاري من خلال المؤشرات المتعلقة بالإقراض العقاري، واستثمار المصارف في المشاريع العقارية، وتعرض القطاع المصرفي للقطاع العقارات. كما يعمل مصرف البحرين المركزي حاليًا مع مؤسسة التنظيم العقاري في البحرين وهيئة المعلومات والحكومة الإلكترونية لبناء قاعدة بيانات مفصلة متعلقة بالقطاع العقاري.

فيما **يخص البنك المركزي السعودي**، فيقوم بمراقبة التطورات وتقييم الأوضاع الاقتصادية والمالية بشكل مستمر، كما يعمل على تقييم مستوى المخاطر وأثر الصدمات الاقتصادية والمالية على النظام المالي، ووضع الخطط المناسبة تبعاً لذلك. وكجزء من ذلك يقوم البنك المركزي بمتابعة نمو القروض العقارية بشكل دوري

ومتابعة المؤشرات ذات العلاقة، بالإضافة إلى متابعة إجراءات إدارة المخاطر لدى الممولين العقاريين (مثل آلية تقييم الضمانات العقارية وغيرها).

أما **سلطة النقد الفلسطينية**، فيتم متابعة مستويات التعثر في المحفظة الائتمانية الممنوحة للقطاع العقاري، ومتابعة التغير في أسعار الأصول من خلال مؤشر أسعار العقارات السكنية، وكذلك الحال في المغرب وتونس.

بالنسبة **للبنك المركزي المصري**، يتم متابعة مخاطر القطاعات المختلفة المتعلقة بالقطاع العقاري كقطاع التشييد والبناء ومواد البناء والحديد والصلب، كما يتم إجراء إختبارات الضغوط عليها طبقا لتطورات السوق العقاري والتطورات الاقتصادية، ومدى تأثيرها على الاستقرار المالي.

أما في المغرب، تقوم السلطات المالية خاصةً **بنك المغرب** بتتبع تطور القطاع العقاري في المغرب عن كثب.

ثالثاً: مؤشر الأصول العقارية في الدول العربية

بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة، برزت أهمية القيام بتتبع اتجاه أسعار العقارات بهدف تقدير مدى وجود فقاعة سعرية في هذا السوق. ومن ثم تطوير مؤشر يعبر عن تطورات أسعار مختلف أنواع الأصول العقارية عبر الزمن، سواء كان ذلك بقيم فعلية أو بقيم تنبؤية. يدخل مؤشر أسعار الأصول العقارية كمكون أساسي في الدورة المالية، إلى جانب نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمؤشر القياسي لأسعار الأسهم، وتكمن أهمية تطبيق مؤشر أسعار الأصول العقارية فيما يلي:

1. رصد فقاعات أسعار الأصول العقارية.
2. مؤشر اقتصادي يتم استخدامه للتنبؤ بالنمو الاقتصادي من خلال النماذج القياسية.
3. يفيد في السياسة النقدية وخاصة في حال تطبيق سياسة استهداف التضخم.
4. يفيد في تقديرات قيمة المنازل كجزء من قياس الثروة.
5. يعطي فكرة على المتانة المالية والاستقرار المالي ويقيس مقدار المخاطر في السوق.
6. قد يدخل في احتساب الرقم القياسي لأسعار المستهلكين.
7. يستخدم في المقارنات الدولية.

يبين الشكل أدناه تطور مؤشر الأصول العقارية في الدولية العربية خلال الفترة (2018-2021)، حيث يبين الرسم ثبات المؤشر عند مستوياته لدى الأردن مسجلا 119 نقطة في نهاية عام 2021، وأيضا في السعودية سجل المؤشر ثباتاً عند مستوياه عند 81.2 نقطة لنهاية نفس الفترة، أما في فلسطين شهد المؤشر ارتفاعاً عن

مستوياته ليسجل في نهاية الفترة 107.8 نقطة، في حين انخفض المؤشر لدى المغرب بشكل طفيف ليسجل 109.27 في نهاية الفترة (شكل 6-6)[18].

شكل (6-6): تطور مؤشر الأصول العقارية في الدول العربية خلال الفترة (2018- 2021) (نقطة)

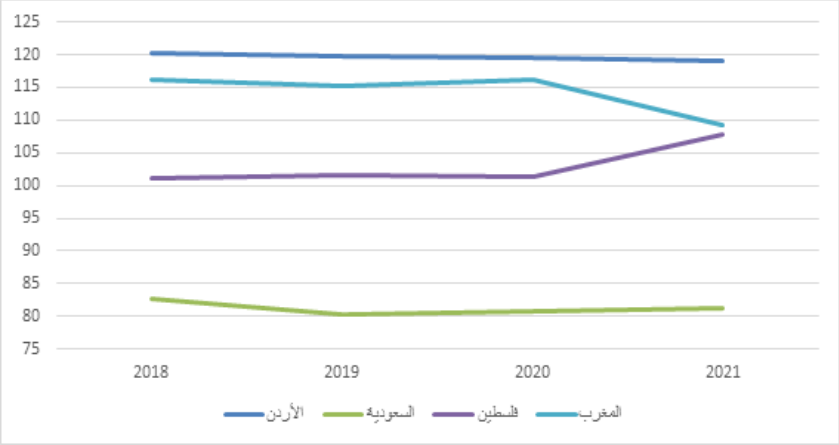

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

بالنسبة **لقيمة المؤشر الفرعي-السكني** (ومع الإختلاف في الإعتبار إمكانية إختلاف المنهجيات المطبقة)، بلغ المؤشر الفرعي في الإمارات/دبي حوالي 1090 نقطة، في حين بلغ في السعودية 84.7 نقطة، أما في فلسطين فقد بلغت قيمة المؤشر للشقق السكنية 104.3 نقطة وللمنازل 110.2 نقطة، في حين بلغ المؤشر الفرعي في الأردن 104.3 نقطة وفي المغرب 111.08 نقطة (شكل 6-7).

شكل (6-7): تطور المؤشر الفرعي-السكني في الدول العربية كما في نهاية عام 2021 (نقطة)

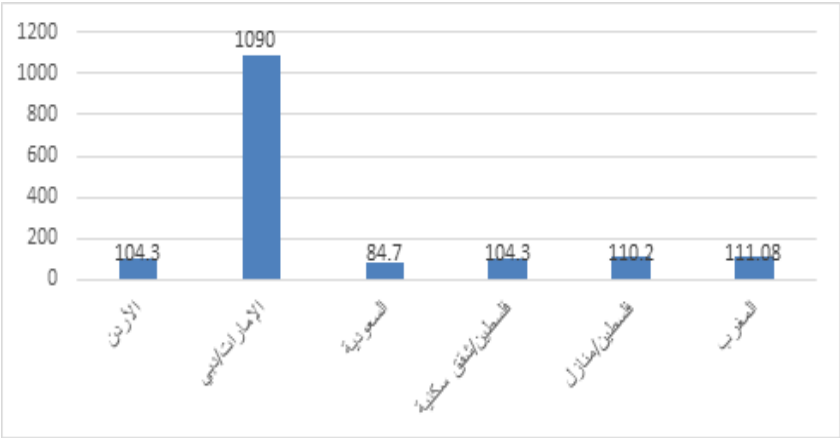

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

[18] مع الأخذ في الإعتبار إختلاف المنهجيات المُطبقة في بعض الدول العربية التي سيأتي على ذكرها لاحقاً.

أما بالنسبة **للمؤشر الفرعي غير السكني (تجاري، صناعي، أخرى)**، فقد بلغت قيمة المؤشر الفرعي للأصول العقارية-غير السكنية في الأردن 100.3 نقطة، أما في السعودية والمغرب فقد انخفض ليسجل 73.14 نقطة و107.97 نقطة على التوالي (شكل 6-8).

شكل (6-8): تطور المؤشر الفرعي-غير السكني في الدول العربية كما في نهاية عام 2021 (نقطة)

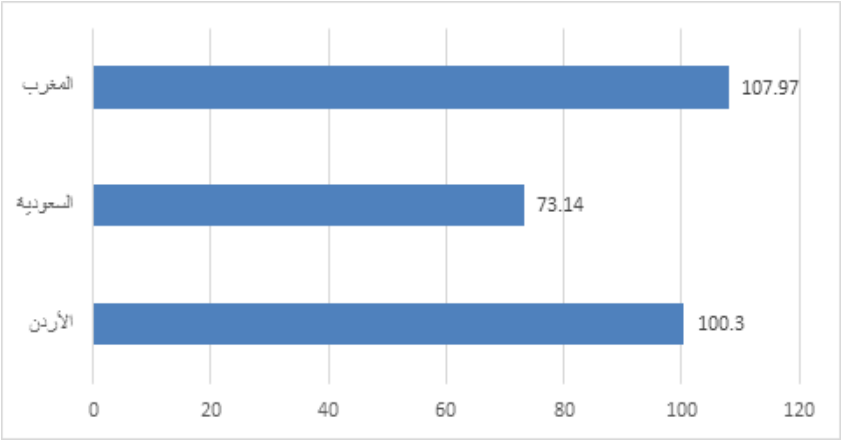

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

أما ما يخص **المؤشر الفرعي العاصمة**، فقد بلغت قيمة المؤشر الفرعي للعاصمة في الأردن 117.6 نقطة، وفي السعودية 79.9 نقطة، وفي الإمارات 817 نقطة لنهاية عام 2021 (شكل 6-9).

شكل (6-9): تطور المؤشر الفرعي-العاصمة في الدول العربية خلال الفترة (2015-2021) (نقطة)

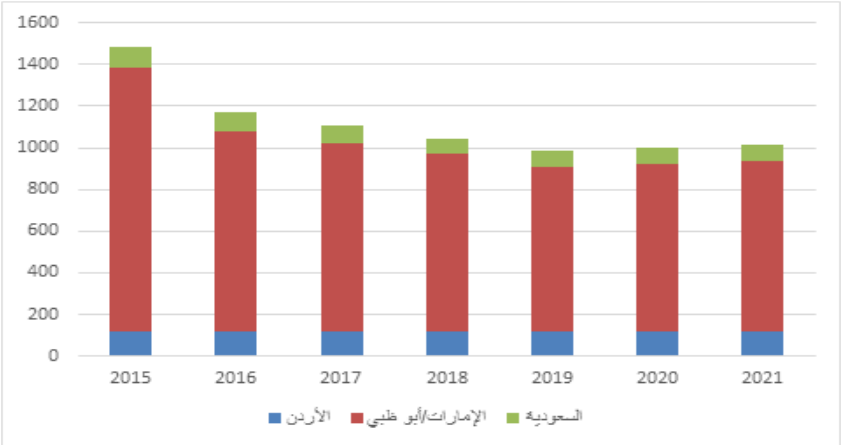

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

رابعاً: المنهجية المتبعة لاحتساب مؤشر أسعار الأصول العقارية

يتوافر لدى عدد من الدول العربية مؤشراً لقياس أسعار الأصول العقارية، حيث يبين التغير في أسعار الأصول العقارية وتقدير مقدار المخاطر في السوق العقاري. يتم تطويره استناداً لأفضل المنهجيات المطبقة دولياً في احتساب المؤشر. في **الأردن** يتم قياس السعر المتوسط المرجح والمتعلق بالمعاملات العقارية المنجزة خلال فترة زمنية معينة. حيث تم إختيار عام 2012 كسنة أساس لاحتساب المؤشر مع أخذ وزن نسبي لكل حوض بالإعتماد على حجم التداول لكل حوض في سنة الأساس. حيث تم إعتماد الرقم القياسي لاسبير لاحتساب المؤشر

وهو الرقم القياسي التجميعي المرجح باستخدام سنة الأساس. وتنشر دائرة الأراضي والمساحة نتائج المؤشر الذي تقوم باحتسابه ربعياً على الموقع الإلكتروني لها، ويُنشر في تقرير الاستقرار المالي الصادر عن البنك المركزي الأردني. فيما يخص **الإمارات**، فإن المنهجية المتبعة لاحتساب مؤشر أسعار الأصول العقارية هي طريقة البيع المتكرر، وتنشر نتائج مؤشر أسعار الأصول العقارية بشكل شهري في تقرير الاستقرار المالي والسنوي.

أما في **تونس**، يقوم المعهد الوطني للإحصاء باحتساب مؤشر أسعار العقارات من خلال استغلال قاعدة البيانات الخاصة بالمبادلات العقارية المسجلة والمفصلة حسب نوع العقار. ويتم إحتساب هذا المؤشر على مستوى تفصيلي من حيث النوع والبعد الجغرافي والوحدة بسعر المتر المربع وذلك بالاعتماد على معادلة لاسبير التسلسلية وسنة 2015 كسنة أساس. يقوم المعهد الوطني للإحصاء بمراجعة السلاسل الزمنية للمؤشر ولحجم المبادلات العقارية كل ثلاثية، كما يقوم المعهد بنشر النتائج كل ثلاثية زائد 45 يوما وذلك على غرار مؤشرات النمو والبطالة.

وفي **السعودية** تقوم الهيئة العامة للإحصاء باحتساب المؤشر وفقاً لمنهجية يتم فيها حساب الأوزان الترجيحية بناءً على قيمة الصفقات العقارية لكل صنف من الأصناف المكوِّنة للرقم القياسي في كل حي ومدينة ومنطقة، في سنة الأساس. هذا وتقوم الهيئة العامة للإحصاء باحتساب المؤشر ونشر النتائج على موقعها الإلكتروني، بشكل ربعي.

أما في **فلسطين** فإن المنهجية المتبعة لاحتساب مؤشر أسعار الأصول العقارية باستخدام الطريقة الهيدونية (Hedonic double imputation and rolling Window hedonic techniques). ويتم النشر بشكل ربعي وعلى الموقع الرسمي لسلطة النقد، كما يتم نشر تقرير سنوي خاص بالمؤشر واهم تفاصيله ومكوناته.

أما في **المغرب**، فإن المنهجية المتبعة لاحتساب مؤشر أسعار الأصول العقارية هي طريقة البيع المتكرر، ويتم نشر نتائج مؤشر العقارات على موقع بنك المغرب والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية.

أما عن كيفية تقييم وجود فقاعة سعرية في السوق العقاري والإجراءات الاحترازية المتخذة في حال تم تقدير وجودها. في **الأردن**، تعتبر نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون من أهم النسب والمؤشرات التي يجب مراقبتها لتقدير مستوى تعرض البنوك لمخاطر السوق العقاري حيث أن ارتفاع هذه النسبة بشكل كبير قد يعرض البنوك لمخاطر مرتفعة في حال انخفاض أسعار العقارات، حيث يقلل من قدرة البنوك على استرداد أموالها عند تعثر العملاء نتيجة انخفاض قيمة العقارات الضامنة لهذه القروض. الإجراءات الإحترازية:

1- حددت تعليمات كفاية رأس المال النافذة الصادرة عن البنك المركزي الأردني الوزن الترجيحي للمخاطر للقروض السكنية التي لا تزيد فيها قيمة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80 في المائة بما نسبته 35 في المائة، ويرتفع وزن المخاطر الترجيحي إلى 100 في المائة إذا زادت قيمة القرض إلى قيمة العقار المرهون عن 80 في المائة، وبمعنى آخر فإنه إذا زادت نسبة القرض إلى قيمة العقار

المرهون عن 80 في المائة، فإن هذه القروض تخضع لمتطلبات رأس مال أعلى، مما يعزز من قدرة البنوك على مواجهة هذه المخاطر ويعزز من الاستقرار المالي في المملكة.

2- صدور تعليمات حدود التعرضات الكبيرة وضوابط منح الائتمان رقم (2019/2) تاريخ 2019/3/4 والتي حلت محل تعليمات تركزات الائتمان رقم (2001/9) والتي استمرت بتحديد الحد الأقصى للائتمان الممنوح من البنوك لغايات إنشاء عقارات أو شرائها بما نسبته 20 في المائة من إجمالي ودائع العملاء بالدينار، وقد دخلت هذه التعليمات حيز التنفيذ بتاريخ 2019/6/30.

أما في **الامارات**، يتم تقييم مدى وجود فقاعة سعرية في السوق العقاري من خلال أدوات مختلفة منها الفجوة عن طريق هودريك بريسكوت فلتر (HP Filter)، يتم اتخاذ إجراءات احترازية مختلفة منها تغيير نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون (LTV).

جدول (6-1): أداة نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون المُطبقة كأداة إحترازية من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية على القطاع المصرفي

الدولة	نسبة القرض إلى قيمة العقار المرهون (LTV)
الأردن	-
الإمارات	80-85% [نسبة القرض إلى قيمة العقار الممنوح للمواطنين 85 في المائة و80 في المائة للمقيمين (للقرض السكني الأول بقيمة 5 مليون درهم إماراتي أقل). بحيث تم زيادة نسبة القرض الى القيمة بالنسبة لمشتري العقارات للمرة الأولى برفعها بنسبة 5 في المائة في مارس 2020].
البحرين	-
تونس	80%
السعودية	90%
العراق	-
عُمان	80%
فلسطين	30%-85%
الكويت	50%-80%
ليبيا	120%
مصر	-
المغرب	-
اليمن	-

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

الخلاصة

قدّم الفصل تحليلاً حول تقييم مخاطر القطاع العقاري في عدد من الدول العربية، حيث بيّن الفصل وجود إهتمام من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وكذلك القطاع المصرفي في الدول العربية في دعم القطاع العقاري من جهة، ومن جهة أخرى قيام المصارف المركزية بالتقييم المستمر للمخاطر النظامية التي قد تنشأ عن هذا القطاع، ولعل من أبرز ما قامت به المصارف المركزي (بالتعاون مع الجهات الرسمية ذات العلاقة) بتطوير مؤشر أسعار أصول عقارية لتقييم مدى وجود فقاعة سعرية في أسواق العقارات، ومن خلال ما تم تحليله من بيانات متاحة حول قطاع العقارات، لم يتبين وجود ما يُشير إلى وجود فقاعة سعرية في أسعار الأصول العقارية، آخذين في الإعتبار أن معدلات التضخم إرتفعت أصلاً خلال عام 2021.

الفصل السابع

الدروس المستفادة من أزمة فيروس كورونا المستجد على صعيد السياسة الإحترازية الكلية

لا زالت إقتصادات العالم تُعاني من تبعات إنتشار فيروس كورونا المستجد الذي طال مختلف القطاعات، حيث سبب صدمة شديدة للإقتصاد العالمي، الذي أدى بالفعل إلى تحول معدلات النمو العالمي نحو معدلات سالبة بشكل حاد، كون هذه الأزمة ليست كباقي الأزمات السابقة التي كان لها نطاق جغرافي وزمني محدد، دون توسع مادي أو تأثير بشري. مما لا شك فيه أن تداعيات الفيروس لم تكن تؤثر على قطاع أو جانب إقتصادي معين، بل إمتد تأثيرها ليشمل كافة جوانب الاقتصاد، حيث تأثر بذلك جانبي العرض والطلب معاً وبشكل متوازٍ، فبعد حالات الإنتعاش وتوقعات النمو المتفائلة التي شهدتها معظم الاقتصادات قبيل حدوث الأزمة، إلا أن ظهور فيروس كورونا وتفشيه قوّض النمو الاقتصادي، وعرّض إقتصادات الدول لصدمات غير مسبوقة إنعكست سلباً على القطاعات الإنتاجية.

في هذا الإطار، باستمرار تعمق أزمة فيروس كورونا وسرعة إنتشاره وسط عدم وضوح المدى الزمني لإنتهاء الجائحة، تصبح حاجة الدول في توجيه سياساتها الإقتصادية ودعمها أكثر إلحاحاً لمواكبة التغيرات غير المواتية نتيجة الأزمة، وذلك لتعزيز الإستقرار المالي والإقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. شكل الفيروس تحدياً للإستقرار المالي، حيث أن التدفقات النقدية للقطاعين المصرفي والمالي تأثرت سلباً، من خلال إحتمالية تعثر عملاء البنوك والمؤسسات المالية، سواء من قطاع الشركات على اختلاف أحجامها أو قطاع الأفراد على حد سواء، مما تتطلب إجراءات فورية من قبل المصارف المركزية، بشكل يحافظ على صحة ومتانة القطاع المالي واستمراريته وفق قواعد العمل المصرفي والمالي السليم، والحفاظ على استدامة الشركات، خاصة منها المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، إضافةً لحماية الأفراد من مخاطر تعثرهم وقدرتهم على السداد، حفاظاً على تصنيفهم الإئتماني.

إستناداً إلى ما سبق، قامت العديد من المصارف المركزية بإتخاذ إجراءات تحفيزية ووقائية في دولهم، بما يشمل ضخ السيولة في القطاع المصرفي من خلال تخفيض أسعار أدوات السياسة النقدية والإحتياطي النقدي الإلزامي. كما قامت بتعزيز منظومة ضمان القروض دعماً للقطاعات الإنتاجية، الأمر الذي ساعد القطاع المصرفي على تأجيل قروض الأفراد والشركات. إضافةً لذلك، تبنت المصارف المركزية برامج دعم للقطاعات الإنتاجية بهدف استدامتها. أما فيما يخص أدوات السياسة الإحترازية الكلية، فقد أقدم عدد من المصارف المركزية على تحرير أو تخفيف بعض منها. فعلى مستوى أدوات رأس المال، فقد تم تحرير هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB) إضافة إلى خفض أوزان المخاطر ضمن كفاية رأس المال لبعض القطاعات. أما فيما يخص أدوات السيولة، فقد قام عدد من الدول بتخفيض نسبة تغطية السيولة (LCR) عن النسبة المقررة البالغة (100 في المائة)، كما قامت بعض الدول بوضع سقوف على نسبة الدين إلى الدخل (DTI) أو نسبة القرض إلى القيمة (LTV)، إضافةً لذلك، تم إتخاذ إجراءات أخرى، تمثلت في منع توزيع الأرباح السنوية والمكافآت. أما على صعيد السياسة المالية، فقد قامت وزارات المالية باتخاذ إجراءات متعددة لدعم الاقتصاد الحقيقي.

في هذا السياق، قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بتأجيل تطبيق متطلبات بازل III. كما حاولت بعض المؤسسات الدولية إصدار مبادئ توجيهية عامة حول تعامل المصارف المركزية مع فيروس كورونا المستجد، حيث قام بنك التسويات الدولية بوضع ثلاثة مبادئ أساسية على النحو التالي:

- أن تكون الإجراءات فعالة في دعم النشاط الاقتصادي، وأن تنطبق على الأقل في فترة الأزمة، ويفضل أن تستمر لفترة ما بعد الأزمة، عند بدء التحضير لانتعاش قوي.
- أن تحافظ الخطوات والإجراءات المتخذة على سلامة وكفاءة معاملات النظام المالي والمصرفي، بحيث تبقى المراكز المالية للبنوك جيدة من ناحية رأس المال والسيولة والربحية بما يكفي لدعم النمو المستدام.
- ولكي لا تؤدي الإجراءات إلى تقويض مصداقية سياسات المصرف المركزي على المدى الطويل، ينبغي أن تكون مؤقتة، والشفافية هي مفتاح الوفاء بهذا المبدأ.

في ضوء ما تقدم، وفي إطار حرص صندوق النقد العربي على المساهمة في الجهود الدولية التي تهدف إلى تعزيز الإستقرار المالي العالمي، وكذلك تقديم الدعم لدوله الأعضاء في مجال الإصلاحات الإقتصادية والمالية والنقدية التي تسعى إلى تعزيز الإستقرار المالي في المنطقة العربية، وعلى ضوء المناقشات التي تمت في الاجتماعات التشاورية العديدة التي نظمها الصندوق على مستوى محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية وأعضاء اللجنة العربية للرقابة المصرفية وفريق عمل الاستقرار المالي وفريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي ومجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، تم في عام 2020 إصدار المبادئ الإرشادية العامة حول كيفية تعامل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية مع تداعيات فيروس كورونا المستجد على مقومات الإستقرار المالي، ملحق (2) يوضح هذه المبادئ.

من جانب آخر، سعت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بالتنسيق مع الحكومات في إتخاذ الإجراءات اللازمة لتخفيف تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاستقرار المالي. من ناحية أخرى، تمكنت الأبحاث الطبية في نهاية عام 2020 من إيجاد لقاح لفيروس كورونا المستجد، الأمر الذي سيحد من انتشار فيروس كورونا المستجد ويخفف من آثاره على الإقتصادات. حيث بدأت الدول بالفعل بفتح القطاعات بشكل متدرج وتخفيف إجراءات الإغلاق العام المصاحبة لأزمة فيروس كورونا المستجد، بالتالي بدأت الإقتصادات بالتعافي التدريجي.

في السياق نفسه، أشار بنك التسويات الدولية إلى أهمية تطبيق إجراءات دعم النشاط الإقتصادي، على الأقل في فترة الأزمة، ويفضل أن تستمر لفترة ما بعد الأزمة، عند بدء التحضير لانتعاش قوي. في حين أكد صندوق النقد الدولي على أهمية الإستمرار في تبني سياسات اقتصادية تيسيرية في فترات الإنتعاش. من جانبه، أكد صندوق النقد العربي في إطار استراتيجيته 2020-2025 والنهج الإستباقي الذي تبناه للاستجابة إلى الاحتياجات الطارئة للدول العربية، من خلال "المبادئ الإرشادية العامة حول كيفية تعامل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية مع تداعيات فيروس كورونا المستجد على مقومات الاستقرار المالي" -التي تم الإشارة إليها سابقاً- على ضرورة الإستعداد لفترة ما بعد الأزمة، من حيث التوقيت والتدرج في تعليق ما تم استخدامه من أدوات وإجراءات لتخفيف الأثر الناشئ عن هذا التعليق، وسرعة عودة الدورة الاقتصادية لوضعها وتعظيم أثر التعافي.

وفي إطار سعيه إلى تعزيز الاستقرار المالي في المنطقة العربية، والإستعداد لمرحلة التعافي، وبناءً على المناقشات التي تمت في الإجتماعات التشاورية العديدة التي نظمها الصندوق على مستوى محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ونواب المحافظين وأعضاء اللجنة العربية للرقابة المصرفية وفريق عمل الإستقرار المالي وفريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي ومجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية، قام صندوق النقد العربي بإصدار "مبادئ إرشادية حول إستراتيجيات المصارف المركزية لدعم التعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد"، ملحق (3) يوضح هذه المبادئ.

قبل الخوض في الإجراءات المتخذة من قبل الحكومات والمصارف المركزية في الحد من أثر فيروس كورونا المستجد على الإستقرار الإقتصادي والمالي، نستعرض في الجدول التالي ملخص عن أدوات السياسة الإحترازية الكلية والسياسة النقدية في الدول العربية بشكل مختصر، حيث بذلت المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية جهوداً كبيرة ساهمت في تعزيز الإستقرار المالي، من خلال توفير السيولة اللازمة في الإقتصاد، مع الأخذ بالإعتبار أن لا تؤدي تلك الإجراءات إلى إنعكاسات سلبية على النظام المالي، حيث يلاحظ من الجدول (7-1) أن هناك تشابه كبير في الإجراءات المتخذة فيما يخص السياسة النقدية، إلا أن هناك تفاوت بخصوص الإجراءات والتدابير المتعلقة بالسياسة الإحترازية الجزئية والكلية، من حيث تحرير أو تخفيف أدوات السياسة الإحترازية الكلية، وذلك طبقاً لخصوصية كل دولة.

شكل (7-1): أدوات السياسة الإحترازية الجزئية والكلية وأدوات السياسة النقدية التي تم إستخدامها خلال أزمة فيروس كورونا المستجد من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية [فيما يخص دلالات الرموز المستخدمة في الشكل، يُرجى الرجوع إلى أسفل الجدول (7-1)]

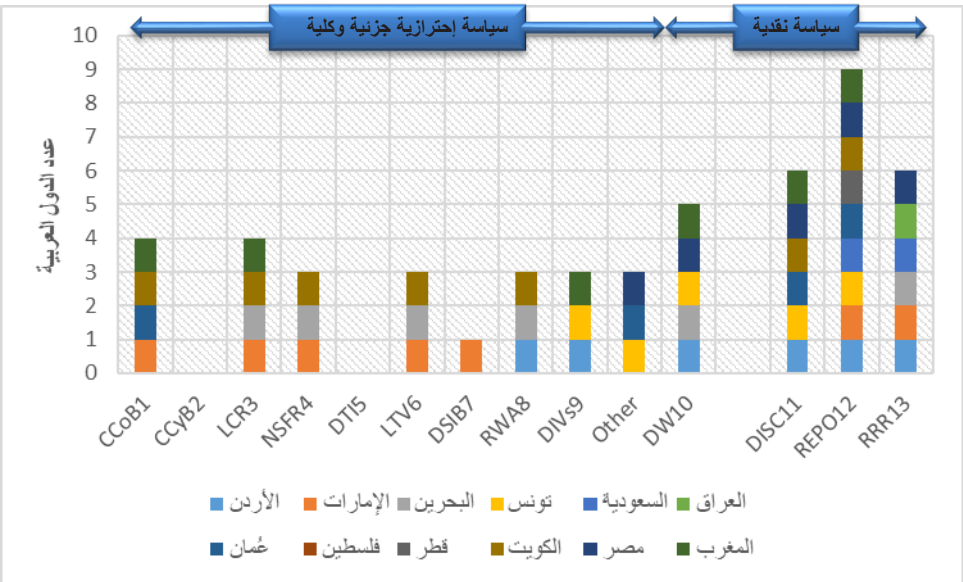

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي العربي 2022، صندوق النقد العربي.

جدول (7-1): أدوات السياسة الإحترازية الجزئية والكلية وأدوات السياسة النقدية التي تم خلال أزمة فيروس كورونا المستجد من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية

المصرف المركزي	أدوات السياسة الإحترازية الجزئية والكلية المستخدمة										أدوات السياسة النقدية المستخدمة				
	CCoB 1	CCyB 2	LCR 3	NSFR 4	DTI 5	LTV 6	DSIB 7	RWA 8	DIVs 9	Other	DW 10	DISC 11	REPO 12	RRR 13
الأردن	-	-	-	-	-	-	-	√	√	-	√	√	√	√
الإمارات	√	-	√	√	-	√	√	√	-	-	-	-	√	√
البحرين	-	-	√	√	-	√	-	√	-	-	√	-	-	√
تونس	-	-	-	-	-	-	-	-	√	√14	√	√	√	-
السعودية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	√	√
العراق	-	-	√	√	√	-	-	√	-	-	-	-	-	√
عُمان	√	-	-	-	-	-	-	-	-	√15	-	√	√	-
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
قطر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	√	-
الكويت	√	-	√	√	-	√	-	√	-	-	-	√	√	-
مصر	-	-	-	-	-	-	-	-	-	√16	√	√	√	√
المغرب	√	-	√	-	-	-	-	-	√	-	√	√	√	√

*المصدر: المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

1.هامش رأس المال التحفظي، 2. هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية، 3. نسبة تغطية السيولة، 4. صافي التمويل المستقر، 5. نسبة الدين إلى الدخل، 6. نسبة القرض إلى القيمة، 7. هامش رأس المال للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، 8. الموجودات المرجحة بالمخاطر، 9. قيود توزيع الأرباح، 10. نافذة الإيداع، 11. سعر إعادة الخصم، 12. سعر إتفاقيات إعادة الشراء، 13. نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي، 14. نسبة القروض إلى الودائع،15. خفض سعر الفائدة على عمليات مبادلة العملات الأجنبية بواقع 50 نقطة أساس، ورفع المدة القصوى لعمليات مبادلة العملات إلى ستة أشهر، ورفع الحدود القصوى للاستثمار في سندات التنمية والصكوك الحكومية للسلطنة من 45 في المائة إلى 50 في المائة من إجمالي القيمة الصافية للبنك، 16. إعفاء البنوك لمدة عام من نسب تركز المحافظ الائتمانية لدي أكبر 50 عميل والأطراف المرتبطة به.

وفقاً لما تقدم، في ظل قيام المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية باتخاذ العديد من الإجراءات التحفيزية والوقائية إبان الأزمة بهدف إعادة إقتصاداتهم إلى مسارها الطبيعي، نحو تحقيق النمو والحفاظ على الوظائف وخلق فرص عمل لجميع الفئات الإجتماعية، ومن باب تقييم مدى التقدم في هذه الإجراءات وتحديد أبرز التحديات التي واجهت الدول العربية في إطار سعيها لتحقيق التوازن بين دعم القطاعات الإقتصادية وتعزيز متانة القطاع المالي، وبعد إنقضاء أكثر من عامين على ظهور الجائحة، تم إعداد هذا الفصل للوقوف على أثر أزمة فيروس كورونا المستجد على الإستقرار المالي في الدول العربية، إستناداً إلى إستبيان تم توزيعه على المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية لهذا الغرض. تجدر الإشارة على أن صندوق النقد العربي سبق أن أصدر عدد من الدراسات حول آثار وتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد على الإستقرار المالي والإقتصاد الكلي في الدول العربية، إضافةً إلى دراسة سياسات وإجراءات الدول في التعامل مع هذه الجائحة. ونظراً لضبابية المشهد وعدم وضوح البعد الزمني لإنتهاء أزمة فيروس كورونا المستجد، تقوم الدول العربية بمراجعة وتحديث وتقييم إجراءاتها بشكل مستمر، بما يساهم في تخفيف حدة آثار هذه الأزمة وصولاً إلى تحقيق التعافي الاقتصادي. يهدف هذا الفصل إلى إلقاء الضوء على الجوانب التالية:

- الوقوف على أثر أزمة فيروس كورونا المستجد على الإستقرار المالي في الدول العربية.
- التعرف على أهم الإجراءات والتدابير المتخذة من أجل التخفيف من تداعيات أزمة فيروس كورونا في الدول العربية.

- بيان دور القطاع الخاص في الدول العربية للتخفيف من آثار أزمة فيروس كورونا.
- الوقوف على أهم التحديات والمخاطر التي واجهت القطاع المصرفي وغير المصرفي في الدول العربية.
- توصيف خطط وإستراتيجيات التعافي المتخذة من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في ضوء التقييم المستمر لتداعيات الأزمة والإجراءات المتخذة بالخصوص.
- تلخيص الدروس المستفادة من أزمة فيروس كورونا المستجد على صعيد سياسات البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية[19].

أولاً: أثر أزمة فيروس كورونا على الاستقرار المالي في الدول العربية[20]

بعد أكثر من عامين من ظهور جائحة فيروس كورونا المستجد، لا يزال العالم يعاني من آثار الأزمة على إقتصادات وأسواق الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وقد طالت هذه التداعيات قطاعات اقتصادية هامة وحيوية، من أهمها السياحة والتجارة الخارجية والطاقة والصناعة، الأمر الذي شكل تحدياً كبيراً أمام صناع السياسات الإقتصادية في مختلف الدول، ذلك في محاولة إيجاد السبل والحلول للتخفيف من آثار الأزمة.

في هذا الإطار، إنكمش الإقتصاد العالمي بمعدل 3.1 في المائة في عام 2020 مقارنةً بحوالي 2.8 في المائة في عام 2019، أما في الدول العربية فقد كان التراجع أكثر من ذلك، حيث بلغت النسبة 4.2 في المائة في المتوسط في عام 2020 مقارنةً بعام 2019.

شكل (7-2): معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي في الدول العربية خلال الفترة (2018-2020)

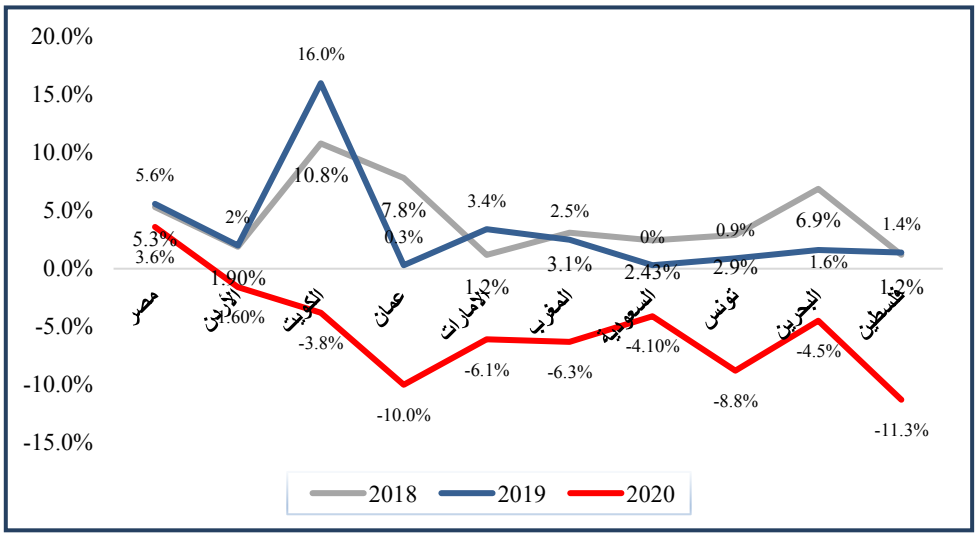

- المصدر: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية 2021

على الرغم من تراجع معدل النمو الإقتصادي في الدول العربية، إلا أن مؤشرات الإستقرار المالي لا زالت تبين أن إقتصادات الدول العربية تتمتع بالإستقرار، بسبب متانة النظم المالية فيها، التي استطاعت إحتواء الأزمة وإمتصاص الصدمات الناتجة عن تداعيات الأزمة. فكما بيّن الفصل الثالث، وما سُيبينه الفصل التاسع، إمتاز القطاع

[19] مصدر بيانات الفصل: إستبيان "أثر أزمة فيروس كورونا المستجد على الاستقرار المالي في الدول العربية"، صندوق النقد العربي (2021) ما لم يتم ذكر خلاف ذلك.
[20] مصدر بيانات هذا الجزء: تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية (2021)، والمواقع الإلكترونية للمصارف المركزية.

المصرفي في الدول العربية بمتانة مراكزه المالية وإرتفاع مستويات السيولة وكفاية رأس المال والمخصصات، كما بيّنت مؤشرات الاستقرار المالي ومؤشرات السلامة المالية قدرة القطاع المصرفي على إستيعاب صدمة فيروس كورونا المستجد، وذلك بفضل تطبيق متطلبات بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، وإتباع المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية أفضل المعايير والممارسات الخاصة بالرقابة المصرفية الجزئية والكلية.

ثانياً: إجراءات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للتخفيف من آثار الأزمة

تنوعت الإجراءات والتدابير التي إتخذتها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للتخفيف من آثار أزمة فيروس كورونا، حيث قام البعض منها قام بتطبيق إجراءات تهدف إلى توفير السيولة النقدية للإقتصاد لإحتواء التداعيات والآثار المالية للأزمة، ومنها من قام باتخاذ إجراءات لتمكين وإنعاش الإقتصاد الوطني ودعم القطاعات الأكثر تضرراً من الجائحة. في هذا الإطار، تلخصت أبرز الإجراءات المتخذة في الدول العربية في الآتي:

- تأجيل مستحقات/ أقساط القروض.
- إطلاق برامج وخطط إقتصادية هادفة إلى توفير التمويل اللازم للمشاريع والقطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة، بأسعار فائدة منخفضة، وإجراءات وشروط ميسرة.
- تخفيض أسعار الفوائد على الإئتمان.
- الإعفاء من بعض المتطلبات التنظيمية [نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR)، ونسبة تغطية السيولة (LCR)].
- الإعفاء من بعض الرسوم والعمولات.
- زيادة سقوف بطاقات الإئتمان، وزيادة مقدار السحب والايداع اليومي.
- تخفيض نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي.
- تطبيق الإجراءات الصحية والوقائية في التعاملات المالية، وتفعيل خطط إستمرارية الأعمال.

المملكة الأردنية الهاشمية

فيما يخص إجراءات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية للتخفيف من آثار أزمة جائحة كورونا، لم يقم **البنك المركزي الأردني** بتفعيل أو تحرير أي من أدوات السياسة الاحترازية الكلية، نظراً لوجود إجراءات بديلة، نذكر منها ما يلي:

- تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية بواقع 150 نقطة أساس بهدف تخفيض تكلفة التمويل وخدمة الدين لكافة الأنشطة الإقتصادية.
- ضخ سيولة إضافية للبنوك بمبلغ 1,050 مليون دينار أردني، من خلال تخفيض نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي من 7 في المائة إلى 5 في المائة، وعقد إتفاقيات إعادة الشراء مع البنوك لتوفير الإحتياجات التمويلية للقطاعين العام والخاص.
- تعديل تعليمات برنامج البنك المركزي لتمويل ودعم القطاعات الإقتصادية، على النحو التالي:
  - تخفيض كلف التمويل من 1.75 في المائة إلى 1 في المائة للمشاريع داخل العاصمة، ومن 1 في المائة إلى 0.50 في المائة للمشاريع في المحافظات، مما مكن البنوك من إقراض القطاعات المستهدفة بأسعار

فائدة لا تزيد عن 4 في المائة للمشاريع المستفيدة داخل العاصمة و3 في المائة للمشاريع المستفيدة في المحافظات الأخرى.

- زيادة الآجال المتاحة للسلف لكافة القطاعات المستهدفة ضمن البرنامج وتوحيدها لكل المحافظات لتصل إلى 10 سنوات.
- رفع سقف السلف لجميع القطاعات ليصبح 3 مليون دينار أردني، مع الإبقاء على قطاعي الطاقة المتجددة والنقل بسقف 4 مليون دينار أردني.

- إطلاق برنامج البنك المركزي التمويلي بقيمة وصلت إلى 700 مليون دينار أردني وبكفالة الشركة الأردنية لضمان القروض.
- تقديم البنك المركزي تسهيلات من خلال برنامج تمويل ودعم القطاعات الإقتصادية بمبلغ 307.4 مليون دينار أردني لمختلف القطاعات المستهدفة في البرنامج.
- تخفيض عمولات ضمان القروض وزيادة تغطية برنامج ضمان المبيعات المحلية والصادرات، ورفع نسبة التغطية التأمينية لبرنامج ضمان المبيعات المحلية ورفع نسبة تحمل المخاطر، في برنامج البنك المركزي، لضمان إئتمان الصادرات إلى 100 في المائة لدعم إستمرارية الصادرات.
- تأجيل الأقساط الإئتمانية لعملاء القطاعات الإقتصادية المتأثرة بتداعيات الأزمة من شركات وأفراد.
- تأجيل الأقساط والفوائد المستحقة على مؤسسة الإقراض الزراعي، بهدف مساعدة المزارعين لتجاوز الأزمة.

دولة الإمارات العربية المتحدة

أما بالنسبة **لمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي**، فقد قدم المصرف حزمة شاملة، أطلق عليها خطة الدعم الإقتصادي الشاملة الموجهة، تضمنت التدابير التالية:

- تأجيل دفعات المقترضين.
- تسهيلات تمويلية بتكلفة صفرية.
- خفض متطلبات الإحتياطي الإلزامي.
- الإعفاء من بعض المتطلبات التنظيمية على رأس المال والسيولة والتمويل المستقر.
- زيادة نسبة القرض إلى القيمة (LTV) لمشتري المنازل (للمرة الأولى).
- الإعفاء من الرسوم التشغيلية لأنظمة الدفع المشغلة من قبل المصرف المركزي.

مملكة البحرين

فيما يخص **مصرف البحرين المركزي**، فقد أصدر حزمة من التدابير الرقابية والتنظيمية للتخفيف من آثار التداعيات المالية للأزمة الصحية، وحث مصارف التجزئة وشركات التمويل ومؤسسات التمويل متناهي الصغر، بالنظر في تدابير ميسرة، مثل إعادة جدولة أو منح تأجيلات مؤقته لأقساط الائتمان وتخفيض الربح/ الفائدة أو الرسوم والعمولات. كما تم توجيه شركات الصرافة لإتخاذ الإجراءات الوقائية المناسبة للتعامل مع العملات الورقية والعملات المستوردة من خارج البحرين. إضافة لذلك، حث المصرف المركزي مزودي نقاط البيع على ضرورة التواصل مع التجار لتعقيم تلك الآلات بانتظام ومطالبة العملاء بإدخال بطاقاتهم وسحبها من أجهزة نقاط البيع،

بأنفسهم. كما تم إصدار تعليمات بخصوص التواصل مع الجمهور من خلال تغطية التدابير المتخذة لضمان سلامة موظفيهم وعملائهم في الصحافة أو عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي. في هذا السياق، تم زيادة حد حجم الصفقات عن طريق معاملات الإتصال اللاتلامسية (Contactless) على نقاط البيع إلى 50 دينار بحريني، دون الحاجة إلى استخدام الرمز السري. كما تم إتخاذ حزمة من التدابير الرقابية والتنظيمية لإحتواء أي تداعيات مالية، ذلك لتوفير مزيد من السيولة والمرونة التي تمكن البنوك من الاستمرار في عمليات تمويل عملائها، تضمنت هذه التدابير ما يلي:

- تخفيض متطلبات نسبة الإحتياطي النقدي لمصارف التجزئة من 5 في المائة إلى 3 في المائة.
- تخفيض نسبة التمويل إلى القيمة عند تقديم قروض عقارية سكنية جديدة للبحرينيين عدا قروض برامج "مزيا".
- تخفيض حدود نسبة تغطية السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر للمصارف البحرينية من 100 إلى 80 في المائة.
- تخفيض وزن مخاطر كفاية رأس المال للشركات الصغيرة والمتوسطة في البحرين من 75 إلى 25 في المائة.
- توفير ترتيبات إعادة الشراء الميسرة لبنوك التجزئة بنسبة صفر في المائة لمدة 6 أشهر على أساس كل حالة على حدة.
- تأجيل المتطلبات الرقابية المقرر إصدارها.
- تمديد الموعد النهائي للإلتزام بالفصل الخاص بإدارة المخاطر التشغيلية المحدّث.
- وضع حد أقصى بنسبة 0.8 في المائة على رسوم التحصيل التي تفرضها البنوك المحلية وشركات التمويل على معاملات بطاقات الخصم.
- حث العملاء على التواصل عبر النظام الوطني للمقترحات والشكاوى.

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

أما **بنك الجزائر**، فقد قام بالإجراءات التالية لمواجهة التحديات الناجمة عن أزمة فيروس كورونا المستجد:

- تخفيض الحد الأدنى لمعامل السيولة، من أجل رفع مستوى التمويل المتاح.
- تأجيل سداد الأقساط المستحقة وإعادة جدولة ديون العملاء.
- تخفيف القواعد الإحترازية الخاصة بالسيولة وحقوق الملكية وتصنيف المستحقات لغاية نهاية عام 2022.
- السماح للمصارف والمؤسسات المالية بمنح قروض جديدة للعملاء الذين استفادوا من إجراءات التأجيل أو إعادة الجدولة.
- تخفيض المعدل التوجيهي (الفائدة) على عمليات إعادة التمويل الرئيسة بمقدار 25 نقطة أساس (0.25 في المائة) ليصبح 3 في المائة.
- تخفيض معدل الإحتياطي الإلزامي ليصبح 2 في المائة.
- تشجيع الإدماج المالي عن طريق تسهيل منح القروض والتركيز على الرقمنة والمنتجات المبتكرة والممولة بواسطة الصيرفة الإسلامية.
- زيادة حدود إعادة التمويل للأوراق المالية القابلة للتداول، وتمديد فترة إعادة التمويل.
- إيداع مبلغ 900 مليار دينار جزائري (ما يعادل 6.47 مليار دولار أمريكي) لدعم الخزينة العامة للدولة.

- الشروع في طرح سندات خزينة لثلاث سنوات.
- حث المصارف والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين على تقديم خدمات مجانية للعملاء مثل: منح البطاقات المصرفية ودفاتر الشيكات للزبائن، وإستخدام الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتزويد التجار بأجهزة الدفع الإلكتروني.

جمهورية العراق

فيما يخص إجراءات **البنك المركزي العراقي**، فقد تلخصت بالآتي:

- تأجيل استيفاء أقساط المبالغ المستحقة على المصارف.
- تخفيض عمولة البنك المركزي على القروض الممنوحة إلى 0.خمسة بالألف ضمن مبادرة "الواحد ترليون"، وكذلك تخفيض أسعار فائدة المصارف من 4 في المائة إلى 2.9 في المائة للمشاريع حتى 20 مليون دينار عراقي، وبنسبة فائدة ثابتة أو متناقصة بلغت 3.4 في المائة للمشاريع فوق 20 مليون دينار عراقي حتى 1 مليار دينار عراقي وفائدة الشركة الضامنة بنسبة ستة بالألف (متناقصة).
- زيادة سقف المبادرة السكنية من 75 مليون دينار عراقي إلى 100 مليون دينار عراقي، وتمديد مدة السداد من 10 سنوات إلى 15 سنة، وبفائدة متناقصة 2 في المائة.
- توفير التمويل اللازم للفئات ذات الدخل المحدود التي تأثرت بالجائحة، ولمشاريع التمويل الأصغر.
- تخفيض نسبة الإحتياطي القانوني على الودائع الجارية (عملة الدينار) من 15 في المائة إلى 13 في المائة لتوفير السيولة للقطاع المصرفي.
- تأجيل إستيفاء كافة الغرامات المفروضة على المصارف والمؤسسات المالية غير المصرفية.
- إطلاق حزمة تمويل جديدة موجهة لقطاع الإسكان عبر المصرف العقاري وصندوق الإسكان بمبلغ 3 ترليون دينار بأجل تقسيط 20 سنة.
- في نفس السياق، تبنى البنك المركزي العراقي مجموعة من المشاريع لتمكين الاقتصاد الرقمي أهمها: مشروع توطين الرواتب وتطبيق نظام الجباية الإلكترونية، ومشروع الربط مع النظام الإقليمي لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية البينية (منصة بُنى).

دولة فلسطين

أما **سلطة النقد الفلسطينية**، فقد أطلقت برنامج لتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة (صندوق إستدامة) المتضررة من الأزمة، من أجل مساعدة هذه المشاريع في الحصول على التمويل اللازم بشروط وتكاليف منخفضة لتغطية نفقاتها التشغيلية الطارئة، ودعم رأس المال العامل والتمكن من دفع الرواتب والأجور، بما يساعد في استمرارية العملية الإنتاجية. كما تم إطلاق خدمات الدفع الإلكتروني من خلال ترخيص خمس شركات دفع خلال العام 2020، بما ساهم في تعزيز وسائل الدفع الإلكتروني وبتكاليف منخفضة عبر المحفظة الالكترونية، والتقليل من استخدام النقد (Cash)، والحد من مخاطر العدوى لفيروس كورونا، وتعزيز الشمول المالي. إضافةً لذلك، تم إعتماد سياسة لتشجيع المصارف على الإقراض، خاصة في القطاعات التي تأثرت بشكل كبير من الأزمة ومنح فترات سماح.

كما تم إصدار عدة تعليمات كإجراءات إحترازية لمواجهة تداعيات أزمة فيروس كورونا، وقد تضمنت هذه التعليمات الإجراءات التالية:

- تأجيل أقساط القروض الشهرية لكافة المقترضين للشهور الأربعة الأولى من الجائحة (مارس- يونيو 2020)، ثم تمديد تأجيل الأقساط للفئات والقطاعات المتضررة من الجائحة حتى نهاية العام 2021.
- تأجيل أقساط القروض الشهرية في القطاع السياحي لمدة ستة شهور قابلة للتمديد.
- تأجيل تسديد الإعتمادات المستندية والسحوبات المستحقة للشهور الأربعة الأولى من الجائحة قابلة للتمديد.
- وقف أية عمولات أو فوائد أو رسوم إضافية على الأقساط المؤجلة.
- إستمرار تسديد الأقساط المستحقة للمشاريع والقروض التجارية مقابل شيكات حال ورود الدفعات وحوالات الحق.
- تمديد سقوف بطاقات الإئتمان والسقوف الممنوحة للعملاء والمشاريع الصغيرة والمتوسطة والعملاء المتضررين من الأوضاع الإقتصادية.
- توجيه الإئتمان الجديد للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والناشئة، ومنح سقوف إئتمانية مؤقتة للعملاء، بما يسهم في الحفاظ على إستمرارية الدورة الاقتصادية.
- توفير الإئتمان المباشر لقطاع الخدمات الصحية.
- إلزام المصارف بإعفاء الخدمات المصرفية الإلكترونية وخدمات الصراف الآلي من العمولات والرسوم للأشهر الستة الأولى من الأزمة.
- إلزام المصارف بتوجيه المبالغ المخصصة للمسؤولية الاجتماعية لدعم قطاع الخدمات الصحية.
- تخفيض عدد دفاتر الشيكات الممنوحة للعملاء إلى أدنى مستوى ممكن (خاصة شيكات الأفراد).
- تعليق تصنيف المشاريع الصغيرة والمتوسطة والعملاء الأفراد المتضررين من الجائحة على نظام الشيكات المعادة خلال الشهور الأربعة الأولى من الجائحة.
- توفير السيولة الليلية اللازمة لمساعدة المصارف في حالات الطوارئ.
- تمديد حقوق إعادة الشيكات لخمسة أيام من تاريخ تقديمها لغرف المقاصة بدلاً من ثلاثة أيام للشهر الأول من الجائحة.
- تسهيل إجراءات منح تسهيلات مؤقتة للشركات والأفراد بغرض تسديد قيمة الشيكات المسحوبة عليهم.
- إلغاء عمولة الشيكات المعادة للفترة من 5 يوليو 2020 وحتى 30 يونيو 2021.
- الحفاظ على حقوق العاملين في القطاعات الخاضعة للرقابة.
- إصدار العديد من الإجراءات الصحية والوقائية في المؤسسات ولدى إتمام المعاملات المصرفية والمالية للجمهور، وتشجيع استخدام الوسائل الالكترونية.

دولة الكويت

فيما يتعلق بإجراءات **بنك الكويت المركزي**، فهي على النحو التالي:

- تخفيض سعر الخصم بواقع 1.25 نقطة مئوية ليصل إلى 1.5 في المائة.
- تخفيض معدل الفائدة على إتفاقيات إعادة الشراء بنقطة مئوية.

- تخفيض بمقدار 0.125 في المائة في أسعار التدخل على جميع هياكل سعر الفائدة لمدة 10 سنوات، يشمل ذلك عمليات إعادة الشراء (الريبو).
- تخفيض وزن المخاطر الخاص بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ليصبح 25 في المائة من بدلاً من 75 في المائة.
- رفع الحد الأقصى المتاح للتمويل ليصبح 100 في المائة بدلاً من 90 في المائة.
- تخفيض الحد الأدنى لمعيار تغطية السيولة لتصبح 80 في المائة بدلاً من 100 في المائة.
- تخفيض الحد الأدنى لمعيار صافي التمويل المستقر لتصبح 80 في المائة بدلاً من 100 في المائة.
- تخفيض الحد الأدنى لنسبة السيولة الرقابية لتصبح 15 في المائة بدلاً من 18 في المائة.
- رفع الحد الأقصى للفجوة التراكمية السالبة.
- زيادة حجم التمويل الممنوح إلى قيمة العقار أو تكلفة التطوير (LTV).
- تطبيق إستثناءات تتعلق بالحدود القصوى المقررة للتركز الإئتماني.
- إصدار تعميم للبنوك بشأن تنظيم شراء أو بيع أسهمها أو التصرف فيها.
- معالجة خسائر تأجيل أقساط القروض الإستهلاكية والإسكانية وأقساط البطاقات الإئتمانية لكافة العملاء لمدة ستة شهور حسب المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية (IFRS 9).
- تحديد ضوابط تأجيل الإستحقاقات المترتبة على العملاء المتضررين لدى البنوك.
- تمديد العمل في الحدود المخففة للسيولة لمدة 6 شهور (انتهت في 30 يونيو 2021).
- إصدار تعميم إلى البنوك بشأن تفعيل خطط الطوارئ واستمرارية العمل.
- حث البنوك على تقديم الخدمات المالية للجمهور باستمرار.
- إستمرار صرف الشيكات وتنفيذ الحوالات المالية الداخلية والخارجية.
- ضمان إستمرارية خدمات البنوك عبر القنوات الإلكترونية ونقاط البيع.
- الإستمرار في تقديم الخدمات المصرفية للشركات التجارية الموردة للسلع الأساسية والمرتبطة بالأمن الغذائي.
- رفع حد عمليات الدفع عن بعد من 10 إلى 25 دينار كويتي.
- تأجيل الأقساط والإستحقاقات المترتبة على المتضررين لمدة ستة شهور بدون تطبيق أي رسوم أخرى.
- توجيه البنوك نحو المحافظة على نسب العمالة الوطنية.
- توجيه البنوك نحو تعويض العاملين في القطاع المصرفي مادياً ومعنوياً خلال فترة الإجازة.
- إنشاء صندوق بقيمة 10 مليون دينار لدعم المجهود الحكومي بتمويل من البنوك الكويتية.

الجمهورية اللبنانية

فيما يخص **مصرف لبنان**، فقد تم تأمين التسهيلات اللازمة للمواطنين لتسيير أمورهم المالية ومساعدتهم في تأمين أقساط القروض المصرفية، وتقديم الدعم للعملاء الذين تأثروا من الأزمة، من خلال السماح للمصارف بتقديم قروض إستثنائية (لا تخضع لأي فوائد أو عمولات) تستحق السداد لفترة تصل إلى 5 سنوات. كما تم توفير التمويل اللازم للقطاعات والأنشطة الاقتصادية الأكثر تضرراً من الأزمة بما يضمن تغطية النفقات التشغيلية للمشاريع والإستمرار في دفع الرواتب، للمحافظة على إستمرارية النشاط الإنتاجي.

دولة ليبيا

بدوره، قام **مصرف ليبيا المركزي** بحث المصارف التجارية على ضرورة توفير السيولة اللازمة بالفروع والوكالات، وزيادة ارصدة آلات السحب (ATM)، وحث المصارف على زيادة سقف السحب اليومي للبطاقات وصيانة آلات السحب المتوقفة بصورة عاجلة، مع زيادة نقاط البيع (POS) والخدمات الإلكترونية المقدمة عبر الهواتف المحمولة. كما قام المصرف المركزي بحث المصارف على تطبيق إجراءات وتدابير وقائية للحد من انتشار فيروس كورونا، منها:

- إيقاف العمل بجهاز قارئ البصمة الآلي مؤقتاً، واستبداله بسجلات الحضور والإنصراف، وعدم التناوب على الأجهزة إلا بعد تعقيمها.
- العمل على وضع آلية مناسبة من خلال تفعيل نظام العمل التناوبي، بحيث يقتصر تسيير العمل اليومي على أقل عدد ممكن من الموظفين بالقدر الذي لا يتعارض مع حسن سير العمل، وضمان إستمراريته بكافة الفروع والوكالات.
- العمل على تعقيم مباني إدارات وفروع ووكالات المصارف والحد من استخدام الآلات والأدوات المشتركة، وتوفير أدوات التعقيم للعاملين بالفروع والوكالات، خاصة موظفي الخزينة والحسابات الجارية.

جمهورية مصر العربية

فيما يخص **البنك المركزي المصري**، فقد قام بتخفيض أسعار العائد لتحفيز النمو الإقتصادي، وتخفيض سعر العائد الخاص بمبادرات البنك المركزي ليصبح 8 في المائة (على أساس متناقص) بدلاً من 10 في المائة، ذلك للمبادرات التالية:

- مبادرة التمويل العقاري لمتوسطي الدخل.
- مبادرة القطاع الخاص الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع المقاولات.
- مبادرة دعم قطاع السياحة.

من جانب آخر، تم تأجيل كافة الاستحقاقات الائتمانية للعملاء من المؤسسات والأفراد كما يلي:

- تأجيل كافة الإستحقاقات الإئتمانية في مارس 2020، للعملاء من المؤسسات والأفراد، لمدة 6 أشهر.
- بعد إنتهاء فترة تأجيل الإستحقاقات في سبتمبر 2020، قام المصرف المركزي بإلزام المصارف بإعادة هيكلة مديونيات العملاء واتخاذ الإجراءات المناسبة لذلك.

في نفس الإطار، قام البنك المركزي بإتاحة التمويل اللازم لاستيراد السلع الإستراتيجية ودعم القطاعات والشركات الأكثر تأثراً كما يلي:

- توفير الحدود الائتمانية اللازمة للسلع الغذائية.
- توفير الحدود الائتمانية اللازمة لتمويل رأس المال العامل.
- وضع خطط لدعم للشركات في القطاعات الأكثر تضرراً من الأزمة.

إضافةً لذلك، قام البنك المركزي بتمديد فترة إعفاء البنوك من: إحتساب متطلب زيادة في رأس المال الرقابي لمقابلة مخاطر التركز الائتماني لأكبر 50 عميل حتى نهاية ديسمبر 2021. كما تم إصدار تعليمات بشأن تعديل بعض القواعد المنظمة لنظام تسجيل الائتمان بالبنك المركزي على النحو التالي:

- إلغاء القائمة السوداء للعملاء من المؤسسات، وإلغاء القوائم السلبية للعملاء الحاصلين على قروض استهلاكية.
- إلغاء حظر التعامل مع العملاء من فئات تصنيف محددة.
- حذف العملاء ذوي المديونيات الأقل من ألف جنيه بصفة إستثنائية.

في هذا السياق، تم تفعيل دور شركة ضمان مخاطر الإئتمان في مبادرات دعم قطاعات السياحة والصناعة والزراعة والمقاولات، وإطلاق عدة مبادرات تهدف إلى دعم الإقتصاد المصري، أهمها:

- دعم القطاع الخاص الصناعي والقطاع الزراعي وقطاع المقاولات.
- دعم الشركات العاملة في قطاع السياحة.
- دعم العملاء غير المنتظمين من الشركات والأفراد.
- مبادرة السداد الإلكتروني، لزيادة أعداد وسائل القبول الإلكتروني.
- مبادرة نشر 6500 ماكينة صراف آلي إضافية.

المملكة المغربية

فيما يخص إجراءات **بنك المغرب** للحد من تداعيات فيروس كورونا المستجد، فقد قام مجلس بنك المغرب بتخفيض سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس إلى 2 في المائة، وتخفيضها مرة أخرى بمقدار 50 نقطة أساس لتصل إلى 1.5 في المائة. كما اعتمد بنك المغرب مجموعة من التدابير لدعم السيولة والتخفيف من آثار الأزمة، منها:

- حث البنوك على إتخاذ كافة وسائل إعادة التمويل، بالدرهم وبالعملات الأجنبية.
- توسيع نطاق السندات والأوراق المالية التي يقبلها بنك المغرب مقابل عمليات إعادة التمويل الممنوحة للبنوك.
- تمديد آجال عمليات إعادة التمويل.
- تعزيز برنامج إعادة تمويل الشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، عن طريق إدماج القروض التشغيلية، إلى جانب قروض الإستثمار.
- إنشاء خط ائتمان مصرفي، لتمويل النفقات التشغيلية للشركات.
- تأجيل الإستحقاقات الإئتمانية المصرفية واستحقاقات التأجير لصالح الشركات والأسر المتأثرة بالأزمة.
- التحرير الكامل لحساب الإحتياطي لفائدة البنوك، ليصل إلى 0 في المائة.
- السماح للبنوك بإمكانية تجاوز الحد الأدنى لمعامل السيولة لغاية نهاية شهر يونيو2020.
- إلزام البنوك تعليق الأرباح لعام 2019. فيما يخص السنة المالية 2020، فقد طلب بنك المغرب من البنوك توخي الحذر والمناقشة مع البنك المركزي بهدف الموافقة على أي مقترح لتوزيع الأرباح.
- السماح بخفض نسبة كفاية رأس المال التحوطية، بواقع 50 نقطة أساس، ليتراجع بذلك الحد الأدنى إلى 8.5 في المائة بالنسبة لمعامل الأموال الذاتية من الفئة 1، وإلى 11.5 في المائة فيما يتعلق بنسبة الملاءة لغاية 30 يونيو 2022.

الجمهورية اليمنية

أخيراً، قام **البنك المركزي اليمني** بحث المصارف وشركات الصرافة للإلتزام بالمعايير والإجراءات الإحترازية الصحية في التعاملات مع العملاء، وإعادة النظر في التسهيلات والتمويلات الممنوحة للعملاء، ومراقبة التغيرات الطارئة في القطاع المصرفي.

ثالثاً: الإجراءات الحكومية للتخفيف من آثار جائحة كورونا

جاءت الإجراءات والتدابير الإحترازية التي إتخذتها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية، للتخفيف من آثار وتداعيات الأزمة بالتوازي مع الإجراءات الحكومية التي قامت بها الدول العربية، والتي هدفت إلى ضمان سلامة المواطنين والحفاظ على الظروف الصحية للمجتمع، ومواجهة الآثار المالية والاقتصادية، وتعزيز الإقتصاد الوطني، تمثلت إجراءات الحكومات العربية المتخذة للتخفيف من تداعيات الأزمة في المحاور الأساسية التالية:

- وضع وتنفيذ خطط تُعنى بالتحفيز الإقتصادي على مستوى الدولة.
- تعزيز وتسهيل قدرات الشركات المتضررة من الجائحة على الإقتراض.
- التخفيف من التحديات التشغيلية.
- الحد من تفاقم الأوضاع الطارئة المتعلقة بأزمة السيولة النقدية (قصيرة الأجل).
- منع تداعيات الأزمة من أن تطال أو تهدد إستمرارية الأعمال.
- تطبيق برامج وتسهيلات لدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.
- توفير وإعتماد مخصصات من الموازنات الحكومية لتغطية المستلزمات والمصاريف الطبية.
- إعتماد مخصصات مالية لتغطية مصاريف لقاح فيروس كورونا.
- إعفاء بعض القطاعات والأنشطة الإقتصادية من بعض الرسوم والضرائب، وعلى رأسها قطاع السياحة.
- توفير الدعم اللازم للقطاع الخاص.
- إستمرارية المساعي الحكومية للحفاظ على النمو المستدام.
- تأجيل سداد بعض الضرائب المستحقة على منشآت الأعمال.
- الحفاظ على العمالة المحلية في القطاعين العام والخاص.

رابعاً: مبادرات القطاع الخاص لتخفيف الأثر المالي والاقتصادي

لقد كان للقطاع الخاص دور حيوي وتكتيكي في التخفيف من الآثار المالية والاقتصادية، لا سيما الآثار الاجتماعية الناتجة عن فيروس كورونا، حيث عمل القطاع الخاص في الدول العربية كشريك استراتيجي مع القطاع العام، بهدف ضمان إستمرارية الأعمال، لتعزيز متانة ومرونة النظام الاقتصادي والمالي، وإستمرار دورات الأعمال والنشاط الإقتصادي. حيث كانت مبادرات القطاع الخاص بمثابة الدعامة الثالثة في التخفيف من الأثر المالي والاقتصادي لفيروس كورونا، وقد تشابهت هذه المبادرات والإجراءات في أبعادها بين الدول العربية.

في هذا الإطار، ساهم القطاع الخاص بمساندة الحكومات العربية من خلال توفير المستلزمات الصحية والطبية، والحفاظ على العمال، إذ قامت المصارف بالاستجابة لتوجيهات المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية فيما

يتعلق بتوفير السيولة الكافية للإقتصاد، وتأجيل سداد الأقساط المستحقة، وإعادة هيكلة وجدولة القروض، وإعفاء العملاء من بعض الرسوم والعمولات على المنتجات والخدمات، وتخفيض الفوائد على الإقراض، وغيرها من الإجراءات التي تم ذكرها بشكل مفصل في الفصل الثاني من هذه الدراسة.

خامساً: التحديات والمخاطر التي واجهت القطاع المصرفي وغير المصرفي في التعامل مع أزمة فيروس كورونا

لقد كان للقيود والإجراءات الوقائية التي اتخذتها الدول العربية للحد من انتشار فيروس كورونا، تأثيراً واضحاً على الأوضاع الصحية وتعزيز الإستقرار الإقتصادي، إذ تكبدت البلدان خسائر بشرية ومادية كبيرة، أفضت إلى حدوث ركود إقتصادي، الأمر الذي أدى إلى حدوث انكماش اقتصادي باتت ملامحه تظهر على مختلف القطاعات الاقتصادية (قطاع الأعمال/ الإنتاجي، القطاع العام، القطاع الاستهلاكي). مما لا شك فيه أن القطاع المالي المصرفي وغير المصرفي ليس بمنأى عن هذه التحديات، حيث أن القطاع المصرفي كان ولا يزال يعتبر الشريان الأساسي للنظام المالي والإقتصادي، بالتالي فإن تأثر النظام الاقتصادي من هذه التداعيات يعني حتماً أن القطاع المالي قد تأثر أيضاً بتبعات هذه الأزمة، وفيما يلي أهمها:

- إرتفاع نسبي لحجم القروض المتعثرة وزيادة نسب تعثر العملاء، علماً أن هذه النسب مرشحة للزيادة بعد رفع الحزم المقدمة بشأن تمديد استحقاقات القروض، والتي من المتوقع أن تنعكس على البيانات والمؤشرات.
- صعوبة الوصول إلى العملاء بشكل كامل وطبيعي، بسبب إجراءات الإغلاق للحد من تفشي فيروس كورونا، لا سيما في ظل تعامل غالبية العملاء مع المنتجات والخدمات المالية التقليدية.
- تراجع مستويات السيولة بسبب تأجيل استحقاقات أقساط القروض لفترة زمنية إمتدت إلى ستة أشهر في المتوسط.
- إنخفاض ربحية المؤسسات المصرفية (البنوك) والمؤسسات غير المصرفية (مؤسسات التمويل الأصغر، وشركات الصرافة، وشركات خدمات الدفع، .... الخ).

فيما يخص المخاطر الأكثر تأثيراً بالاقتصاد الكلي والاستقرار المالي، تسببت أزمة فيروس كورونا في توقف بعض أنشطة الأعمال أو تقليصها، خاصة في ظل التدابير والإجراءات الصحية التي تم اتخاذها للحد من انتشار الفيروس، ولا شك أن هذه العوامل ألقت بظلالها على الإقتصاد الكلي والإستقرار المالي، ومن ذلك:

- **ارتفاع معدلات البطالة**، التي سجلت إرتفاعاً ملحوظاً خلال أزمة فيروس كورونا، حيث بلغت حوالي 9.9 في المائة في عام 2020 مقارنةً بنحو 8.1 في المائة في الأعوام 2017-2019.

- **زيادة النفقات العامة وانخفاض الإيرادات العامة**، كبقية دول العالم، انخفضت الحصيلة الإيرادية للدول العربية بسبب انخفاض الطلب على السلع والخدمات، بالتالي إنخفاض حصيلة الإيرادات الضريبية. في المقابل، قامت معظم الحكومات العربية بزيادة النفقات على قطاع الصحة للحد من تفشي فيروس كورونا، كما قامت باتخاذ مجموعة من الإجراءات تهدف إلى دعم المشاريع والأنشطة الاقتصادية التي تضررت من جائحة كورونا. جدير بالذكر أن أسعار النفط سجلت تراجعاً إلى مستويات لم تشهدها منذ عام 2002 في ظل التراجع الملحوظ في الطلب على النفط الخام وتفشي فيروس كورونا، مما ترتب عليه انخفاض كبير في حجم الإيرادات العامة للدول المصدرة للنفط.

- **تذبذب في حركة الاستيراد والتصدير**، بسبب الإجراءات المتخذة للحد من إنتشار فيروس كورونا، وما رافق ذلك من تقييد في حركة النقل والشحن الدولية، وتوقف الملاحة بين الدول (خاصة في الدول المصنفة على أنها الأكثر عدوى).

- **اضطراب المناخ الإستثماري**، أدت الجائحة إلى عزوف الكثير من المستثمرين عن الإستثمار بسبب حالة عدم اليقين، وتكبد الأسواق المالية وأسواق راس المال العالمية خسائر كبيرة جراء الازمة.

- **تضرر العديد من القطاعات الإنتاجية**، إن إجراءات الإغلاق الكلية للعديد من القطاعات (على رأسها قطاع السياحة والتجارة الخارجية) لمواجهة انتشار الفيروس، أثرت بشكل سلبي على مختلف الأنشطة الإقتصادية. وأدت إلى الحاجة إلى قيام البنوك بتأجيل نسبة كبيرة من أقساط القروض الممنوحة لهذه الأنشطة.

أدت الجائحة إلى حدوث انكماش اقتصادي في الدول العربية، وتقلبات في أسعار بعض السلع، إضافة إلى مخاطر مالية منها ما يلي: تقلبات في أسعار الصرف، وإنخفاض قيمة الإستثمارات الخارجية، وإرتفاع مخاطر أمن المعلومات والمخاطر السيبرانية، وزيادة مخاطر إعادة التمويل للمقترضين المتعثرين، وتزايد احتمالية تراجع معدلات نمو الأسواق والأسواق المالية.

سادساً: إدارة أزمة فيروس كورونا والدروس المستفادة على صعيد البنوك المركزية

شكلت أزمة جائحة كورونا أحد أهم التحديات التي واجهت الدول خلال عامي 2020 و2021، من حيث إستراتيجيات المواجهة التي حاولت المواءمة بين الحفاظ على حياة الناس وتقليل عدد الإصابات والوفيات من جهة، وضمان الحد الأدنى من الخسائر المالية والإقتصادية من جهة أخرى. حيث لجأت العديد من الدول إلى فرض الإغلاقات الكلية أو الجزئية وتخفيض الحركة إلى حدودها الدنيا، الأمر الذي أثر على الحياة اليومية لا سيما حركة النشاط الإقتصادي، أدت هذه الإجراءات المتخذة في ضوء أزمة فيروس كورونا إلى تكبد الدول نفقات وأعباء مالية كبيرة. إذ كان لتدخل البنوك المركزية الدور الكبير في الحد من التداعيات المالية والإقتصادية جراء الازمة. حيث ساهمت البنوك المركزية في العمل على توفير السيولة اللازمة للمواطنين من خلال جملة من الإجراءات والآليات التي سبق ذكرها بشيء من التفصيل في هذا الفصل.

في هذا الإطار، من المناسب تقييم الإجراءات المتخذة في هذه الأزمة التي تعتمد على عدة عناصر أهمها: نطاق الأزمة (كلية أو جزئية)، ومدى تأثيرها (محدودة التأثير أو واسعة التأثير)، ومعدل تكرارها، ودرجة حدتها. فيما يخص الأزمة الحالية، من المفيد مراجعة وتقييم آليات الإستجابة التي إعتمدتها الدول ومؤسساتها، لا سيما البنوك المركزية لمواجهة الأزمة، واستعراض الدروس المستفادة التي يمكن أن تساهم في مواجهة أحداث مشابهة والحد من مخاطرها وتبعاتها. من المهم ملاحظة أنه ليس من الممكن منع حدوث مثل هذه الأزمات والأوبئة في المستقبل، لكن أن تستفيد البنوك المركزية من التجربة الحالية لتكون أكثر استعداداً إذا ما ظهرت مرة أخرى. منذ إعلان فيروس كورونا كجائحة عالمية، تبنى صناع السياسات في الدول العربية ممثلين بشكل رئيس في كل من وزارات المالية، والبنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية تدابير غير مسبوقة لتخفيف الآثار الناتجة عن الجائحة على

القطاعات الاقتصادية والفئات الاجتماعية المتضررة من تلك الجائحة. فيما يلي ملخص لأهم الدروس المستفادة من أزمة فيروس كورونا المستجد على صعيد المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية:

- أولوية إعتماد مهام المصارف المركزية الآليات المناسبة لتوفير السيولة النقدية للعملاء، بشتى الطرق والوسائل، وتأجيل استحقاقات الأقساط، وتخفيض كلف التمويل، والحث على إستخدام التقنيات المالية الحديثة بما يضمن سهولة وصول الأفراد الى إحتياجاتهم المالية، وإستمرارية الأعمال والأنشطة التجارية.

- منحت الأزمة المصارف المركزية فرصة كبيرة في إدارة الوقت، فسرعة الإستجابة والإجراءات المتخذة، كان لها السبق في إحتواء تداعيات الأزمة مالياً واقتصادياً.

- أثبتت الأزمة أن البنوك التي تتمتع بمراكز مالية قوية ولديها مصدات (هوامش) رأسمالية مناسبة كانت الأكثر صلابة في مواجهة الأزمات. حيث أثبتت السياسات الإحترازية الجزئية والكلية المفروضة على مدار العقد الماضي فعاليتها في تحصين القطاع المصرفي في مواجهة الأزمات. عبر رفع جودة إدارة المخاطر، وتدعيم القواعد الرأسمالية وتكوين المخصصات الاحترازية، وتطبيق مجموعة معايير بازل III.

- تشير تجارب الدول العربية إلى أن معظم البنوك حافظت على نسب رأسمالية أعلى من الحد الأدنى للمتطلبات الرقابية.

- الإستمرار بالنهج الإستباقي في مجال الإشراف والرقابة في تعزيز أوضاع وحدات الجهاز المصرفي والمالي ضمن منظومة رقابية موجهة إلى ترسيخ الإستقرار المالي، من خلال تطبيق أدوات الرقابة الجزئية بالإضافة إلى أدوات السياسة الإحترازية الكلية التي تستهدف الحد من المخاطر النظامية والمحافظة على الإستقرار المالي. ومن أبرزها رفع جودة إدارة المخاطر في القطاع المصرفي، وتدعيم القواعد الرأسمالية وتكوين المخصصات الاحترازية، وتطبيق حزمة إصلاحات بازل III التي جاءت كحزمة متكاملة تستهدف تعزيز متانة مؤشرات السلامة المالية للبنوك، وتقوية أوضاعها وترسيخ مقومات المحافظة على الإستقرار المالي من خلال رفع نسبة كفاية رأس المال وتحسين جودته وقدرته على امتصاص الصدمات، مع تحديد هوامش إضافية في صورة مصدات رأسمالية مختلفة، إلى جانب ما تضمنته معايير السيولة من ضوابط لتعزيز قدرة البنوك على مواجهة ضغوط السيولة وإضفاء مزيد من الإستقرار في هياكلها التمويلية، إضافةً إلى مجموعة محاور أخرى على صعيد تعزيز الحوكمة، والحد من مخاطر الانكشاف على السوق المالي والعقاري.

- أدت الإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية والحكومات في الدول العربية لدعم الاقتصادات إلى إنفراج كبير في ضغوط السيولة.

- برهنت الأزمة الحالية كسابقاتها من الأزمات أن الإستثمار هو المحفز والمحرك الرئيس لإعادة تنشيط عجلة الاقتصاد من جديد.

- تناغمت الإجراءات التي إتخذتها المصارف المركزية مع اجراءات الحكومات، التي هدفت بشكل أساسي إلى التخفيف من حدتها والتداعيات المالية الإقتصادية للأزمة ومن ذلك:

- تنوع التدخلات التي إتخذتها المصارف المركزية في ضوء سياساتها، والتي شملت أدوات السياسة النقدية، من خفض لنسب الإحتياطي الإلزامي، وخفض أسعار الفائدة، ودعم مستويات الإئتمان والسيولة، وتفعيل أدوات السياسة الإحترازية الكلية، لتمكين المصارف من مواجهة الضغوط الناتجة عن الجائحة، وحث المصارف على أهمية توفير الائتمان للقطاع الخاص والأفراد، والحفاظ على الإستقرار المالي، علاوةً على ذلك، فقد إمتدت تلك التدابير إلى تأجيل استحقاقات الأقساط، ودعم المشاريع الصغيرة ومتوسطة الحجم، ولا سيما القطاعات التي تضررت بشكل مباشر من الأزمة.

- حرصت الحكومات العربية بالشراكة مع المصارف المركزية على تحفيز الإستثمار، وتسريع عملية سداد مستحقات الشركات من القطاع الخاص، إضافة إلى إطلاق حزم للتحفيز الاقتصادي.

أكدت أزمة فيروس كورونا على صلابة ومتانة الإستقرار المالي العربي، حيث إستطاعت النظم المالية العربية من خلال المصارف المركزية إمتصاص آثار الأزمة الحالية، غير أن تبعات هذه الأزمة وآثارها لامست الإستقرار المالي في المنطقة العربية من حيث:

- انخفاض الإيرادات الحكومية للعديد من الدول العربية، لا سيما في ظل التراجع الحاد في أسعار النفط عالمياً إبان الأزمة، وتراجع العائدات الضريبية بالنظر الى التراجع في الأنشطة الاقتصادية، وما رافق ذلك من تزايد الإنفاق الحكومي للحد من تبعات الأزمة اقتصادياً وصحياً.

- تأثر العديد من القطاعات الاقتصادية والحيوية لا سيما السياحة والطيران.

الخلاصة

لا شك أن أزمة فيروس كورونا المستجد تعتبر إحدى أخطر الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي، حيث إن جميع الأزمات المالية السابقة تم مواجهتها من خلال السياسات الإقتصادية، أما أزمة فيروس كورونا، فتهدد المورد البشري بصورة مباشرة، إضافة إلى الآثار السلبية على الإقتصاد العالمي، وتحديداً على أسواق المال وأسعار السلع، الأمر الذي قد يكون مؤشراً للدخول في مرحلة ركود اقتصادي عالمي.

في هذا السياق، أظهرت أزمة فيروس كورونا الدروس المستفادة والمستوحاة على صعيد البنوك المركزية ومؤسسات النقد العربية، تمثلت أهمها في سرعة استجابة البنوك المركزية لتداعيات الأزمة، وإجراءاتها المتخذة لتوفير السيولة النقدية المناسبة، إضافة إلى دعم الإقتصاد الحقيقي لا سيما دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعتبر من أهم مكونات النسيج الإقتصادي. كما أظهرت الأزمة أهمية بناء التحوطات (الهوامش) الرأسمالية في البنوك وامتلاكها مراكز مالية قوية، مما جعلها أكثر صلابة في مواجهة تبعات الأزمة.

في هذا الإطار، لا زالت تداعيات وآثار فيروس كورونا تخيم على معظم الإقتصادات في الدول العربية والتي ربما ستتضح أكثر بعد انتهاء الأزمة. بيّن الفصل وجود تفاوت بين الدول العربية في إستخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية، حيث توسع عدد من الدول العربية في إستخدام هوامش رأس المال والسيولة منذ بدء الجائحة، مقابل إستخدام معتدل أو متحفظ في إستخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية.

في مرحلة التعافي الاقتصادي، يُعتبر التنسيق بين السياسات الإقتصادية والسياسة الإحترازية الكلية، والإنتباه إلى ملائمة توقيت تخفيف أو سحب إجراءات الدعم، مفتاح نجاح الإجراءات المتخذة لدعم النشاط الإقتصادي. حيث إن سحب حزم الدعم بشكل مبكر، قد يؤدي إلى تراجع حجم الإئتمان المطلوب لدعم قطاعي الشركات والأسر، في حين إن التأخر في سحبها قد يزيد من المخاطر النظامية في القطاع المالي. من جانب آخر، وفي حال تم تحرير أو تخفيف هوامش رأس المال و/أو السيولة في الأزمات الإقتصادية، فمن المفيد البناء المتدرج لهوامش رأس المال والسيولة التي تم تخفيفها خلال فترة ما بعد الأزمة.

في جميع الأحوال، تسعى سياسة المصرف المركزي إلى دعم النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على سلامة النظام المالي وضمان الشفافية، والإستخدام المدروس لأدوات هوامش رأس المال والسيولة، في الأزمات، على أن يتزامن السماح باستخدام هذه الهوامش مع وضع قيود على توزيع الأرباح والمكافآت. لا بد من التأكيد على الدور الهام الذي تلعبه لجنة إدارة الأزمات أو لجنة الإستقرار المالي داخل المصرف المركزي، في التنسيق والتعاون بين السياسة النقدية، والسياسة المالية، والسياسة الإحترازية الجزئية والكلية، ودعم بعضها الآخر. أخيراً، تبرز أهمية قيام المصارف المركزية بالتقييم المستمر لدور السياسة الإحترازية الكلية قبل وبعد أي أزمة سواءً كانت مالية أم إقتصادية، وأخذ الدروس المستفادة من خلال إجراء تقييم لفعالية السياسة الإحترازية في تعزيز الإستقرار المالي.

في هذا الإطار، تواصل المصارف المركزية مراقبة القطاع المصرفي والمالي وتأثير الأزمة الحالية عليه، وتعديل سياساتها وإجراءاتها الإحترازية وفقاً لذلك. كما تستمر في اتخاذ المزيد من الإجراءات الاحترازية – عند الحاجة – لدعم الإستقرار المالي، وتعزيز الشمول المالي، وكذلك التحول إلى الإقتصاد الرقمي، الذي من شأنه أن يساهم في تحفيز النمو في العديد من القطاعات الإقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة. إن الهدف الرئيس هو الإستمرار في الحفاظ على إستقرار الأنظمة المالية، والتأكد من أن المؤسسات المالية قادرة على الإستمرار في تقديم خدماتها للعملاء، وتوفير قروض وتمويلات جديدة للأفراد، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والقطاع الخاص، المتأثرين بتداعيات الجائحة.

الفصل الثامن

التطورات الخاصة بالتقنيات المالية الحديثة وأثرها على الاستقرار المالي بالدول العربية

لقد أدى التطور الملحوظ في التقنيات المالية الحديثة وبروز المنافسة الشديدة في القطاعات المالية والمصرفية في العقد الماضي إلى قيام العديد من المؤسسات المالية والمصرفية بتعزيز مستوى الخدمات المقدمة إلى عملائها، في ظل تغير توجهات العملاء وحاجتهم إلى وجود منصات مرنة لتأدية معاملاتهم المصرفية، وذلك من خلال إنشاء قنوات رقمية حديثة عوضاً عن القنوات التقليدية، مما يساهم في دعم الخدمات المالية وتعزيز الإستقرار والشمول المالي.

ومع تزايد إعتماد القطاعات المصرفية على التقنيات الحديثة والنمو الكبير في قاعدة المستخدمين للخدمات المصرفية والمالية المبنية عليها، واتساع رقعة التعرض إلى شبكة الانترنت (والفضاء السيبراني بشكل عام)، نتج عنه بروز سؤال مهم تواجهه هذه المؤسسات وهو: كيف يمكنها الموازنة بين الحاجة إلى تبني التقنيات الحديثة في الخدمات المالية والمصرفية المقدمة إلى العملاء وبين الحفاظ على أمن وسلامة ومرونة ومتانة البيئات التقنية لديها؟ كما برز سؤال مهم يقع ضمن دائرة إهتمام وإختصاص السلطات الرقابية المسؤولة عن تنظيم القطاعات المالية والمصرفية وهو: كيف يمكن ضمان الحفاظ على أمن وسلامة ومتانة البيئات التشغيلية للمؤسسات المصرفية والمالية ككل من أجل تحقيق الإستقرار المالي الكلي لهذه القطاعات؟

في هذا السياق، إن تبني القطاع المالي والمصرفي هذه التقنيات المالية المتطورة ينتج عنه العديد من المخاطر والتحديات، تتمثل في المخاطر التشغيلية كالمخاطر السيبرانية والمخاطر القانونية ومخاطر السيولة ومخاطر التنافسية وغيرها من المخاطر، وعليه، فيكمن دور الجهات الرقابية بتمكين القطاع المصرفي والمالي من خلال خلق بيئة حيوية للعمل المصرفي الرقمي، بالإضافة إلى تبني نهج حديث ومرن للرقابة من خلال تلك التقنيات المالية، وتشجيع الإبتكار المسؤول والمستدام، والمساهمة في تطوير المعرفة الرقمية والتقنية.

ونتيجة لتنامي جهود الدول العربية نحو التطور في مجال التقنيات المالية الحديثة، ولما للأمر من أهمية بالغة تكمن في تلبية متطلبات العملاء ومواكبة الحداثة على المستوى العالمي للمحافظة على تنافسية القطاع المالي العربي وبالتالي تعزيز استقراره، فسوف يعكس هذا الفصل وضع الدول العربية في ذلك المجال، إضافة الى استعراض جهود السلطات الرقابية بتلك الدول في تمكين القطاع، وبالأخص أبرز ما قامت به تلك السلطات بشأن الأمن السيبراني، وذلك من واقع نتائج الإستبيان الخاص بتقرير الإستقرار المالي في الدول العربية لعام 2022 والذي شاركت فيه **12 دولة عربية** (الأردن، الإمارات، البحرين، الجزائر، السودان، العراق، عُمان، فلسطين، الكويت، ليبيا، مصر، المغرب).

لمحة حول التقنيات المالية المستخدمة في الدول العربية

تقدمت الدول العربية في مجال التقنيات المالية الحديثة خلال السنوات الماضية، وقد سارعت الجائحة من التحول الرقمي لدى تلك الدول أسوة بما تم في العالم أجمع، ووفقاً لنتائج الإستبيان، فقد برز إستخدام وتفعيل مجموعة واسعة من التقنيات عربياً، وكانت الحوسبة السحابية (Cloud Computing) والمحافظ الرقمية (Mobile Wallets) من التقنيات الأكثر شيوعاً واستخداماً في الدول العربية في الوقت الحالي، في ظل الطلب العالي من العملاء لمثل هذه الخدمات، فضلاً عن وجود تشريعات قائمة تنظمها، أما التمويل الأصغر والأصول المشفرة، فقد لوحظ أن استخدامهم قليل جداً في الدول المشاركة مقارنة ببقية التقنيات المالية، حيث يتم استخدامهم في دولتين فقط من أصل 12 دولة، وذلك في ظل المخاطر المصاحبة لمثل هذا النوع من التقنيات والحاجة لوجود أنظمة تشريعية ترتب العمل بها.

شكل (8-1): أهم التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية

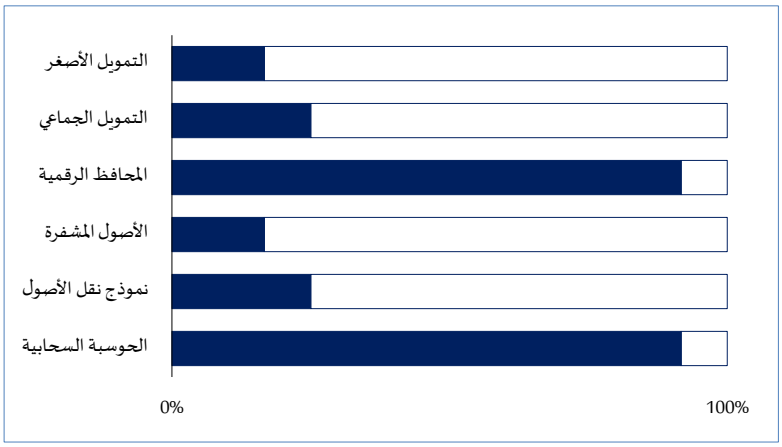

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

في هذا الإطار، لم تتميز الدول العربية في التقنيات المالية الحديثة المتاحة فيها فحسب، بل كذلك بعدد الشركات التي تقدم هذه الخدمات والذي تصاعد بشكل كبير في السنوات الأخيرة، حيث بلغ إجمالي عدد شركات التقنيات المالية المرخصة من قبل سبع مصارف مركزية شاركت في الاستبيان المعد نحو 408 شركة في نهاية عام 2021 مقابل 78 شركة في نهاية 2018، وقد تصدرت دولة الإمارات العربية المتحدة الدول العربية من حيث عدد الشركات المرخصة، ومن المتوقع ازديادها بشكل كبير في السنوات القادمة، ويرجع ذلك للتطورات التي تشهدها الدول العربية من حيث التنظيم والرقابة على شركات التقنيات المالية وإتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن ترخيصها. من جانب آخر، ساهم التوسع في استخدام التقنيات المالية الحديثة عربياً في تسريع إنشاء بنوك رقمية، حيث أوضحت الردود الخاصة بالاستبيان قيام 3 دول (الإمارات، والبحرين والكويت) بترخيص بنوك رقمية.

إضافة إلى ما تقدم، فقد أشارت غالبية الدول العربية التي شاركت بالاستبيان إلى توجهاتهم ودراساتهم الحالية حول إصدار عملة رقمية (CBDC)، وذلك بهدف توفير البنية الأساسية اللازمة لتوفير حلول لتحويل الأموال

عبر الحدود بطريقة أسرع وأرخص وأبسط، فضلاً عن توفير خدمات دفع أكثر أماناً، وطرح منتجات تدعم خيارات أكبر للمستهلكين. كما تبين من خلال الردود إدراك المصارف المركزية لوجود بعض المخاطر التي قد تترتب في حال السير في هذا الإتجاه، الأمر الذي يتعين التأكيد معه على أهمية الحرص عند مرحلة التصميم بشكل يقلل من حدوث تهديد على الإستقرار المالي والإستقرار النقدي.

شكل (8-2): عدد شركات التقنيات المالية الحديثة المرخصة في الدول العربية

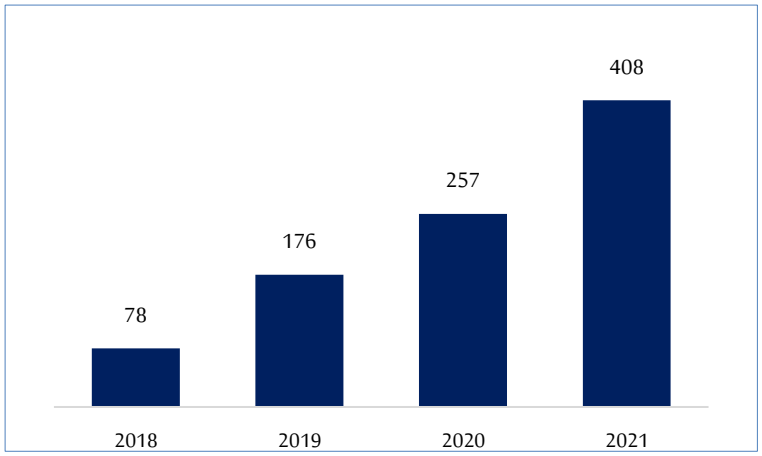

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (8-3): توجهات البنوك المركزية العربية بشأن إصدار العملات الرقمية

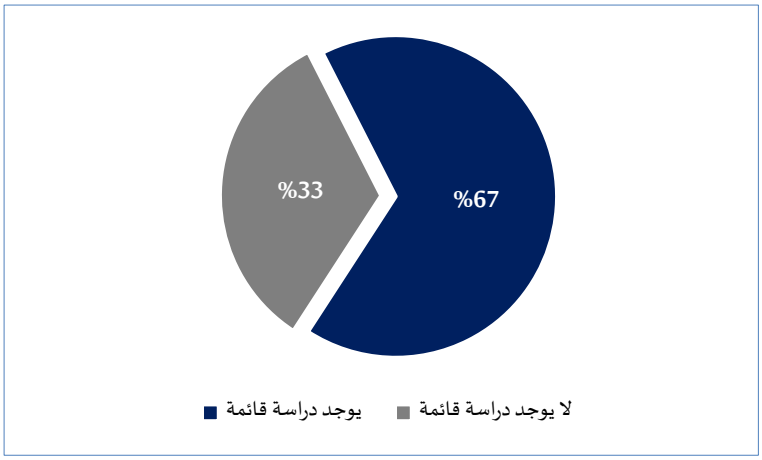

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

الرقابة على شركات التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية

تكمن أهمية الرقابة على الأنشطة المتعلقة بالتقنيات المالية الحديثة في ضمان أمن وحماية واستقرار القطاع المالي، بالإضافة إلى حماية مصالح العملاء، وقد كانت الدول العربية المشاركة في الاستبيان سريعة ومرنة في إصدار تشريعات لتنظيم النشاط المرتبط بالتقنيات المالية، بما يتناسب مع نماذج الأعمال الجديدة لشركات التقنيات المالية الناشئة، حيث بادرت نحو 7 دول بإصدار تشريعات في هذا الشأن، وقد تصدرت كل من جمهورية مصر العربية ومملكة البحرين الدول العربية في تنظيم الأنشطة المتعلقة بالتقنيات المالية الحديثة، وبالنظر إلى طبيعة التشريعات الصادرة من الدول فقط غطت جوانب متعددة تتماشى وأفضل الممارسات العالمية أبرزها الجوانب المتعلقة بحماية العملاء ومتطلبات غسل الأموال وتمويل الإرهاب والترخيص.

شكل (8-4): الوضع التشريعي للتقنيات المالية الحديثة في الدول العربية

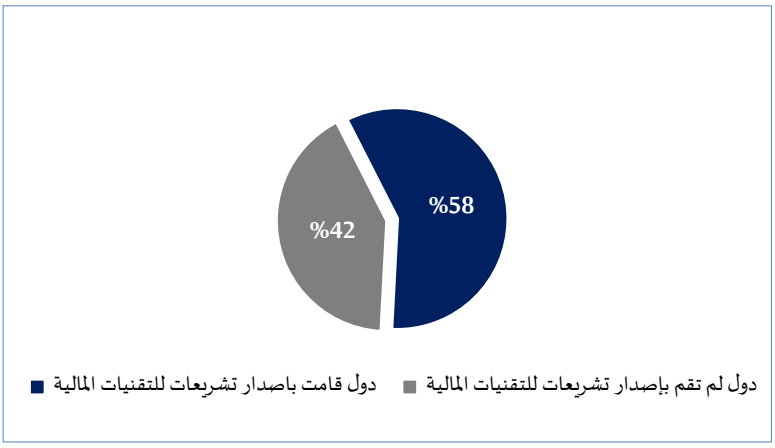

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (8-5): مدى خضوع شركات التقنيات المالية الحديثة لرقابة البنك المركزي في الدول العربية

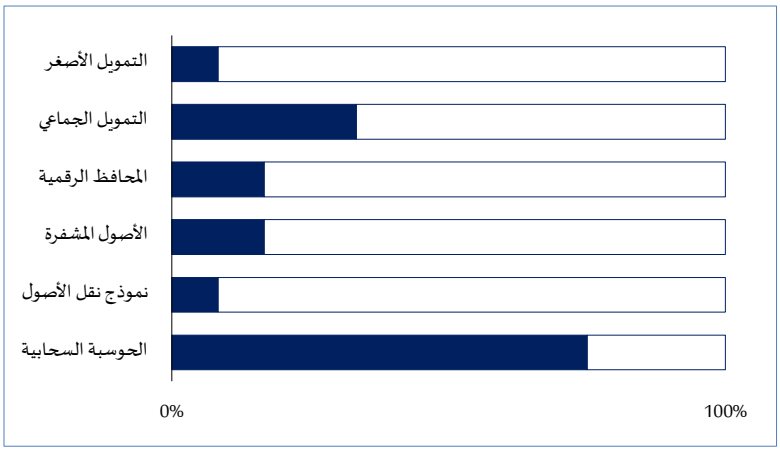

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (8-6): الجوانب التي تغطيها التعليمات الصادرة من البنوك المركزية في الدول العربية فيما يخص التقنيات المالية الحديثة

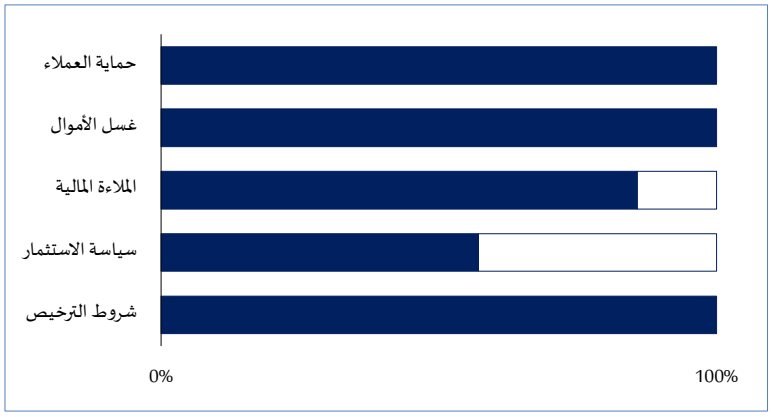

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (8-7): تبني الدول العربية للبيئة الرقابية التجريبية

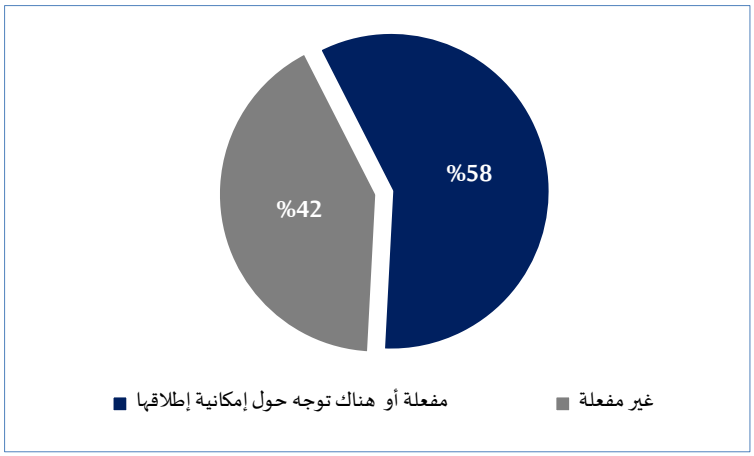

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

وقد دأبت السلطات الرقابية في الدول العربية على محاولة تحقيق التوازن ما بين الحد من المخاطر التي قد تنشأ من تبني القطاع المصرفي والمالي للتقنيات الحديثة ودعم الإبتكار والتطوير، وقد كان ذلك ملموساً في المنهجيات المتبعة من تلك الدول وبالأخص تبنيهم للبيئة الرقابية التجريبية، والتي تهدف إلى تعزيز دور البنوك المركزية في الدول العربية في تبني وتشجيع الإبتكار من خلال توفير بيئة مناسبة لاختبار المنتجات والخدمات المقترحة، كما تعزز الدعم من قبل الجهات الرقابية من خلال إعفاء المشاركين مؤقتاً من بعض المتطلبات الخاصة بتطبيق التعليمات الرقابية، وتوفر العديد من المزايا للمشاركين وأهمها زيادة الكفاءة في التعرف على المتطلبات الرقابية وتعزيز إدارة المخاطر لديهم، بالإضافة إلى تقديم الرأي الفني من المختصين في مجال التقنيات المالية، فضلاً عن تحقيق درجة تنافسية عالية.

التطورات الخاصة بالأمن السيبراني وجهود السلطات الرقابية في هذا المجال

إن تبني القطاع المالي والمصرفي للتقنيات المالية المتطورة ينتج عنه العديد من المخاطر والتحديات أبرزها تلك المرتبطة بالهجمات السيبرانية، والتي من شأنها التأثير بشكل كبير على النظام المالي بأكمله، لتتحول بذلك إلى مخاطر نظامية ممكن أن تهدد سلامة واستقرار النظام المالي. وتختلف الهجمات السيبرانية باختلاف الغايات المراد الحصول عليها، فمن أنواع تلك الهجمات التصيد والهندسة الاجتماعية والبرمجيات الخبيثة وهجمات حجب الخدمة. وقد اعتبرت معظم المصارف المركزية العربية هجمات التصيّد والهندسة الإجتماعية كواحدة من أكثر هجمات الأمن السيبراني التي تشكل تهديداً على القطاع المالي. حيث تعتبر من أكثر الهجمات السيبرانية شيوعاً وتعتمد بالأساس على نقاط الضعف في العنصر البشري، ويتم العمل بها من خلال رسائل التصيّد عن طريق مراسلات الكترونية سواء نصية أو عن طريق البريد الإلكتروني، حيث تبدو الرسائل على أنها من شركة شرعية كسلسلة من المصارف تسعى لتحذير المستخدمين من أن حساباتهم قد تحتاج إلى تحديث أو أنها أظهرت نشاطاً غير عادياً، الأمر الذي يترتب عليه قيام العملاء تقديم معلومات شخصية كطريقة لتأكيد هويتهم، ويقوم

بعض الأشخاص بالنقر على الروابط والإنتقال إلى موقع مزيف يتم من خلاله توفير البيانات المطلوبة. أما البرمجيات الخبيثة فهي أداة من أدوات الجرائم الرقمية لسرقة الأموال، حيث تسعى هذه البرمجيات عادةً إلى سرقة بيانات دخول المستخدمين إلى المنصات المختلفة كالدفع الإلكتروني أو أنظمة الخدمات المصرفية عبر الإنترنت أو أرقام حسابات أو بطاقات مصرفية. وفيما يخص هجمات حجب الخدمة؛ فهي هجمات إرسال ملايين من الطلبات الإلكترونية غير الشرعية إلى المواقع المصرفية بحيث تمنع المستخدمين الشرعيين من الدخول إلى الأنظمة لفترة من الزمن، بسبب إنشغال هذه الأنظمة بهذه الطلبات غير الشرعية مما يؤدي إلى خسائر مالية كبيرة، والإضرار بسمعة الشركات لعدم توفير الخدمات.

وتترجم مثل تلك الهجمات والآثار المترتبة عليها في العديد من المخاطر، وقد تفاوتت أهمية المخاطر في الدول العربية المشاركة بالاستبيان، إلا أن مخاطر السمعة قد تصدرت هذه المخاطر، لأنها تتعلق بالثقة في القطاع المصرفي، ثم تلتها مخاطر انقطاع الخدمات المصرفية كأهم نوعين من المخاطر التي تشكل تحدياً للقطاعات المالية والمصرفية.

شكل (8-8): أبرز الهجمات السيبرانية التي تواجه المؤسسات المصرفية والمالية

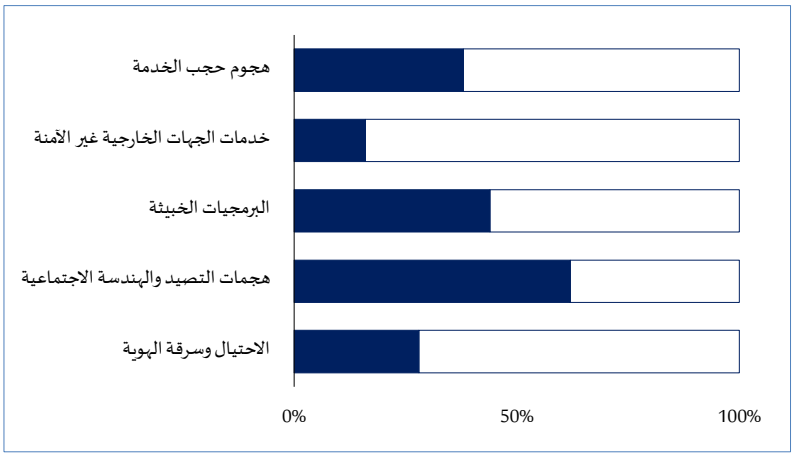

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

بلا شك، إن وجود مثل هذه التهديدات والهجمات يتطلب بذل جهود من السلطات الرقابية للحد منها والتقليل من آثارها، ولتتمكن تلك السلطات من مواجهة مثل هذه المخاطر فعليها تحقيق "المرونة/المتانة السيبرانية" في القطاع المصرفي والمالي (Cyber Resilience)، حيث أن الطبيعة الخاصة بالمخاطر السيبرانية والناتجة من التشابك في الفضاء السيبراني، تتمثل في إمكانية نشوئها من أي زاوية من زوايا الفضاء السيبراني وبشكل مفاجئ، إضافة إلى إمكانية أن تكون تداعياتها كبيرة وبشكل غير متوقع، الامر الذي يحتم على الجهات التنظيمية تأسيس ممارسات لتعزيز الرقابة على القطاعات محل المتابعة، لما له من أثر في تعضيد البيئات التشغيلية للمؤسسات المالية والمصرفية لدعم استمرارية قيامها بدورها على أكمل وجه، حيث أن الفشل في تحقيق المرونة/السيبرانية للقطاعات المالية والمصرفية له تأثير حاسم ومباشر على الاستقرار المالي لهذه القطاعات. ووفقاً لأبرز الممارسات العالمية، فإن تحقيق المرونة السيبرانية يتطلب الجهود التالية بحد أدنى:

- بناء تشريعات متخصصة تعالج كافة أبعاد مخاطر الأمن السيبراني، كالأبعاد الإدارية المتمثلة في الحوكمة وإدارة المخاطر وإدارة الالتزام (GRC)، إضافة إلى البعد الفني والمتعلق بتطبيق الضوابط اللازمة على البيئات التقنية والخدمات.
- بناء آليات للإنفاذ ومتابعة تطبيق التشريعات على الجهات الخاضعة للرقابة بشكل حثيث وحازم ومستمر، وبناء أدوات القياس اللازمة لمتابعة الإلتزام الفردي أو الجماعي لهذه الجهات الخاضعة.
- بناء أطر لتبادل المعلومات والخبرات المتعلقة بتهديدات الأمن السيبراني ضمن بيئة من الإنفتاح والشفافية، من خلال إنشاء فرق العمل وبناء منصات تبادل المعلومات.
- بناء قدرات الإستجابة للحوادث والأزمات السيبرانية سواء على المستوى الفردي أو المستوى الجماعي للجهات الخاضعة للرقابة.
- التطوير المستمر للقدرات، البشرية والتقنية، من خلال التدريب والتوعية والاختبارات والتدريبات المشتركة في القطاع ومن خلال تحديث البيئات التقنية بشكل مستمر.

وبالنظر إلى المصارف المركزية في الدول العربية، يتبين سرعة إستجابة تلك الدول للمتغيرات والأهمية التي توليها هذه المصارف لموضوع مواجهة المخاطر السيبرانية وتحقيق المرونة/المتانة السيبرانية للقطاعات الخاضعة لها. حيث أن غالبية المصارف المركزية للدول التي شاركت في الاستبيان لديها نوع من التشريعات التنظيمية والإشرافية المتعلقة بالأمن السيبراني وإدارة المخاطر السيبرانية كجزء من مراقبة المؤسسات المصرفية المالية المرخصة. من جانب آخر، ونظراً لأن المخاطر السيبرانية تعتبر جزءاً من إطار المخاطر التشغيلية الأعم، لوحظ أن معظم الدول المشاركة لا تُفرد لها تشريعات متخصصة، إنما يتم تضمينها ضمن تشريعات المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية التي تفرضها على الجهات الخاضعة لرقابتها فيما عدا دولة الكويت وجمهورية مصر العربية. وقد شملت التشريعات الصادرة من المصارف المركزية العربية على العناصر الأساسية الواجب توافرها وفقاً لأفضل الممارسات العالمية والتي تتمثل في التدريب ودور مجلس الإدارة والإدارة العليا وعمليات خرق الأمن وإختبارات الاختراق. كما أشارت المصارف المركزية إلى أولويتها في الضوابط الصادرة على الأمن السيبراني، وقد تصدرت حوكمة الأمن السيبراني قائمة أولويات الدول في هذا الشأن، وذلك باعتبارها الأساس الذي تضمن فيه المؤسسة أن ممارسة الأمن السيبراني راسخة ومستمرة.

شكل (8-9): مدى وجود تشريعات متعلقة بالأمن السيبراني من قبل البنك المركزي في الدول العربية

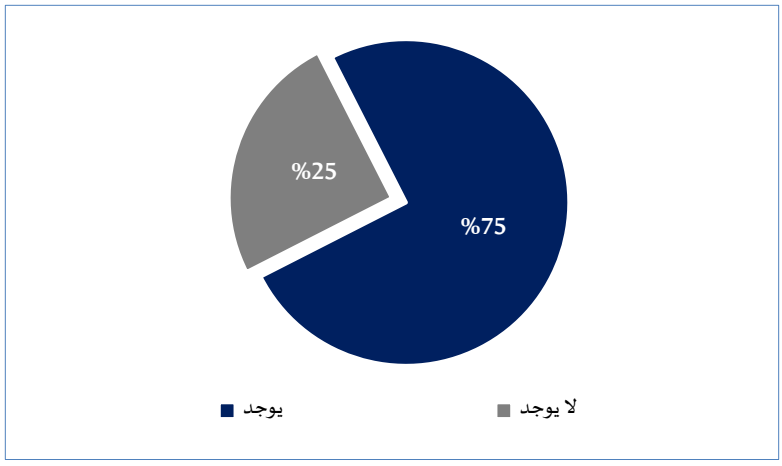

شكل (8-10): الضوابط السيبرانية من حيث الأولوية حسب وجهات نظر البنوك المركزية في الدول العربية

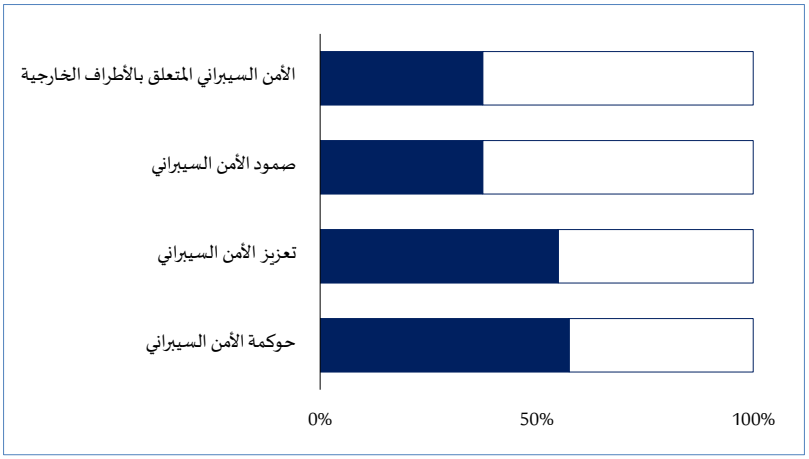

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

من جانب آخر، وكما تمت الإشارة إليه مسبقاً، فإن تحقيق المرونة السيبرانية لا يقف عند إصدار التشريعات والتعليمات، بل يتطلب وضع الآليات الخاصة بالمتابعة والتنفيذ، وبالأخص تقييم مدى إستعداد المؤسسات المالية في مواجهة التهديدات السيبرانية والوقوف على قدرتها على التعافي من تلك الحوادث السيبرانية. ويتم ذلك أساساً من خلال إجراء المسوحات وجمع البيانات، الأمر الذي لم تغفل عنه المصارف المركزية في الدول العربية، حيث أشارت نتائج الإستبيان إلى أن معظم الدول المشاركة تقوم بجمع البيانات لتحقيق الغايات المرجوة في هذا الخصوص فيما عدا دولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية الجزائر، وقد قامت مملكة البحرين بنشر تلك البيانات. وقد اختلفت دورية جمع هذه البيانات، فهناك مصارف تجمعها بشكل ربع سنوي وأخرى بشكل نصف سنوي أو سنوي، واختلفت الجهات المشمولة في جمع البيانات في ظل اختلاف نطاق الرقابة بين المصارف المركزية بالدول العربية فمنها من شمل كافة المؤسسات المالية وأخرى اقتصرت على القطاع المصرفي فقط. وبنظرة أكثر دقة حول البيانات التي تقوم بجمعها المصارف المركزية يلاحظ أنها تكفل التحقق من أمور عديدة أبرزها الادارة والحوكمة وتحديد المخاطر ونقاط الضعف في القطاع بالإضافة إلى إدارة النسخ الاحتياطية، فضلاً عن حماية العملاء.

شكل (8-11): المخاطر/الأمور التي ترصدها البيانات المجمعة حسب وجهات نظر البنوك المركزية في الدول العربية

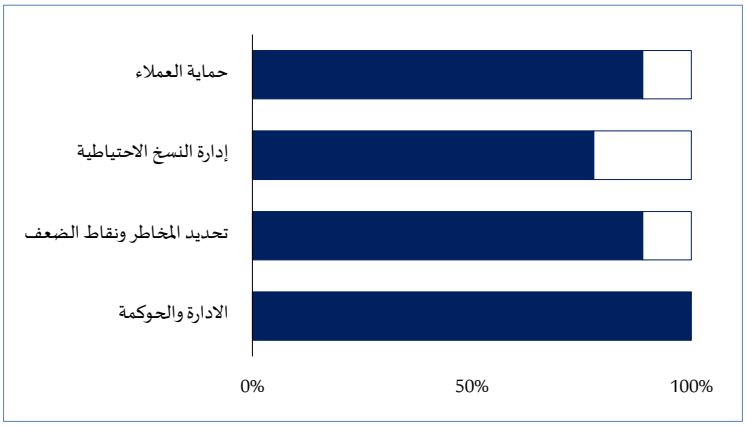

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

وبهدف التعامل مع البيانات بشكل سليم مما يحقق التصدي للهجمات السيبرانية ووضع خيارات وحلول لمعالجتها، فقد جاءت الحاجة لإنشاء جهة مركزية تكون مسئولة عن جمع التقارير والبيانات التي تغطي الحوادث السيبرانية، وتقديمها إلى السلطات المختصة والإبلاغ عنها ومراقبة تلك المخاطر بشكل مستمر للتصدي لها بشكل أسرع وأكثر كفاءة على المستوى الوطني. وبناءً على نتائج الاستبيان، فقد توزعت الدول بالتساوي فيما يتعلق بمدى وجود جهة للإبلاغ والمتابعة عن التهديدات والحوادث السيبرانية، ومثال على ذلك؛ في دولة الكويت يتولى بنك الكويت المركزي بالتعاون مع جهات إنفاذ القانون هذا الأمر، كما تتولى المديرية العامة لأمن نظم المعلومات التابعة لإدارة الدفاع الوطني في مملكة المغرب مسؤولية الإبلاغ والمتابعة. وإضافة إلى ذلك فقد قامت العديد من المصارف المركزية بإنشاء فرق عمل أو لجان مختصة بالأمن السيبراني في المصرف المركزي تجتمع بانتظام لمناقشة قضايا المخاطر السيبرانية والعمل على تحصين المؤسسات المالية فيما عدا الجمهورية الجزائرية ودولة ليبيا، ومثال على ذلك؛ فقد قام المركزي الكويتي بإنشاء لجنة تقنية وأمن المعلومات بغاية تحصين البنك المركزي، كما قام البنك المركزي المغربي بإنشاء لجنة الإدارة المقيدة برئاسة محافظ البنك المركزي ولجنة المخاطر والمطابقة. كما أن العديد من البنوك المركزية قد قامت بإنشاء فرق عمل ولجان على مستوى القطاع المصرفي للإشراف على التعاون والتنسيق لمواجهة مخاطر الأمن السيبراني التي تواجه القطاعات المالية والمصرفية ككل، حيث أنشأ البنك المركزي المصري إتحاد لبنوك مصر لمواجهة تلك المخاطر، كما قامت دولة ليبيا بإنشاء إدارة امن المعلومات تقوم بعقد اجتماعات دورية مع المصارف والجهات المالية لذات الغرض. وتعمل كل هذه الأجهزة واللجان في معظم الدول العربية المشاركة بالاستبيان تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني.

ولم تكتف المصارف المركزية بالدول العربية بوضع التشريعات وجمع البيانات وخلق الفرق لمتابعتها، بل حرصت بشكل أساسي على تدريب الكوادر البشرية لديها على الأمور المتعلقة بالأمن السيبراني مع المحاولة في ذات الوقت على رفع معدلات التوعية المجتمعية في الأمور المتعلقة بالهجمات السيبرانية، مدركة بأن برامج

التدريب والتوعية أصبحت أمراً ضرورياً لتحقيق المرونة السيبرانية. وتعتبر الثقافة الأمنية من أهم المبادرات الإحترازية التي تقوم بها المؤسسات المالية والمصرفية من خلال وضع برامج متعددة كما يلي:

- تزويد العاملين في القطاع المالي بالمهارات والمؤهلات اللازمة من خلال الدورات التدريبية المطلوبة في مجال الأمن السيبراني.
- تعزيز الوعي والثقافة بأمن المعلومات والأمن السيبراني والمخاطر المحتملة وضمان أن العاملين لديهم التوعية اللازمة وعلى دراية بمسؤولياتهم في مجال الأمن السيبراني.
- تطوير واعتماد برامج للتوعية بالأمن السيبراني من خلال قنوات متعددة.
- التعرف على أفضل الممارسات الأمنية لتجنب هذه المخاطر والتقليل من أثارها لضمان استمرارية الأعمال وتقليل الخسائر المصاحبة لهذه المخاطر.

وبناءً على الاستبيان، تقوم البنوك المركزية العربية المشاركة وبنسبة (90 في المائة) بتدريب موظفيها في مجال الأمن السيبراني وإدارة المخاطر السيبرانية، أما بخصوص التوعية فيشير الاستبيان إلى أن جميع الدول تقوم بتنظيم أنشطة توعية متعلقة بالمخاطر السيبرانية بخلاف الجمهورية الجزائرية وجمهورية السودان.

وعلى الرغم من كل الجهود المبذولة من قبل المصارف المركزية العربية ومستوى تقدمها في مجال الأمن السيبراني، إلا أنه لا يزال أمامها بعض التحديات التي تتطلب جهود إضافية للحد منها وتقليلها. فقد أفصح الاستبيان عن أن الدول العربية تواجه بعض التحديات في هذا الشأن، فقد جاءت "صعوبات ارتفاع تكلفة تقنيات أمن نظم المعلومات" و"التطور السريع في مجال تقنية المعلومات وعدم القدرة على المواكبة" في رأس قائمة الصعوبات التي تواجهها الدول، إضافة إلى ما أبدته العديد من الدول بشأن شح سوق العمل لكوادر بشرية في هذا المجال. وتعمل المصارف المركزية في الوطن العربي بشكل دؤوب للحد من هذه التحديات للمحافظ على الإستقرار المالي وتعزيزه.

شكل (8-12): تقديم برامج تدريبية خاصة بالأمن السيبراني لدى البنوك المركزية في الدول العربية

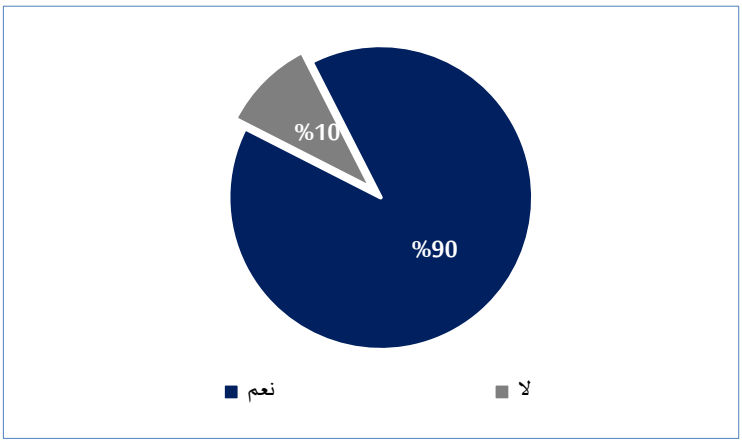

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (8-13): تنظيم أنشطة توعوية متعلقة بالمخاطر السيبرانية لدى البنوك المركزية في الدول العربية

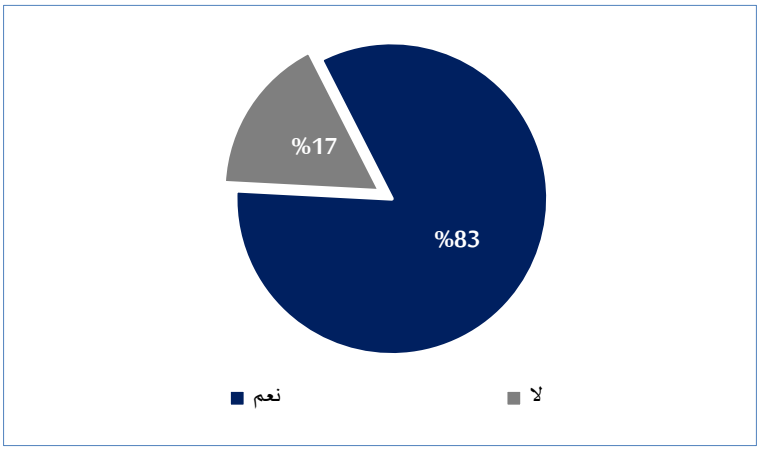

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

شكل (8-14): أبرز التحديات في مجال الأمن السيبراني لدى البنوك المركزية في الدول العربية

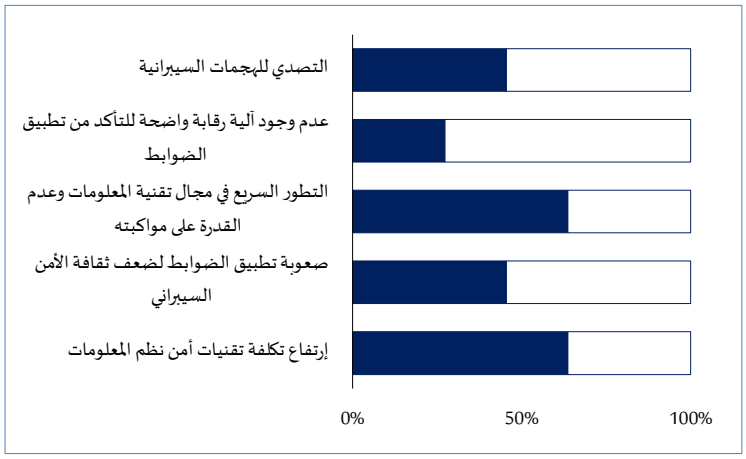

- المصدر: استبيان تقرير الإستقرار المالي 2022، صندوق النقد العربي.

تجربة بنك الكويت المركزي في مجال الأمن السيبراني بهدف تحقيق المرونة/المتانة السيبرانية للقطاع المصرفي بدولة الكويت

نورد أدناه تجربة بنك الكويت المركزي في بناء استراتيجية الأمن السيبراني للقطاع المصرفي بدولة الكويت وفي تنظيم وإدارة المخاطر السيبرانية للقطاع، وبناء أطر التعاون وتبادل المعلومات والتطوير المستمر بهدف تحقيق المرونة السيبرانية لكافة الجهات الخاضعة لرقابته وللقطاع المصرفي ككل.

تدابير وإجراءات ومبادرات بنك الكويت المركزي لتحصين الأمن السيبراني

أنشأ بنك الكويت المركزي "وحدة أمن المعلومات" في سنة 2005، وهي وحدة مستقلة تتولى العديد من المسؤوليات فيما يخص تحقيق الأمن السيراني في القطاع المصرفي الكويتي، وتتلخص مهام الوحدة فيما يلي:

- التأكد من تطبيق الضوابط والمعايير الأمنية واتباع أفضل الممارسات في مجال أمن المعلومات في بيئة بنك الكويت المركزي.

- بالقيام بإجراءات دورية لتقييم المخاطر الأمنية على أصول المعلومات والبنية التحتية لبنك الكويت المركزي ومتابعة تطبيق التدابير الأمنية اللازمة عليها.
- التأكد من التزام موظفي البنك بالقوانين والسياسات والإجراءات والمعايير الخاصة بأمن المعلومات المعتمدة في بنك الكويت المركزي والعمل على رفع مستوى الوعي لديهم في مجال أمن المعلومات عن طريق حملات التوعية الأمنية بشكل دوري.
- الإشراف على بناء الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي في دولة الكويت، ومتابعة تنفيذه، وتحديثه وتطويره، بهدف تحقيق "المتانة السيبرانية" (Cyber Resilience) للقطاع المصرفي، وذلك ضمن الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني لدولة الكويت.
- الإشراف على فريق أمن المعلومات الذي يضم ممثلي أمن المعلومات في القطاع المصرفي؛ وذلك بغرض تعزيز المشاركة والتعاون وتبادل الخبرات في مجال الأمن السيبراني في القطاع المصرفي بدولة الكويت.
- المساهمة كعضو أساسي في جميع المشاريع الإستراتيجية سواء على مستوى بنك الكويت المركزي أو تلك التي يشرف عليها بنك الكويت المركزي على مستوى القطاع المصرفي بدولة الكويت، أو التي يشارك فيها بنك الكويت المركزي على مستوى الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، بما يضمن استقرار واستمرار نشاط القطاع المصرفي في دولة الكويت وفي دول مجلس التعاون الخليجي.
- المساهمة في التحقيق في الاختراقات الأمنية سواء في بيئة بنك الكويت المركزي أو في بيئة الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، وتقييم آثارها ورفع التوصيات المتعلقة بشأنها، وذلك بالتنسيق مع الإدارات المعنية بذلك.
- تقديم التوصيات واقتراح التدابير الأمنية اللازمة للخدمات والمنتجات التكنولوجية المقدمة من قبل الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي، وذلك بالتنسيق مع قطاع الرقابة.

وقد خلَّفت هذه الوحدة إدارة أمن المعلومات التي أنشئت في 2022 لتضم تخصصين حيويين هما الأمن السيبراني واستمرارية الأعمال واللذان يمثلان جناحا المرونة/المتانة السيبرانية لأي مؤسسة وكذلك لأي إطار تنظيمي/تشريعي يهدف إلى تحقيق المرونة السيبرانية للقطاع.

وفي سبيل تحقيق جميع ما سبق، اتخذ بنك الكويت المركزي مجموعة من المبادرات سواء على مستوى البنك كمؤسسة أو على مستوى القطاع المصرفي في دولة الكويت، ويمكن إلقاء الضوء على أبرز تلك المبادرات على النحو التالي:

1. **تطبيق أفضل الممارسات من خلال الامتثال والحصول على شهادة ISO 27001:** في ضوء حرص بنك الكويت المركزي على مواكبه التطورات الدولية المعتمدة وتبني أفضل الممارسات العالمية التي تساهم في تعزيز فعالية إدارة أمن المعلومات، فقد حصل البنك على شهادة المعيار العالمي ISO/IEC 27001 الخاص بإدارة أمن المعلومات، حيث يعد هذا المعيار أحد أبرز المعايير الدولية التي تنظم آلية بناء وتطبيق السياسات والإجراءات الخاصة بأمن المعلومات في المؤسسات وتحقيق أعلى درجات الكفاءة في تنفيذها، خاصة في ضوء التحديات التي يفرضها التطور التقني المستمر في القطاع المصرفي وقطاع الخدمات المالية، كما أن شهادة المعيار العالمي آيزو 27001 تسهم في تطوير ومراقبة نظم حماية أمن المعلومات عن طريق دراسة

الأنظمة وتقييم أهميتها وكذلك تقييم المخاطر المتوقعة وتقديم الحلول التقنية أو التشغيلية التي بدورها تساهم في إدارة المخاطر بفعالية وكفاءة، وتتحقق في نظام إدارة أمن المعلومات المطبق في البنك المواصفات اللازمة لحماية مراكز البيانات والمعلومات وتعزيز مستوى أمن المعلومات فيه، وتغطي هذه الشهادة الموارد البشرية، ومراكز المعلومات والتقنية وخدمات تقنية المعلومات ومستخدمي تلك الخدمات في مقر بنك الكويت المركزي. ومن ذلك المنطلق، فقد ألزم بنك الكويت المركزي البنوك الكويتية بالحصول على شهادة المقياس العالمي آيزو 27001 الخاص بنظام إدارة أمن المعلومات مع ضرورة تجديدها دورياً، وذلك تماشياً مع حرصه على تطوير العمل المصرفي في الكويت وفق أفضل الممارسات العالمية، بالإضافة إلى سعيه إلى تعزيز كفاءة العمل ووسائل الأمان الخاصة بالضوابط والسياسات والإجراءات المطبقة في هذا المجال لدى البنوك، وذلك ضمن إطار متطلبات الأمن السيبراني التي حددها لوحدات الجهاز المصرفي الكويتي.

2. **إلزام البنوك الكويتية بالحصول على شهادة الاعتماد الخاصة بالمعايير الأمنية للبطاقات المصرفية (PCI-DSS)**: سعياً من بنك الكويت المركزي إلى مزيد من التأمين لبيئة وأنظمة القطاع المصرفي وتعزيز جاهزيتها للتعامل مع مخاطر أمن المعلومات الخاصة بأنظمة الدفع والبطاقات المصرفية، فقد ألزم البنوك الكويتية بالحصول على شهادة الاعتماد الخاصة بالمعايير الأمنية للبطاقات المصرفية (PCI-DSS) في ديسمبر 2018، مع ضرورة تجديدها دورياً، وذلك بهدف أن تطبق جميع البنوك أفضل الممارسات في هذا المجال.
3. **إلزام البنوك الكويتية بالامتثال لبرنامج أمن العملاء الصادر من SWIFT:** على صعيد مخاطر أمن المعلومات المتعلقة بشبكة التحويلات العالمية (SWIFT) فقد عمل بنك الكويت المركزي على تأمين بيئة وأنظمة القطاع المصرفي وترسيخ جاهزيتها للتعامل مع تلك المخاطر، وألزم البنوك الكويتية ابتداء من ديسمبر 2017 بالامتثال للمعايير الواردة في "برنامج حماية العملاء (Customer Security Program) الصادر من (SWIFT)، ويتابع سنويًا امتثالها لتلك المعايير، وذلك بهدف حماية هذه الشبكة الحساسة باعتبارها البنية التحتية لكافة التحويلات المحلية والدولية في القطاع المصرفي سواء في دولة الكويت أو في الخارج.
4. **تدشين الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للوحدات الخاضعة لرقابة البنك المركزي:** أصدر بنك الكويت المركزي الإطار الاستراتيجي للأمن السيبراني للقطاع المصرفي في دولة الكويت في فبراير 2020، والذي يهدف إلى وضع إطار متكامل للتعامل مع المخاطر السيبرانية وتحقيق المتانة السيبرانية (Cyber Resilience) للقطاع المصرفي في دولة الكويت، ويضم الإطار الاستراتيجي ستة مبادرات متكاملة، تتمحور حول التالي:

- وضع آلية عمل لفريق أمن المعلومات للقطاع المصرفي وتحديد منهجية العمل والاختصاصات التفصيلية لمهام أعضاء الفريق ومسؤولياتهم، في إطار سرية وخصوصية المعلومات والبيانات وضمان عدم تضارب المصالح.
- تحديد استراتيجية وخطة للأمن السيبراني للقطاع المصرفي حيث وضعت المبادئ الأساسية للتعامل مع المخاطر السيبرانية التي تشتمل على متطلبات الحوكمة وإدارة المخاطر والامتثال وإدارة الأزمات والاستجابة للحوادث السيبرانية والتعافي منها، وكذلك التعاون وتبادل المعلومات السيبرانية، بالإضافة إلى التحسين والتطوير المستمر ورفع مستوى النضج المؤسسي في مجال الأمن السيبراني.

- إعداد دليل متطلبات ومعايير أمن المعلومات الواجب الالتزام بها من قبل البنوك المحلية.
- وضع خطة لإدارة الأزمات المرتبطة بالهجمات السيبرانية في القطاع المصرفي وآلية لتنفيذها وإدارتها، وذلك بهدف رفع كفاءة الجهات الخاضعة لرقابة بنك الكويت المركزي وتعزيز مرونتها في الاستجابة للمخاطر السيبرانية.
- وضع خطة لتقييم جاهزية القطاع للتصدي للهجمات السيبرانية المحتملة، بعد استحداث آلية لذلك، بهدف الارتقاء بمستويات الحماية في مجال الأمن السيبراني للقطاع المصرفي عامة.
- تطوير آلية للتعامل مع الحوادث والتهديدات السيبرانية والإبلاغ عنها وتبادل المعلومات بشأنها بين البنوك، وذلك وفق أعلى المعايير والمقاييس العالمية، كما يتضمن إنشاء منصة آلية لتبادل المعلومات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية.

5. **رفع كفاءة القطاع في مجال الأمن السيبراني - برنامج قادة الأمن السيبراني:** استكمالاً لدور بنك الكويت المركزي الريادي وجهوده المتواصلة للإرتقاء بمستوى خدمات القطاع المصرفي في دولة الكويت بشكل عام وفي مجال أمن المعلومات بشكل خاص، وفي ظل الحاجة إلى بناء وتطوير قدرات العاملين في مجال أمن المعلومات لدى القطاع المصرفي في دولة الكويت وتهيئتهم للتعامل بشكل مناسب مع الأحداث والهجمات الإلكترونية وفق أفضل الممارسات على النحو الذي يساهم بشكل فعال في الحد من آثار أي هجمات أو خسائر مالية، أطلق بنك الكويت المركزي بالتعاون مع البنوك الكويتية وبإدارة معهد الدراسات المصرفية برنامج «قادة الأمن السيبراني»، الموجه للكويتيين المتخصصين في مجال الأمن الإلكتروني، بهدف فتح المجال أمامهم لتعزيز قدراتهم وصقل مهاراتهم وتدريبهم وفق أحدث التقنيات وأفضل الممارسات المستخدمة في مجال أمن المعلومات، والذي يتيح الفرصة للكويتيين المتخصصين في مجال أمن المعلومات والشبكات لتعزيز قدراتهم على تنفيذ برامج الحماية، وذلك لتأسيس جيل من القادة المحترفين والفنيين القادرين على تطوير البرامج المناسبة لحماية أنظمة المعلومات في القطاع المصرفي والمالي في الكويت، وقد تم تخريج دفعتين من البرنامج حتى الآن: الدفعة الأولى في يناير 2018 بواقع 19 خريجاً، والدفعة الثانية في إبريل 2019 بواقع 20 خريجًا، ليبلغ العدد الإجمالي للخريجين 39.

6. **المبادرات الاستراتيجية والمشاركات على المستوى الوطني والجهود المبذولة في ذلك على الصعيد المحلي:** شارك بنك الكويت المركزي في صياغة الاستراتيجية الوطنية للأمن السيبراني (2017-2020) بالتعاون مع هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات. كما شارك بنك الكويت المركزي في عضوية "لجنة حوكمة الأمن السيبراني" التابعة لمجلس الوزراء لبناء المركز الوطني للأمن السيبراني لدولة الكويت.

7. **مبادرات بنك الكويت المركزي الاستراتيجية على المستوى الإقليمي في نطاق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والجهود المبذولة في ذلك:**

- بادر بنك الكويت المركزي في نوفمبر 2019 باقتراح بناء "إطار تبادل معلومات الأمن السيبراني للقطاع المصرفي على مستوى مجلس التعاون لدول الخليج العربية" (وسياسة "تصنيف وتبادل معلومات الأمن السيبراني") وصاغ مسودة كلا من الوثيقتين، واللتين تمت الموافقة عليهما من قبل لجنة محافظي البنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مارس 2021.

- كما بادر بإقتراح إنشاء فريق عمل للمختصين في الأمن السيراني للبنوك المركزية بدول المجلس، بحيث يكون مسؤولاً عن التنسيق بين الدول الأعضاء وتبادل المعلومات والخبرات وإدارة مبادرة بنك الكويت المركزي الآنفة الذكر، والذي تمت الموافقة عليه من قبل لجنة محافظي البنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في سبتمبر 2020.
- كما بادر بصياغة مسودة أهداف الفريق ووضع الإطار العام له والذي والذي تمت الموافقة عليه من قبل لجنة محافظي البنوك المركزية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في مارس 2021.

8. مشاركات بنك الكويت المركزي على المستوى العالمي لتأكيد حرصه على رفع كفاءة الامن السيبراني في القطاع المصرفي:

- يشترك بنك الكويت المركزي في عضوية المجموعة الدولية للمرونة السيبرانية (GCRG: Global Cyber Resilience Group) التابعة لبنك التسويات الدولية (BIS: Bank of International Settlements) منذ أغسطس 2020 ويشارك في فعالياتها ولجانها الفنية باستمرار.
- يشترك بنك الكويت المركزي منذ نوفمبر 2020 في المنصة الحصرية الخاصة بالبنوك المركزية والهيئات الرقابية والإشرافية (CERES: Central Banks, Regulators, and Supervisory Entities) التابعة لمنصة (FS-ISAC: Financial Services Information Sharing and Analysis Center) الخاصة بتبادل وتحليل المعلومات الأمنية للخدمات المالية، وهي مؤسسة غير ربحية مملوكة للأعضاء تم إنشاؤها في عام 1999 في الولايات المتحدة الأمريكية.
- شارك بنك الكويت المركزي، وضمن مجموعة أولية تضم 8 بنوك مركزية، في تجربة بناء أداة قياس المرونة السيبرانية (Cyber Resilience) للبنوك المركزية، وذلك بالتعاون مع فريق من المختصين في بنك التسويات الدولية (BIS: Bank of International Settlements) وفريق من المختصين من معهد هندسة البرمجيات (SEI: Software Engineering Institute) الشهير التابع لجامعة كارنيجي-ميلون (Carnegie Mellon University) الأمريكية؛ وقد بدأت هذه التجربة في يناير 2021 واستمرت حتى ديسمبر 2021، وستكون هذه الأداة نواة مبادرات بنك التسويات الدولية المستقبلية فيما يتعلق ببناء المرونة السيبرانية للبنوك المركزية على مستوى العالم.

الخلاصة

خطت الدول العربية خطوات هامة فيما يخص الشمول المالي الرقمي، حيث دأب عدد من هذه الدول على إطلاق إستراتيجيات وطنية لتعزيز الشمول المالي بشكل مدروس وحصيف وتوفير البنية التحتية اللازمة له، بما يدعم النمو الشامل والمستدام، حيث ارتكزت الإستراتيجيات والخطط على عدة محاور من أبرزها: تطوير برامج وإستراتيجيات وطنية للشمول المالي، والاستفادة من التقنيات المالية الحديثة، وتعزيز حماية مستهلكي الخدمات المالية، والإهتمام بقضايا التثقيف والتوعية المالية، والإهتمام بوصول المرأة والشباب للخدمات المالية الرسمية، والإهتمام بدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ووصولها للخدمات المالية.

بالرغم من الجهود الكبيرة التي قامت بها المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في سبيل تعظيم الإستفادة من التقنيات المالية الحديثة، إلا أن هناك حاجة لمواصلة هذه الجهود لتحسين مؤشرات الشمول المالي الرقمي، وهذا يتطلب الاستمرار ببذل المزيد من الجهود من كافة الأطراف ذات العلاقة لتحسين مؤشرات الشمول المالي بشكل أكبر، حيث يجب مواصلة الاهتمام بتعزيز الشمول المالي الرقمي، وتعزيز الوعي المالي الرقمي للجمهور، وإطلاق حملات واسعة عن بعد، وذلك في ضوء زيادة الإعتماد على التقنيات المالية الحديثة في الأزمة الحالية، وإرساء سبل تعزيز الثقافة المالية بالتنسيق مع المؤسسات التعليمية.

كما تبرز أهمية تعزيز القواعد التنظيمية الداعمة لجهود تطوير الأداء التقني ووسائل التواصل والعمل عن بعد، وكذلك قيام البنوك التجارية بتنفيذ العمليات المالية الرقمية واستخدام التقنيات المالية الحديثة، وأهمية التأكد من وجود إجراءات وتدابير وأطر واضحة لتعزيز الأمن السيبراني وأمن المعلومات، وتوفير البنية التحتية الملاءمة وتوفير الدعم التقني المناسب. كذلك الإهتمام بخطط بديلة في حال انقطاع الإنترنت، حيث إن إنقطاعه يؤدي إلى حدوث مخاطر تشغيلية. كما من الأهمية بمكان مواصلة تعزيز منظومة الإمتثال وإدارة المخاطر لدى القطاع المالي وتطوير منهجياتها لمواجهة التحديات المرتبطة بمخاطر التقنيات المالية الحديثة في تنفيذ العمليات المصرفية والمالية وزيادة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، خصوصاً أن العمليات تنفذ دون التواصل مع العملاء وجهاً لوجه (Nonface to face)، تبرز هنا أهمية تطوير مبادئ لاستخدام التقنيات المالية الحديثة في هذه المرحلة بشكل آمن. كذلك من الأهمية بمواصلة الجهود المتعلقة باستخدام الهوية الرقمية ونموذج (eKYC) والتوقيع الإلكتروني.

الفصل التاسع

مؤشرات الإستقرار المالي: المنهجيات والأغراض

تعد الأزمات المالية من أبرز التحديات التي تواجه الأنظمة المالية والمصرفية وتهدد استقرارها. كما أن مواجهة الأزمات والتقلبات المالية والحفاظ على الاستقرار المالي من أهم الأهداف الرئيسة التي تسعى السلطات الرقابية لتحقيقها. لذلك برزت الحاجة إلى بناء مؤشر يعبر عن حالة النظام المالي في الدول العربية من خلال مجموعة من المتغيرات يمكن من خلالها تحديد التحديات التي تواجه هذا النظام.

في هذا الإطار، طورت السلطات الرقابية أنظمة جديدة لعملية الرقابة المستمرة على المستوى الكلي والجزئي، تمثلت في تطوير أنظمة الإنذار المبكر ومؤشرات الاستقرار المالي، وذلك لتقييم مدى استقرار القطاع المالي. حيث تُعتبر مؤشرات الاستقرار المالي بمثابة نظام إنذار مبكر يقلل من احتمالية حدوث الأزمات، فضلاً عن تخفيض تكاليف معالجة آثارها. لذا فإن معظم السلطات الرقابية أصبحت تولي اهتماماً بالغاً لموضوع مؤشرات الاستقرار المالي، بهدف التعرف على التحديات التي قد يواجهها القطاع المالي، إضافة إلى تحديد توقيت وكيفية التدخل المناسبين.

أثبتت التجارب أهمية وجود إطار احترازي للتعامل مع القطاع المالي، حيث إن من أبرز التحديات التي تواجه السلطات الرقابية المشرفة على القطاع المالي و/أو المصرفي، هو ضمان وجود إشراف فعال على المستويين الكلي والجزئي، وذلك للحفاظ على الاستقرار المالي. بالتالي، فإن التعامل مع الأزمات المصرفية يجب أن يبدأ بتوقع الأزمة قبل حدوثها، ومن ثم تبني الرقابة الإحترازية الكلية وذلك لتحديد ومراقبة والحد من المخاطر على النظام المالي ككل.

الهدف من تطوير مؤشر الإستقرار المالي

تنبع أهمية تطوير مؤشر الاستقرار المالي من ضرورة وجود مؤشر كمي يقيس مستوى الاستقرار المالي بموضوعية ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر، حيث ينذر متخذي القرار وواضعي السياسات باحتمال تعرض النظام المالي لأزمة مالية قبل وقوعها، لاتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية. تبرز أهمية تطوير مؤشر قياسي للاستقرار المالي من خلال ما يلي:

- يسمح بأن تكون عملية تقييم سلامة النظام المالي مبنية على مقاييس كمية وموضوعية.
- يساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للسوق والمتعاملين مع النظام المالي.
- توجيه الانتباه للظواهر المختلفة (لا سيما النظامية).
- مقارنة أداء القطاع المالي بين الدول.
- مراقبة تطور بعض المتغيرات المهمة ومقارنتها عبر الزمن (من خلال رسم خارطة المخاطر).
- يعد مؤشر الاستقرار المالي أداة تكميلية لأنظمة الإنذار المبكر واختبارات الأوضاع الضاغطة، من خلال ما يعكسه ويحدده من درجة المخاطر أو التقلبات في النظام المالي.

- يعد مؤشر الاستقرار المالي أداة تعكس أهم التطورات في القطاع المالي ومستوى المخاطر المحتملة.

تتطلب عملية بناء المؤشر توفر قاعدة بيانات شاملة، حيث أن رصد وتقييم المخاطر النظامية المحتملة ينبغي أن يستند إلى مجموعة واسعة من البيانات ذات الصلة على مستوى الاقتصاد الكلي ومؤشرات الرقابة الاحترازية وأسواق رأس المال والعقارات، فضلاً عن البيانات التي يتم الحصول عليها من السوق، إذ أن تطوير الهيكل المناسب والإجراءات لجمع كافة أنواع البيانات ذات الصلة وبطريقة تضمن السرية التامة في استخدام البيانات الدقيقة، تمثل تحدياً كبيراً، الأمر الذي يتطلب تطور التحليل والمعرفة بالسوق والإقتصاد، والخبرة الإشرافية، فضلاً عن رصد حالات التعرض للمخاطر في الأسواق والمؤسسات المالية.

الدراسات والتجارب الدولية بخصوص مؤشر الإستقرار المالي

هنالك العديد من الدراسات التي حاولت إيجاد مؤشر يقيس الاستقرار المالي، فقد قام جيرسل وهيرمانك (2006) ببناء مؤشر إجمالي للاستقرار المالي في جمهورية التشيك، استناداً إلى قيم مؤشرات المتانة المالية الرئيسية للبنوك، حيث تم تطبيع البيانات باستخدام المنهجية المعيارية[21] (Standardization) وتجميع المتغيرات التي تم الاعتماد في اختيارها على أفضل الممارسات الدولية الحديثة، كما تم تعيين أوزان ترجيحية لكل متغير، بناءً على اجتهاد وخبرة الذين قاموا بتطوير المؤشر كما يلي:

1. نسبة كفاية رأس المال: أُعطيت وزن ترجيحي 5 في المائة [22]، وتأثيرها إيجابي (علاقة طردية) على مؤشر الاستقرار المصرفي.
2. جودة الاصول: ممثلة بنسبة التسهيلات الغير عاملة إلى اجمالي التسهيلات، وقد أُعطيت وزن ترجيحي 25 في المائة وتأثيرها سلبي على المؤشر (علاقة عكسية).
3. الربحية: ممثلة بنسبتي العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وقد أُعطي معامل الربحية وزن ترجيحي 25 في المائة، وتأثيره ايجابي على المؤشر.
4. السيولة: ممثلة بنسبتي الاصول عالية السيولة إلى اجمالي الأصول، ونسبة الاصول عالية السيولة إلى ودائع العملاء، وقد أُعطيت وزن ترجيحي 25 في المائة، وتأثيرها ايجابي على المؤشر.
5. مخاطر سعر الفائدة: ممثلة بنسبة صافي مراكز إجمالي الميزانية العمومية لثلاثة أشهر إلى إجمالي الأصول، وقد أُعطيت وزن ترجيحي 10 في المائة وتأثيرها ايجابي على المؤشر.
6. مخاطر سعر الصرف: ممثلة بنسبتي القيمة المطلقة لصافي إجمالي المراكز بالعملة الأجنبية إلى رأس المال الأساسي (TIER 1 capital)، والقيمة المطلقة لصافي مراكز الميزانية العمومية بالعملة الأجنبية إلى رأس المال الأساسي (TIER 1 capital)، وقد أُعطيت وزن ترجيحي 10 في المائة وتأثيرها سلبي على المؤشر.

---

[21] تم تطبيع المؤشرات الفرعية (di)عن طريق طرح قيمة الوسط الحسابي (μ) من قيمة المؤشر(A_i) ومن ثم قسمة قيمة الناتج على الانحراف المعياري (σ) لكل مؤشر وفق المعادلة $di = \frac{A_i - \mu}{\sigma}$

[22] يشير الباحث بأن السبب وراء إعطاء نسبة كفاية رأس المال وزن قليل هو لتخفيف أثرها على المؤشر وذلك لأن القيم كانت عالية جداً خلال الفترة (2000-2003) الأمر الذي يؤدي إلى زيادة في قيمة المتوسط الحسابي للقيم والذي قد يخلق تشوهاً في المؤشر.

من جانب آخر، قام البنك المركزي التركي (2006) ببناء مؤشر القوة المالية، حيث استخدم ست مؤشرات فرعية تغطي: كفاية رأس المال، وجودة الموجودات، والسيولة، والربحية، ومخاطر أسعار الصرف، ومخاطر أسعار الفائدة، إلا أنه تم اعطاء المتغيرات أوزان ترجيحية متساوية.

من جانب آخر، خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة، عمل كارداريلي، إلكداغ، ولال ضمن تقرير آفاق الإقتصاد العالمي (2008-2011)، على بناء مؤشر الإجهاد المالي، للإشارة إلى نوبات التوتر المالي، وإعتمدوا متوسطاً مرجحاً متكافئاً لسبع متغيرات مرتبطة بعائدات سوق الأوراق المالية، والعملات الأجنبية، والديون الحكومية، والإحتياطيات الدولية، والمخاطر، والسيولة، والربحية المصرفية، تم تقسيم هذه المتغيرات إلى 3 فئات وهي: قطاع البنوك، وسوق الأوراق المالية، والصرف الخارجي. وقد تم تطبيق منهجية التطبيع باستخدام الطريقة المعيارية للمتغيرات، ومن ثم تجميع المتغيرات الفردية، باستخدام المتوسطات المرجحة للوصول إلى مؤشر الإجهاد المالي الكلي.

كذلك وضع ألبليسكو (2010) مؤشراً للإستقرار الكلي للنظام المالي الروماني، يتكون من 20 متغير تتعلق بنمو وضعف وسلامة النظام المالي بالإضافة إلى الإقتصاد الدولي، حيث تم إعطاء وزن أكبر للقطاع المصرفي، من خلال إستخدام معظم المتغيرات من واقع مؤشرات البنوك، نظراً إلى أن القطاع المصرفي يتسم بأهمية كبيرة في النظام المالي الروماني، حيث تم إستخدام عملية تطبيع البيانات تم استخدام منهجية التطبيع التجريبي[23] (Empirical Normalization) وفق الآتي:

1. تم تجميع المؤشرات الفردية في أربعة مؤشرات مركبة وهي:
   أ. مؤشر التنمية المالية (يتكون من أربع مؤشرات فردية).
   ب.مؤشر الضعف المالي (يتكون من ثماني مؤشرات فردية).
   ج. مؤشر السلامة المالية (يتكون من خمس مؤشرات فردية).
   د. مؤشر المناخ الإقتصادي العالمي (يتكون من ثلاث مؤشرات فردية).
2. بعد تطبيع قيمة المؤشرات، تم حساب المؤشر النهائي، وذلك بالوسط الحسابي الترجيحي للمؤشرات المركبة الأربع.

من جانبه، عمل تشينغ وتشوي (2011) على تطوير مؤشر تجميعي لقطاع ماكاو المصرفي، لتقييم حالة إستقراره في إطار نظام الإنذار المبكر، حيث تم تطوير المؤشر كمتوسط مرجح لمجموعة من المؤشرات المختارة التي تغطي جوانب مختلفة من الإستقرار المالي كما يلي:

1. تم تطبيع البيانات باستخدام منهجيتين مختلفتين، وهما: المنهجية المعيارية ومنهجية التطبيع التجريبي، وتم إستخدام البيانات المطبعة الناتجة من كل منهجية على حده في إستكمال بناء مؤشر الإستقرار المالي (وقد كانت نتائج المؤشر متناسقة بشكل كبير عند تطبيق أي من المنهجيتين).

[23] تم تطبيع المؤشرات الفرعية (di) عن طريق طرح القيمة الصغرى (min) للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر (A_i) ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة $di = \frac{Ai-min}{Max-min}$

2. تم جمع البيانات المطبعة في مؤشر واحد باستخدام الوسط الحسابي، علماً أنه تم إعطاء وزن موحد لجميع البيانات ضمن المؤشرات الفرعية.
3. تم إحتساب المتوسط الترجيحي للمؤشرات الفرعية الثلاث (مؤشر المتانة المالية، مؤشر الهشاشة المالية ومؤشر البيئة الإقتصادية الاقليمية)، لحساب مؤشر تجميعي للاستقرار المالي، بحيث تم اعطاء مؤشر المتانة المالية وزن ترجيحي 60 في المائة بناءً على اجتهاد الباحث، والذي يوضح مدى أهميته بتأثيره على الاستقرار المالي، وتم اعطاء وزن ترجيحي 40 في المائة للمؤشرين المتبقيين.

أما البنك المركزي النيجيري، فقد قام بتطوير مؤشر إستقرار القطاع المصرفي، بحيث إستخدم منهجية تجمع بين السلامة المصرفية ونقاط الضعف في الاقتصاد الكلي وتأثير البيئة المالية الخارجية كالتالي:

1. في عملية تطبيع البيانات تم إستخدام المنهجية المعيارية.
2. تم تقسيم البيانات إلى مؤشرات فرعية وهي مؤشر المتانة المصرفية، مؤشر الهشاشة المصرفية ومؤشر البيئة الإقتصادية.
3. تم إحتساب المؤشر الفرعي بجمع البيانات المطبعة على عددها (الوسط الحسابي).
4. تم جمع المؤشرات الفرعية الثلاث مضروبة بالوزن الترجيحي لكل منها.

كما قام بنك جامايكا بتطوير مؤشر إستقرار مالي كلي، باستخدام بيانات القطاع المصرفي خلال الفترة (1997-2010) بالإضافة إلى تجميع العوامل الإقتصادية الجزئية، والكلية، والدولية في مقياس واحد للإستقرار المالي. حيث تم إختيار 19 متغيراً ضمن أربع مؤشراتٍ فرعية، بحيث تغطي جميع جوانب الإستقرار المالي، وهي: مؤشر التطور المالي، مؤشر الضعف المالي، مؤشر المتانة المالية ومؤشر الحالة الإقتصادية العالمية؛ لبناء مؤشر إستقرار مالي كلي حسب الخطوات التالية:

1. تم تعديل البيانات حسب تأثيرها على الإستقرار المالي (إيجابي أم سلبي).
2. تم تطبيع البيانات حسب منهجية التطبيع التجريبي.
3. تم إحتساب المؤشرات الفرعية كمتوسط بسيط لمجموع البيانات على عددها، وذلك للمؤشرات الفرعية الأربعة.
4. تم إحتساب مؤشر الاستقرار المالي كمتوسط مرجح للمؤشرات الفرعية، وقد تم تحديد أوزان هذه المؤشرات حسب عدد المتغيرات الخاصة بكل مؤشر، حيث تم إعطاء مؤشر الضعف المالي أعلى وزن كونه يتضمن 8 متغيرات، بينما أقل وزن كان من نصيب مؤشر الحالة الاقتصادية العالمية كونه يتضمن 3 متغيرات فقط.
5. هذا بالإضافة إلى التنبؤ بقيمة المؤشر لمدة سنة مستقبلية وفق منهجية (Monte Carlo Simulation).

أولاً: مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية

إعداد مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية [The Arab Financial Stability Index (AFSI)]

هنالك إهتمام متزايد لدى الدول العربية لتطوير مقياس كمي يعبر عن حالة النظام المالي وسلامته، كمؤشر الإستقرار المالي الكلي، بما يسهل عملية المقارنة بين الدول وتحليل حالة الإستقرار المالي عبر الزمن، علماً أنه من الممكن أن تختلف المنهجيات من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام المالي والبيئة الإقتصادية لتلك الدول. في ضوء أن عدد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية قامت بتطوير مؤشر إستقرار مالي يُراعي خصوصية أنظمتها المالية والإقتصادية، فمن الصعوبة بمكان إستخدام منهجية بمتغيرات موحدة على مستوى كل دولة عربية. في ضوء ذلك، قام صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية بتطوير مؤشر تجميعي للإستقرار المالي في الدول العربية، يهدف إلى قياس مستوى الإستقرار المالي على صعيد المنطقة العربية ككل. يسعى صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي باستمرار إلى مراجعة وتطوير المؤشر بصفة دورية، أخذاً بالاعتبار التطورات الحاصلة في القطاع المالي والبيئة الإقتصادية والإستثمارية.

مكونات مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية (AFSI)

أ. **المتغيرات المستخدمة في منهجية إحتساب مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية:** يتكون المؤشر من أربعة مؤشرات رئيسة على النحو التالي، مفصلة في الجدول رقم (8-1):

1. مؤشر القطاع المصرفي: يتكون من 10 مؤشرات فرعية، وهي: نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون، ونسبة صافي الديون غير العاملة إلى قاعدة رأس المال، ونسبة تغطية مخصصات القروض، ونسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة، ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء، ونسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل.

2. مؤشر الاقتصاد الكلي: يتكون من 6 مؤشرات فرعية، وهي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ونسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الإيرادات الحكومية، ومعدل التضخم، ونسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

3. مؤشر سوق رأس المال: يتكون من مؤشرين فرعيين، وهما: المؤشر المركب لصندوق النقد العربي، ونسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

4. مؤشر الدورة المالية: يتكون من مؤشر واحد يقيس فجوة الإئتمان، أي الفرق بين نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبين اتجاه هذه النسبة على المدى الطويل باستخدام هودريك-بريسكوت فلتر (The Hodrick–Prescott filter).

الجدول رقم (9-1): المتغيرات المستخدمة في منهجية إحتساب مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية (AFSI)

المؤشر الرئيسي	المتغيرات	المتغيرات الفرعية
مؤشر القطاع المصرفي	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال
	جودة الأصول	الديون غير العاملة إلى اجمالي الديون
		صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال
		نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة)
	السيولة	نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة
		نسبة اجمالي الديون إلى اجمالي ودائع العملاء
	الربحية	نسبة العائد على الأصول (ROA)
		نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)
		اجمالي المصروفات (من غير الفوائد) إلى اجمالي الدخل
		هامش الفائدة الى اجمالي الدخل
مؤشر الإقتصاد الكلي		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي
		نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي
		نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي
		معدل نمو الإيرادات الحكومية
		معدل التضخم
		نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي
مؤشر سوق رأس المال		المؤشر المركب لصندوق النقد العربي
		القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي
مؤشر الدورة المالية		فجوة الإئتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة على المدى الطويل)

ب. **طريقة إحتساب المتغيرات المستخدمة في المؤشر ودلالتها:** نستعرض فيما يلي طريقة احتساب مؤشرات ودلالتها:

1. **نسبة كفاية رأس المال:** وفقاً لمعيار بازل، فإن نسبة كفاية رأس المال تشمل جميع عناصر رأس المال (Tier1+Teir2) بعد استبعاد التعديلات الرقابية (الطروحات) إلى الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل في جميع الأوقات. ولعل أهم التعديلات ضمن معيار بازل III تتمثل في تعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس الأموال لدى البنوك من خلال احتفاظها برؤوس أموال بجودة ونوعية عالية، تمتاز بقدرة مرتفعة على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر. وحسب هذا المعيار، فإن تعريف رأس المال يرتكز على الجزء الذي يتصف بأعلى جودة والمسمى "حقوق حملة الأسهم العادية"، علماً

أنه بموجب مقررات بازل III، فإن رأس المال التنظيمي للبنوك يجب ألا يقل عن 10.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر.

في هذا الإطار، تعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم النسب التي تقيس سلامة ومتانة المراكز المالية للبنوك، حيث تعزز كفاية رأس المال قدرة البنوك على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة وبالتالي حماية أموال المودعين. وكلما زادت هذه النسبة ضمن حدود معينة كلما كان لها تأثير إيجابي على الإستقرار المالي.

2. **نسبة الديون غير العاملة إلى اجمالي الديون:** تعكس هذه النسبة جودة أصول القطاع المصرفي، فكلما انخفضت، كلما زاد مستوى الإستقرار المالي. تُعتبر هذه النسبة من أهم النسب التي تقيس جودة الأصول لدى البنوك، حيث إن مخاطر الإعسار المالي للبنوك تبدأ في أغلبها من نوعية الأصول.

3. **نسبة صافي الديون غير العاملة (بعد طرح المخصصات) إلى قاعدة رأس المال:** إن انخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض مخاطر الائتمان لدى القطاع المصرفي، وبالتالي مستوى استقرار مالي أعلى.

4. **نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة):** تشمل هذه النسبة جميع المخصصات أخذاً بالاعتبار المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9)، حيث إن حجم المخصصات يُعبر بشكل أكبر عن قدرة القطاع المصرفي على مواجهة مخاطر الائتمان. إن تطبيق معيار (IFRS9) وبناء مخصصات إضافية بشكل تحوطي منذ اليوم الأول لمنح الإئتمان، وبحيث يأخذ بالإعتبار البعد التنبؤي لتعثر الإئتمان، سيُعزز من قدرة البنوك على مواجهة مخاطر الإئتمان.

5. **نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الإلتزامات السائلة:** تقيس هذه النسبة قدرة القطاع المصرفي على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل من الأصول السائلة عالية الجودة أو قاعدة الأموال المستقرة (حسب التعريف المستخدم في الدولة). ويُمكن قياسها بإستخدام معيار تغطية السيولة (LCR).

6. **نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي ودائع العملاء:** تُعتبر نسبة القروض إلى الودائع أداة هامة للتنبؤ بإمكانية تعرض القطاع المصرفي لتحديات إضافة لقياس قدرته على تغطية القروض بتمويل مستقر، غالباً يتكون من ودائع الأفراد وودائع الشركات غير المالية. فعندما تتجاوز القروض قيمة الودائع، تواجه البنوك فجوة تمويل تؤدي إلى تقييد دخولها إلى الأسواق المالية. وكلما كانت فجوة التمويل كبيرة كلما زادت إحتمالية تعرض البنوك لمخاطر السيولة، لكن في المقابل، فإن هذه النسبة لا تراعِ هيكل الإستحقاق لكل من التسهيلات والودائع، حيث من المعروف أن آجال التسهيلات تكون عادةً أطول زمنياً من آجال الودائع.

7. **نسبة العائد على الأصول (ROA):** يشير معدل العائد على الموجودات بصورة أساسية إلى كفاءة عملية منح الإئتمان، وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول، وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، مما يعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي، وزيادة درجة الثقة في سلامته.

8. **نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE):** إن بقاء معدل العائد على حقوق الملكية ضمن مستويات موجبة جيدة يشير إلى الأداء الجيد للبنوك وفاعليتها في استخدام رأسمالها، الأمر الذي يعزز من قدرتها على مواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها مستقبلاً.

9. **نسبة اجمالي المصروفات (من غير الفوائد) إلى اجمالي الدخل:** تعتبر نسبة إجمالي المصروفات (من غير الفوائد) إلى إجمالي الدخل من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية (CIR) للبنوك، فارتفاع النسبة يدل على وجود ضعف لدى القطاع المصرفي في التحكم في مصاريفه.

10. **نسبة هامش الفائدة إلى اجمالي الدخل:** يقيس هذا المؤشر الكفاءة التشغيلية للبنوك، من خلال إعتمادها على تحقيق إيرادات من أعمالها الرئيسة المتمثلة في دورها كوسيط بين المدخرين والمستثمرين.

11. **معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي:** من المعروف أن إرتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعكس حالة الإقتصاد وقوته. كما أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة، نتيجة تراجع النشاط الإقتصادي، وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم.

12. **نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي:** إن وجود عجز جوهري في الحساب الجاري يبين فيما إذا كان هنالك خللاً في الإقتصاد الكلي، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الإستقرار المالي.

13. **نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي:** إن ارتفاع الدين الحكومي بشكل كبير قد يكون له أثر سلبي على الإستقرار المالي.

14. **معدل نمو الإيرادات الحكومية:** إن ارتفاع معدل نمو الإيرادات الحكومية (من غير المنح) وتنوعها له أثر إيجابي على الإستقرار المالي.

15. **معدل التضخم:** إن إستقرار الإقتصاد الكلي هو في المقام الأول إستقرار الأسعار على المدى المتوسط والطويل، أي أنه كلما زادت نسبة التضخم قلت القوة الشرائية للعملة، مما يحدث أثر سلبي على الإستقرار المالي.

16. **نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي:** كلما زادت الإحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي كلما تعزز إستقرار العملة المحلية، مما ينعكس ايجاباً على الإستقرار النقدي والمالي والإقتصادي.

17. **المؤشر المركب لصندوق النقد العربي:** يقوم الصندوق بإحتساب مؤشر خاص بكل سوق. وهذه المؤشرات مرجحة بالقيمة السوقية باستخدام مؤشر باش المتسلسل. وتحتسب الأسعار بالدولار الأمريكي في نهاية الفترة. ويتم قياس التغير في قيمة المكونات، معدلة لإستيعاب التغيرات في القيمة السوقية الناتجة عن إضافة أو حذف أسهم من المؤشر. يقيس المؤشر المركب أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة.

18. **القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي:** بحسب معايير المؤسسات المالية العالمية، فإن مؤشر القيمة السوقية للأسهم المدرجة بأسواق المال إلى الناتج المحلي الإجمالي، يعتبر من أهم المؤشرات التي يتم أخذها بعين الاعتبار عند إعداد تقارير التنافسية للدول على المستوى الدولي. في كثير من الأحيان يكون النمو في القيمة السوقية سببه عدة عوامل إيجابية، بما يشمل تحسن أسعار أسهم الشركات المتداولة في الأسواق، وإدراج شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال شركات مدرجة، وتدفق استثمارات أجنبية جديدة، وثقة المستثمرين.

تبرز أهمية البحث مستقبلاً في تضمين المؤشر القياسي لأسعار الأسهم والمؤشر القياسي لأسعار العقارات ضمن مؤشر الاستقرار المالي، فهي المعايير الأنسب لقياس فقاعات الأسهم والعقارات. تقوم بعض الدول بمقارنة المؤشرين من منظورين، الأول، يتمثل في مقارنة ارتفاع المؤشرين مع سنة الأساس، والثاني، يتم فيه مقارنة النمو السنوي للمؤشرين مع معدل نمو التضخم لمعرفة مدى الانسجام. ومن المعلوم أن هذين المؤشرين أساسيين لاحتساب الدورة المالية (Financial Cycle). علماً أنه لم يتم الأخذ بهما – بالرغم من أهميتهما- ضمن المنهجية، نظراً لعدم احتسابهما في العديد من الدول العربية.

19. **فجوة الإئتمان (الفرق بين نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين إتجاه النسبة طويل الأجل):** فيما يخص منهجية احتساب فجوة الائتمان فسيتم استخدام المنهجية التالية:

- إيجاد ناتج جمع الإئتمان الخاص لجميع الدول في بسط النسبة. وكذلك إيجاد ناتج جمع الناتج المحلي الاجمالي في مقام النسبة.
- تم إحتساب الاتجاه باستخدام (Hodrick–Prescott filter) والفجوة لهذه النسبة.

سيتم في السنوات القادمة، الأخذ بالإعتبار ما ورد في تقرير فريق عمل مركز التنمية العالمية (Making Basel III Work for Emerging Markets and Developing Countries) الذي انتقد إحتساب (CCyB) بناءً على الاتجاه طويل الأجل لنسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث أوصى التقرير أن يكون الاتجاه قصير الأجل وليس طويل الأجل (وعليه تم اعتماد اتجاه النسبة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة لاختبار وجود نمو مفرط للائتمان الخاص من عدمه). تُعتبر هذه النسبة من أهم المؤشرات والمقاييس التي تستخدم في مراقبة المخاطر النظامية التي قد تؤثر على النظام المالي ككل، إن زيادة الفجوة بين نمو الإئتمان ونمو الناتج المحلي الإجمالي، تدل على توجه جزء كبير من التسهيلات لتمويل أغراض إستهلاكية غير منتجة، قد تؤدي الى تباطؤ النمو الإقتصادي في حال كانت التسهيلات موجهة نحو شراء السلع المستوردة، بما ينعكس سلباً على الميزان التجاري والإستقرار المالي.

أوزان المؤشرات المستخدمة في المنهجية

تم إحتساب الأوزان من خلال إيجاد معدل الأوزان الترجيحية التي قامت المصارف المركزية بتزويد صندوق النقد العربي به من خلال أعضاء فريق الإستقرار المالي في الدول العربية، بعد إستبعاد أعلى وأدنى قيمة،

وذلك لتجنب إدخال القيم المتطرفة (Outliers)، والجدول رقم (9-2) يبين تفاصيل هذه الأوزان، علماً أنه تم إختيار الأوزان بناءً على آراء الخبراء (Expert Judgment):

الجدول رقم (9-2): المتغيرات المستخدمة في منهجية إحتساب مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية (AFSI)

المتغير الرئيس	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	الوزن الترجيحي w (بعد حذف القيمة الصغرى والعظمى)	وزن المؤشر الرئيس (w)	الصيغة المستخدمة
مؤشر القطاع المصرفي (BI)	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	13.0%	53.0%	$BI = \sum_{n=1}^{10}(d_n w_n)$
	جودة الأصول	الديون غير العاملة إلى اجمالي الديون	5.0%		
		صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال	5.0%		
		نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة)	5.0%		
	السيولة	نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة	6.0%		
		نسبة اجمالي الديون إلى اجمالي ودائع العملاء	6.0%		
	الربحية	نسبة العائد على الأصول (ROA)	3.0%		
		نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	3.0%		
		اجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى اجمالي الدخل	4.0%		
		هامش الفائدة الى اجمالي الدخل	3.0%		
مؤشر الاقتصاد الكلي (EI)		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	4.0%	24.0%	$EI = \sum_{n=1}^{6}(d_n w_n)$
		نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	4.0%		
		نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	4.0%		
		معدل نمو الإيرادات الحكومية	4.0%		
		معدل التضخم	4.0%		
		نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي	4.0%		
مؤشر سوق رأس المال (CI)		المؤشر المركب لصندوق النقد العربي	7.5%	15.0%	$CI = \sum_{n=1}^{2}(d_n w_n)$
		القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي	7.5%		
مؤشر الدورة المالية (FI)		فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل)	8.0%	8%	$FI = d_n w_n$
المجموع			100.0%	100.0%	*d تمثل قيمة المتغير بعد التطبيع حسب ما يتم توضيحه لاحقاً

علاقة المتغيرات المستخدمة في المنهجية بمؤشر الإستقرار المالي

يُبين الجدول (9-3) أثر المتغيرات المستخدمة في المنهجية على مؤشر (AFSI)، **علماً أن المتغيرات التي لها علاقة عكسية سيتم إعطائها إشارة سالبة قبل تطبيع البيانات:**

الجدول رقم (9-3): علاقة المتغيرات المستخدمة بمؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية (AFSI)

المتغير الرئيسي	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	العلاقة بين المتغير ومؤشر AFSI
مؤشر القطاع المصرفي BI	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	طردية
	جودة الأصول	الديون غير العاملة إلى اجمالي الديون	عكسية
		صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات إلى قاعدة رأس المال	عكسية
		نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة)	طردية
	السيولة	نسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة	طردية
		نسبة اجمالي الديون إلى اجمالي ودائع العملاء	عكسية
	الربحية	نسبة العائد على الأصول (ROA)	طردية
		نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	طردية
		إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى اجمالي الدخل	عكسية
		هامش الفائدة الى إجمالي الدخل	طردية
مؤشر الاقتصاد الكلي EI		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	طردية
		نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي	عكسية
		نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي	عكسية
		معدل نمو الإيرادات الحكومية	طردية
		معدل التضخم	عكسية
		نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي	طردية
مؤشر سوق رأس المال CI		المؤشر المركب لصندوق النقد العربي	طردية
		القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي	طردية
مؤشر الدورة المالية FI		فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل)	عكسية

منهجية احتساب مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية (AFSI)

وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، سيتم إحتساب المؤشر سنوياً حسب المنهجية التالية:

1- تحويل البيانات الأساسية إلى قيم معيارية وفقاً للطريقة التجريبية (Empirical Normalization) التالية:

$$d_{jt} = \frac{x_{jt} - x_{j_{min}}}{x_{j_{Max}} - x_{j_{min}}}$$

حيث:

d_{jt}= القيمة المعيارية للمتغير (j) في الفترة (t).

x_{jt} : يمثل قيمة المتغير (j) في الفترة (t).

Min= أقل قيمة للمتغير خلال فترة الاحتساب.

Max = أكبر قيمة للمتغير خلال فترة الاحتساب.

2- ترجيح المؤشرات الفرعية sub-index وفق الصيغة التالية:

$$I_t = \sum_{j=1}^{n} \omega_j d_{jt}$$

حيث أن:

I_t: يمثل قيمة المؤشر الفرعي.

n : يمثل عدد المتغيرات.

: يمثل الوزن الممنوح للمتغير. ω_j

3- حساب المؤشر التجميعي للإستقرار المالي وفق الصيغة التالية:

$$AFSI_t = \sum_{j=1}^{n} \omega_{jBI} d_{jt} + \sum_{j=1}^{n} \omega_{jEI} d_{jt} + \sum_{j=1}^{n} \omega_{jCI} d_{jt} + \omega_{jFI} d_{jt}$$

$$= BI + EI + CI + FI$$

AFSI مؤشر الإستقرار المالي العربي.

ω_i : الأوزان الترجيحية.

BI : مؤشر القطاع المصرفي.

EI : مؤشر الإقتصاد الكلي.

CI: مؤشر سوق رأس المال.

FI : مؤشر الدورة المالية.

t: العام الذي يتم فيه الإحتساب.

كلما إقتربت قيمة المؤشر (AFSI) من (1) كلما زاد مستوى الإستقرار المالي (إنخفاض المخاطر).

تحليل نتائج إحتساب مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية

أطلق صندوق النقد العربي في عام 2020، بالتعاون مع فريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية، مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية (The Arab Financial Stability Index AFSI) . كما أشرنا سابقاً، يأتي إطلاق هذا المؤشر السنوي، في ضوء أهمية وجود مؤشر كمي يقيس مستوى الاستقرار المالي بموضوعية ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر، حيث ينبّه متخذي القرار وواضعي السياسات بإحتمال تعرض النظام المالي لأزمة مالية قبل وقوعها، لإتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية وإستباقية. كما يسمح المؤشر بأن تكون عملية تقييم سلامة النظام المالي بشكل مبني على مقاييس كمية وموضوعية، ويساعد على ترسيخ مبدأ الشفافية والإفصاح، وإتاحة مختلف المعلومات للسوق والمتعاملين مع النظام المالي، مع توجيه الإنتباه للمخاطر النظامية التي قد يتعرض لها النظام المالي ككل، إضافةً إلى مراقبة تطور بعض المتغيرات المهمة ومقارنتها عبر الزمن (من خلال رسم خارطة المخاطر). حيث يعد مؤشر الإستقرار المالي أداة تكميلية لأنظمة الإنذار المبكر وإختبارات الأوضاع الضاغطة، من خلال ما يعكسه ويحدده من درجة المخاطر أو التقلبات في النظام المالي.

في هذا الإطار، تحسنت قيمة مؤشر الاستقرار المالي في نهاية عام 2021 لتبلغ 0.526 نقطة مقابل 0.487 نقطة في نهاية عام 2020، وقد جاء إرتفاع المؤشر في نهاية عام 2021 مدفوعاً بتحسن المؤشرات المالية والإقتصادية نتيجة للجهود التي بذلتها الدول العربية للحد من تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد، الأمر الذي إنعكس بشكل إيجابي على الإستقرار المالي، خصوصاً بعد إنخفاض قيمة المؤشر في نهاية عام 2020 كنتيجة طبيعية لتداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد وأثرها على إقتصادات الدول العربية. تجدر الإشارة إلى أن قيمة المؤشر بلغت في نهاية عام 2019 حوالي 0.564 نقطة، علماً أن قيمة المؤشر بلغت 0.547 نقطة، و0.527 نقطة، و0.406 نقطة، و0.321 نقطة في نهاية الأعوام 2018 و2017 و2016 و2015 على التوالي. بالرغم من تداعيات جائحة كورونا غير المسبوقة وإنعكاساتها السلبية على إقتصادات الدول العربية، إضافةً إلى الظروف والتحديات التي تواجهها بعض الدول العربية، إلا أن المؤشر إستطاع أن يتعافى بمقدار مقبول في عام 2021 مقارنةً مع عام 2020، إذ بلغ مقدار الإرتفاع 0.039 نقطة، علماً أن قيمة المؤشر في عام 2021 حققت مستوى أعلى من متوسط قيمة المؤشر للفترة ما قبل جائحة كورونا (2015-2019) الذي بلغ حوالي 0.473 نقطة.

شكل (9-1): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2021)

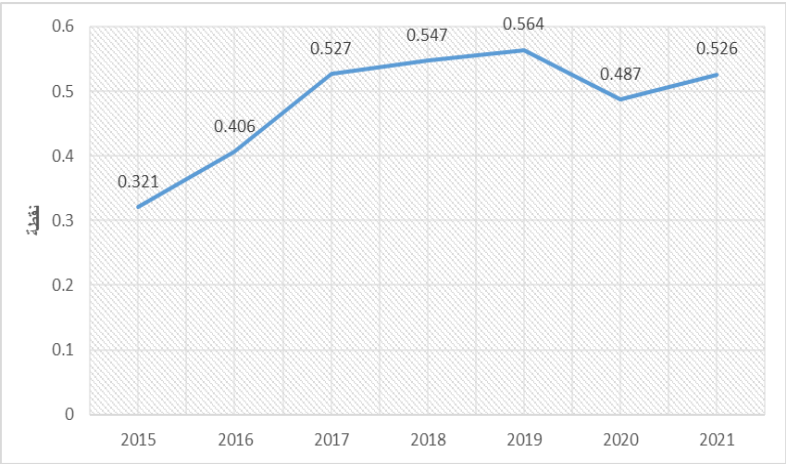

المصدر: صندوق النقد العربي

شكل (9-2): خارطة الإستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2021)

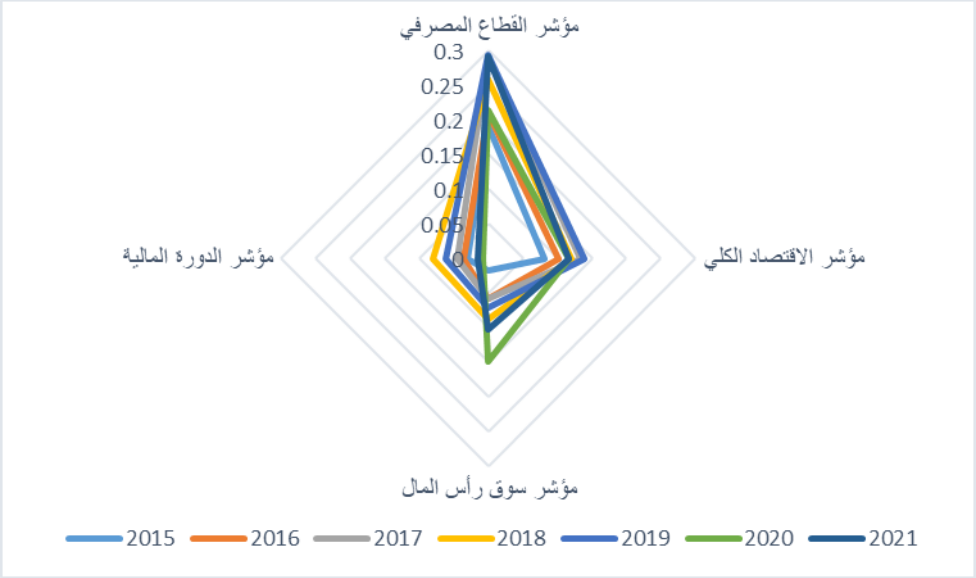

المصدر: صندوق النقد العربي

أما على صعيد تحليل المؤشرات الفرعية، فقد إرتفعت جميع المؤشرات الفرعية في عام 2021 باستثناء مؤشر سوق رأس المال، علماً أن مؤشر سوق رأس المال كان قد إرتفع في العام السابق (أي في عام 2020) ليصل لأعلى قيمة له في الفترة (2015-2020)، إذ بلغ 0.150 نقطة في نهاية عام 2020 مقابل 0.071 نقطة في نهاية عام 2019، أما في عام 2021، قد تراجعت قيمة المؤشر لتصل إلى 0.102 نقطة بالرغم من التحسن الواضح في المؤشر المركب لصندوق النقد العربي، وذلك بسبب تراجع مؤشر القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي كأمر طبيعي ومتوقع بفعل تعافي الإقتصاد (مقام النسبة في المؤشر)، فيما يخص تحقيق مؤشر سوق رأس المال في عام 2020 أعلى قيمة له خلال الفترة (2015-2021)، فيعود السبب في ذلك إلى تحسن المؤشر المركب لصندوق النقد العربي ومؤشر القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة رؤوس أموال الشركات المدرجة في أسواق رأس المال، وتدفق إستثمارات أجنبية جديدة، وتعزيز ثقة المستثمرين. حيث عكس المؤشر المركب لصندوق النقد العربي الذي يقيس أداء البورصات العربية مجتمعة، الأداء الإيجابي للأسواق المالية العربية، وقد جاء أداء هذه الأسواق متماشياً بشكل عام مع أداء غالبية الأسواق المالية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية. أما بخصوص نسبة القيمة السوقية لأسهم الأسواق المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي لدى البورصات العربية بشكل إجمالي، فقد إرتفعت بفعل تحسن القيمة السوقية لدى عدد من البورصات العربية أهمها سوق أبو ظبي للأوراق المالية والسوق المالية السعودية من جهة، ومن جهة أخرى تراجع الناتج المحلي الإجمالي لدى معظم الدول العربية بسبب تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد.

فيما يخص مؤشر القطاع المصرفي (المكون الأكبر لمؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية)، فقد سجل إرتفاعاً ملحوظاً في عام 2021، حيث بلغ 0.293 نقطة مقابل 0.214 نقطة في نهاية عام 2020، وذلك بفعل تحسن مؤشرات السلامة المالية، وخصوصاً مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة والربحية والكفاءة التشغيلية، بالتالي تجاوز ما حدث من إرتفاع في معدل التسهيلات المتعثرة في عام 2020، ذلك نتيجةً لتأثر التدفقات النقدية لقطاعي الأفراد والشركات بسبب أزمة فيروس كورونا المستجد. في المقابل، يأتي تحسن مؤشرات كفاية رأس المال

والسيولة لتعكس مرونة ومتانة وقدرة القطاع المصرفي على إستيعاب الصدمات، حيث من المعلوم أن أدوات رأس المال والسيولة أداتين هامتين تعززان من قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية والإقتصادية والمخاطر المرتفعة والتي من الممكن أن تتعرض لها. يذكر في هذا الصدد، أن من أهم التعديلات ضمن معيار بازل III تتمثل بتعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس الأموال لدى البنوك من خلال إحتفاظ البنوك برؤوس أموال بجودة ونوعية عالية تمتاز بقدرة مرتفعة على مواجهة المخاطر وإستيعاب الخسائر، إضافةً إلى وضع متطلبات كمية للسيولة تعزز من قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها على الأجلين القصير والطويل باستخدام أصول سائلة عالية الجودة.

فيما يخص كفاية رأس المال، فقد إتبعت المصارف المركزية نهجاً تحفظياً بخصوص متطلبات بازل III المتعلقة بكفاية رأس المال، وذلك من خلال إصدار تعليمات ومتطلبات رقابية تتضمن إلزام البنوك التجارية بالإحتفاظ بنسب أعلى من تلك المقررة في متطلبات بازل III، إضافةً إلى وضع قيود على توزيع الأرباح في القطاع المصرفي في نهاية عام 2020 عزز من قاعدة رأسمال البنوك ودعم متانتها وقدرتها على مواجهة المخاطر.

من جهة أخرى، يُعزى السبب في تحسن مؤشرات السيولة لدى القطاع المصرفي في الدول العربية إلى عدة جوانب، منها: قيام المصارف المركزية بضخ سيولة إضافية في القطاع المصرفي من خلال تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، وتطبيق أو تعزيز تطبيق معياري نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، وقيام بعض المصارف المركزية بتخفيض أو تحرير بعض هوامش رأس المال، وعدم رغبة البنوك بالمخاطرة، وغيرها. بشكل عام، بالرغم من المخاطر والتحديات التي فرضتها أزمة فيروس كورونا المستجد والتحديات والمخاطر المحيطة بالمنطقة العربية، بيّنت نتائج تحليل تحسن مؤشر القطاع المصرفي وجود توجه عام في الدول العربية نحو تبني سياسات إحترازية متحفظة أسهمت في تعزيز الإستقرار المالي. كما عكست نتائج المؤشر متانة ومرونة القطاع المصرفي في الدول العربية وقدرته على إستيعاب الصدمات المالية والإقتصادية.

في السياق نفسه، ساهم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 من تخفيف تأثر القطاع المصرفي بمخاطر الإئتمان، حيث بناءً على تطبيق هذا المعيار، فإن البنوك تقوم ببناء المخصصات بشكل يأخذ في الإعتبار الجانب التنبؤي لتعثر عملاء البنوك. بالتالي، إن تطبيق المعيار المذكور أدى إلى تعزيز متانة وملاءة البنوك والتحوط للصدمات المحتملة، فالمخصصات الإضافية التي قد تنتج عن تطبيق المعيار (خاصة في بداية التطبيق) تزيد من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر وتمثل حماية إضافية لرأس المال، حيث يعزز هذا المعيار من تحوط البنوك للمخاطر من خلال بناء مخصصات تأخذ بالإعتبار البعد التنبؤي للخسائر (بما يشمل البعد الإقتصادي) من اليوم الأول لمنح الإئتمان، وهذا بدوره يمثل هامش تحوط إضافي يقلل العبء على رأس المال ويعزز من ملاءة البنوك. من جانب آخر، تحسنت مؤشرات الربحية والكفاءة التشغيلية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، الأمر الذي يُشير إلى فعالية إدارة المخاطر وكفاءة توظيف موجودات البنوك وتمتعها بقدرة تشغيلية على توليد الأرباح إعتماداً على أعمالها الرئيسة المتمثلة بالتوسيط المالي.

شكل (9-3): خارطة الإستقرار المصرفي في الدول العربية للفترة (2015-2021)

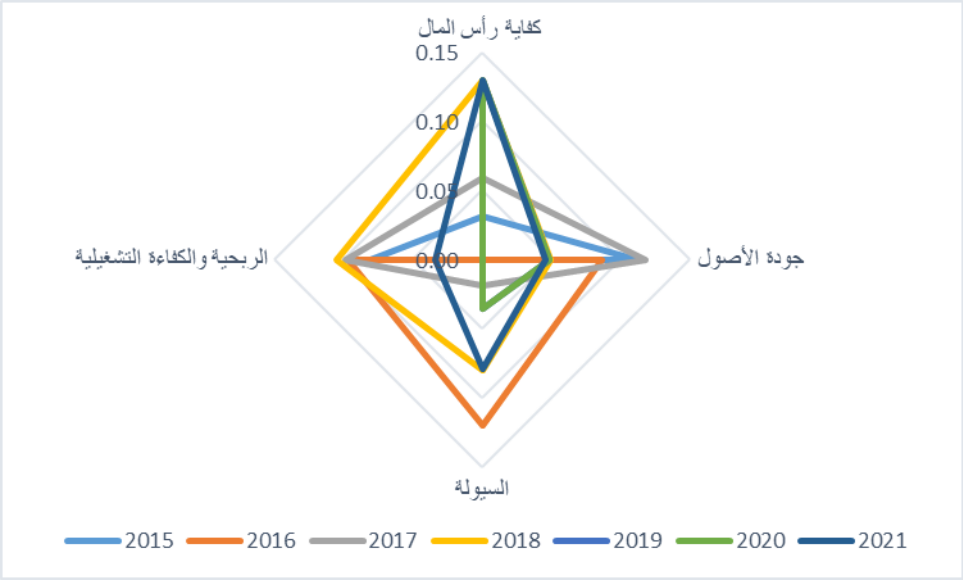

المصدر: صندوق النقد العربي

من جانب آخر، أظهرت نتائج تحليل المؤشر تحسن طفيف في مؤشر الإقتصاد الكلي في الدول العربية، حيث إرتفعت قيمة هذا المؤشر الفرعي لتبلغ 0.116 نقطة في نهاية عام 2021، مقابل 0.115 نقطة في نهاية عام 2020. وبالرغم من تحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن ارتفاع معدل التضخم ونسبة عجز الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي حدّ من ارتفاع مؤشر الإقتصاد الكلي. تجدر الإشارة إلى أن إنخفاض مؤشر الاقتصاد الكلي في عام 2020 كان بسبب الإنعكاسات السلبية الكبيرة لجائحة فيروس كورونا المستجد على الأنشطة الإقتصادية، وكذلك بسبب إرتفاع الكلف والأعباء على مالية الحكومة لمواجهة تداعيات الأزمة والحفاظ على الإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي، ودعم القطاعات الإقتصادية المتضررة جراء الأزمة.

من جانب آخر، أظهرت نتائج تحليل فجوة الإئتمان للقطاع المصرفي العربي وجود تحسن بقيمة المؤشر، الأمر الذي يُشير إلى تحسن مساهمة الإئتمان المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي، وخصوصاً القطاعات الإنتاجية. تجدر الإشارة إلى أن فجوة الإئتمان تقيس مدى الإنسجام بين نمو الإئتمان الموجه للقطاع الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يُنظر لهذا المؤشر عند تفعيل هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية كأداة إحترازية كلية، بسبب توجيه التسهيلات الإئتمانية إلى القطاعات الإقتصادية الإستهلاكية بشكل أكبر من الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس إيجابياً على النمو الإقتصادي وتعزيز الشمول المالي.

شكل (9-4): مساهمة المؤشرات الفرعية في مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2021)

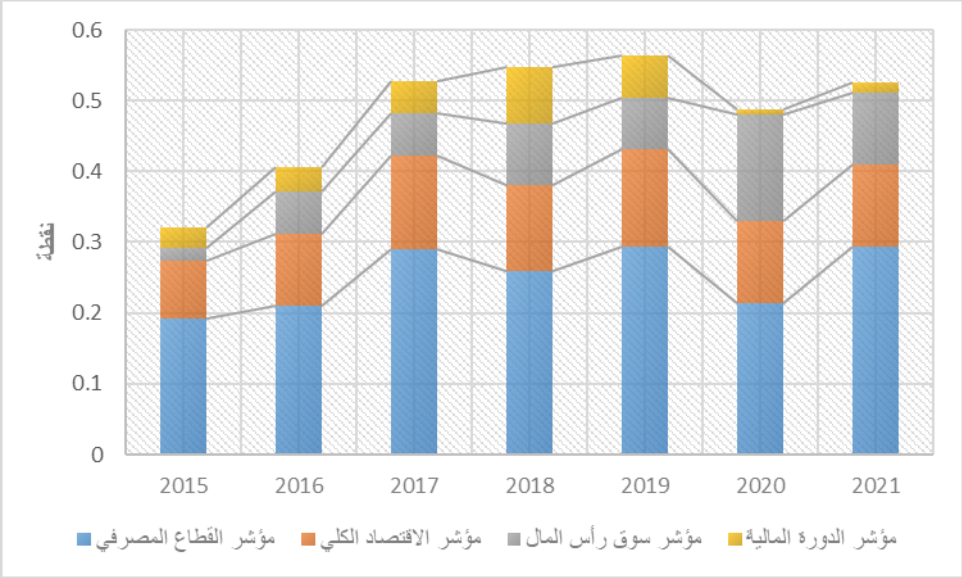

المصدر: صندوق النقد العربي

جدول (9-4): نتائج قيم المؤشرات الفرعية لمؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية للفترة (2015-2021)

السنوات / المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المؤشر التجميعي للإستقرار المالي العربي	0.321	0.406	0.527	0.548	0.564	0.487	0.526
مؤشر القطاع المصرفي	0.192	0.211	0.290	0.260	0.294	0.214	0.293
مؤشر الإقتصاد الكلي	0.081	0.101	0.133	0.120	0.138	0.116	0.116
مؤشر سوق رأس المال	0.018	0.059	0.059	0.087	0.071	0.150	0.102
مؤشر الدورة المالية	0.030	0.035	0.045	0.080	0.061	0.007	0.015

- المصدر: صندوق النقد العربي.

تجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد العربي وفريق عمل الإستقرار المالي في الدول العربية سيواصلان تقييم ومراجعة منهجية مؤشر الإستقرار المالي العربي أخذاً بالإعتبار المستجدات والتطورات التي قد تطرأ في هذا الخصوص.

ثانياً: تجارب الدول العربية في مؤشرات الإستقرار المالي

منهجيات إحتساب مؤشر الإستقرار المالي لدى الدول العربية على الإستقرار المالي

في الدول العربية، هنالك إهتمام متزايد من قبل المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بموضوع تطوير وإعداد مؤشر للإستقرار المالي، إدراكاً منها بأهمية تقييم المخاطر النظامية أولاً بأول وبالتالي تقييم حالة النظام المالي بشكل عام، حيث قامت العديد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية بتطوير وإعداد مؤشر للإستقرار المالي، وهي البنك المركزي الأردني، ومصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، ومصرف البحرين

المركزي، والبنك المركزي التونسي، والبنك المركزي السعودي، والبنك المركزي العراقي، وسلطة النقد الفلسطينية، والبنك المركزي المصري، وبنك المغرب.

سنستعرض فيما يلي تجارب المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في إحتساب مؤشر الإستقرار المالي[24].

في **المملكة الأردنية الهاشمية**، تم دراسة العديد من تجارب الدول في بناء مؤشر الإستقرار المالي الخاص بها، حيث تعددت المنهجيات التي تم استخدامها من حيث المتغيرات المختارة والطرق الإحصائية والأوزان الترجيحية وغيرها، واستناداً لهذه التجارب فقد تم الأخذ بالاعتبار أفضل الممارسات الدولية بهذا الخصوص وبما يتناسب مع خصوصية النظام المالي والإقتصادي في الأردن لبناء مؤشر الإستقرار المالي في المملكة الأردنية الهاشمية كمؤشر تجميعي مكون من ثلاث مؤشرات فرعية يمثل كل مؤشر عنصر رئيسي من عناصر النظام المالي الأردني وهي: مؤشر القطاع المصرفي وقد تم تمثيله بعشرة متغيرات، مؤشر الإقتصاد الكلي والذي تم تمثيله بسبعة متغيرات ومؤشر سوق رأس المال تم تمثيله بمتغيرين، حيث يتكون هذا المؤشر من 18 متغير فرعي تم إحتسابها وتحليلها بصورة تاريخية من سنة 2007، وهنا لا بد من التنويه عن هذا المؤشر أن عملية إختيار متغيرات مؤشر الإقتصاد الكلي ومؤشر سوق رأس المال وتحليل التطورات فيهما تمت ضمن إطار علاقتهما بالإستقرار المالي.

1. مؤشر القطاع المصرفي

يتكون مؤشر القطاع المصرفي من عشر مؤشرات فرعية تمثل مؤشرات المتانة المالية الرئيسية للبنوك (Financial Soundness Indicators) التي تعبر عن الجوانب الرئيسية في أداء البنوك المتمثلة بكفاية رأس المال، جودة الأصول، السيولة والربحية، وعلى النحو التالي:

كفاية رأس المال

تعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم النسب التي تقيس سلامة ومتانة المراكز المالية للبنوك، حيث تعزز كفاية رأس المال قدرة البنوك على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة وبالتالي حماية أموال المودعين، وبالتالي فإنه كلما زادت هذه النسبة ضمن حدود معينة كان لها تأثير إيجابي على الإستقرار المالي. تم إضافة نسبة الرافعة المالية (Leverage Ratio) لبيانات مؤشر الإستقرار المصرفي وتحديداً ضمن كفاية رأس المال بجانب نسبة كفاية رأس المال.

جودة الأصول

تم إستخدام نسبتين للتعبير عن جودة الأصول لدى البنوك وهما نسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون، ونسبة صافي الديون غير العاملة بعد طرح مخصصات الديون المتعثرة إلى رأس المال، حيث تؤثر هاتان النسبتان عكسياً على الإستقرار المالي فكلما قلتا زادت جودة أصول القطاع المصرفي.

[24] مصدر بيانات هذا الفصل: صندوق النقد العربي، استبيان تقرير الاستقرار المالي 2019.

السيولة

بينت الأزمة المالية العالمية الأخيرة أن هناك ضعف واضح في إدارة مخاطر السيولة لدى بعض البنوك في العالم مما يتطلب مراقبة مستوى السيولة لدى البنوك من خلال تطبيق بعض النسب المعيارية. وللتعبير عن مستوى سيولة البنوك في الأردن فقد تم إستخدام كل من نسبة السيولة القانونية ونسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات حيث أنه كلما زادت نسب السيولة ضمن حدود معينة دل ذلك على تحسن حالة الاستقرار المالي في المملكة.

الربحية

يمكن الدلالة عليها من خلال معدل العائد على رأس المال ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل كما تم استخدام نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (CIR) والتي تعتبر من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية للبنوك حيث أنه كلما انخفضت هذه النسبة عن 55 في المائة دل ذلك على كفاءة تشغيلية أعلى.

2.مؤشر الإقتصاد الكلي

يتكون مؤشر الإقتصاد الكلي من سبع مؤشرات فرعية تمثل أهم النسب التي تقيس استقرار الإقتصاد الوطني والذي ينعكس على الإستقرار المالي بشكل عام كما يلي:

نمو الناتج المحلي الإجمالي

تم استخدام نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي (معدل النمو الإقتصادي) كأحد المتغيرات الإقتصادية الرئيسية التي تؤثر على الديون غير العاملة، حيث تشير الأبحاث الاقتصادية إلى أن إنخفاض معدل النمو الإقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة نتيجة تراجع النشاط الإقتصادي وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم.

فجوة نسبة الإئتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي

تم احتسابها بالفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين المعدل طويل الأجل لهذه النسبة، وهي من أهم المؤشرات والمقاييس التي تستخدم في مراقبة المخاطر النظامية التي قد تؤثر على النظام المالي ككل إذ أنه كلما زادت الفجوة بين نمو الائتمان ونمو الناتج المحلي الإجمالي دل ذلك على توجه جزء كبير من التسهيلات لتمويل أغراض استهلاكية مما قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الأصول خاصةً العقارات والأسهم وبالتالي احتمالية تشكل فقاعات سعرية تؤثر سلباً على الاستقرار المالي.

عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

إن وجود عجز جوهري في الحساب الجاري يبين فيما إذا هنالك خللاً في الاقتصاد الكلي الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي.

نسبة عبء الدين الشهري (DBR)

ارتفاع هذه النسبة له آثار سلبية على قدرة الأفراد على الإنفاق والإدخار والوفاء بالتزاماتهم تجاه البنوك.

التذبذب في الرقم القياسي لأسعار العقارات

كلما إرتفعت نسبة نمو الرقم القياسي لأسعار العقارات بشكل كبير ومستمر دل ذلك على إحتمالية نشوء فقاعة سعرية في السوق العقاري، الأمر الذي يعتبر مصدر للمخاطر النظامية التي تهدد الإستقرار المالي.

معدل التضخم

إن إستقرار الإقتصاد الكلي هو في المقام الأول استقرار الأسعار على المدى المتوسط والطويل، أي أنه كلما زادت نسبة التضخم قلت القوة الشرائية للعملة مما يحدث أثر سلبي على الإستقرار المالي.

الإحتياطيات الاجنبية لدى البنك المركزي

حيث أنه كلما زادت الإحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي دَل ذلك على إستقرار أكثر للدينار الأردني والذي ينعكس ايجاباً على الإستقرار النقدي والمالي والإقتصادي في المملكة.

3.مؤشر سوق رأس المال

القيمة السوقية للأسهم الى العائد على الأسهم المدرجة في بورصة عَمان (Price -to- Earnings Ratio (P/E

يقوم هذا المتغير بمقارنة سعر السهم نسبةً إلى العائد الذي يمكن الحصول عليه من إمتلاك هذا السهم، حيث كلما زادت قيمة السهم نسبةً إلى العائد المتحقق منه، دل ذلك على تسعير السهم بأعلى من قيمته مما قد يؤدي إلى تشكل فقاعة سعرية في سوق الأسهم في حال استمرار إرتفاع هذه النسبة بشكل كبير.

القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي

إن نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي تقيس حجم السوق المالي نسبةً للإقتصاد، مما يساعد في تحديد أثر التطورات في السوق المالي على الإستقرار المالي والاقتصادي.

أما فيما يخص منهجية إحتساب مؤشر الإستقرار المالي في الأردن فهي كما يلي:

1. تطبيع البيانات (Normalization):

تم إستخدام منهجية التطبيع التجريبي أو ما يسمى بمنهجية إعادة القياس (Re-Scaling) للمؤشرات الفرعية عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر، ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة (1).

$$di = \frac{Ai-min}{Max-min} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث تمثل كل من min و Max القيمة الصغرى والقيمة العظمى للمؤشر الفرعي di.

2. حساب المؤشرات الفرعية:

تم إعطاء الأوزان حسب أهمية المؤشر الفرعي ومدى تأثيره على الإستقرار المالي في المملكة، وعليه فقد تم إعطاء الأوزان التالية لمؤشرات القطاع المصرفي جدول (9-5).

جدول (9-5): الأوزان الترجيحية للمتغيرات المستخدمة في مؤشر الإستقرار المالي في الأردن

المتغير	الوزن الترجيحي
كفاية رأس المال	28.3%
جودة الأصول	28.3%
السيولة	28.3%
الربحية	15%
المجموع	100%

تم احتساب المؤشرات الفرعية لكل من القطاع المصرفي والاقتصاد الكلي وسوق رأس المال وفق المعادلات التالية:

مؤشر القطاع المصرفي (المعدل المرجح للمؤشرات الفرعية التي تدخل في احتسابه):

$$Bsi = \frac{\sum_1^9 W_b d_b}{9} \ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

مؤشر الإقتصاد الكلي:

$$Esi = \frac{\sum_1^7 d_E}{7} \ldots\ldots\ldots\ldots(3)$$

مؤشر سوق رأس المال:

$$Msi = \frac{\sum_1^2 d_M}{2} \ldots\ldots\ldots\ldots(4)$$

حساب مؤشر الإستقرار المالي التجميعي:

تم حساب المؤشر التجميعي للإستقرار المالي الأردني (JFSI) بالمعدل المرجح للمؤشرات الفرعية الثلاث وفق المعادلة التالية:

$$JFSI=((9/18)*Bsi)+((7/18)*Esi)+((2/18)*Msi))\ldots\ldots\ldots(5)$$

علماً بأن قيمة المؤشر تتراوح بين صفر إلى واحد.

فيما يخص قيمة مؤشر الإستقرار المالي في الأردن، فقد بدأت قيمة مؤشر الإستقرار المالي في الأردن بقيمة 0.64 نقطة في نهاية عام 2007 ما قبل الأزمة المالية ثم إنخفض بسبب الأزمة المالية العالمية ليسجل 0.50 نقطة في نهاية عام 2008، ثم إرتفع المؤشر ليصل 0.64 نقطة في نهاية 2009 ليعاود الإنخفاض خلال الفترة (2010-2012)، حيث سجل أدنى قيمة له في نهاية 2012 وهي 0.36 نقطة، وذلك بسبب الظروف الإقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة خاصةً في عام 2012، ثم بدأ بعدها بالتعافي ليسجل في نهاية العام 2016 ما قيمته 0.49 نقطة ثم تراجع بشكل بسيط في عام 2017 إلى 0.46 نقطة ليستقر عند نفس النتيجة للعام 2018. أما في عام 2019، فقد إرتفعت قيمة المؤشر لتصل إلى 0.55 نقطة، كنتيجة طبيعية لتداعيات جائحة كورونا وأثرها على الاقتصاد والقطاع المالي، فقد تراجع المؤشر بشكل مقبول في عام 2020 ليصل 0.44 نقطة. وهنا نستطيع القول من خلال

النظر إلى قيمة المؤشر التجميعي للإستقرار المالي، بأن درجة إستقرار النظام المالي في الأردن تعتبر جيدة، أخذاً بالاعتبار التطورات الإقتصادية في المنطقة والمملكة وأثرها على الإستقرار المالي، مما يؤكد أن الأردن يتمتع بقطاع مصرفي سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة (شكل 9-5).

شكل (9-5): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في الأردن خلال الفترة (2015-2020)

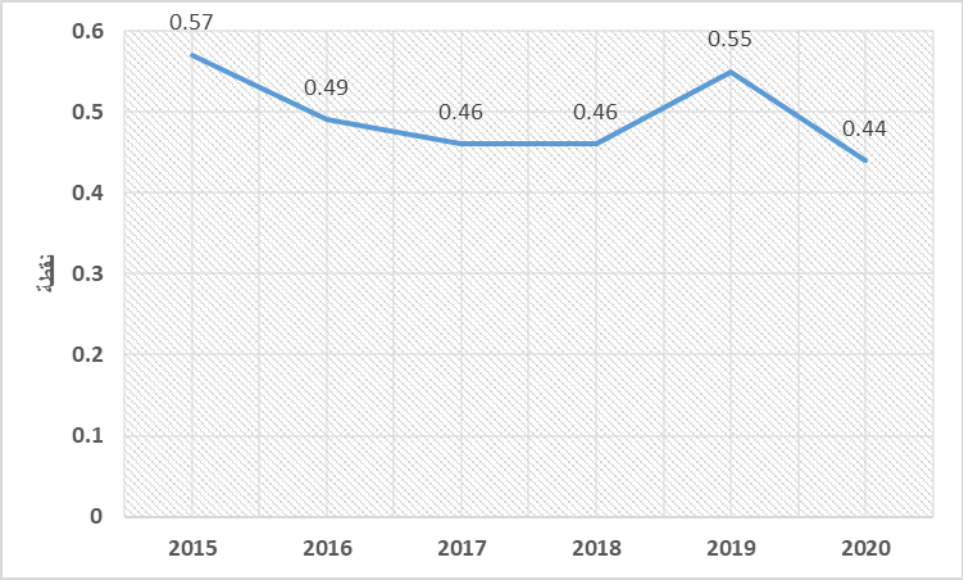

المصدر: البنك المركزي الأردني

في **دولة الإمارات العربية المتحدة**، يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي باحتساب مؤشر الإستقرار المالي بشكل سنوي اعتماداً على 18 متغير، منها 10 مؤشرات تخص القطاع المصرفي، و5 مؤشرات تخص الإقتصاد الكلي، و3 مؤشرات تخص سوق رأس المال (جدول 9-6).

جدول (9-6): مكونات مؤشر الإستقرار المالي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

مؤشرات القطاع المصرفي	الوزن النسبي	مؤشرات الإقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات سوق رأس المال	الوزن النسبي
- نسبة كفاية رأس المال. - نسبة المخصصات الى الأصول. - نسبة القروض المتعثرة. - نسبة الإقراض البنكي للخارج الى إجمالي القروض. - نسبة الأصول السائلة الى أجمالي الأصول. - نسبة اجمالي الديون/ اجمالي ودائع العملاء. - نسبة العائد على الأصول. - نسبة اجمالي المصروفات من غير الفوائد/ اجمالي الدخل. - نسبة إحتمالية تعثر القطاع المصرفي. - - نسبة تقلب أسعار أسهم البنوك المدرجة.	%55.6	- فجوه أسعار الأصول العقارية لدبي. - فجوه أسعار الأصول العقارية لأبو ظبي. - نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة نمو أسعار النفط. - أسعار الأسعار الآجلة لصرف الدرهم الاماراتي على الدولار الأمريكي (للسنة).	%27.8	- نسبة السعر الى الإيرادات لمؤشر MXAE. - نسبة تقلب الأسعار لمؤشر MXAE. - نسبة مبادلة مخاطر الائتمان لكل من سندات حكومة أبو ظبي ودبي.	%16.6

فيما يخص منهجية إحتساب مؤشر الإستقرار المالي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، فيتم معالجة (تسوية) المؤشرات عن طريق التسوية الإحصائية بطرحها من متوسطها، ومن ثم قسمتها على إنحرافها المعياري ومن ثم جمعها كل حسب تأثيره (سلبي أم إيجابي). تحسن المؤشر العام للإستقرار المالي في دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل ملحوظ في عام 2021، إذ قفز ليصل إلى 0.71 نقطة، وتُعتبر هذه القيمة الأفضل خلال الفترة (2017-2021)، حيث بلغت قيمة المؤشر العام للإستقرار المالي في عام 2020 -0.26 نقطة مقابل 0.32 في عام 2019 (شكل 9-6). ويُشير تحسن المؤشر في عام 2021 إلى تحسن وإستقرار البيئة المالية والإقتصادية الكلية بعد تجاوز تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد.

شكل (9-6): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة (2016-2021)

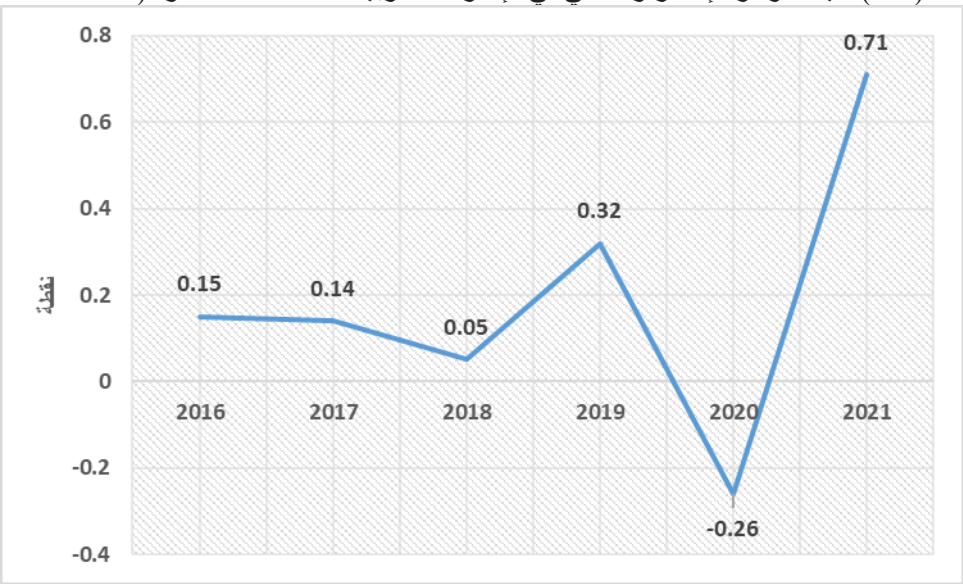

المصدر: مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي

في **مملكة البحرين**، يقوم مصرف البحرين المركزي باحتساب مؤشر الإستقرار المالي ونشره سنوياً، ويعتمد المؤشر على متغيرات تخص القطاع المصرفي، والإقتصاد الكلي، وسوق رأس المال، والجدول (9-7) يبين المؤشرات الفرعية المستخدمة في مؤشر الإستقرار المالي في البحرين، حيث يتكون المؤشر من مجموعة من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر الإستقرار المصرفي (تم تمثيله بعشرة متغيرات)، ومؤشر الإستقرار الاقتصادي (تم تمثيله بستة متغيرات)، ومؤشر سوق رأس المال (تم تمثيله بمتغيرين)، أي أن المؤشر الرئيسي يتكون من 18 متغير فرعي، تم إحتسابها وتحليلها بصورة تاريخية خلال الفترة من 2008 إلى 2021.

يهدف مؤشر الإستقرار المصرفي إلى تقييم المخاطر على إستقرار القطاع المصرفي، من خلال التركيز على مجموعة من مؤشرات السلامة المالية الرئيسية لمصارف التجزئة في البحرين. يتكون المؤشر الإقتصادي أيضاً من مجموعة من المتغيرات التي قد يكون لها تأثير على الإستقرار المالي، ويستخدم مؤشر سوق رأس المال متغيرات يمكن أن تلعب دوراً حاسماً في ضمان الإستقرار المالي في البحرين.

أما فيما يخص منهجية إحتساب المؤشر، فقد تم استخدام التطبيع التجريبي (Empirical normalization)، من خلال تحويل المتغيرات ووزن كل مؤشر فرعي، حيث تم إحتساب مؤشر الإستقرار المالي بالمعدل المرجح

للمؤشرات الفرعية الثلاث: وزن مؤشر الإستقرار المصرفي 50 في المائة، وزن مؤشر الإستقرار الإقتصادي 37.5 في المائة، ووزن مؤشر سوق رأس المال 12.5 في المائة.

جدول (9-7): مكونات مؤشر الإستقرار المالي لدى مصرف البحرين المركزي

مؤشرات القطاع المصرفي	الوزن النسبي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات سوق رأس المال	الوزن النسبي
- نسبة رأس المال الإجمالي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (Total capital ratio). - نسبة رأس المال الأساسي إلى الموجودات المرجحة بالمخاطر (Tier 1 capital ratio). - نسبة الأصول السائلة الى اجمالي الأصول (Liquid assets to total Gross assets). - نسبة القروض على الودائع (Loan to Deposit Ratio) . نسبة العائد على حقوق المساهمين (ROE). - نسبة العائد على حقوق الأصول (ROA). - هامش الفائدة الى اجمالي الدخل (Net Interest Margin). - نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض (Non-performing loans to total loans). - نسبة المخصصات إلى الديون غير العاملة (Provisions to non-performing loans). - صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات/قاعدة رأس المال (NPL net provisions to capital).	%55.6	-نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. -الحساب الجادي (فائض/عجز) كنسبة من الناتج القومي. - الائتمان/القروض للقطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي. -عرض النقد بمفهومه المتوسط ن٢ كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي. - التضخم. القروض للقطاع العقاري كنسبة من اجمالي القروض.	%33.6	-نسبة سعر الأسهم إلى العائد عليها (Price to Earnings Ratio). - نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي.	%11.1

فيما يخص قيمة مؤشر الاستقرار المالي في البحرين، فبعد أن إنخفضت قيمة المؤشر في عام 2020، وذلك بفعل أزمة فيروس كورونا المستجد، إذ بلغت قيمة المؤشر حوالي 0.641 نقطة، إلا أنها إرتفعت في عام 2021 لتبلغ 0.663 نقطة في عام 2021، في حين بلغت قيمة المؤشر 0.687 نقطة و0.625 نقطة في عامي 2019 و2018 على التوالي، علماً أن قيمة المؤشر بلغت 0.605 نقطة و0.482 نقطة في الأعوام 2017 و2016 على التوالي (شكل 9-7).

شكل (9-7): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في البحرين خلال الفترة (2017-2021)

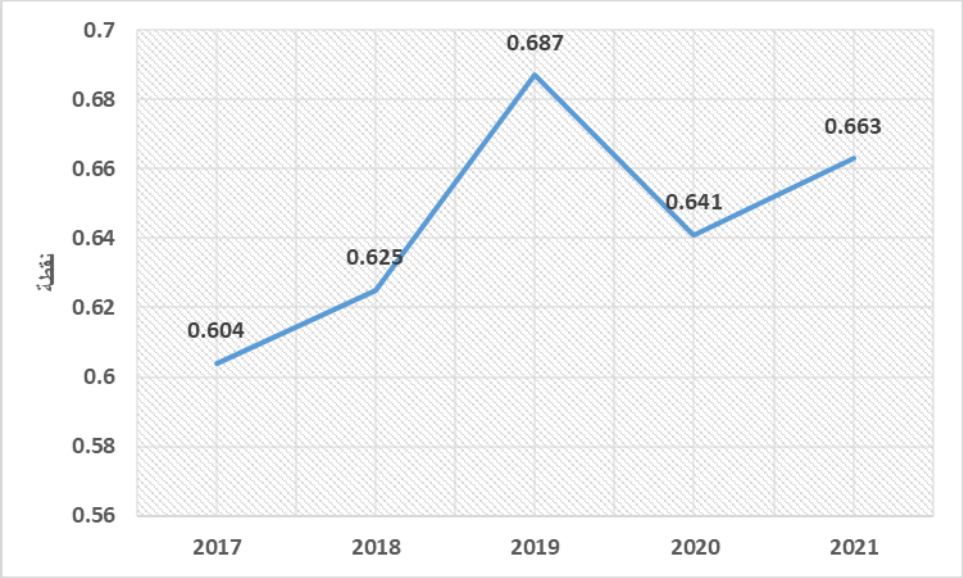

المصدر: مصرف البحرين المركزي

في **الجمهورية التونسية**، يقوم البنك المركزي التونسي باحتساب مؤشر الإستقرار المالي، حيث يبلغ عدد المؤشرات الفرعية المستخدمة 6 مؤشرات فرعية: مؤشر متانة القطاع المالي، مؤشر مخاطر النمو المفرط للإئتمان، مؤشر مخاطر السيولة، مؤشر مخاطر التركّز، مؤشر الخطر المعنوي، مؤشر مخاطر الإقتصاد الكلي، اعتماداً على المتغيرات المبينة تفاصيلها بالجدول (9-8).

جدول (9-8): مكونات مؤشر الإستقرار المالي لدى البنك المركزي التونسي

مؤشرات القطاع المصرفي	الوزن النسبي	مؤشرات الاقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات سوق رأس المال	الوزن النسبي	مؤشرات أخرى	الوزن النسبي
- مؤشر متانة القطاع المصرفي. - مؤشر مخاطر النمو المفرط للإئتمان. - مؤشر مخاطر السيولة. - مؤشر مخاطر التركّز. - مؤشر المخاطر المعنوية.	%77	- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقية. - عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. - عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. - سعر الصرف الفعلي الاسمي. - تكوين رأس المال الثابت كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. - الادخار الوطني كنسبة من الدخل المتاح. - الأوراق النقدية والمسكوكات المتداولة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. - المعروض النقدي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. - الدين العمومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. - الدين الخارجي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. - توظيفات الشركات العمومية كنسبة من الإئتمان.	%10	- مؤشر متانة السوق المالي. - مؤشر نمو قطاع مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية. - مؤشر مخاطر السيولة في السوق المالية. - مؤشر مخاطر تركّز أصول مؤسسات التوظيف الجماعي في الأوراق المالية.	%6	- مؤشر قطاع الايجار المالي. - مؤشر قطاع التأمين. - مؤشر قطاع التمويل الصغير.	%7

أما منهجية إحتساب مؤشر الإستقرار المالي في تونس، فيقوم البنك المركزي التونسي بإستخدام منهجية التطبيع التجريبي أو ما يسمى بمنهجية إعادة القياس (Re-Scaling) للمؤشرات الفرعية، وذلك عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر الفرعي من قيمة المؤشر ثم قسمة الناتج على مدى المؤشر الفرعي وفق المعادلة التالية:

$$I^n=(I-Min(I))/(Max(I)-Min(I))$$

حيث تمثل كل من Min و Max القيمة الصغرى والقيمة العظمى للمؤشر الفرعي I ويمثل I^n قيمة المؤشر المطبع.

أما فيما يخص قيمة مؤشر الإستقرار المالي في تونس، فقد سجل المؤشر إرتفاعاً في عام 2021 ليبلغ 0.58 نقطة مقابل 0.42 نقطة في عام 2020، حيث سجل المؤشر تراجعاً في عام 2020 مقارنة بالمستوى المسجل في عام 2019، نتيجة لإتساع الفجوة ما بين نمو القروض ونمو الإقتصاد الذي سجل تقلّصاً في عام 2020، تبعاً لتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، علماً أن قيمة المؤشر بلغت حوالي 0.61 نقطة في عام 2019 (شكل 9-8).

شكل (9-8): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في تونس خلال الفترة (2016-2021)

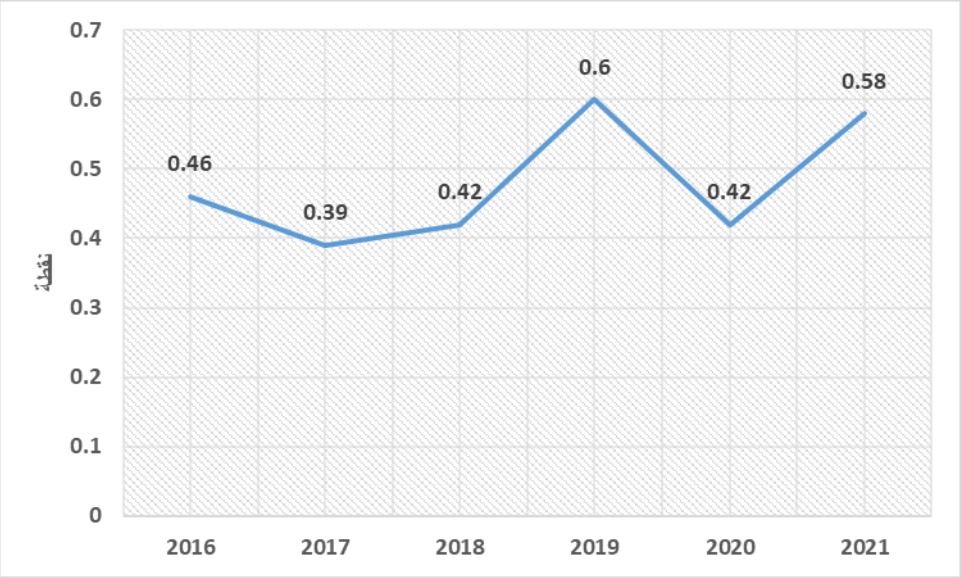

المصدر: البنك المركزي التونسي

في **جمهورية العراق**، يتكون مؤشر الإستقرار المالي من أربع مؤشرات رئيسة وعلى النحو التالي:

أ. مؤشر القطاع المصرفي يتكون من 10 مؤشرات فرعية وهي: نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون، نسبة صافي الديون غير العاملة إلى رأس المال، نسبة تغطية المخصصات، نسبة الأصول السائلة إلى الإلتزامات السائلة، نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء، نسبة العائد على الأصول، نسبة العائد على حقوق الملكية، نسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل.

ب. مؤشر الإقتصاد الكلي ويتكون من أربع مؤشرات فرعية وهي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم، ونسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ج. مؤشر سوق رأس المال: يتكون من مؤشرين فرعيين، وهما: مؤشر سوق العراق للأوراق المالية، ونسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي.

هـ. مؤشر الدورة المالية: يتكون من مؤشر واحد يقيس فجوة الائتمان (الفرق بين نسبة الإئتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل باستخدام هودريك-بريسكوت فلتر).

ويوضح الجدول (9-9) المتغيرات المستخدمة في تكوين مؤشر الإستقرار المالي، والعلاقة بين هذه المتغيرات ومؤشر الإستقرار المالي، علماً أن المتغيرات التي لها علاقة عكسية سيتم إعطائها اشارة سالبة قبل تطبيع البيانات وحسب الطريقة التي سيتم توضيحها في منهجية المؤشر.

جدول (9-9): المتغيرات الداخلة في تكوين مؤشر الإستقرار المالي في العراق

المحور	المتغيرات	المتغيرات الفرعية	العلاقة بين المتغيرات ومؤشر الاستقرار المالي	الوزن الترجيحي بعد حذف القيمة الصغرى والعظمى	وزن المؤشر الرئيسي (w)
مؤشر القطاع المصرفي BI	كفاية رأس المال	نسبة كفاية رأس المال	طردية	%13	53%
	جودة الأصول	الديون غير العاملة/ اجمالي الديون	عكسية	5%	
		صافي الديون غير العاملة بعد طرح المخصصات/قاعدة رأس المال**	عكسية	5%	
		نسبة التغطية (المخصصات/ الديون غير العاملة)	طردية	5%	
	السيولة	نسبة الأصول السائلة/ الالتزامات قصيرة الاجل	طردية	6%	
	الربحية	نسبة اجمالي الديون اجمالي الودائع	عكسية	6%	
		نسبة العائد على الأصول (ROA)	طردية	3%	
		نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)	طردية	3%	
		اجمالي المصروفات من غير الفوائد/ اجمالي الدخل	عكسية	4%	
		هامش الفائدة الى اجمالي الدخل	طردية	3%	
مؤشر الاقتصاد الكلي EI		معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	طردية	6%	24%
		نسبة عجز الحساب الجاري/الناتج المحلي الإجمالي	عكسية	6%	
		معدل التضخم	عكسية	6%	
		نسبة الاحتياطيات الأجنبية/الناتج المحلي الإجمالي	طردية	6%	
مؤشر سوق رأس المال CI		مؤشر سوق العراق للأوراق المالية	طردية	7.5%	15%
		القيمة السوقية للأسهم/الناتج المحلي الإجمالي	طردية	7.5%	
مؤشر الدورة المالية FI		فجوة الإئتمان (الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص الى الناتج المحلي الإجمالي وبين اتجاه النسبة طويل الأجل)	عكسية	8%	8%
المجموع				%100	%100

- المصدر: البنك المركزي العراقي

إن تقييم مستوى الإستقرار المالي بواسطة المؤشر التجميعي يعتمد بالدرجة الأساس على مكونات المؤشر التجميعي وإتجاهاته، إن قيم المؤشرات التجميعية الفرعية للمؤشر التجميعي الكلي للإستقرار المالي في العراق قد شهدت تذبذباً على إمتداد المدة من 2016 الى 2020، فقد إرتفع من 0.343 نقطة في عام 2016 إلى 0.586 نقطة في عام 2020، وقد جاء هذا الإرتفاع نتيجة لإرتفاع المؤشرات الفرعية الداخلة في إحتسابه، مما يعكس توجه البنك المركزي العراقي نحو تبني وتعزيز سياسات تحقيق الإستقرار المالي من خلال تطبيق القطاع المصرفي العامل في العراق لمتطلبات بازل III، التي وفقها يجب على البنوك العاملة في العراق -عدا فروع المصارف الأجنبية- أن تحتفظ بنسبة كفاية رأس المال لا تقل عن (12 في المائة)، وهذه النسبة تمثل العلاقة بين القاعدة الرأسمالية (بسط النسبة) والأصول المرجحة بالأوزان المحددة لمقابلة مخاطر الإئتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل (مقام النسبة).

خطوات قياس المؤشر التجميعي للاستقرار المصرفي في العراق

ان **المؤشر التجميعي** هو مؤشر مركب ويتم حسابه وفقاً للخطوات الآتية:

1-تحويل بيانات المتغيرات إلى قيم معيارية وفق الطريقة التجريبية:

(Empirical Normalization) بواسطة المعادلة الآتية:

$$d = \frac{x - Min}{Max - Min}$$

إذ ان:

X=قيمة المتغير في العام الحالي.

Min= اقل قيمة للمتغير خلال فترة الاحتساب.

Max= اكبر قيمة للمتغير خلال فترة الاحتساب.

وتتراوح قيمة المؤشر ما بين (0 – ∞)، كلما كانت القيمة قريبة من الصفر فهو دلالة على ان الاستقرار المصرفي يواجه مخاطر بدرجة أكبر من الاستقرار، بينما كلما ابتعدت القيمة من الصفر فهو دلالة على ان المؤشر التجميعي مستقر وحجم مخاطر أقل.

2- **تحديد الأوزان**: تم تحديد أوزان مختلفة للمتغيرات الخاصة بالمؤشرات المذكورة في الجدول (1)، وهناك طرق أخرى لمنح الأوزان مثل[2]:

- تقديرات الخبراء (Expert Judgment)
- تحليل العناصر الأساسية (Principal Components Analysis)
- التحليل العاملي (Factor Analysis)

3- **جمع القيم المعيارية الموزونة للحصول على قيم المؤشرات الفرعية.**

4-حساب المؤشر التجميعي للاستقرار المالي وفقاً للصيغة التالية:

$$FSI = \sum_{j=1}^{10} \omega_{j\ BI} \left[\frac{x_{jt} - Min_j}{Max_j - Min_j}\right] + \sum_{j=1}^{4} \omega_{j\ EI} \left[\frac{x_{jt} - Min_j}{Max_j - Min_j}\right] + \sum_{j=1}^{2} \omega_{j\ CI} \left[\frac{x_{jt} - Min_j}{Max_j - Min_j}\right] + \omega_{j\ FI} \left[\frac{x_{jt} - Min_j}{Max_j - Min_j}\right]$$

إذ ان:

FSI : مؤشر الاستقرار المالي.

ω_j: الأوزان الترجيحية.

BI: مؤشر القطاع المصرفي.

EI: مؤشر القطاع الكلي.

CI: مؤشر سوق رأس المال.

FI: مؤشر الدورة المالية.

t: العام الذي يتم فيه الاحتساب.

كلما اقتربت قيمة المؤشر من واحد دل ذلك على انخفاض المخاطر وبالتالي زيادة مستوى الاستقرار المالي.

شكل (9-9): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في العراق خلال الفترة (2015-2020)

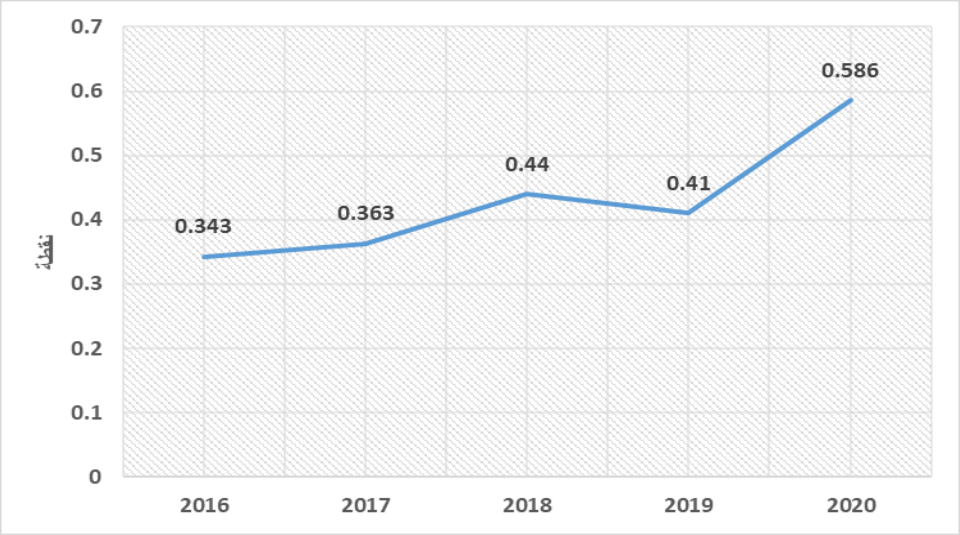

المصدر: البنك المركزي العراقي

في **دولة فلسطين**، طورت سلطة النقد الفلسطينية مؤشر إستقرار مالي كلي باستخدام البيانات التاريخية (2012-2020) لكل من القطاع المصرفي، والإقتصاد الكلي، وسوق الأوراق المالية، وقطاع التأمين، حيث تم اختيار 19 متغيراً ضمن أربع مؤشرات فرعية تغطي جميع جوانب الإستقرار المالي، وهي: مؤشر القطاع المصرفي، ومؤشر الإقتصاد الحقيقي، ومؤشر سوق رأس المال، إضافة لمؤشر قطاع التأمين. ويتم بناء مؤشر الإستقرار المالي الكلي حسب الخطوات التالية:

- تم تعديل البيانات حسب تأثرها على الإستقرار المالي (إيجابي أو سلبي).
- تم تطبيع البيانات حسب منهجية التطبيع التجريبي (Empirical Normalization).
- تم إحتساب المؤشرات الفرعية باستخدام المعدل المرجح للمتغيرات التي تم تطبيعها مع الأخذ بعين الاعتبار الأهمية النسبية للمؤشرات.
- تم إحتساب مؤشر الإستقرار المالي كمتوسط مرجح للمؤشرات الفرعية، وقد تم تحديد أوزان هذه المؤشرات حسب عدد المتغيرات الخاصة بكل مؤشر، حيث تم إعطاء مؤشر القطاع المصرفي أكبر وزن كونه يتضمن 10 متغيرات.

فيما يخص قيمة المؤشر، أظهرت البيانات تحسن قيمة مؤشر الإستقرار المالي في فلسطين في عام 2021، إذ بلغت 0.54 نقطة مقابل 0.30 نقطة في عام 2020 نتيجة لتراجع مؤشر الإقتصاد الكلي بشكل أساسي بفعل الآثار السلبية الناجمة عن جائحة كورونا، إضافة لتراجع مؤشر قطاع التأمين. في المقابل ارتفع مؤشر القطاع المصرفي بشكل طفيف، في حين بقي مؤشر قطاع سوق رأس المال مستقراً خلال الفترة ذاتها. في هذا السياق، يعكس ارتفاع المؤشر في عام 2021 إستقرار النظام المالي في فلسطين، وسلامة ومتانة مراكزه المالية.

جدول (9-10): مكونات مؤشر الإستقرار المالي لدى سلطة النقد الفلسطينية.

مؤشرات أداء القطاع المصرفي	الوزن النسبي	مؤشرات الإقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات تطور الأسواق المالية	الوزن النسبي	مؤشرات أخرى	الوزن النسبي
- معدل كفاية رأس المال. - نسبة إجمالي القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض. - نسبة القروض المتعثرة بعد المخصصات إلى رأس المال. - نسبة الأصول السائلة إلى المطلوبات قصيرة الأجل. - نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول. - صافي هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل. - العائد على الموجودات. - العائد على حقوق الملكية. - الرافعة المالية. - المصاريف بخلاف الفوائد إلى إجمالي الدخل.	%52.6	- معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي. - معدل التضخم العام. -نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة العجز في الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة الدين الحكومي المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي.	%26.3	- تطور الأسواق المالية نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي. - نسبة التقلبات في البورصة.	%10.5	-مؤشر قطاع التأمين (نسبة رأس المال على إجمالي الموجودات). - نسبة أقساط التأمين المكتتبة إلى الناتج المحلي الإجمالي.	%10.5

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

شكل (9-10): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في فلسطين خلال الفترة (2015-2021)

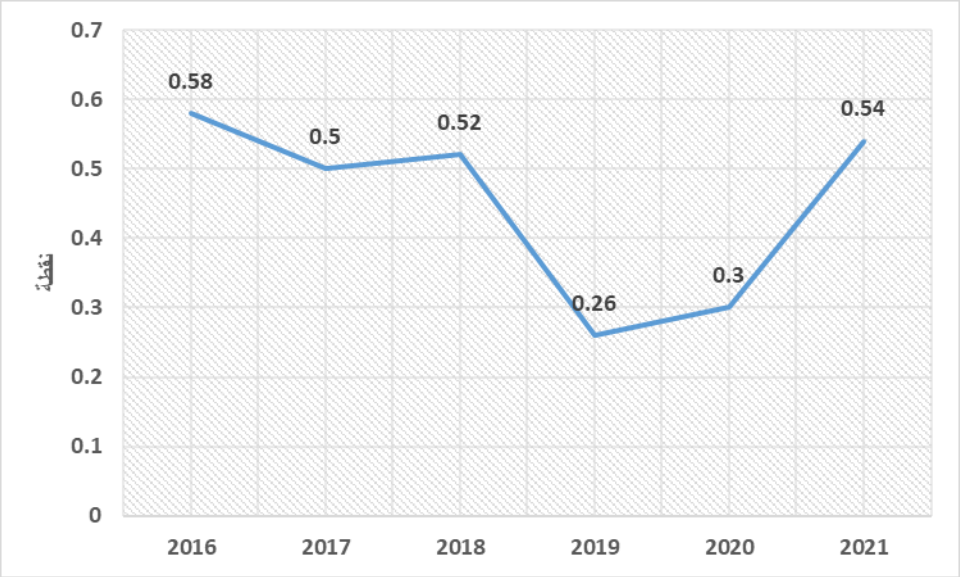

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية.

في **دولة قطر**، لا يوجد مؤشر إستقرار مالي، إنما يتم إعداد مؤشر الإستقرار المصرفي ونشره من خلال تقارير الإستقرار المالي السنوية، ومؤشر الإستقرار المالي المصرفي هو مؤشر مركب أُعد على أساس خمسة مؤشرات فرعية وهي: مؤشر الهشاشة، ومؤشر عدم الكفاءة، ومؤشر الصلابة، ومؤشر السيولة، ومؤشر الربحية. علماً أن هذه المؤشرات هي: نسبة صافي القروض غير العاملة، ورأس المال إلى الموجودات، والموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات، والعائد على متوسط الموجودات، ونسبة التكلفة إلى الدخل.

في **جمهورية مصر العربية**، يقوم البنك المركزي باحتساب مؤشر الإستقرار المالي باستخدام منهجية التطبيع التجريبي، ونشره بشكل سنوي، ويتم الإعتماد على 4 مؤشرات فرعية لإحتساب المؤشر حسب ما هو موضح

بالجدول (9-11)، وقد بلغت قيمة المؤشر العام للإستقرار المالي في مصر 0.51 نقطة في عام 2021، مقابل 0.49 نقطة في عام 2020، علماً أنها بلغت حوالي 0.49 نقطة و0.51 نقطة في عامي 2018 و2019 على التوالي (شكل 9-11). ويُشير تحسن قيمة مؤشر الاستقرار المالي في مصر إلى تجاوز تبعات أزمة فيروس كورونا المستجد، حيث شهد مؤشر الإستقرار المالي في عام 2020 إنخفاضاً مقارنةً مع عام 2019، وذلك نتيجة لتبعات جائحة كورونا على الإقتصادات والأنظمة المالية العالمية، وهو ما انعكس على مؤشر المناخ العالمي، حيث سجل معظم الشركاء التجاريين لمصر معدلات نمو سالبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما شهد مؤشر الأسواق المالية انخفاضاً بشكل ملحوظ نتيجة للإضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية الناشئة ومن بينها مصر وخروج رؤوس الأموال الأجنبية، وهو ما أدى إلى إرتفاع كل من أسعار مبادلة مخاطر الائتمان ومؤشر تقلبات العائد للبورصة المصرية، بالإضافة الي الإنخفاض الملحوظ في نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي. علماً أن القطاع المصرفي في مصر أثبت متانته خلال جائحة كورونا وقدرته على مواجهة وإمتصاص العديد من الصدمات وإحتواء تداعياتها بفعل المستويات الجيدة من كفاية رأس المال والسيولة.

شكل (9-11): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في مصر خلال الفترة (2016-2021)

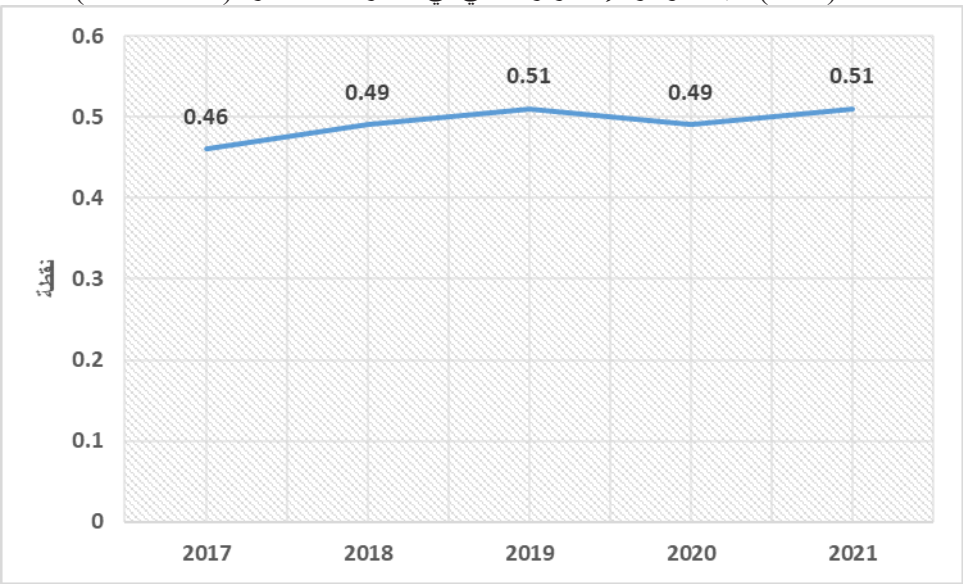

المصدر: البنك المركزي المصري.

جدول (9-11): مكونات مؤشر الإستقرار المالي لدى البنك المركزي المصري.

مؤشرات أداء القطاع المصرفي	الوزن النسبي	مؤشرات الإقتصاد الكلي	الوزن النسبي	مؤشرات تطور الأسواق المالية	الوزن النسبي	مؤشرات أخرى	الوزن النسبي
- معدل كفاية رأس المال. - نسبة إجمالي القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض. - نسبة التغطية. - نسبة السيولة بالعملة المحلية والعملات الأجنبية. - نسبة المصروفات الإدارية إلى صافي إيرادات النشاط. - نسبة صافي الأرباح إلى حقوق المساهمين. - نسبة التركز في جانب الأصول لأكبر 5 بنوك.	%38	- معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي. - معدل التضخم العام. - -نسبة الإئتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإسمي. - -نسبة عجز الموازنة إلى الناتج المحلي الإسمي. - نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإسمي. - -ميزان المعاملات الجارية إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي. - نسبة صافي الاحتياطات الأجنبية إلى الدين الخارجي قصير الأجل.	%33	- تطور الأسواق المالية. - نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي. - -نسبة التقلبات في البورصة المصرية. - نسبة القيمة السوقية للأسهم إلى العائد على الأسهم. - -مؤشر مبادلة مخاطر الإئتمان.	%19	- مناخ الإقتصاد العالمي (معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي). - معدلات التضخم للشركاء التجاريين الرئيسيين لمصر (الإمارات العربية المتحدة، والصين، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، والسعودية، وألمانيا، وسويسرا، وفرنسا، وإيطاليا وروسيا).	%10

في **المملكة المغربية**، تم إحتساب مؤشر الإستقرار المالي للمغرب على أساس سنوي للفترة 2007-2021. يتكون هذا المؤشر من 30 متغير، تغطي ست مكونات رئيسية (1) تطور الأسواق المالية (2) تطورات الإقتصاد الكلي (3) نقاط ضعف المؤسسات المالية (4) نقاط ضعف الوكلاء غير الماليين (5) سوق العقارات (6) نقاط الضعف في البنية التحتية للأسواق المالية (جدول 9-12).

جدول (9-12): مكونات مؤشر الإستقرار المالي لدى بنك المغرب.

تطور الأسواق المالية	تطورات الإقتصاد الكلي	نقاط الضعف في المؤسسات المالية	نقاط الضعف الوكلاء غير الماليين	سوق العقارات	نقاط الضعف في البنية التحتية للأسواق المالية
- القيمة السوقية للأسهم الى العائد على الأسهم المدرجة في بورصة الدار البيضاء - فرق سعر الفائدة (الدائن / المدين) - تذبذب سعر الصرف - تذبذب سعر الفائدة على سندات الخزينة (عشر سنوات)	- نمو الناتج المحلي الإجمالي - فجوة نسبة الإئتمان إلى الناتج المحلي الإجمالي - معدل التضخم - عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - الاحتياطيات الاجنبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	**القطاع المصرفي** - نسبة كفاية رأس المال - نسبة القروض غير العاملة إلى إجمالي القروض - الأصول السائلة / الالتزامات قصيرة الأجل - العائد على الأصول - نسبة القروض إلى الودائع **قطاع التأمين** - صافي الدخل / رأس المال الخاص - صافي مبلغ المطالبات / الأقساط - تغطية الالتزامات الفنية حسب الأصول التمثيلية - المكاسب غير المحققة / الأصول التمثيلية - معدل تغطية هامش الملاءة المالية	– فجوة نسبة ديون الأسر إلى الناتج المحلي الإجمالي -فجوة نسبة الدين إلى الشركات غير المالية إلى الناتج المحلي الإجمالي -فجوة نسبة ديون الخزينة إلى الناتج المحلي الإجمالي	- معدل نمو مؤشر أسعار العقارات - القروض العقارية كنسبة من إجمالي القروض - معدل نمو الائتمان العقاري	- نسبة التعويض - معدل التركيز - معامل تدفق السيولة - معدل توفر النظام الفني

من جانب آخر، بعد تحديد المتغيرات التي سيتم إدراجها في مؤشر الإستقرار المالي العام، تم عكس علامات سلسلة البيانات التي تشير قيمتها السلبية إلى إرتفاع لخطر نظامي ما (مثال: رصيد الميزانية، الرصيد الجاري). بعد ذلك

تم توحيد المؤشرات من أجل إعادة القيم إلى فاصل [0،1] وذلك عن طريق طرح القيمة الصغرى للمؤشر من قيمة المؤشر في كل سنة وتقسيمها على مدى المؤشر.

في هذا الإطار، يُعطى نفس الوزن للمؤشرات مع مراعاة عدد المؤشرات المدمجة في كل مؤشر فرعي. على سبيل المثال، يحتوي مؤشر تطور الأسواق المالية على 4 مؤشرات، وبالتالي فإن الوزن المخصص لها يساوي 30/4. بالإضافة إلى ذلك، يتم حساب مؤشر نقاط الضعف في القطاع المالي من خلال تجميع المؤشرات الفرعية "القطاع المصرفي" و "قطاع التأمين" عن طريق تعيين الأوزان وفقًا لحصتها في إجمالي أصول النظام المالي، أي 86 في المائة و14 في المائة على التوالي.

يتم تجميع المؤشرات، بعد المعالجة الإحصائية، كما يلي:

تطور الأسواق المالية	$ISFemf = \sum_1^4 Yk/4$
تطورات الإقتصاد الكلي	$ISFdme = \sum_1^6 Yk/6$
نقاط الضعف في المؤسسات المالية	$ISFvif = 0,86 * \frac{\sum_1^5 Yk}{5} + 0,14 * \frac{\sum_1^5 Yk}{5}$
نقاط الضعف الوكلاء غير الماليين	$ISFvanf = \sum_1^3 Yk/3$
سوق العقارات	$ISFmi = \sum_1^3 Yk/3$
نقاط الضعف في البنية التحتية للأسواق المالية	$ISFimf = \sum_1^4 Yk/4$

$$ISF = \frac{(4 * ISFemf + 6 * ISFdme + 10 * ISFvif + 3 * ISFvanf + 3 * ISFmi + 4 * ISFimf)}{30}$$

تختلف الأوزان النهائية المنسوبة إلى المؤشرات الفرعية عن بعضها البعض، إذ أن أهم الأوزان نسبت إلى مؤشر " نقاط ضعف المؤسسات المالية" ومؤشر "تطورات الإقتصاد الكلي" حيث أن كل منها يغطي عدداً كبيراً من مؤشرات المخاطر التي قد تؤثر على الاستقرار المالي.

$$ISF=0,13*ISF_{emf} +0,20* ISF_{dme}+ 0,33*ISF_{vlf}+0,10*ISF_{vanf} +0,10*ISF_{mi} +0,13*ISF_{imf}$$

يعتمد تفسير تطور مؤشر الإستقرار المالي كمؤشر مبكر للمخاطر النظامية على القيمة التي يسجلها في كل فترة. كلما اقترب المؤشر إلى 0، يعتبر النظام المالي مرناً، في حين يتم اعتبار أن المخاطر النظامية تتراكم وتهدد الإستقرار المالي عندما تقترب قيمة المؤشر من 1.

فيما يخص نتائج الإحتساب، فقد كشف هذا المؤشر أن المخاطر المحيطة بالإستقرار المالي كانت معتدلة خلال الفترة (2016-2020)، بمتوسط قيمة 0.43 نقطة بالرغم من المخاطر والتحديات، إضافةً إلى تداعيات فيروس كورونا المستجد. تتماشى هذه النتائج مع تقييم الإستقرار المالي المحصل عليه بواسطة خريطة المخاطر النظامية، إذ تعكس غياب أزمة مالية في المغرب خلال السنوات الأخيرة. فيما يخص فترة ما قبل عام 2016، لوحظ أيضاً أن هناك بعض التوترات التي نشأت بين عامي 2010 و2012، بما في ذلك ارتفاع أسعار العقارات والتضخم وتوسع عجز الحساب الجاري مما أدى إلى إرتفاع المؤشر إلى 0.53 نقطة في المتوسط. تباطأ المؤشر قليلاً خلال الفترة (2016-2020) نظراً لتراجع المخاطر المتعلقة بسوق العقارات وبمواطن الضعف لدى الوكلاء غير الماليين، وكذلك التطور الإيجابي في الأسواق المالية.

شكل (9-12): قيمة مؤشر الإستقرار المالي في المغرب خلال الفترة (2016-2020)

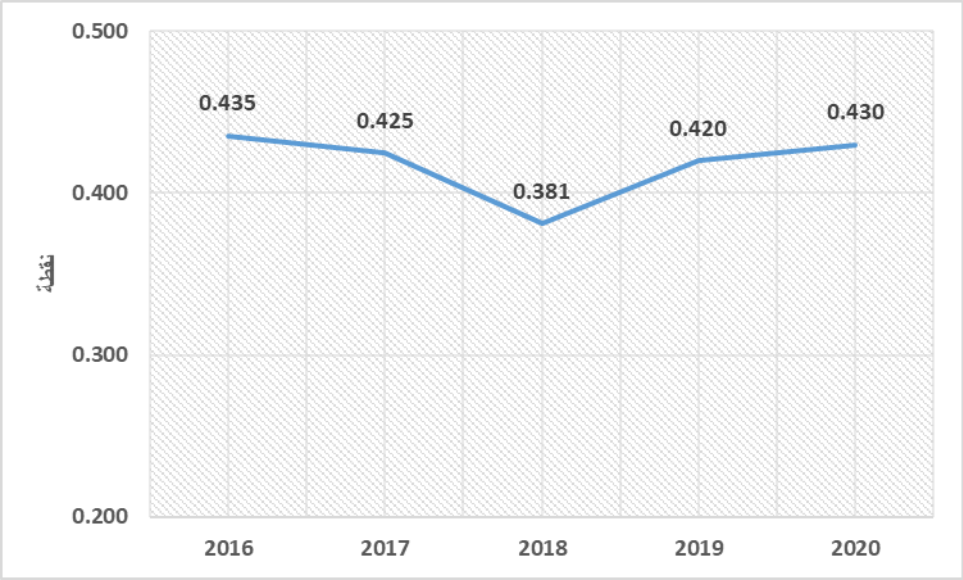

- المصدر: بنك المغرب

الخلاصة

في ضوء ما تقدم، ساهمت جهود المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في تخفيف حدة أزمة فيروس كورونا على القطاع المصرفي، إذ أن تطبيق القطاع المصرفي العربي لمتطلبات بازل III والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، إنعكست إيجاباً على مؤشرات القطاع المصرفي، حيث ساهمت برفع قيمة مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية خلال عام 2021، وذلك في ضوء أن متطلبات رأس المال والسيولة وفق معيار بازل III تُعد أداتين هامتين تعززان من قدرة البنوك على تحمل الصدمات المالية والإقتصادية والمخاطر المرتفعة والتي من الممكن أن تتعرض لها. كذلك أبرزت نتائج تحليل المؤشر، الإهتمام الواضح بالملاءة المالية من قبل السلطات الإشرافية لما لها من أهمية كبيرة على سلامة المراكز المالية للبنوك. حيث تقيس متطلبات رأس المال والسيولة، قدرة البنك على إستيعاب الخسائر مما ينعكس إيجاباً على سلامة ومتانة الوضع المالي للبنك.

كما يتبين من خلال نتائج تحليل مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية، وجود توجه عام في الدول العربية نحو تبني سياسات إحترازية متحفظة أسهمت في تعزيز الاستقرار المالي في فترة أزمة فيروس كورونا المستجد. كما عكست نتائج المؤشر متانة ومرونة القطاع المصرفي العربي وقدرته على إستيعاب الصدمات المالية المحتملة، بالرغم من عدد من المخاطر والتحديات. كما أظهرت نتائج تحليل فجوة الإئتمان للقطاع المصرفي العربي وجود تحسن بقيمة المؤشر، وتوجيه الإئتمان نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة.

من جانب آخر، تبين من خلال ما تم تحليله في هذا الفصل، وجود إهتمام متزايد لدى الدول العربية لتطوير مقياس كمي يعبر عن حالة النظام المالي وسلامته كمؤشر الإستقرار المالي، وبما يسهل من عملية المقارنة بين الدول وتحليل حالة الاستقرار المالي عبر الزمن، علماً انه من الممكن ان تختلف

المنهجيات من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام المالي والبيئة الاقتصادية لتلك الدول. وبالرغم من التحديات التي تواجه اقتصادات الدول العربية، إلا أن مؤشر الإستقرار المالي لديها حافظ على مستويات جيدة، حيث بينت نتائج التحليل أن القطاع المالي بشكل عام في الدول العربية سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة. من جانب آخر تبرز أهمية قيام المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية التي لم تقم بعد بتطوير منهجية احتساب لمؤشر الاستقرار المالي في دولها، بأن تحذو حذو المصارف المركزية الأخرى، حيث إن مؤشر الإستقرار المالي يعبر عن واقع الإستقرار المالي في أي دولة بشكل يربط بين المخاطر المالية والإقتصادية. أما فيما يخص المصارف المركزية التي قامت بتطبيق منهجية إحتساب لمؤشر الإستقرار المالي، فيجب أن تسعى إلى تطوير المؤشر باستمرار وتقييم المتغيرات الفرعية المحتسبة فيه بين الحين والآخر، أخذاً بالإعتبار التطورات الحاصلة في القطاع المالي والبيئة الإقتصادية والإستثمارية.

ملحق (1)

المبادئ الإرشادية العامة التي أصدرها صندوق النقد العربي حول تعزيز الدور الإشرافي للمصارف المركزية في التعامل مع مخاطر المؤسسات المالية غير المصرفية في الدول العربية.

المبدأ (1)

التنسيق بين السلطات الإشرافية أساس لنجاح قياس المخاطر الناشئة عن القطاع المالي غير المصرفي بشكل فعّال، وأن تتوفر لدى الجهة الإشرافية القدرة والصلاحية والأدوات المناسبة لمعالجة مخاطر القطاع بما يعزز من الاستقرار المالي.

المبدأ (2)

في حال كان التوجه الإشرافي في الدولة، لوجود هيئات إشرافية مستقلة متعددة على القطاع المالي غير المصرفي، من المناسب التنسيق بين المصرف المركزي وهذه الهيئات، قد يكون من خلال توقيع مذكرات تفاهم بخصوص الجوانب التي تهم المصرف المركزي، مثل قضايا المخاطر النظامية (بما في ذلك مخاطر العدوى)، وحماية المستهلك المالي، والشمول المالي، والإستقرار المالي.

المبدأ (3)

تشكيل لجنة إدارة أزمات أو لجنة استقرار مالي داخل المصرف المركزي وبرئاسته، على أن تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة المالية وهيئة الأوراق المالية وهيئة التأمين والسلطات الإشرافية على المؤسسات المالية غير المصرفية، للتنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الإحترازية الجزئية والكلية. إضافةً إلى تعزيز فعالية السياسة الإحترازية الكلية والتطبيق الأمثل لأدواتها.

المبدأ (4)

قيام المصرف المركزي بالتعاون مع الجهات الرسمية المعنية، لوضع تعريف دقيق على مستوى الدولة لمؤسسات القطاع المالي غير المصرفي التي يُفترض أن تخضع لإشرافه أو يشترك بالإشراف عليها، وتوفير الأطر التشريعية الملائمة التي تعزز من قدرته على تقييم مخاطر هذه المؤسسات.

المبدأ (5)

قد يكون من المناسب لإدراك حجم وواقع وتحديات القطاع المالي غير المصرفي (بما في ذلك صيرفة الظل Shadow Banking[25]، القيام بدراسة معمقة حول واقع القطاع في الدولة، للوقوف على حجمه وطبيعته والتحديات التي تواجهه ومخاطره.

المبدأ (6)

تشكيل لجنة متخصصة تحت رئاسة المصرف المركزي وبعضوية الجهات الرسمية والهيئات الإشرافية المعنية، للنظر في توصيات المصرف المركزي بخصوص الدراسة المُشار إليها في المبدأ (5) أعلاه، والبحث في إمكانية تذليل أي عوائق قانونية أو تنظيمية تحول دون توسيع المظلة الإشرافية للمصرف المركزي، لتشمل المؤسسات المالية غير المصرفية.

[25] في هذا الخصوص، يُمكن الرجوع إلى ورقة "الرقابة على صيرفة الظل" الصادرة في عام 2014 عن اللجنة العربية للرقابة المصرفية-صندوق النقد العربي:
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/econ/amdb/%5Bvocab%5D/%5Bterm%5D-الظل_0.pdf

المبدأ (7)

تحديد التوجه والهدف والنموذج الإشرافي للمصرف المركزي في الإشراف على كل قطاع من القطاعات المالية غير المصرفية[26]، وتحديد المتطلبات الإشرافية للقطاع وتحديثها بشكل مستمر، بما يشمل بحد أدنى: متطلبات الترخيص والتفرع، والحوكمة، ومتطلبات كفاية رأس المال والسيولة، والإمتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وخطط التعافي، وخطط الإحلال والتعاقب الوظيفي، والإفصاح، والبيانات والتقارير الدورية.

المبدأ (8)

من المناسب وجود وحدات تنظيمية داخل المصرف المركزي، متخصصة في الإشراف على المؤسسات المالية غير المصرفية (التي تخضع أو يُفترض أن تخضع لإشرافه) حسب طبيعة نماذج أعمالها.

المبدأ (9)

إعداد وإعتماد خطط معتمدة، حول منهجية تنفيذ التفتيش الميداني والرقابة المكتبية على المؤسسات المالية غير المصرفية، ومؤشرات تقييم أدائها. أما بالنسبة للمؤسسات المالية التي لا تخضع لإشراف المصرف المركزي، التنسيق مع السلطات الإشرافية الأخرى لتوفير المعلومات اللازمة للمصرف المركزي لقياس مخاطرها بهدف تعزيز الاستقرار المالي.

المبدأ (10)

مع مراعاة ما ورد في المبدأين (1) و(2)، قيام إدارة الاستقرار المالي في المصرف المركزي بتقييم المخاطر النظامية الناشئة عن القطاع المالي غير المصرفي، بما يشمل كحد أدنى (وذلك حسب ما ينطبق):

أ. تقرير الاستقرار المالي.

ب.القيام بإختبارات الأوضاع الضاغطة.

ج. إحتساب هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية.(CCyB)

د. تطبيق أنظمة الإنذار المبكر وإدارة الأزمات المالية .

هـ. إستخدام أدوات السياسة الإحترازية الكلية مثل وضع حدود لنسبة عبء الدين (DBR).

المبدأ (11)

التشاور بين المصرف المركزي والسلطات الإشرافية على المؤسسات المالية غير المصرفية حول إمكانية إصدار منهجية لتحديد والتعامل مع المؤسسات المالية غير المصرفية ذات الأهمية النظامية محلياً.

المبدأ (12)

النظر في وضع الأطر الملائمة لتوسيع قاعدة البيانات لدى شركات المعلومات الإئتمانية لتشمل عمليات مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي.

المبدأ (13)

إيجاد الآليات المناسبة داخل المصرف المركزي لتوفير البيانات الدقيقة والإفصاحات اللازمة عن القطاع المالي غير المصرفي[27]، بما يمكن من تعزيز فعالية تنفيذ السياسات النقدية والإحترازية الكلية وتقييم المخاطر في النظام المالي.

---

[26] أي تحديد ما هو توجه المصرف المركزي بخصوص الإشراف على القطاع المالي غير المصرفي، وكذلك الهدف من الإشراف على كل قطاع منه، ومن ثم تحديد إن كان النموذج الذي سيتم إعتماده من المصرف المركزي سيكون وفق منهجية إنضباط السوق أو المنهج الإحترازي.

[27] بيانات مثل: حجم السيولة، حجم الإئتمان الممنوح، أسعار الفائدة على التسهيلات، التسهيلات الإئتمانية المتعثرة وغيرها.

المبدأ (14)

تعزيز دور إدارات الشمول المالي في المصارف المركزية لتمكين المؤسسات المالية غير المصرفية من أداء الدور المأمول لها في تعزيز الشمول المالي.

المبدأ (15)

شمولية نطاق حماية المستهلك المالي في المصارف المركزية بحيث تغطي كافة عملاء القطاع المالي غير المصرفي، وإلزام مؤسسات القطاع المالي غير المصرفي بإنشاء وحدات شكاوي، وتطبيق التعليمات في هذا الشأن.

المبدأ (16)

حصر الدروس المُستفادة من الأزمات المالية والإقتصادية من قبل المصرف المركزي (مثل أزمة جائحة فيروس كورونا المستجد والأزمة المالية العالمية لعام 2008) بخصوص أثرها على القطاع المالي غير المصرفي.

المبدأ (17)

تطوير مؤشرات أداء جزئية وكلية للمؤسسات المالية غير المصرفية حسب طبيعة كل مجموعة ضمن القطاع، بحيث يتم نشر المؤشرات الكلية بشكل دوري، على أن تشمل المؤشرات بحد أدنى مؤشرات السلامة المالية وفق ما يصدر عن المؤسسات المالية الدولية المعنية بهذا الخصوص.

المبدأ (18)

تعزيز البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي غير المصرفي، وتشجيع التحول المالي الرقمي وحلول الابتكارات في المنتجات المالية غير المصرفية، وإيجاد فرص تطويرية واستثمارية في مجالات التقنيات المالية، لتعزيز القدرات التنافسية للقطاع الخاص.

المبدأ (19)

الاهتمام ببناء القدرات لدى القطاع المالي غير المصرفي، وكذلك تطوير قدرات العاملين في إدارات الرقابة والتفتيش على القطاع المالي غير المصرفي.

المبدأ (20)

عقد اجتماعات تشاورية دورية بين المصرف المركزي والجهات الرسمية والهيئات المعنية وجمعيات القطاع المالي غير المصرفي (أو ممثلين عن القطاع)، لبحث التحديات التي يواجهها القطاع.

المبدأ (21)

المتابعة المستمرة لما يصدر عن المؤسسات الدولية المختصة حول المواضيع المرتبطة بالقطاع المالي غير المصرفي، مثل: الرقابة المالية، وإدارة المخاطر، والمعايير المحاسبية، ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحماية المستهلك المالي، وتداعيات تغير المناخ، والتمويل المسؤول. ودراسة مدى الحاجة إلى قيام المصرف المركزي (بالتنسيق مع السلطات الإشرافية ذات العلاقة) بإصدار التشريعات أو التعليمات اللازمة بهذا الخصوص.

المبدأ (22)

إيجاد أطر مناسبة لكيفية التعامل مع حاجة القطاع المالي غير المصرفي للسيولة الطارئة، سواءً كان ذلك من خلال عمليات السوق المفتوحة أو من الإقتراض من البنوك.

المبدأ (23)

النظر في توقيع مذكرات تفاهم بين المصرف المركزي (بالتنسيق مع السلطات الإشرافية ذات العلاقة) مع السلطات الإشرافية في الدول الأخرى، عند وجود فروع لمؤسسات مالية غير مصرفية خارج الدولة.

المبدأ (24)

للمصارف المركزية تقدير ما ينطبق من المبادئ السابقة على المؤسسات المالية غير المصرفية المملوكة أو المساهمة بها الدولة، مثل صناديق التقاعد، ومؤسسات الضمان الاجتماعي، ومؤسسات ضمان الودائع، وغيرها. وللمصارف المركزية كيفية تقدير التعامل مع هذه المؤسسات أو المخاطر التي قد تنشأ عنها.

ملحق (2)

المبادئ الإرشادية العامة التي أصدرها صندوق النقد العربي حول كيفية تعامل المصارف المركزية مع تداعيات فيروس كورونا المستجد على الاستقرار المالي.

المبدأ (1)

أن تسعى سياسة المصرف المركزي إلى دعم النشاط الاقتصادي مع الحفاظ على سلامة النظام المالي وضمان الشفافية.

المبدأ (2)

تشكيل لجنة إدارة أزمات أو لجنة استقرار مالي داخل المصرف المركزي برئاسته، على أن تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة المالية وهيئة الأوراق المالية، لضمان التنسيق والتعاون بين السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الإحترازية الكلية والجزئية. وأن تدعم السياسة النقدية والسياسة المالية والسياسة الإحترازية الجزئية والكلية بعضها الآخر.

المبدأ (3)

الإستخدام المتدرج لأدوات السياسة الإحترازية الكلية، واختيار الأداة المناسبة في الوقت المناسب، وعدم المبالغة في تخفيف المتطلبات الرقابية والإحترازية.

المبدأ (4)

من الممكن في المرحلة الحالية تحرير أداة هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB) إن تطلب الأمر ذلك، لكن فيما يخص الأدوات الأخرى مثل هامش رأس المال التحفظي (CCoB)، وهامش رأس المال للبنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (DSIBs)، والرافعة المالية (Leverage Ratio)، فيُحسن عدم استخدامها في المرحلة الحالية نظراً لدورها الهام في تعزيز قدرة النظام المالي على استيعاب الخسائر.

المبدأ (5)

دعم القطاعات الإنتاجية ذات الأثر الاقتصادي الأكبر، على سبيل المثال، يُمكن للبنك المركزي السماح لفترة مؤقتة بتخفيض أوزان المخاطر لها ضمن متطلبات رأس المال التنظيمي بشكل مدروس.

المبدأ (6)

تخفيف أدوات رأس المال بعناية وبتدرج في حال امتدت الأزمة لنهاية العام الحالي.

المبدأ (7)

النظر في تخفيض متطلبات السيولة القانونية أو نسبة تغطية السيولة (LCR) عن النسبة المقررة البالغة (100%) ضمن حدود مدروسة في حال امتدت الأزمة لأكثر من ثلاثة شهور أخرى.

المبدأ (8)

في جميع الأحوال، يجب أن يتزامن السماح باستخدام هوامش رأس المال والسيولة مع وضع قيود على توزيع الأرباح والمكافآت.

المبدأ (9)

أهمية قيام المصارف المركزية بوضع إرشادات حول كيفية استخدام نموذج الخسائر الائتمانية المتوقعة (ECL) وفق المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) وبناء المخصصات وتصنيف العملاء، والتنسيق مع المدقق الخارجي بهذا الخصوص. أما الدول التي لم تطبق المعيار، فمن الممكن النظر في تأجيل تطبيقه حتى انتهاء الأزمة.

المبدأ (10)

على المصارف المركزية تحقيق التوازن بشكل مدروس وبأكبر قدر ممكن، في إطار سعيها لتعزيز الاستقرار المالي. فمن جهة، إتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية القطاع المالي، ومن جهة أخرى، إتخاذ كافة السبل لحماية قطاع الافراد والشركات لا سيما متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

المبدأ (11)

من الممكن تأجيل إستيفاء الغرامات المفروضة على البنوك في المرحلة الحالية، على أن يتم إستيفائها بعد انتهاء الأزمة.

المبدأ (12)

تعزيز القواعد التنظيمية الداعمة لجهود تطوير الأداء التقني ووسائل التواصل والعمل عن بعد وكذلك قيام البنوك التجارية بتنفيذ العمليات المالية الرقمية واستخدام التقنيات المالية الحديثة، أهمية التأكد من وجود إجراءات وتدابير وأطر واضحة لتعزيز الأمن السيبراني وأمن المعلومات، وتوفير البنية التحتية الملاءمة وتوفير الدعم التقني المناسب. كذلك الاهتمام بخطط بديلة في حال انقطاع الإنترنت، حيث إن انقطاعه يؤدي إلى حدوث مخاطر تشغيلية.

المبدأ (13)

أهمية مواصلة اهتمام المصارف المركزية بتعزيز رقابتها على حماية بيانات العملاء وحماية المستهلك المالي في ضوء زيادة الإعتماد التقنيات المالية الحديثة.

المبدأ (14)

تعزيز منظومة الإمتثال وإدارة المخاطر ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتطوير منهجياتها لمواجهة التحديات المرتبطة باستخدام التقنيات المالية الحديثة في تنفيذ العمليات المصرفية، خصوصاً أن العمليات تنفذ دون التواصل مع العملاء وجهاً لوجه (Nonface to face)، تبرز هنا أهمية تطوير مبادئ لاستخدام التقنيات المالية الحديثة في هذه المرحلة بشكل آمن. كذلك من الأهمية بمكان مواصلة الجهود المتعلقة باستخدام الهوية الرقمية ونموذج (eKYC) والتوقيع الإلكتروني[28].

المبدأ (15)

الاهتمام بتعزيز الشمول المالي الرقمي، وتعزيز الوعي المالي الرقمي للجمهور، وإطلاق حملات واسعة عن بعد، وذلك في ضوء زيادة الاعتماد على التقنيات المالية الحديثة في الأزمة الحالية. وإرساء سبل تعزيز الثقافة المالية بالتنسيق مع المؤسسات التعليمية.

[28] يُمكن الرجوع في هذا الصدد إلى المبادئ الارشادية الصادرة عن صندوق النقد العربي في إطار أعمال مجموعة عمل التقنيات المالية الحديثة: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/Digital%20ID%20and%20eKYC-Dec-2019.pdf.

المبدأ (16)

النظر في هذه المرحلة في توجيه التشريعات والتعليمات للتركيز على أولويات تحديات الوباء والحد من آثاره السلبية على القطاع المصرفي والقطاعات الاقتصادية.

المبدأ (17)

من الممكن تخفيف الجولات التفتيشية الميدانية على البنوك، حيث إن الوضع الراهن قد يستدعي خفضها، بهدف التركيز في المرحلة الحالية على الحد من أثر فيروس كورونا، مع مراعاة أن المصارف المركزية تعمل حالياً عن بعد منعاً لانتقال العدوى.

المبدأ (18)

حماية سلامة ومصداقية أنظمة إعداد التقارير الائتمانية، حيث يجب تعزيز المشاركة الدقيقة الكاملة للمعلومات الائتمانية بشكل مستمر، بما في ذلك الإبلاغ عن البيانات الإئتمانية السلبية الناجمة عن الأزمة، واتخاذ كافة السبل التي تحد من الأثر السلبي على السجل الائتماني للعملاء الجيدين الذين لديهم دفعات مستحقة تعذر تسديدها لظروف خارجة عن إرادتهم، نجمت عن الأزمة الحالية. في هذا الإطار، من الممكن توجيه العملاء الجيدين لمراجعة بنوكهم (ضمن طرق التواصل المسموح بها خلال الأزمة) والتفاوض معهم لإعادة جدولة التسهيلات، أو من الممكن وضع ملاحظة في التقرير الإئتماني بأسباب تعثر العميل الجيد.

المبدأ (19)

توجيه مقدمي الإئتمان وشركات المعلومات الإئتمانية لتنفيذ تدابير لرصد المعلومات الإئتمانية السلبية التي تم الإبلاغ عنها خلال الأزمة، التي قد تشمل استخدام معرفات أو رموز إبلاغ إئتماني خاصة بالأزمة، وذلك بما يسهل إعداد التقارير اللازمة.

المبدأ (20)

تعزيز قدرة السلطات التنظيمية على التعامل مع الشكاوى والمنازعات خلال الأزمة، ذلك في ضوء الزيادة المحتملة في الشكاوى والنزاعات. وتشجيع تطبيق التقنية المعلوماتية لتلقي الشكاوى وحل النزاعات.

المبدأ (21)

تشجيع رقمنة عملية الوصول إلى التقارير الإئتمانية، للتأكد من أن حق الوصول إلى تقارير الائتمان لن يتأثر أثناء الأزمة.

المبدأ (22)

مراجعة خطط استمرارية العمل والتأكد من جهوزية القائمين عليها لدى المصارف المركزية والبنوك التجارية، وكذلك مراجعة فعالية إدارة المخاطر وأنظمة الإنذار المبكر وخطط الإنعاش المستخدمة لدى المصارف المركزية والبنوك التجارية.

المبدأ (23)

دراسة مدى الحاجة إلى قيام دوائر الرقابة المصرفية والاستقرار المالي بتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية بشكل يأخذ بالاعتبار الأزمة الحالية.

المبدأ (24)

تعزيز وعي الجمهور بالدور الذي تقوم به كل من مؤسسات ضمان الودائع وضمان القروض في حماية الودائع وضمان القروض.

المبدأ (25)

قد يكون من المناسب قيام المصارف المركزية بإصدار رسائل طمأنة بشكل مستمر للمودعين والمستثمرين، على أن تتمتع هذه الرسائل بمصداقية وشفافية، بما يعزز من ثقة الجمهور بالمصرف المركزي والقطاع المالي الرسمي في ظل الأزمة الحالية.

المبدأ (26)

على المصارف المركزية استخدام الأدوات والإجراءات لمواجهة أثر تداعيات فيروس كورونا بشكل يأخذ بالاعتبار خصوصية البنوك الإسلامية، كذلك يستحسن أن تشمل الإجراءات كافة المؤسسات المالية غير المصرفية الخاضعة لرقابة المصرف المركزي.

المبدأ (27)

أن تقوم المصارف المركزية -بشكل مستمر- بتقييم أثر الأدوات والإجراءات التي تم إتخاذها من حيث فاعليتها وقدرتها التأثيرية لفترة أطول وأية آثار سلبية لأيٍ منها وأسلوب التعامل معها.

المبدأ (28)

الإستعداد لفترة ما بعد الأزمة من حيث توقيت وتدرج تعليق ما تم استخدامه من أدوات وإجراءات لتخفيف الأثر الناشئ عن هذا التعليق، وسرعة عودة الدورة الاقتصادية لوضعها وتعظيم أثر التعافي.

ملحق (3)

المبادئ الإرشادية العامة التي أصدرها صندوق النقد العربي حول إستراتيجيات المصارف المركزية لدعم التعافي الاقتصادي في مرحلة ما بعد جائحة فيروس كورونا المستجد.

المبدأ (1)

الإستعداد المبكر للجنة إدارة الأزمات أو لجنة الاستقرار المالي داخل المصرف المركزي والتحضير المبكر لمرحلة ما بعد الأزمة، من خلال تبني إستراتيجية لدعم جهود التعافي لمرحلة ما بعد الأزمة الحالية.

المبدأ (2)

إستمرار إجراءات الدعم الاقتصادي لفترة مناسبة خلال مرحلة الإنتعاش، يتم تقديرها من قبل اللجنة المُشار إليها في المبدأ (1)، ذلك لضمان تدفق السيولة إلى الاقتصاد.

المبدأ (3)

في حال لم تكن اللجنة المُشار إليها في البند (1) أعلاه، تضم في عضويتها ممثلين عن وزارة المالية وهيئة الأوراق المالية، فمن المناسب أن يكون هناك تنسيق في الإجراءات المتخذة في مرحلة الإنتعاش الإقتصادي بين جميع الأطراف الرسمية المعنية.

المبدأ (4)

يُعتبر التنسيق بين السياسات الاقتصادية والسياسة الإحترازية الكلية، والإنتباه إلى ملائمة توقيت تخفيف أو سحب إجراءات الدعم، مفتاح نجاح الإجراءات المتخذة لدعم النشاط الإقتصادي. حيث إن سحب حزم الدعم بشكل مبكر، قد يؤدي إلى تراجع حجم الإئتمان المطلوب لدعم قطاعي الشركات والأسر، في حين إن التأخر في سحبها قد يزيد من المخاطر النظامية في القطاع المالي.

المبدأ (5)

البناء المتدرج لهوامش رأس المال والسيولة التي تم تخفيفها خلال فترة أزمة الجائحة، وتقدير مدى الحاجة إلى الإستمرار بوضع قيود على توزيع الأرباح والمكافآت لدى القطاع المصرفي.

المبدأ (6)

إستمرار تبني سياسة نقدية تيسيرية لترسيخ التعافي الإقتصادي، مما يعني التريث في رفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية لفترة زمنية مناسبة، على أن يكون الرفع متدرج بشكلٍ متناسق مع التغيرات الحاصلة على أدوات السياسة المالية والسياسة الإحترازية الكلية.

المبدأ (7)

في حال التوجه نحو رفع نسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي، يُنظر في مدى مناسبة السماح للبنوك التجارية بتحقيق نسبة أقل من الحد الأدنى المطلوب ضمن هامش مقبول يحدده المصرف المركزي، بحيث يتم تخصيص هذا الهامش لمجالات محددة مثل منح الإئتمان للشركات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

المبدأ (8)

مناسبة الإستمرار في تبني برامج تمويل حكومية يقودها المصرف المركزي لدعم النشاطات الاقتصادية الإنتاجية بأسعار فائدة وآجال مناسبة، بما يوازن بين التحفيز المتوخى والتكلفة على الخزينة.

المبدأ (9)

النظر في وضع الأطر الملاءمة لتعامل البنوك مع عملائهم الجيدين، الذين تأثرت تدفقاتهم النقدية بسبب جائحة كورونا، ودراسة الحلول المتعلقة بتخفيف الأثر السلبي على جدارتهم الإئتمانية، ومدى إمكانية أخذ ذلك بالإعتبار في تقاريرهم الإئتمانية.

المبدأ (10)

في حال لم تكن أسعار الفائدة على المنتجات المصرفية مرتبطة بشكل مباشر بأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، فُيستحسن قيام المصرف المركزي بحث البنوك التجارية بالنظر في عدم رفع أسعار الفائدة على الإئتمان في مرحلة التعافي، والتريث لفترة مناسبة بشكل يتماشى مع التغيرات في أسعار الفائدة على السياسة النقدية.

المبدأ (11)

عقد إجتماعات تشاورية مستمرة بين المصرف المركزي والبنوك التجارية، لبحث إمكانية ومناسبة الإستمرار في تعليق سداد قروض القطاع الخاص لبعض العملاء أو إعادة جدولتها، بما يخفض من حالات الإعسار للشركات القابلة للإستمرار.

المبدأ (12)

إجراء دراسة تقييم لواقع القطاع المالي قبل وبعد أزمة فيروس كورونا المستجد، ذلك للوقوف على حجم الآثار المترتبة على الأزمة، خصوصاً مؤشرات المتانة المالية. على ألا يتم الإكتفاء بالمؤشرات المتحققة فقط، بل بناء توقعات لهذه المؤشرات مبنية على منهجيات علمية ونماذج قياسية، ووضع الخطط والحلول والتوصيات الملاءمة لمعالجة أوجه القصور أو مواطن الضعف إن وجدت.

المبدأ (13)

قيام المصرف المركزي بالطلب من البنوك التجارية تزويده بتقرير معتمد من مجلس الإدارة، يقيم مدى تأثرها بجائحة كورونا، والأثر المتوقع على مؤشرات المتانة المالية، خصوصاً نسبة القروض غير العاملة، ونسبة كفاية رأس المال،

والربحية، والسيولة، على أن يتضمن التقرير تقييماً لمخاطر الإئتمان والسوق والتشغيل، وخطة زمنية لمعالجة أي مواطن ضعف أو قصور فيها.

المبدأ (14)

إستمرار المصرف المركزي في تقييم المخاطر النظامية في القطاعين المالي وغير المالي، وإستخدام الأدوات المناسبة للحد منها إن وجدت.

المبدأ (15)

حصر الدروس المُستفادة من أزمة الجائحة من قبل المصرف المركزي، والانعكاسات مستقبلاً على جوانب هامة مثل: الاستقرار المالي، والرقابة المصرفية، والسياسات النقدية والإحترازية، وتطوير أنظمة الإنذار المبكر، وإدارة الأزمات، وخطط الإنعاش الإقتصادي، واختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية والجزئية.

المبدأ (16)

تطوير وتوسيع إستخدام إختبارات الأوضاع الضاغطة، وزيادة شدة هذه الاختبارات لتقييم قدرة القطاع المصرفي والمالي على تحمل تداعيات الأزمة الحالية.

المبدأ (17)

قيام دائرة الرقابة المصرفية بتقييم أي مواطن ضعف جوهرية ظهرت لدى أي من البنوك التجارية (خصوصاً البنوك ذات الأهمية النظامية على المستوى المحلي) جراء الجائحة، ورفع تقرير بالخصوص إلى لجنة إدارة الأزمات أو لجنة الاستقرار المالي، متضمناً التوصيات المناسبة.

المبدأ (18)

تعزيز البنية التحتية الرقمية للقطاع المالي، وتشجيع التحول الرقمي، وإيجاد فرص تطويرية واستثمارية في مجالات التقنيات المالية محلياً، لتعزيز القدرات التنافسية للقطاع المحلي الخاص.

المبدأ (19)

النظر في مناسبة قيام المصرف المركزي بالتنسيق مع الجهات الرسمية، بإيجاد آلية لدعم أسواق الأصول (الأسهم والعقارات) المتضررة جراء أزمة الجائحة، بما يُمكن من إتخاذ الإجراءات الكفيلة بدعم تعافيها.

المبدأ (20)

دعم القطاع المالي غير المصرفي وتعزيز الإطار التنظيمي له، والتنسيق بين المصرف المركزي والسلطات الرقابية الأخرى لوضع حلول للحد من أثر جائحة كورونا على القطاع.

المبدأ (21)

إتخاذ الإجراءات المناسبة لتقليل أثر المزاحمة بين القطاعين العام والخاص على السيولة، والموازنة بينهما.

المبدأ (22)

تعزيز دور مؤسسات ضمان القروض في دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، وتوفير الضمانات اللازمة لتعزيز فرص وصول هذه المشروعات إلى الإئتمان.

المبدأ (23)

النظر في وضع الإجراءات المناسبة للتواصل بين المؤسسات المالية وغير المالية بما يكفل تعزيز الثقة وتسريع مرحلة التعافي.

المبدأ (24)

أن تقوم المصارف المركزية بشكل مستمر بتقييم أثر الأدوات والإجراءات التي تم إتخاذها من حيث فاعليتها وقدرتها التأثيرية لفترة أطول، وأية آثار سلبية إن وجدت لأيٍ منها وأسلوب التعامل معها.

ملحق (4)

المبادئ الإرشادية العامة التي أصدرها صندوق النقد العربي حول تطوير منهجيات إختبارات الأوضاع الضاغطة لقياس مخاطر القطاع المالي.

المبدأ الأول

أن تكون إختبارات الأوضاع الضاغطة جزءً لا يتجزأ من منظومة الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية، بما يشمل تعزيز دور مجلس إدارة المؤسسة المالية وإدارتها التنفيذية في إنجاح تبني إختبارات الأوضاع الضاغطة، ورسم سياسة مكتوبة ومعتمدة تحكم هذه الإختبارات، وأن يتم أخذ نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة في الإعتبار عند إتخاذ القرارات الإستراتيجية وتحديد مستوى تقبل المخاطر (Risk Appetite).

من المناسب أن تشتمل أطر إختبارات الأوضاع الضاغطة على هيكل حوكمة فعال وواضح وشامل وموثق. يحدد هذا الإطار أدوار ومسؤوليات مجلس الإدارة والإدارة العليا والأطراف ذات العلاقة في البنك (أو المؤسسة المالية) في دعم وتنفيذ والرقابة على هذه الإختبارات. تبدأ المسؤولية من عملية تصميم الفرضيات والموافقة عليها، وتطوير النموذج والتحقق من صحته، وإعداد التقارير وتحليل النتائج، وكيفية إستخدام مخرجات الإختبارات، ومسؤولية معالجة مواطن أي ضعف أو قصور تظهرها هذه الإختبارات، وأدوار إدارة المخاطر والامتثال، والتدقيق الداخلي. تغطي الإجراءات جميع جوانب إطار اختبارات الأوضاع الضاغطة، وأن تكون موثقة ومحدثة بشكل واضح، بما في ذلك موافقة مجلس الإدارة و/أو الإدارة العليا للبنك على إطار الإختبارات. يضمن إطار اختبار الأوضاع الضاغطة كذلك تعاون جميع أصحاب المصلحة الضروريين والتواصل المناسب معهم بشأن تصميم افتراضات هذه الإختبارات.

في هذا السياق، يكون لدى مجالس إدارة البنوك المسؤولية النهائية عن إعداد الإطار العام لاختبار الأوضاع الضاغطة والإشراف عليه. قد يتم تفويض تطوير وتنفيذ إطار إختبارات الضغط للإدارة التنفيذية أو للجنة اختبار الأوضاع الضاغطة. كما يتم تنظيم إجتماعات دورية تتضمن المناقشة مع الإدارة العليا أو كبار الخبراء المسؤولين عن إختبارات الأوضاع الضاغطة والتحديات التي قد تواجه البنك في اختيار الفرضيات. تبرز هنا أهمية قيام البنوك بتوثيق الإجتماعات وترتيبات الحوكمة التي تحدد أدوار جميع العاملين في البنك بكافة مستوياتهم الوظيفية، من المهم وضع آلية واضحة وموثقة توضح كيفية نقل نتائج اختبار الأوضاع الضاغطة إلى مجلس الإدارة، حتى يتمكن المجلس من النظر في التأثير على استراتيجية البنك وأدائه ووضعه المالي. إضافةً لذلك، من المناسب أن توضح هذه الترتيبات، أهمية تفاعل لجنة اختبارات الأوضاع الضاغطة بالبنك مع كافة اللجان الأخرى المكونة على مستوى البنك والمجموعة المصرفية مثل لجنة الأصول والمطلوبات،

ولجنة المخاطر (مخاطر الائتمان والسوق والمخاطر التشغيلية)، ولجنة المنتجات/ أنشطة البنك الجديدة، ولجنة تقنية المعلومات والأمن السيبراني، ذلك من خلال إجراء اجتماعات دورية تتضمن تبادل آراء حول اختيار الفرضيات. كذلك من الأهمية بمكان، إستخدام نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة في تصميم وتحديد درجة تحمل المخاطر لدى البنك (Risk Tolerance)، وكذلك في عملية التخطيط لكل من رأس المال والسيولة.

فيما يخص دور السلطات الرقابية، هناك جانبين هامين في هذا السياق، يتمثل الأول في التأكد من وجود تعليمات واضحة حول حوكمة المؤسسات المالية بشكل عام، تواكب أفضل الممارسات والمعايير الدولية وتطويرها بإستمرار. ويتعلق الجانب الثاني بتطوير التعليمات الخاصة بإختبارات الأوضاع الضاغطة بما يشمل حوكمتها، بحيث تحدد أدوار ومسؤوليات مجلس إدارة المؤسسة المالية والإدارة التنفيذية وتعزز من ثقافة إدارة المخاطر لدى العاملين في المؤسسة المالية. في هذا الإطار، إدماج اختبارات الأوضاع الضاغطة في منظومة الحوكمة يأخذ بعين الاعتبار الإطار العام حول اختبارات الأوضاع الضاغطة الصادر عن السلطات الرقابية على القطاع المالي وفق ما سيتم ذكره في "المبدأ الرابع".

المبدأ الثاني

توفير البنية التحتية اللازمة لتطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة، بما في ذلك الكوادر المؤهلة في إدارة المخاطر الذين تتوفر لديهم كحد أدنى مهارات تصميم وإجراء وتحليل إختبارات الأوضاع الضاغطة، ووضع برامج مستمرة لبناء قدراتهم، وتوفير البرامج الإحصائية المناسبة والبيانات الدقيقة والشاملة والتاريخية لضمان نجاح التطبيق الفعّال لهذه الإختبارات.

تتضمن إجراءات حوكمة إختبارات الأوضاع الضاغطة توفير البيانات ذات الجودة العالية. كما تتطلب توفر البنية التحتية اللازمة لتطبيق هذه الإختبارات بالشكل الأمثل. كذلك من الأهمية أن تتناسب أنظمة تقنية المعلومات مع حجم وطبيعة وتعقيد أعمال البنك، بما يسمح بتمكين الفنيين من تطبيق هذه الإختبارات. كما يتعين توفر الموارد المالية والبشرية، إضافةً للبرامج الإحصائية. تتكفل إدارة البنك بتوفير برامج تدريب

وبناء قدرات العاملين بالبنك، مع وجود خطط تعاقب وظيفي ونقل المعرفة بين العاملين في البنك. كما تستقطب متخصصين في إختبارات الأوضاع الضاغطة، لديهم مهارات وخبرات مناسبة في إدارة المخاطر والسيولة والائتمان ومخاطر السوق وتعليمات كفاية رأس المال والمحاسبة المالية والنمذجة، إضافة إلى معرفة شاملة بالمعايير الدولية الخاصة بإختبارات الأوضاع الضاغطة. كما تشمل الخبرات قدرات ومهارات في الربط بين المخاطر الاقتصادية والمخاطر المالية (دورة الأعمال والدورة المالية). من الممكن الإستعانة بخبرات من خارج المؤسسة المالية لإنجاز اختبارات الأوضاع الضاغطة بما لا يتعارض مع التشريعات

الرقابية. كذلك يعتبر توفر البيانات الإحصائية الموثوقة أساساً لمصداقية نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة. حيث يتم إستخدام سلاسل زمنية كافية، وإجراء المعالجات الإحصائية اللازمة وإختيار النموذج الملائم في الإختبارات الكلية المبنية على النماذج القياسية مثل: إختبار النموذج الناقل (Satellite Model)، لضمان ملاءمة النموذج ومصداقيته العلمية. تجدر الإشارة إلى أن المبدأ رقم (2) ينطبق، سواءً كان تنفيذ الإختبارات من قبل البنك المركزي أو السلطة الرقابية (Top Down) أو من خلال المؤسسة المالية (Bottom Up).

المبدأ الثالث

من المناسب أن تُبنى إختبارات الأوضاع الضاغطة على فرضيات علمية ومنطقية، مع إستخدام فرضيات متدرجة الشدة مستندة إلى بيانات تاريخية. من الممكن في هذا الإطار، إستخدام العلامة المعيارية لبناء فرضيات الإختبار. كذلك تكون كافة الإختبارات المطبقة ذات نظرة مستقبلية (Forward Looking)، وتدعم خطط الطوارئ والتعافي وسياسة إدارة المخاطر[29].

في ضوء أن إختبارات الأوضاع الضاغطة أداة إستشرافية وذات بعد مستقبلي وتنبؤي، بحيث يأخذ بعين الاعتبار ما لا يقل عن 3 سنوات من التوقعات. يتم تصميم فرضياتها على أسس سليمة علمياً، حيث تكون ذات معنى، ومُصاغة وفق آراء خبراء ومختصين بالتعاون مع المعنيين داخل المؤسسة (مثل مسؤولي: المخاطر، والأبحاث، والخزينة، والتسهيلات الإئتمانية، والمالية، والإستثمارات، والإمتثال،...الخ)، بحيث تُسهم هذه الاختبارات في تتبع تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة المالية. من المناسب توفر فهم واضح لدى أصحاب المصلحة حول تحديد عوامل المخاطر (Risk Drivers)، ومدى ملاءمة الفرضيات وتغطية كافة المخاطر. كما يتعين تحديد نوع وتفاصيل فرضيات إختبارات الأوضاع الضاغطة المستخدمة، والمغزى من تصميم الفرضيات، إضافةً إلى تقييم الفرضيات المستخدمة بشكل سنوي أو عند حدوث مستجدات. من المناسب كذلك توثيق نتائج عمليات التقييم للفرضيات، وتفاصيل المنهجيات المستخدمة في تحديد الفرضيات والهدف منها.

تبرز هنا أهمية إجراء إختبارات لجميع الفرضيات وليس فقط اختبارات الفرضيات التي تستند إلى بيانات تاريخية، حيث يُمكن أن تقوم لجنة اختبارات الأوضاع بالبنك بوضع فرضيات قاسية (لكن محتملة الحدوث) بشأن الإطار العام للمخاطر. تأخذ هذه الفرضيات بالإعتبار المخاطر غير الإعتيادية (مثل المخاطر المصاحبة لمنتجات أو أنشطة البنك الجديدة، كفتح شركات تابعة أو فروع أجنبية) التي قد تؤدى إلى مخاطر مستقبلية غير معروفة من قبل.

[29] فيما يخص كيفية التدرج في بناء فرضيات إختبارات الأوضاع الضاغطة، يرجى الرجوع إلى الدليل الإسترشادي حول إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية (2021)، المنشور على الموقع الإلكتروني لصندوق النقد العربي: www.amf.org.ae

تتيح إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية، سواءً أكانت معتمدة على متغير واحد (اختبارات تحليل الحساسية) أو على عدة متغيرات (اختبارات الفرضيات المتعددة)، قياس المخاطر التالية كحد أدنى: مخاطر الائتمان (بما في ذلك مخاطر عدم كفاية الضمانات للتسهيلات الإئتمانية)، ومخاطر السوق (التي تشمل مخاطر سعر الفائدة، وسعر الصرف، وحقوق الملكية، ومخاطر الأسهم، ومخاطر المشتقات المالية)، ومخاطر السيولة، ومخاطر التشغيل، ومخاطر التركز، ومخاطر السمعة، ومخاطر العدوى، ومخاطر تقييم الموجودات خارج الميزانية، بما في ذلك الأثر المتوقع على المؤشرات المالية الأساسية للبنك التجاري، مثل: مدى كفاية رأس المال، والسيولة، والربحية.

أخيراً، يتم تصميم فرضيات إختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل متدرج الشدة تستند إلى أحداث ضاغطة حصلت تاريخياً، أو إفتراض حدوث أزمات معينة غير متوقعة، مثل حدوث أزمة مالية أو إقتصادية عالمية. من الممكن إستخدام العلامة المعيارية وفقاً للبيانات التاريخية بهدف تصميم الفرضيات متدرجة الشدة.

تجدر الإشارة، إلى أنه من الممكن الإستفادة من النماذج القياسية المستخدمة في إختبارات الأوضاع الضاغطة لتطوير أنظمة الإنذار المبكر، ونماذج إحتساب الخسارة الإئتمانية المتوقعة في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9، ونماذج التنبؤ بالبنوك الضعيفة، وتطوير خطط الطوارئ. كذلك من الأهمية أن يتم

إيلاء عناية خاصة إلى استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في تحديث وإعادة تقييم خطط التعافي، وليس فقط خطط الطوارئ واستمرارية الأعمال وعمليات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال والسيولة.

المبدأ الرابع

قيام المصرف المركزي أو السلطة الرقابية بإصدار إطار عام حول إختبارات الأوضاع الضاغطة، يتضمن متطلبات بناء الفرضيات والمنهجيات المستخدمة، ودورية إجراءها، وآلية التعامل مع نتائج الإختبارات. من المناسب أن يتم إتاحة المجال للمؤسسات المالية بتحديد بعض الفرضيات الخاصة بها وفقاً لخصوصية المخاطر لديها.

كون المصرف المركزي هو السلطة الرقابية المسؤولة عن متانة وسلامة المراكز المالية للقطاع المصرفي والمالي في الدولة، يعتبر قيامه بإصدار إطار عام حول إختبارات الأوضاع الضاغطة نقطة إنطلاق نحو إنجاح وتعزيز فاعلية تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة وتعزيز ثقافة إدارة المخاطر لدى المؤسسات المالية.

يشمل الإطار الحد الأدنى من المتطلبات المتعلقة بتطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة، بما في ذلك: تحديد المخاطر الرئيسة، وأهداف الإختبارات، وحوكمتها، والسياسات الخاصة بها، والإجراءات الداخلية والتوثيق،

ومتطلبات البنية التحتية لإجراء الإختبارات، ومتطلبات تصميمها ودورية إجراءها (من المناسب أن تكون دورية إجراء الإختبارات خلال الأوقات الطبيعية مرة واحدة سنوياً على الأقل، وبشكل نصف سنوي خلال الأوضاع الضاغطة)، وأنواع الإختبارات المطلوبة، ودور المصرف المركزي بهذا الخصوص، وكيفية ودورية مراجعتها، وطرق التعامل مع مخرجات ونتائج الإختبارات، ومتطلبات التواصل بين المصرف المركزي والمؤسسة المالية حول نتائجها.

في حال كانت الفرضيات المستخدمة في إختبارات الأوضاع الضاغطة مصممة من المصرف المركزي، فمن المستحسن أن تتيح التعليمات الرقابية للمؤسسات المالية تصميم فرضية واحدة على الأقل، تأخذ في الإعتبار مخاطر مهمة من وجهة نظر المؤسسة المالية لم تغطيها الفرضيات المبنية من قبل المصرف المركزي، ذلك في ضوء أن المخاطر قد تختلف من مؤسسة مالية لأخرى. حيث من الضروري قيام كل بنك بتحديد فرضيات الضغوط الخاصة به التي تتماشى مع نموذج أعماله وحجم أنشطته، ومدى تعقد عملياته المصرفية، والمخاطر التي يتعرض لها، ومستوى الملاءة المالية والسيولة لديه. حيث قد يؤدي قيام السلطة الرقابية بوضع فرضيات ضغوط موحدة على كل البنوك إلى قيام البنوك بإعداد الفرضيات بغرض الإستجابة فقط لمتطلبات السلطة الرقابية، مما يؤثر سلباً على جودة الاختبارات وتقييم الإطار العام للمخاطر. عليه يُستحسن قيام المصارف المركزية بوضع فرضيات موحدة على البنوك مع إتاحة قيام كل بنك بوضع الفرضيات الخاصة به. في هذا الإطار، من المناسب أيضاً أن تتضمن تعليمات المصرف المركزي قيام البنوك بإجراء اختبارات الأوضاع الضاغطة على أساس فردي ومجمع معاً بالنسبة للبنوك التي تنتمي إلى مجموعة مصرفية، ذلك للوصول إلى تحديد وتقييم شامل للمخاطر التي يمكن أن تؤثر على الكيانات التابعة للبنك أو المجموعة المصرفية بالكامل. يحبّذ أن يكون الإطار العام للإختبارات ملزم للمؤسسات المالية، بحيث تقوم السلطات الرقابية بمتابعة مدى الإلتزام به، خاصةً في مجال تصميم فرضيات الإختبارات والإفصاح عن نتائجها.

المبدأ الخامس

مراعاة خصوصية نماذج أعمال البنوك الإسلامية، عند قيام المصارف المركزية بإصدار أي تعليمات أو إرشادات تتعلق بإختبارات الأوضاع الضاغطة.

يتمثل الهدف الرئيس من إختبارات الأوضاع الضاغطة في تمكين المؤسسات المالية من تعزيز قدرتها على إمتصاص أي صدمات مالية أو إقتصادية. بما أن نماذج أعمال البنوك المتوافقة مع الشريعة تختلف عن البنوك التقليدية، تُراعي المنظومة الرقابية خصوصية نماذج أعمال البنوك المتوافقة مع الشريعة، خاصة أن الصناعة المالية المتوافقة مع الشريعة في تطور ملحوظ. لقد أشار مجلس الخدمات المالية الإسلامية إلى عدم توافق وضعية مخاطر الإئتمان والسوق والمخاطر التشغيلية للأدوات المالية الإسلامية مع وضعية مخاطر الأدوات المالية التقليدية. إضافةً لهذه المخاطر، قد تتعرض المؤسسات المالية المتوافقة مع الشريعة إلى

مخاطر أخرى، مثل مخاطر عدم الإلتزام بتعليمات الشريعة ومبادئها، ومخاطر معدل العائد، ومخاطر الإستثمار في الأسهم وغيرها من أدوات حقوق الملكية. فعلى سبيل المثال، فيما يخص إختبارات الأوضاع الضاغطة الخاصة بالسيولة، ونظراً لتحديات حصول المؤسسات المالية المتوافقة أعمالها مع الشريعة على تمويل قصير الأجل وموجودات سائلة عالية الجودة متوافقة مع أحكام الشريعة بحيث تتماشى مع توقعات مخاطر السيولة، فمن المهم أن تأخذ إختبارات الضغط الخاصة بالسيولة هذا الجانب في الإعتبار.

تجدر الإشارة إلى أن مجلس الخدمات المالية الإسلامية أصدر في عام 2012 ورقة بعنوان "المبادئ الإرشادية لإختبارات الضغط للمؤسسات المالية الإسلامية (عدا مؤسسات التكافل وبرامج الإستثمار الجماعي الإسلامي) التي تقدم خدمات مالية إسلامية" تتضمن كافة المتطلبات الخاصة بتصميم فرضيات ومنهجيات إختبارات الأوضاع الضاغطة الخاصة بالبنوك الإسلامية.

المبدأ السادس

تكثيف دورية إختبارات الأوضاع الضاغطة بالنسبة للبنوك ذات الأهمية النظامية، وإستخدام فرضيات تُراعي خصوصية هذه البنوك، ومثال ذلك إستخدام فرضيات لقياس مخاطر العدوى (Contagion Risk) ومخاطر العمليات المالية العابرة للحدود.

خلال الأزمة المالية العالمية أواخر عام 2007، لوحظ أن التحديات التي واجهتها بعض المؤسسات المالية الكبيرة تؤثر بشكل ملحوظ على النظام المالي وإستقراره، ذلك كون هذه المؤسسات لها ترابطات كبيرة مع المؤسسات المالية الأخرى، بالتالي إن تعثر هذه المؤسسات يؤدي إلى حدوث مخاطر العدوى التي تنتقل إلى المؤسسات المالية الأخرى، مما ينعكس بشكل سلبي على الإقتصاد والإستقرار المالي، الأمر الذي يحتم تدخل الحكومات لضمان الإستقرار المالي. لذا برزت أهمية وجود سياسات تهدف إلى الحد من فشل تلك المؤسسات المالية وبالذات البنوك ذات الأهمية النظامية (DSIBs). كانت المراكز المالية لمعظم البنوك في بداية الأزمة المالية العالمية أواخر عام 2007، مستقرة، لكن تعثر بنك "ليمان براذرز" أدى إلى حدوث مخاطر عدوى إنتقلت إلى البنوك الأخرى، بل تعدت حدود الولايات المتحدة الأمريكية، ليصبح النظام المالي في العالم برمته في خطر، مما انعكس سلباً على الاقتصاد العالمي وكبده خسائر وكُلف باهظة.

زادت هذه الأزمة من وعي السلطات الرقابية من أن الإستقرار المالي العالمي لا يتحقق إلا إذا تم ربط المخاطر المالية بالإقتصادية وحدوث تنسيق بين السياستين الإقتصادية والإحترازية، وتعزيز منظومة إدارة الأزمات المالية وتكثيف الرقابة على البنوك ذات الأهمية النظامية.

لقد دأب العديد من البنوك المركزية في جعل إختبارات الأوضاع الضاغطة جزء رئيس من منظومة الحوكمة وثقافة إدارة المخاطر لدى البنوك بشكل عام والبنوك ذات الأهمية النظامية بشكل خاص. وفقاً لتعليمات لجنة بازل للرقابة المصرفية، فعلى السلطات الرقابية تحليل نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة التي تقوم البنوك

بإجرائها، كونها تؤثر على القرارات الإستراتيجية لهذه البنوك خصوصاً البنوك المهمة محلياً. وأن يأخذ تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة على البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً (D-SIBs) الإعتبارات الموضحة بالجدول أدناه:

إطار إختبارات الأوضاع الضاغطة لدى البنوك ذات الأهمية النظامية	
المنهجية والإطار	تضمين المتغيرات الإقتصادية في فرضيات الأوضاع الضاغطة.
	الإلتزام بفرضيات الأوضاع الضاغطة المعتمدة من السلطة الرقابية والأخذ بالإعتبار فرضيات إضافية تراعي هيكل مخاطر البنك.
	الأخذ بالإعتبار التدني في المخصصات والإنخفاض في رأس المال نتيجة تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة.
تقييم رأس المال ونظام التقارير	تتضمن إختبارات الأوضاع الضاغطة تحليل الحساسية وتحليل الفرضيات المختلفة.
	تقييم قوة رأس المال وتعرضه للإنخفاض نتيجة تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة.
	مراقبة إجراءات التخفيف من الخسائر.
	تقارير رقابية داخلية وخارجية.
	رصد مؤشرات الأداء الرئيسة (KPIs).
النظم والبنية التحتية	منهجية موحدة أو بيئة موحدة لتنفيذ إختبارات الأوضاع الضاغطة لمختلف أنواع المخاطر.
	أن تكون البنية التحتية قادرة على تجميع جميع نتائج المخاطر.
	تكاملية المعلومات والبيانات بحيث تكون البنية التحتية قادرة على قراءة البيانات من مختلف المصادر ودمجها.
حوكمة إختبارات الأوضاع الضاغطة	إشراك الإدارة العليا ومجلس الإدارة في وضع منهجية وإطار إختبارات الأوضاع الضاغطة.
	يشمل إطار الحوكمة مراجعة منهجية إختبارات الأوضاع الضاغطة ونتائجها.
	توفر خبرة كافية في مواضيع إختبارات الأوضاع الضاغطة لدى كافة المستويات الوظيفية.

من الممكن قياس مخاطر الترابط أو العدوى، من خلال قيام البنك التجاري بإفتراض حدوث خسائر لدى البنوك التي يترابط معها بودائع وقروض نتيجة حدوث أزمة معينة، وقياس أثر ذلك على ملائته المالية، أو من خلال قيام البنك المركزي بإفتراض حدوث مخاطر جوهرية في ملاءة بنك أو البنوك ذات الأهمية النظامية على النظام المصرفي ككل، وإستخدام فرضيات معينة تتعلق بالمتغيرات المستخدمة في منهجية تحديد البنوك ذات الأهمية النظامية محلياً، مثال ذلك حجم العمليات في نظام المدفوعات الوطني، وحجم القروض والودائع ما بين البنوك لليلة واحدة، وحجم ودائع العملاء (مع الأخذ في الإعتبار حجم الأجزاء المضمونة بموجب منظومة ضمان الودائع)، من المهم أن تُبنى الفرضيات المُستخدمة في إختبارات الأوضاع الضاغطة للبنوك ذات الأهمية النظامية بحيث يتم تضمينها صدمات أشد من تلك المستخدمة لدى البنوك الأخرى.

أخيراً، تبرز أهمية التعاون والتنسيق بين السلطات الرقابية في حال كان للبنك التجاري فروع خارج حدود الدولة. وقد يتطلب الأمر وجود مذكرات تفاهم، تغطي كافة متطلبات قياس المخاطر العابرة للحدود بالنسبة للبنك ذو الأهمية النظامية على المستوى المحلي.

المبدأ السابع

استخدام نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة في عملية التخطيط الرأسمالي من خلال عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) والتقييم الداخلي لكفاية السيولة (ILAAP).

كما سبق الإشارة إليه، تُعد إختبارات الأوضاع الضاغطة أحد أهم أدوات إدارة المخاطر التي يُمكن إستخدامها للتنبؤ بالمخاطر والصدمات التي قد يواجهها القطاع المصرفي أو المالي. بشكل عام، لا يقتصر تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة فقط على تحليل النتائج، حيث يشمل أيضاً إستخدام نتائج تلك الإختبارات، بما يُعزز من قدرة البنك على مواجهة كافة المخاطر ذات الأثر المادي التي قد تواجهه وأي صدمات مالية محتملة، إضافة إلى تقدير حجم رأس المال المستقبلي ومستويات السيولة الواجب توافرها للأعوام القادمة. بالتالي، فإن إستخدام هذه الإختبارات يؤدي إلى تعزيز المراكز المالية للبنوك، بحيث تكون أكثر إستعداداً لمواجهة الصدمات المالية المحتملة، خصوصاً أن أداتي كفاية رأس المال والسيولة تعززان من قدرة البنك على إستيعاب الخسائر المالية المحتملة وتضبطان مخاطر رأس المال والسيولة بشكل خاص والمخاطر النظامية في القطاع المالي بشكل عام. لا بد من الإشارة هنا إلى أن إختبارات الأوضاع الضاغطة تلعب دوراً تكاملياً مع الأدوات الأخرى المستخدمة في منظومة إدارة المخاطر، مثل القيمة المعرضة للمخاطر (VaR) التي تقيس مخاطر السوق على سبيل المثال، سواءً التي يتم فيها تطبيق منهجية محاكاة التغيرات التاريخية (Historical simulation Methodology)أو تلك التي تستخدم منهجية محاكاة التغيرات في قيمة المحفظة الحالية من خلال فرضيات سوقية عشوائية تحاكي التغيرات التاريخية في قيمة المحفظة خلال فترة زمنية معينة (Monte Carlo simulation Methodology).

فيما يخص المصارف المركزية، يتم فحص نتائج اختبار الضغط كجزء من المراجعة للتقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP) وإدارة مخاطر السيولة للبنوك. تلتقط إختبارات الأوضاع الضاغطة المخاطر المادية التي قد يواجهها البنك، بحيث تكون فعالة بشكل كافٍ لدى تقييم كفاية رأس مال البنك والسيولة. كما تبرز أهمية مراجعة الجوانب الأخرى لاختبارات الضغط التي تجريها البنوك، فيما إذا كانت متوافقة لأهدافها المعلنة وترتيبات الحوكمة. يطلب المصرف المركزي من الإدارة التنفيذية للبنك التجاري، معالجة أي أوجه قصور مادية تم تحديدها في إطار اختبارات الأوضاع الضاغطة، بما في ذلك الحالات التي لا تؤخذ فيها نتائج تلك الإختبارات في الاعتبار بشكل كافٍ في عملية صنع القرار في البنك.

المبدأ الثامن

قيام إدارتي الرقابة المصرفية والإستقرار المالي بالتنسيق المشترك ومراجعة وتقييم منهجيات ونتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة، وتحليل النتائج بشكل علمي، سواءً المُطبقة من المؤسسة المالية أو من المصرف المركزي، وتقديم التوصيات اللازمة لإدارة المصرف المركزي.

يُعد التنسيق الداخلي بين إدارتي الرقابة المصرفية والإستقرار المالي بخصوص تقييم إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية وتبادل الآراء حول نتائجها عنصراً مهماً لتعزيز قوة الإختبارات. كذلك من المفيد التنسيق حول تعزيز أوجه الإستفادة من قاعدة بيانات مركزية المخاطر لدى المصرف المركزي وقاعدة بيانات المعلومات الإئتمانية، ذلك عند بناء النماذج القياسية وتقييم المخاطر الجزئية والكلية للنظام المالي في إختبارات الأوضاع الضاغطة. في هذا الإطار، يُستحسن عند إصدار أي تعليمات خاصة بإختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية أن يتم عرضها على إدارة الاستقرار المالي لإبداء الرأي، والعكس صحيح فيما يخص إختبارات الأوضاع الضاغطة الكلية. من المعروف أن المخاطر الكلية مثل المخاطر الاقتصادية، على سبيل المثال، تؤخذ في الإعتبار عند بناء النماذج القياسية الخاصة في البنك التجاري. كذلك الحال بالنسبة للنماذج القياسية الخاصة بقياس المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي ككل، التي تأخذ في الإعتبار المخاطر الجزئية لكل بنك، خصوصاً البنوك التي لها أهمية نظامية. لا بد من التأكيد على أهمية تضمين إختبارات الأوضاع الضاغطة الجزئية والكلية لفرضيات تقيس الأثر المتوقع للمخاطر الاقتصادية على المؤشرات الرئيسة للمؤسسة المالية، بحيث تشمل كحد أدنى متغير الناتج المحلي الإجمالي.

في هذا السياق، تبرز أهمية المشاورات بين إدارات الرقابة المصرفية والإستقرار المالي والأبحاث، للبحث في المتغيرات والفرضيات والمنهجيات المستخدمة في إختبارات الأوضاع الضاغطة. إن تبادل نتائج تحليل وتقييم إختبارات الأوضاع الضاغطة بين إدارات الرقابة المصرفية والإستقرار المالي والأبحاث، من المستحسن أن يكون ضمن إطار واضح معتمد من قبل إدارة المصرف المركزي، بحيث تكون الأدوار المنوطة بإدارات الرقابة المصرفية والإستقرار المالي والأبحاث واضحة بما يكفل التحسين المستمر لتطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة. كذلك من المناسب تبادل الآراء حول التقرير والتوصيات المتعلقة بإختبارات الأوضاع الضاغطة قبل رفعها لإدارة المصرف المركزي، بما يعزز من جودة تقرير نتائج الاختبارات والتوصيات التي يتم رفعها. من جانب آخر، من الممكن أن تقوم إدارات الرقابة المصرفية والإستقرار المالي والأبحاث بمناقشة فرضيات ونتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة مع البنوك إذا إستدعت الضرورة ذلك، وكذلك قيام الإدارات المعنية بالرقابة على المؤسسات المالية غير المصرفية بمناقشة فرضيات ونتائج الإختبارات مع تلك المؤسسات التي تخضع لإشرافها إذا إستدعت الضرورة لذلك.

المبدأ التاسع

في حال تبين للمصرف المركزي أوجه قصور أو مواطن ضعف لدى المؤسسة المالية في تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة، يتم التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للمؤسسة المالية وتزويدها بتقرير خطي شامل يتضمن أوجه القصور، على أن يتم الطلب من المؤسسة المالية وضع خطة زمنية شاملة لمعالجة كافة أوجه القصور التي تبينت للمصرف المركزي.

تُعتبر عملية مراجعة موثوقية إختبارات الأوضاع الضاغطة جزء لا يتجزأ من عملية الرقابة المكتبية والميدانية للمصارف المركزية. في حال تبين وجود قصور أو مواطن ضعف للمصرف المركزي بخصوص تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة مثل: قصور في المنهجيات المستخدمة، وعدم موثوقية النتائج، وعدم منطقية الفرضيات المستخدمة، ونقص في الموارد البشرية المؤهلة والمالية، وقصور في دور الإدارة التنفيذية، يتم مخاطبة مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك أو المؤسسة المالية وتزويدها بتقرير شامل حول أوجه القصور في تطبيق تلك الإختبارات، ومنح البنك التجاري/المؤسسة المالية مهلة زمنية كافية لتصويب الوضع بشكل عاجل. كما قد يتطلب الأمر عقد اجتماع بين المصرف المركزي ومجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للبنك/المؤسسة المالية للتباحث في ملاحظات المصرف المركزي، ويتم في جميع الأحوال قيام الإدارة التنفيذية للبنك التجاري/المؤسسة المالية بتزويد المصرف المركزي بخطة شاملة وواضحة ذات إطار زمني محدد لمعالجة كافة أوجه الضعف التي تبينت للمصرف المركزي في إطار عملية الرقابة المالية. من الممكن أن يطلب المصرف المركزي من المؤسسة المالية الإستعانة بجهة استشارية متخصصة لتطوير اختبارات الأوضاع الضاغطة، على أن يتم تزويد المصرف المركزي بتقرير شامل حول ذلك.

المبدأ العاشر

قيام المصارف المركزية والمؤسسات المالية بمراجعة وتطوير المنهجيات المستخدمة في إختبارات الأوضاع الضاغطة بشكل دوري أو كلما إقتضت الحاجة، ومواكبة التطورات الحاصلة في المجالات التي تهم القطاع المالي كالكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ، والأزمات المالية والإقتصادية وغيرها، ومخاطر الأمن السيبراني والمخاطر المرتبطة بأطراف ثالثة وغيرها.

تُعد عملية مراجعة منهجية وفرضيات إختبارات الأوضاع الضاغطة، جانباً مهماً وخطوة رئيسة في منظومة إدارة المخاطر، حيث تسعى المصارف المركزية والبنوك التجارية باستمرار لتطوير إختبارات الأوضاع الضاغطة وتحسين موثوقيتها. يشمل ذلك المنهجيات والفرضيات المستخدمة، إضافةً إلى استخدام نتائج اختبار الأوضاع الضاغطة بطريقة تتوافق مع أهداف إطار العمل. كذلك من الأهمية، عقد إجتماعات دورية أو كلما إقتضت الحاجة بين المصرف المركزي والبنوك التجارية لبحث التحديات أو أي جوانب أخرى تخص

عملية تطوير هذه الإختبارات، حيث من المهم النظر في ملاحظات المؤسسات المالية حول التحديات التي تواجهها عند تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة. كذلك من المناسب عرض مسودة أي تعليمات أو تحديثات خاصة بالتعليمات لإختبارات الأوضاع الضاغطة على المؤسسات المالية/البنوك و/أو جمعيات المصارف، بهدف إبداء الرأي في مسودة التعليمات أو التحديثات.

من جانب آخر، من المناسب قيام المصارف المركزية بإصدار دليل أو تعليمات للمؤسسات المالية حول تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة العكسية (Reverse Stress Tests)، التي تتيح للمؤسسة المالية معرفة مسببات تراجع النسب الرقابية الرئيسة لدى البنك عن الحدود الدنيا المقررة بموجب تعليمات المصرف المركزي، وتُعطي المصرف المركزي والمؤسسة المالية فرصة لإستخدام نتائج هذه الإختبارات ومقارنتها مع نتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة المُطبقة بهدف مراجعة موثوقيتها.

كذلك من الأهمية، مواكبة آخر التطورات والمستجدات والتغيرات على صعيد نماذج أعمال المؤسسات المالية وتعقد عملياتها المالية وارتفاع المخاطر المالية، بما يؤدي إلى تصميم إختبارات أوضاع ضاغطة تقيس هذه المخاطر، مثال ذلك: مخاطر الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ، بما في ذلك قياس أثر المخاطر المادية (Physical Risk) ومخاطر التحوُّل (Transition Risk)، والمخاطر السيبرانية، والمخاطر المرتبطة بالأطراف الثالثة، والتخلي عن أسعار الفائدة المرجعية الليبور والآيبورس، ومخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، ومخاطر تغير أسعار النفط والمواد الأولية الأخرى، ومخاطر حدوث أزمات معينة (كأزمة فيروس كورونا المستجد، والأزمة المالية العالمية أواخر عام 2007). فعلى سبيل المثال، كشفت أزمة فيروس كورونا المستجد أهمية قيام المصرف المركزي والبنوك التجارية بتبني إختبارات أوضاع ضاغطة تقيس مخاطر القطاعات الاقتصادية بشكل إفرادي (كل قطاع على حده). في هذا الصدد، من المهم تطبيق إختبارات مبنية على أحداث مشابهة لأزمات تاريخية سواءً داخل الدولة أو خارجها، مثال ذلك: حدوث أزمة إقتصادية معينة في الدولة، وحدوث أزمة بسبب تراجع كبير في سعر صرف العملة المحلية، والأزمة المالية العالمية أواخر عام 2007، وأزمة فيروس كورونا المستجد في عام 2020،...الخ. مثال آخر حول المخاطر التي قد تواجه القطاع المالي، الواجب أخذها في الإعتبار عند تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة، مخاطر الكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ، حيث تتطلب من المصرف المركزي والقطاع المالي تطوير إختبارات أوضاع ضاغطة تتضمن فرضيات متدرجة الشدة، والأثر المحتمل للكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ على القطاع المصرفي وقطاع التأمين. من الفرضيات الممكن أخذها في الإعتبار على سبيل المثال لا الحصر، حدوث خسائر مادية في أصول القطاع المالي وفي المحفظة الإستثمارية، وحدوث خسائر في ممتلكات العملاء من أفراد وشركات، وحدوث كوارث طبيعية في دولة البنك الأم أو في دول فروع البنوك خارج حدود الدولة أو البنوك المراسلة في دول أخرى. والأثر المتوقع للكوارث الطبيعية وتغيرات المناخ على مخاطر الإئتمان، ومخاطر التشغيل، ومخاطر السوق.

من جانب آخر، من المستحسن قيام المصرف المركزي بإصدار إطار عام حول متطلبات تطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة على القطاعات المالية غير المصرفية، يُراعي خصوصية كل منها. أما بالنسبة للقطاعات المالية التي لا تخضع لرقابة المصرف المركزي، فمن المستحسن التنسيق مع الجهات الرقابية الأخرى حول إصدار هذا الإطار بما يشمل كافة المتطلبات اللازمة لتطبيق إختبارات الأوضاع الضاغطة.

المبدأ الحادي عشر

قيام المصرف المركزي بإصدار متطلبات الإفصاح عن منهجيات ونتائج إختبارات الأوضاع الضاغطة، سواءً المُطبقة بواسطة المصرف المركزي (Top-down Approach)، و/أو المطبقة من خلال المؤسسات المالية (Bottom-up Approach).

يساهم الإفصاح عن نتائج اختبارات الأوضاع الضاغطة وفق متطلبات المصرف المركزي، سواءً كان الإفصاح من قبل المؤسسات المالية و/أو من المصارف المركزية نفسها، في تحسين إنضباط السوق، وتعزيز الثقة في قدرة القطاع المصرفي على مواجهة الصدمات المحتملة، ويحد من الإستنتاجات غير الدقيقة حول مرونة البنوك/المؤسسات المالية. لكن في الوقت نفسه، ينبغي أن يكون الإفصاح مدروس بعناية بحيث يُراعي مستويات الوعي المالي للجمهور غير المتخصص، كذلك من الممكن أن يشمل الإفصاح نتائج الإختبارات، والإفتراضات التي بُنيت عليها الإختبارات، وأهداف الإختبارات، ومنهجيتها. من المناسب، قيام المصارف المركزية بنشر ملخص حول نتائج تلك الاختبارات في تقارير الاستقرار المالي الخاصة بها، ذلك من باب الشفافية وتعزيز ثقة الجمهور في القطاع المالي. لكن في جميع الأحوال، يكون أي إفصاح عن إختبارات الأوضاع الضاغطة خاضعاً لمتطلبات يتم إصدارها من قبل السلطة الرقابية في هذا الشأن، وأن لا يتم الإفصاح عن أسماء المؤسسات المالية حتى لا يتسبب ذلك بحدوث مخاطر سمعة لها.

نبذة عن فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية

مقدمة

نظراً لتزايد الإهتمام العالمي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، بقضايا الإستقرار المالي، التي باتت تمثل محوراً مهماً من أولويات المصارف المركزية، ولأغراض تعزيز فرص تبادل الخبرات بين الدول العربية، قرر مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في عام 2014، إنشاء فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية. تشمل عضوية الفريق، المدراء المكلفين بقضايا الاستقرار المالي في المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية.

الأهداف

يعمل الفريق على تطوير السياسات والأدوات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي في الدول العربية، ويحرص على تبادل الخبرات والتجارب في مجال السياسات والاجراءات المتعلقة بتعزيز الاستقرار المالي، وتعزيز التعاون بين مختلف الادارات والجهات الوطنية المعنية بقضايا الاستقرار المالي في الدول العربية، بالتعاون مع المؤسسات الدولية ذات العلاقة. كما يقوم الفريق بإعداد ونشر تقرير الاستقرار المالي للدول العربية، وأوراق عمل، ودراسات حول أوضاع الاستقرار المالي في الدول العربية، والمساهمة في رفع الوعي بقضايا الاستقرار المالي.

الأمانة الفنية

يتولى صندوق النقد العربي أمانة الفريق. تتولى الأمانة إعداد الدعوات وجداول أعمال اجتماعات الفريق، ومحاضر اجتماعاته، ومتابعة تنفيذ برنامج العمل الذي يتم الاتفاق عليه سنوياً. إضافة إلى المساهمة الفنية في إعداد الدراسات اللازمة لأعمال الفريق، التي ترفع لأصحاب المعالي والسعادة محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية في اجتماعاتهم السنوية.

التعاون مع الهيئات الإقليمية والدولية

يتعاون فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية، بشكل وثيق مع كل من صندوق النقد الدولي، ومعهد الاستقرار المالي، ومجلس الاستقرار المالي، إضافة إلى عدد من المؤسسات الإقليمية والدولية الأخرى، حيث يحضر باستمرار ممثلين عن هذه المؤسسات الاجتماعات الدورية للفريق.

فريق عمل إعداد تقرير الاستقرار المالي في الدول العربية

من أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية - صندوق النقد العربي:

- محمد يسر برنيه
- د. رامي يوسف عبيد
- د. أحمد الشاذلي
- غسان أبو مويس

من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية:

- محمد عمايرة	البنك المركزي الأردني
- نور طاهر	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- سارة باتيس	مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي
- محمد الصادق	مصرف البحرين المركزي
- نبيل العذاري	البنك المركزي التونسي
- فايزة عيادي	بنك الجزائر
- ندى الرومي	البنك المركزي السعودي
- عبد الرحمن القحطاني	البنك المركزي السعودي
- الطيب الأمين السماني	بنك السودان المركزي
- د. حيدر عبد الله	البنك المركزي العراقي
- د. محمد الجهوري	البنك المركزي العُماني
- شيماء البوسعيدية	البنك المركزي العُماني
- إياد زيتاوي	سلطة النقد الفلسطينية
- عبد الله البنعلي	مصرف قطر المركزي
- مريم الحمادي	مصرف قطر المركزي
- فاطمة العلي	بنك الكويت المركزي
- سامية الإبراهيم	بنك الكويت المركزي
- وضحة الهندي	بنك الكويت المركزي
- زينب جمالي	بنك الكويت المركزي
- د. كامل الوزني	لجنة الرقابة على المصارف في لبنان
- طارق الصليل	مصرف ليبيا المركزي
- د. أحمد سحلول	البنك المركزي المصري
- حليم جادي	بنك المغرب
- عبد الرحيم الناصري	بنك المغرب
- أحمد الراظي	البنك المركزي الموريتاني
- مريم الزين	البنك المركزي الموريتاني
- راجح منصور	البنك المركزي اليمني
- أحمد البركاني	البنك المركزي اليمني

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities Governors

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND